

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي " أم البواقي "
معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

رقم التسجيل:.....
تخصص: تحليل اقتصادي

الموضوع:

دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر
في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف الأستاذ:

د. محمد الطاهر سعودي

من إعداد الطالب:

محمد كريم قروف

أعضاء لجنة المناقشة:

| | | | |
|-------|------------------|----------------------|----------------------|
| رئيسا | جامعة أم البواقي | أستاذ التعليم العالي | أ.د السعدي رجال |
| مقررا | جامعة باتنة | أستاذ محاضر | د. محمد الطاهر سعودي |
| عضوا | جامعة قسنطينة | أستاذ محاضر | د. فوزي سبتي |
| عضوا | جامعة باتنة | أستاذ محاضر | د. عمار زيتوني |

السنة الجامعية: 2009/2008

أَحْمَدُ وَأَشْكُرُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَوْلَىٰ عَلَيَّ مَا وَهَبَنِي مِن عَقْلِ وَحَسَنِ تَدْبِيرٍ. لِإِنجَازِ

هَذِهِ الْمَذْكُورَةِ وَإِتْمَامِ هَذَا الْعَمَلِ.

ثُمَّ أَتَقَدَّمُ بِخَالصِ شُكْرِي وَتَقْدِيرِي وَفَائِقِ امْتِنَانِي وَاحْتِرَامِي

لِلدُّكْتُورِ: مُحَمَّدِ الطَّاهِرِ سَعُودِي

عَلَى تَفْضُلِهِ بِالْإِشْرَافِ عَلَيَّ هَذَا الْبَحْثِ

وَعَلَى كُلِّ مَا قَدَّمَهُ لِي مِنْ آرَائِهِ الْقِيَمَةِ وَوَقْتِهِ الثَّمِينِ.

كَمَا أَشْكُرُ كُلَّ مَنْ كَانَتْ لَهُ يَدُ الْعَوْنِ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ مِنْ بَعِيدٍ فِي إِنْجَازِ هَذَا الْعَمَلِ.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين

اطال الله في عمرهما ودام عليهما الصحة والعافية.

وإلى إخوتي وأخواتي وجميع أفراد عائلتي وأصدقائي.

وإلى كل أساتذتي وزملائي بجامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي.

وإلى جميع من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة.

فهرس المحتويات

شكر

إهداء

V-I فهرس المحتويات

IV-I..... مقدمة

01..... الفصل الأول: المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره

02 المبحث الأول: الإطار النظري للقطاع الخاص

03 المطلب الأول: تحديد مفهوم القطاع الخاص

04 1 - قطاع الأعمال غير المنظم

04 2 - قطاع الأعمال المنظم

05 المطلب الثاني: المرجعية النظرية للملكية في الفكر الاقتصادي

05 1 - الملكية في الفكر الاقتصادي الرأسمالي

06 2 - الملكية في الفكر الاقتصادي الاشتراكي

07 3 - الملكية في الفكر الاقتصادي الإسلامي

08 المطلب الثالث: أساليب التغير في نمط الملكية كآلية للتحويل للقطاع الخاص

08 1 - إنهاء الملكية

11 2 - التفويض أو التوكيل للقطاع الخاص

13 3 - الإحلال

15 المطلب الرابع: شروط ومتطلبات إنجاح القطاع الخاص وحدوده

15 1 - ظهور الميل نحو الادخار والمؤسسات الادخارية

17 2 - ظهور رجال الأعمال

17 3 - خلق مناخ موات لإنعاش اقتصاديات السوق

19 4 - بنية تحتية

20 5 - حدود القطاع الخاص

21 المبحث الثاني: أصل ونشأة القطاع الخاص الجزائري

22 المطلب الأول: فئة المفاوضين التجاريين "Négociants"

24 المطلب الثاني: فئة التجار والحرفيين

26 المطلب الثالث: فئة العمال

29 المطلب الرابع: فئة المقاولون الجدد

32 المبحث الثالث: مراحل تطور القطاع الخاص بالجزائر

32 المطلب الأول: المرحلة الانتقالية (1962-1964)

34 1 - قانون الاستثمار الخاص رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963

35 2 - ميثاق الجزائر 1964

- 36المطلب الثاني: المرحلة الثانية: (فترة 1965-1978).....
- 36 1 - قانون الاستثمار الثاني: القانون رقم 66 - 284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966....
- 37 2 - الميثاق الوطني 1976.....
- 38 3 - دور القطاع الخاص في التشغيل وتكوين القيمة المضافة.....
- 42المطلب الثالث: المرحلة الثالثة: (فترة 1979-1990).....
- 42 1 - قانون الاستثمار رقم 82 - 11 المؤرخ في 21 أوت 1982.....
- 44 2 - الميثاق الوطني: 09 فيفري 1986.....
- 44 3 - قانون الاستثمارات الخاصة الوطنية رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988....
- 45 4 - دور القطاع الخاص في التشغيل وتكوين القيمة المضافة.....
- 49المطلب الرابع: المرحلة الرابعة: (فترة 1991-2007).....
- 49 1 - الإطار التشريعي الجديد للاستثمار الخاص في الجزائر.....
- 54 2 - دور القطاع الخاص في التشغيل وتكوين القيمة المضافة.....
- 58.....**الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية وأثرها على الاقتصاد الوطني**.....
- 59المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الوطني ودوافع تغيير الملكية في الجزائر.....
- 60المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.....
- 60 1 - مرحلة التسيير الذاتي (1962-1965).....
- 61 2 - مرحلة الشركات الوطنية والتخطيط المركزي (1965-1971).....
- 65 3 - مرحلة التسيير الاشتراكي للمؤسسات (1971-1980).....
- 67.....المطلب الثاني: دوافع تغيير ملكية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.....
- 67 1 - الدوافع الداخلية لتحويل نمط ملكية المؤسسات الاقتصادية.....
- 70 2 - الدوافع الخارجية لتحويل نمط ملكية المؤسسات الاقتصادية.....
- 74المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.....
- 74المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية الذاتية.....
- 75 1 - إعادة الهيكلة العضوية.....
- 78 2 - إعادة الهيكلة المالية.....
- 79 3 - إستقلالية المؤسسات العمومية.....
- 81المطلب الثاني: محدودية الإصلاحات الاقتصادية الذاتية وآثارها.....
- 81 1 - محدودية الإصلاحات الاقتصادية الذاتية.....
- 82 2 - آثار الإصلاحات الاقتصادية الذاتية.....
- 83المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية المفروضة من صندوق النقد الدولي.....
- 83 1 - مضمون برامج التثبيت والتعديل الهيكلي في الجزائر.....
- 85 2 - الإجراءات الموضوعية للجزائر ضمن برامج التثبيت والتعديل الهيكلي.....

| | |
|-----|--|
| 98 | المطلب الرابع: تقييم برنامج التعديل الهيكلي وأثاره على الاقتصاد الوطني..... |
| 98 | 1 - إعادة التوازنات الخارجية وتدعيم الوضع الخارجي..... |
| 100 | 2 - التطهير التدريجي للأموال العمومية..... |
| 100 | 3 - تحسين ظروف تمويل الاقتصاد..... |
| 100 | 4 - الانخفاض النسبي لمعدل التضخم..... |
| 100 | 5 - تحقيق نمو اقتصادي إيجابي..... |
| 102 | المبحث الثالث: أثر التحولات الخارجية على الاقتصاد الوطني..... |
| 103 | المطلب الأول: أهم التحولات الاقتصادية العالمية..... |
| 103 | 1 - انهيار الاتحاد السوفياتي وتحول الأنظمة الاشتراكية نحو تبني آليات اقتصاد السوق..... |
| 104 | 2 - تزايد الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية..... |
| 105 | 3 - إزالة المعوقات أمام حرية التجارة وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)..... |
| 106 | 4 - زيادة دور المنظمات الدولية..... |
| 106 | المطلب الثاني: العولمة وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني..... |
| 107 | 1 - العولمة الاقتصادية وأثرها على الاقتصاد الوطني..... |
| 108 | 2 - ضغوطات إندماج الاقتصاد الوطني في مسار العولمة..... |
| 111 | 3 - متطلبات نجاح إستراتيجية الاندماج في العولمة..... |
| 113 | المطلب الثالث: التحولات الاقتصادية الخارجية وتأثيرها على دور الدولة..... |
| 114 | 1 - مبررات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي..... |
| 115 | 2 - دور الدولة في التنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق..... |
| 118 | المطلب الرابع: أثر التحولات الخارجية على دور القطاع الخاص..... |
| 119 | 1 - العوامل المساعدة على تطور القطاع الخاص..... |
| 121 | 2 - واقع القطاع الخاص في ظل تغيير استراتيجيات التنمية المعتمدة..... |
| 123 | الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر..... |
| 124 | المبحث الأول: دور القطاع الخاص في تنمية الفلاحة..... |
| 124 | المطلب الأول: دور القطاع الخاص في الفلاحة قبل الإصلاحات..... |
| 125 | 1 - مساهمة القطاع الخاص بالفلاحة في ظل نظام التسيير الذاتي..... |
| 126 | 2 - مساهمة القطاع الخاص بالفلاحة في ظل تطبيق مشروع الثورة الزراعية..... |
| 127 | المطلب الثاني: الإصلاحات في القطاع الفلاحي بالجزائر..... |
| 127 | 1 - إعادة هيكلة القطاع الزراعي كمرحلة أولى للإصلاح..... |
| 128 | 2 - الإصلاح الفلاحي لسنة 1987 وإنشاء المستثمرات الفلاحية كمرحلة ثانية في الإصلاح..... |
| 130 | المطلب الثالث: واقع ومعوقات القطاع الفلاحي الجزائري..... |
| 131 | 1 - واقع القطاع الفلاحي في الجزائر..... |
| 134 | 2 - معوقات القطاع الفلاحي الجزائري..... |

| | |
|-----|---|
| 136 | المطلب الرابع: مساهمة القطاع الخاص في تنمية القطاع الفلاحي..... |
| 137 | 1 - مساهمة القطاع الفلاحي الخاص في تكوين القيمة المضافة..... |
| 140 | 2 - مساهمة القطاع الفلاحي الخاص في التشغيل..... |
| 142 | المبحث الثاني: دور القطاع الخاص في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... |
| 143 | المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري..... |
| 143 | 1 - تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... |
| 145 | 2 - معطيات إحصائية حول تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... |
| 152 | المطلب الثاني: مساهمة القطاع الخاص في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... |
| 152 | 1 - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التشغيل..... |
| 153 | 2 - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في جذب وتعبئة المدخرات..... |
| 154 | 3 - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التجارة الخارجية..... |
| 155 | 4 - المساهمة في تحقيق التوازن الجهوي ولا مركزية التنمية الاقتصادية..... |
| 156 | المطلب الثالث: معوقات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر..... |
| 158 | المطلب الرابع: آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقطاعات النشاط الاقتصادي..... |
| 158 | 1 - آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع التجاري..... |
| 159 | 2 - آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات..... |
| 160 | 3 - آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي..... |
| 163 | المبحث الثالث: دور القطاع الخاص في تنمية السياحة والنقل..... |
| 164 | المطلب الأول: دور السياحة في تنمية النشاط الاقتصادي بالجزائر..... |
| 164 | 1 - دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية..... |
| 166 | 2 - واقع القطاع السياحي في الجزائر..... |
| 170 | 3 - معوقات القطاع السياحي في الجزائر..... |
| 171 | المطلب الثاني: مساهمة القطاع الخاص في السياحة..... |
| 174 | المطلب الثالث: دور قطاع النقل في تنمية النشاط الاقتصادي بالجزائر..... |
| 175 | 1 - دور قطاع النقل في التنمية الاقتصادية..... |
| 178 | 2 - واقع قطاع النقل في الجزائر..... |
| 180 | 3 - معوقات قطاع النقل في الجزائر..... |
| 181 | المطلب الرابع: مساهمة القطاع الخاص في تنمية النقل..... |
| 181 | 1 - مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بقطاع النقل..... |
| 181 | 2 - مساهمة القطاع الخاص في خلق فرص التشغيل بقطاع النقل..... |
| 187 | خاتمة..... |
| 192 | قائمة المراجع..... |
| 202 | فهرس الجداول..... |
| | الملخص |

مقدمة:

برزت خلال العقدین الأخيرین في العالم وبالأخص في الدول النامية بعض المؤشرات الإيجابية في المجال الاقتصادي، ومن بينها سياسات الإصلاح الهيكلية، حيث أفرزت حركة الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدت في العديد من الدول نسقاً جديداً للتفكير والتخطيط على جميع الأصعدة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، الشيء الذي سمح لبعض الدول بالتغلب على مشاكلها الاقتصادية، حيث كانت هذه الإصلاحات شاملة وسريعة في دول شرق أوروبا وجنوب شرق آسيا، بينما كانت تدريجية في دول أخرى ومنها الجزائر.

ولعل من أهم ملامح وآثار سياسات الإصلاح الهيكلية على اقتصاديات الدول النامية، هي ظاهرة الخصخصة التي أصبحت تشهد اتجاهاً متنامياً مكتسحة أنشطة وقطاعات صناعية وخدمية متعددة، ويعود السبب الرئيسي لتسارع نسق الخصخصة في العالم بدايةً من عقد التسعينيات على إثر انهيار المنظومة الاشتراكية وتراجع ادبيولوجيتها المناوئة للرأسمالية، وهو ما انجر عنه تحول دول الاتحاد السوفياتي المنهار وخاصة في شرق أوروبا نحو اقتصاد السوق والليبرالية الاقتصادية، والتي أثبتت أنه يمكن تحقيق معدلات نمو عالية في اقتصادياتها دون فك الارتباط مع الرأسمالية والدول الصناعية.

فتسارع الثورة الصناعية التكنولوجية وتعظم القدرة الاقتصادية والإنتاجية وتنفوق وارتفاع مستويات الرفاهية الاجتماعية في الدول الصناعية الرأسمالية، قد ضاعف من قوة الدفع للتحرير الاقتصادي. ناهيك عن قوة الضغط التي تمارسها هذه الدول بشكل مباشر وغير مباشر من أجل إجراء الكثير من التعديلات للتحرير الاقتصادي في البلدان النامية، رغبة منها في البحث عن موارد جديدة ومكاسب وأرباح عالية، وذلك باستخدام آليات ضغط فعالة تجسدت أساساً في مساعدة بعض الهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، اللذان يقومان بدور ضاغط وفاعل في نشر برامج الخصخصة في الدول النامية المحتاجة للدعم والمساعدة وذلك بإخضاع القروض والمساعدات التي يقدمانها إلى شرط القيام بإصلاحات اقتصادية تشمل تحرير الاقتصاد وتقليص دور الدولة ودعم القطاع الخاص، خاصة إذا برهن هذا الأخير على قدرته وكفاءته. وفي خضم هذه الحركية، تبرز أهمية تقييم تجارب الإصلاحات الاقتصادية للدول النامية التي تمثلت في محاولة إرساء قواعد السوق كخيار يحدد مسار المجتمعات في نماذجها الجديدة لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية، بإصلاح المؤسسات العمومية والتوجه نحو الخصخصة ودعم القطاع الخاص وتحرير المبادرات الفردية. وبالتالي وجود إطار مناسب يُمكن من تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية والمتمثلة خاصة في تطوير القوى المنتجة في اقتصادياتها.

إن الجهود التنموية التي قامت بها الجزائر وما أفرزته من إخفاقات، قد طرحت النقاش مجدداً حول إشكالية التنمية الاقتصادية وأرجعت في معظمها الإخفاق إلى الدور الكبير الذي منح للقطاع العام في عملية التنمية، مما دفع بالدولة إلى إعادة النظر في دور القطاع الخاص لدعم عملية التنمية في البلاد. فقد قامت الجزائر منذ بداية

مقدمة

دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

الثمانينيات من القرن العشرين بجهود مكثفة لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال تطبيق برامج متفاوتة الشمولية من أجل إزالة الإختلالات الهيكلية التي ميزتها لفترات طويلة، غير أن النتائج التي حققتها هذه المؤسسات العمومية لم تجسد تطلعات الاقتصاد الجزائري، وبذلك ظهرت البوادر الأولى لتحول الجزائر نحو الاقتصاد الحر القائم على ثلاثة محاور أساسية:

- إجراءات وسياسات التحرير الاقتصادي، من خلال تحرير التجارة الخارجية، وإلغاء القيود وتشجيع ممارسة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي.

- إجراءات الهادفة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة، من خلال التشريعات المنظمة للاستثمار.

- الانتقال إلى اقتصاد السوق بدءاً بمشاركة القطاع الخاص في ملكية المؤسسات الاقتصادية العمومية.

وبذلك أصبحت مشاركة القطاع الخاص من خلال الخوصصة، مؤكدة في أهم مسارات الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر لما لهذا القطاع من دور في تحقيق النمو الاقتصادي، والقدرة على المخاطرة والعقلانية في اتخاذ القرارات الاقتصادية وتخصيص الموارد، وهو ما تحتاجه فعلاً المؤسسة الاقتصادية العمومية لتحقيق القدرة التنافسية التي تضمن لها الاستمرار. ولتجسيد هذا المسار شُرع في تحضير الأراضية الاقتصادية، بإعداد وتوفير الوسائل والأدوات التي تسمح بالتحكم وبضمان نجاح الخوصصة، فظهرت القوانين والتشريعات التي تنظم وتراقب إجراءات الخوصصة بدءاً بقانون عام 1995، وبالموازاة مع ذلك تم التهيئة المناخ الاقتصادي لهذه الإجراءات (التدابير الجمركية، التشريعات الجبائية، الممارسات البنكية...).

ومنه فإن الظروف التي تمت فيها الإصلاحات في الجزائر بداية من الثمانينيات، كان القطاع الخاص قد تحصل فيها على قوة اقتصادية وسياسية نظراً لعدة عوامل مساعدة والتي سمحت له بأن ينمو بسهولة. كما أن المكانة الاقتصادية التي توصل إليها تتطلب عدم إهمال هذا القطاع في أي محاولة للإصلاحات. هذه القوة والمكانة أصبحت بحاجة إلى محيط اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد يُمكنها من إعادة الإنتاج الموسع للرأسمال. لضمان كفاءة الاستثمار في التنمية المستقبلية، وفي هذا الإطار وعلى ضوء ما سبق ذكره يمكن تفسير حاجة الجزائر نحو الانفتاح على الرأسمال الخاص المحلي والأجنبي، بغية تحقيق نتائج تنموية اقتصادية مرضية. خاصة بالنظر لما يجري من تغيرات في المحيط الاقتصادي العالمي الجديد.

إشكالية البحث:

ومما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي للبحث كما يلي:

- ما هو الدور الذي يستطيع القطاع الخاص أن يقوم به من أجل دعم عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة ؟.
ويتفرع عن السؤال الرئيسي، أسئلة فرعية تتمثل في:

دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة. مقدمة

- 1- ما هي المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص في الجزائر ؟ وما مدى مساهمته ومنجزاته في كل مرحلة من مراحل تنمية الاقتصاد الوطني ؟.
- 2- ما هي إنعكاسات التحولات الاقتصادية الداخلية والخارجية على الاقتصاد الوطني عموماً وعلى الدور التنموي للقطاع الخاص بشكل خاص ؟.
- 3- ما مكانة ومستوى القطاع الخاص في دعم الإستراتيجية التنموية الجديدة للقطاعات الاقتصادية، انطلاقاً من واقعه ومركزه الحالي في الاقتصاد الوطني من جهة، وفي ظل المعطيات الاقتصادية العالمية الجديدة من جهة ثانية ؟.

فرضيات البحث:

وتتمثل الفرضيات المعتمدة في البحث فيما يلي:

- 1- تختلف مساهمة ومنجزات القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر نسبياً عبر المراحل المتتالية والمتباينة من استراتيجيات التنمية الاقتصادية.
- 2- إن الخصوصية وتشجيع المبادرات الفردية والانفتاح الاقتصادي على الخارج والتقليص من التدخل المباشر للدولة في الحياة الاقتصادية، هي أهم انعكاسات التحولات الاقتصادية الداخلية والخارجية على الاقتصاد الوطني والتي تضمنتها برامج الإصلاحات الاقتصادية في مختلف هياكله.
- 3- حصول القطاع الخاص على قوة اقتصادية وسياسية معتبرة في الاقتصاد الجزائري تجعله يلعب دور تنموي فعال في ترقية وتطوير بعض قطاعات وفروع النشاط الاقتصادي. وذلك انطلاقاً من إعطائه دور أكبر وتدخل أكثر في الحياة الاقتصادية كماً ونوعاً، فضلاً عن تكامل مجهوداته مع القطاع العام لدعم عملية التنمية الاقتصادية المنشودة.

أهداف البحث:

يتجلى الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في محاولة رسم إستراتيجية شاملة، تمكن من تحقيق عنصرين أساسيين، وهما:

1- التخفيض من حدة المشاكل الاقتصادية للجزائر، والتي لم تصل حتى الآن إلى التغلب عليها بالرغم من انتهاجها لسياسة الخوصصة وبيعها لكثير من مؤسسات القطاع العام. حيث لا تزال هناك مشاكل قائمة وحادة مثل مشكل البطالة، نقص الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، الفقر... إلخ.

2- إعادة بعث عملية التنمية الاقتصادية من جديد، وفقاً للمعطيات الاقتصادية الوطنية والدولية الراهنة. وعن طريق إشراك القطاع الخاص الوطني في دعم مسارها، وذلك من خلال توجيهه وإزالة العراقيل البيروقراطية التي تحد من ديناميكيته، وتحفيزه على الاستثمار المنتج الذي يساهم في تلبية إحتياجات الاقتصاد الوطني.

دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة. مقدمة

أهمية البحث:

إن أمام القطاع الخاص بالدول النامية والجزائر بوجه الخصوص مهام جسام في إنعاش اقتصادياتها وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ورفع مستوى معيشة السكان، خاصة وأن دور الدولة في الاقتصاد أصبح يشهد تقلص مستمر، وأصبحت استثماراتها الإنتاجية تقتصر على ما هو إستراتيجي أو ذو طبيعة احتكارية، وسيكون دورها وضع الخطط التأسيسية للقطاع الخاص. والتحكم بالمتغيرات الاقتصادية الكلية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والنمو، وهنا تكمن دوافع دراسة الموضوع وأهميته والمتمثلة في:

1- الرغبة الشخصية في تناول المواضيع الاقتصادية ذات الصلة المباشرة بهيكله وتنمية الاقتصاد الوطني.
2- يعتبر موضوع تقييم الدور التنموي للقطاع الخاص في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية من المواضيع الاقتصادية التي تحتل الصدارة في الكتابات العلمية، والملتقيات الوطنية والدولية، والتقارير الصادرة عن المنظمات الاقتصادية الدولية.

3- القوة الاقتصادية والسياسية التي تحصل عليها القطاع الخاص في الجزائر خلال العقدين الأخيرين، نظراً لعدة عوامل مساعدة والتي سمحت له بأن ينمو بسهولة. أصبحت تشكل ضرورة ملحة لإعادة النظر فيه بشكل أوسع.

4- يتناول البحث أحد الموضوعات الحساسة المثارة على عدة مستويات وأماكن، ليس في الجزائر فحسب ولكن في العديد من الدول التي تنتهج ما يعرف بسياسة الإصلاحات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق ببيع المؤسسات العمومية وعرضها للخوصصة ومن ثم توسيع نطاق القطاع الخاص.

5- تأكيد ضرورة إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية بقوة، وإعطائه دور أوسع في الاستثمارات وجذبها وتوجيهها نحو المشاريع الإنتاجية الجديدة التي تزيد من الطاقة الإنتاجية وفرص العمل ومن ثم الدخل الوطني.

6- محاولة توضيح أنه بإمكان القطاع الخاص أن يحقق التطور الاقتصادي والنمو إذا رافق ذلك سياسات اقتصادية وإستراتيجية واضحة، يراعى فيها العوامل والمتغيرات الداخلية والإقليمية والخارجية التي يمكن أن

تعصف بالجهود المبذولة كونها تسير على مخطط بعيد المدى، في إطار المنظور الجديد للعصر الحديث عصر العولمة.

منهج البحث:

إن معالجة ودراسة الموضوع ستم وفقاً لثلاثة فصول رئيسية، معتمدين في ذلك على الأسلوب التحليلي الذي يستند على المنهج الاستقرائي المبني على إستنباط النتائج بعد إستقراء الواقع الاقتصادي للظاهرة قيد البحث والتحليل والمدعمة بالجداول وكذا البيانات الإحصائية.

يتناول الفصل الأول المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره، من خلال عرض مفاهيمه ونشأته في الجزائر ودراسة المستوى التأهيلي لأرباب العمل فيه، كما نتطرق إلى مراحل تطوره بما سوف يعطينا فكرة عن مدى مساهمته في التنمية ومكانته ونوعية استثماراته عبر مراحل متتالية من استراتيجيات التنمية الاقتصادية المتباينة والتي ميزت كل مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الوطني.

دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة. مقدمة

ويتطرق الفصل الثاني إلى بالتحولات الاقتصادية الحاصلة ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني عموماً وعلى القطاع الخاص بصفة خاصة. بداية بإعطاء نظرة شمولية حول مراحل تطور الاقتصاد الوطني ودوافع التحول نحو الملكية الخاصة في الجزائر، بعد ذلك نحاول أن ندرس ونحلل التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية ومدى تأثيرها على مسار التنمية الاقتصادية من خلال التطرق إلى أسبابها ومحتواها وأبعادها. مركزين على أهم عملية ضمن برامج هذه الإصلاحات والمتمثلة في خوصصة المؤسسات العمومية التي شملها برامج التعديل الهيكلي. كما نتطرق في المبحث الثالث إلى أثر التحولات الخارجية على الاقتصاد الوطني وعلى الدور التنموي للقطاع الخاص من خلال عرض العوامل الخارجية التي أثرت في التحول الاقتصادي والإسراع به. ومن بينها العولمة على اعتبارها أحدث مرحلة في المسار التاريخي للاقتصاد العالمي ونحاول معرفة الدور الجديد للدولة والمهام المنتظرة من القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إطار هذا الوضع الجديد.

في حين يتعرض الفصل الثالث، إلى كيفية وضع ملامح إستراتيجية تنموية جديدة، تأخذ بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية الداخلية والخارجية وتمكن من دفع عجلة التنمية الاقتصادية والقضاء على النقائص والسلبيات التي ما زال يعاني منها الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال إعادة النظر في دور القطاع الخاص في بعض القطاعات التي كانت تعتبر حكراً على القطاع العام، لذا فالفصل يتناول رسم لإستراتيجية تنموية لبعض القطاعات ومساهمة القطاع الخاص في هذه الإستراتيجية المنتهجة، وقد تم إدراج بعض القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي التي وحسب رأينا إذا ما تم تحديد دور القطاع الخاص فيها ستكون له مساهمة فعلية في نموها، ومن ثم مساهمته في التنمية الشاملة وهي: قطاع الفلاحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السياحة والنقل. فضلاً عن القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي التي تعتبر تقليدياً من اختصاصه.

لنهي الدراسة بخاتمة عامة تلخص محتوى البحث، مبرزين فيها حيثيات البحث وكذلك ما توصلنا إليه من نتائج، مع عرضنا لأهم الاقتراحات والتوصيات التي نراها ضرورية للإنطلاق في مشاريع بحثية مستقبلية.

صعوبات البحث:

لم تخلو عملية البحث والدراسة للموضوع من مواجهة مجموعة من الصعوبات المختلفة، نذكر من أهمها:

1- صعوبة عملية الترجمة من اللغتين الفرنسية والإنجليزية إلى اللغة العربية خاصة بالنسبة للمصطلحات التقنية التي تحتاج إلى الدقة أثناء ترجمتها.

2- قلة البيانات الإحصائية الاقتصادية حول الاقتصاد الوطني رغم التنقل الميداني، وبالأخص بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية المتضمنة النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص الجزائري، والتي تعرف نقص كبير وأن وجدت فتميز بالتضارب من مصدر لآخر، وهو ما جعلنا نلجأ لإستعمال الإنترنت، والإعتماد بشكل كبير على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الأول:

المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره

تشهد الخوصصة اتجاهاً متنامياً اكتسح أنشطة وقطاعات صناعية وخدمية متعددة شملت دولاً متقدمة وأخرى نامية. وقد تسارع نسق الخوصصة في العالم بداية من عقد التسعينيات إثر انهيار الاشتراكية وتحول دولها وخاصة في شرق أوروبا نحو اقتصاد السوق والليبرالية الاقتصادية. ويقوم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بدور ضاغط وفاعل في نشر برامج الخوصصة في الدول النامية المحتاجة للدعم والمساعدة وذلك بإخضاع القروض والمساعدات التي يقدمانها إلى شرط القيام بإصلاحات اقتصادية تشمل تحرير الاقتصاد وتقليص دور الدولة ودعم القطاع الخاص.

ويشار إلى أن نسق الخوصصة في الدول العربية لا يزال بطيئاً مقارنة مع غيرها من الدول النامية عموماً ودول أمريكا اللاتينية وشرق ووسط أوروبا على الأخص. وحتى يتم اللحاق بركب هذه الدول لا بد على الدول العربية ومنها الجزائر، أن تعيد النظر في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية القائمة والعمل على خوصصة العديد منها، وإيلاء أهمية أكبر للقطاع الخاص الوطني والأجنبي، على اعتبار أنه مصدراً لتمويل التنمية بديلاً للتمويل عن طريق المديونية، ومدعاة لجلب التكنولوجيا الجديدة وأساليب التسيير العصرية، ووسيلة ملائمة لنقل المعارف والمهارات وتحسين مردودية الموارد البشرية، وخلق فرص عمل جديدة، وإضفاء قيمة مضافة على الموارد الطبيعية وبالتالي زيادة الدخل الوطني.

فالقطاع الخاص الآن أمام مسؤولية كبيرة في قيادة عملية التنمية، إذ لم يعد للدولة رغبة نحو الاستثمارات الإنتاجية إلا ما هو إستراتيجي أو ذو طبيعة احتكارية. وسيكون دورها وضع الخطط التأسيسية للقطاع الخاص والتحكم بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والنمو. وحتى يتم دراسة واقع هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري ودوره ومساهمته في دفع عجلة التنمية. يفترض بنا من خلال هذا الفصل عرض الإطار النظري للقطاع الخاص بشكل عام، وبصورة خاصة نحاول دراسة وتحليل أصل ونشأة هذا القطاع ومستوى تأهيل أرباب العمل فيه، وكذا مراحل تطوره في الجزائر. بما سوف يعطينا فكرة عن مدى مساهمته في التنمية والنتائج التي حققها في مجالي التشغيل وتكوين القيمة المضافة. بالإضافة إلى دراسة أهم التشريعات والقوانين والمبادئ التي صدرت من أجل تسيير ودمج هذا القطاع في العملية التنموية، عبر المراحل المتتالية والإستراتيجيات المتباعدة التي ميزت كل مرحلة. وسوف نتطرق إلى هذه النقاط من خلال المباحث الثلاثة التالية:

1- المبحث الأول : الإطار النظري للقطاع الخاص.

2- المبحث الثاني : أصل ونشأة القطاع الخاص الجزائري.

3- المبحث الثالث: مراحل تطور القطاع الخاص بالجزائر.

المبحث الأول: الإطار النظري للقطاع الخاص.

ما لا شك فيه أنه منذ أن بدأت الدول النامية تنظر إلى وضعها الاقتصادي الذي تردى بتعثر القطاع العام عن تحقيق طموحاتها التنموية خاصة عند منتصف السبعينيات. تفاقمت المشاكل الاقتصادية الحادة والتي عانت منها بشكل كبير، وظهرت الدعوة من مؤسسات التمويل الدولية إلى إجراء إصلاحات اقتصادية ومالية يعطى فيها للقطاع الخاص الدور الكبير في رسم وإدارة الاقتصاد. في ظل التوجه إلى اقتصاد السوق الحر، فتطوير وتشجيع القطاع الخاص قد يؤدي إلى تزايد دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذه الأخيرة وإن كانت قد ظهرت منذ الستينيات من القرن الماضي، متزامنة مع تنوع الأنظمة الاقتصادية السائدة في تلك الفترة. فقد زاد الاهتمام بها في الوقت الحالي بدافع تحقيق أفضل وضع ممكن من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للأفراد. وبمفهومها العلمي فهي عبارة عن " عملية مجتمعية واعية وموجهة نحو تحقيق تحولات أساسية في البناء الاقتصادي والاجتماعي لتصبح أكثر قدرة على تنمية طاقات إنتاجية ذاتية تؤدي إلى تحقيق زيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد وتنمية علاقات اجتماعية سياسية يتحقق معها الربط بين المكافأة والجهد والإنتاجية. فضلاً عن استهدافها توفير الاحتياجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة، وسعيها إلى تعميق متطلبات آمنة واستقراره في المدى الطويل". (1)

وعليه فقد أصبح أمام القطاع الخاص بالدول النامية القيام بأدوار كبيرة من أجل إنعاش اقتصادياتها والنهوض بها وتحقيق التنمية المستدامة ورفع مستوى معيشة السكان، في وسط مليء بالإختلالات الهيكلية، التي لم تصل حتى الآن إلى التغلب عليها رغم الإجراءات التصحيحية وبيعها لكثير من مشاريع القطاع العام. فما زالت هناك مشاكل قائمة وحادة مثل البطالة، الفقر، الديون الخارجية، التضخم... إلخ.

وفي كل الأحوال فإن الدول النامية قد تذبذبت جهودها التنموية، واختلفت أدوار القطاع الخاص بها بحسب الظروف والتقلبات في الأنظمة السياسية والاقتصادية التي امتازت بعدم الاستقرار طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. مما جعل من الصعوبة تحديد دورا له، وجعله يتصف بالثبات في التنمية المحققة في هذه الدول. وهذا ما يستدعي ضرورة فهم حيثيات هذا القطاع في جزئه النظري قبل التطرق لما يمكن أن يقدمه للمسار التنموي في الجزائر بشكل خاصة. وهو ما سوف يتم عرضه من خلال هذا المبحث، انطلاقاً من تحديد مفهومه ثم محاولة الإدراك الجيد للمرجعية النظرية للملكية في الفكر الاقتصادي بصفته أهم معيار لتمييز قطاع الأعمال الخاص. بالإضافة إلى التعرض لأهم أساليب التغيير في نمط هذه الملكية كآلية للتحويل إلى القطاع الخاص وكذا حدوده وشروط ومتطلبات إنجاحه للقيام بدوره في دفع عجلة هيكلية الاقتصاد، وتنمية ونمو القطاعات الاقتصادية الأخرى لاسيما الصناعي.

(1) - عبده محمد فاضل الربيعي، الخصوصية وأثرها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة 2004، ص 65.

المطلب الأول: تحديد مفهوم القطاع الخاص.

ترجع فكرة القطاع الخاص وتطبيق مبادئ سياسة الخصوصية، إلى العالم ابن خلدون عندما تحدث عن أهمية مشاركة القطاع الخاص بالإنتاج منذ عام 1377 م، وتؤكد هذا الحديث مع مناداة آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" الذي أصدره عام 1776 م، بالاعتماد على قوى السوق والمبادرات الفردية، وذلك من أجل زيادة التخصيص وتقسيم العمل بهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية، سواء على المستوى الجزئي أو الكلي. وبهذا شكلت أفكار ابن خلدون وآدم سميث جوانب هامة ترتبط مباشرة بسياسة الخصوصية، وقد ظهر بالفعل عبر التاريخ الاقتصادي انطلاقة متسارعة في عمليات التحول إلى القطاع الخاص في مناطق متفرقة من العالم وفي أوقات متباينة، نتيجة إخفاق الملكية العامة في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة منها، واستجابة لضغوط اقتصادية موضوعية. لذلك سعت معظم دول العالم إلى تعديل نمط اقتصادياتها وفقا للتحويلات الجارية لتفادي استيراد الأزمات الناجمة عن هذه التحويلات. وبذلك عرفت اقتصاديات العالم إتجاهات متسارعة، تدعو إلى تصفية ملكية الدولة للعديد من الشركات العامة وتحويلها للقطاع الخاص باعتبارها أحد الحلول للخروج من أزماتها. وعليه تم إعادة النظر في ضرورة إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية، وتوجيهه نحو المشاريع الإنتاجية الجديدة التي تزيد من الطاقة الإنتاجية وفرص العمل ومن ثم الدخل الوطني. ومن هنا بدأ القطاع الخاص يظهر في الكتابات والأبحاث الحديثة وتضاربت المعاني حوله، وأصبح يشير إلى أكثر من معنى ودلالة وبحسب النظرة إلى التحول الذي طرأ.

فيرى البعض على أنه قسم من الاقتصاد يهتم بصفقات الأسر، حيث تتلقى الأسر الدخل من توفير مُدخلات الإنتاج لقطاعات الاقتصاد الأخرى، وتؤثر على مجريات الاقتصاد عبر قرارات الإنفاق (المصروفات الاستهلاكية على السلع والخدمات) والادخار.⁽¹⁾

ويعتمد القطاع الخاص في تسييره حسب هذا المفهوم على آليات السوق الحرة والمنافسة في تحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة. ومن أجل تحقيق المنافسة الحرة يفترض عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذهب آخرون إلى القول أنه نظام يقوم على دعائم أساسية هي الملكية الخاصة وحرية إنشاء المشاريع الخاصة، وحرية التعاقد والاختيار والمنافسة، ويقضي هذا النظام بأن يكون تدخل الحكومة في المجال الاقتصادي عند أدنى حد ممكن.⁽²⁾

وعموما فإن المفهوم العام الذي ساد الفكر الاقتصادي لفترة طويلة من الزمن كان يقصد بالقطاع الخاص قطاع الأعمال الذي يملكه الأفراد، في حين يقصد بالقطاع العام قطاع الأعمال الذي تملكه الدولة، وكما هو واضح

(1)- عمر الأيوبي، معجم الاقتصاد، المعاجم الأكاديمية المتخصصة 1995، ص 68.

(2)- صافي عبد القادر، إشكالية خصوصية القطاع العام في الجزائر، مذكرة ماجستير في التسيير، جامعة الجزائر 1995، ص 149.

فإن معيار الملكية كان هو السائد للتفريق بين القطاعين. أما بعد ظهور عملية التحول من القطاع العام للقطاع الخاص وبالتحديد منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، فإن معيار الملكية للتفريق بينهما لم يعد المعيار الوحيد، إذ أصبح معيار الإدارة محل اهتمام الكثير لما ترمي إليه من أهمية في ظل تطبيق سياسات الخصخصة. كما أنه يمكن تقسيم قطاع الأعمال الخاص إلى نوعين، منظم وغير منظم.

1 - قطاع الأعمال غير المنظم :

وهو عبارة عن كل المؤسسات الصغيرة التي تنتمي ملكيتها إلى الخواص، وتتميز هذه الوحدات بصغر حجمها ونشاطها وتتركز أصلاً في المجال التجاري خاصة في تجارة التجزئة أو في مجال الصناعات التقليدية والحرفية، وانحصارها على المجال الأسري فقط. وتعتمد هذه المؤسسات في تكوين مدخراتها على وسائل تقليدية وهدفها الأساسي تحسين المستوى المعيشي للأفراد. وتكاد تكون مدخراتها معدومة، وفي الغالب لا تمسك في عملها وتعاملها حسابات نظامية.

2 - قطاع الأعمال المنظم :

يتمثل في المؤسسات الكبيرة، وتتوقف أرباح هذا القطاع على حجمه في الاقتصاد الوطني وعلى تكاليف منتجاته وسياسة الأسعار، إلى جانب تكوين الاحتياطي وكذلك أرباح الأسهم الخاصة به. والفائض المتولد من هذا الجزء من القطاع الخاص يوجه من طرف الطبقة الرأسمالية المالكة له إلى المجالات المربحة والتي تهدف إلى تحقيق مصالحها، وتعتبر مدخرات هذا القطاع من أهم مصادر الادخار حجماً في الدول المتقدمة اقتصادياً، كما هو الحال في أوروبا الغربية واليابان وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية. وبذلك فإن ما يميز هذا القطاع عن الأول، هو أنه يعمل في إطار منظم حيث يمسك في عمله وتعامله حسابات نظامية .

بالإضافة إلى ذلك فإنه يوجد هناك قطاع ثالث يأخذ من اشتراك القطاع العام والخاص في رأسماله يطلق عليه القطاع المختلط، ويقصد بهذا القطاع تلك المؤسسات المملوكة من طرف الدولة والخواص أي ملكية مشتركة، ونجد في الفترة الأخيرة أن الدول النامية تلجأ إلى أسلوب الشراكة سواء كان ذلك مع القطاع الأجنبي أو مع القطاع الخاص المحلي، والهدف من ذلك الاستفادة من مصادر أجنبية في عملية التمويل على شكل استثمارات مباشرة بدلا من الاقتراض والاستفادة من أساليب التكنولوجيا الحديثة وطرق التنظيم والتسيير.

ويمكن الإشارة إلى أن الدخل الصافي لقطاع الأعمال الخاص كبقية القطاعات الأخرى يتمثل في الفرق بين الإيرادات الكلية التي يحصل عليها أي حصيلة المبيعات السلعية والخدماتية ومجموع نفقاته المباشرة وغير المباشرة. وهذه الأخيرة تشمل على قيمة مستلزمات الإنتاج، ومجموع المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الإنتاج من أجور ومرتبات وحوافز ومكافأة وإيجارات وفوائد، أقساط إهلاك الأصول ومجموع الضرائب، وبالتالي

يعتبر صافي الأرباح غير الموزعة لهذا القطاع ذو أهمية كبيرة في تكوين المدخرات المحلية والتي يجب أن تلعب دوراً أساسياً في التنمية. لكن قد نجد بعض السلبيات التي يمكن أن تحدث نتيجة الاعتماد على هذا المصدر منها: (1)

- احتمال توجيه مدخرات هذا القطاع إلى نفس النشاط، والذي قد لا يخدم عملية التنمية بشكل عام .
- عدم تدفق مدخرات القطاع الخاص إلى سوق رأس المال كثيراً ما يعرقل فاعليته، خاصة في الدول المتخلفة والمنخفضة الدخل، فإن إعادة استثمار الأرباح يكون ضعيفاً، مما يدفع مؤسسات القطاع الخاص إلى الاقتراض من البنوك بسبب ضعف الأسواق المالية أو عدم وجودها أصلاً.
- إن اعتماد التنمية أساساً على هذا النوع من مدخرات القطاع الخاص قد يخلق الاحتكار، ويؤدي بالتالي إلى آثار سلبية ومشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وفي النهاية وبغض النظر عن تعدد معاني ومفاهيم القطاع الخاص إلا أنه يمكن القول بأن المصطلح يعني أن ملكية المؤسسات بشكل عام تعود فيه للخواص أو الأفراد عن طريق بيعها أو/ومنح إدارتها وتشغيلها لفائدة هذه الفئة من طرف الحكومة أو الدولة، إما في صورة تحويل كلي أو جزئي لملكية الأصول المادية أو المعنوية لهذه المؤسسات، وإما في شكل تحويل تسييرها إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خواص، وذلك بواسطة صيغ تعاقدية يجب أن تحدد كفاءات لتحويل هذا التسيير وشروطه. وأهم ما يشغل العديد من الاقتصاديين، هو تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، ولقد ظهر هذا المنهج كإحدى أدوات السياسة الاقتصادية الحديثة، لذلك وبهدف معرفة أدق لطبيعة الملكية، سوف نحاول في المطلب الموالي دراسة وتحليل مرجعيتها النظرية في الفكر الاقتصادي. المطلب الثاني: المرجعية النظرية للملكية في الفكر الاقتصادي.

تعتبر قضية الملكية التي أشرنا إليها في المطلب الأول عند تحديد مفهوم القطاع الخاص وما يترتب عليها، من المعالم البارزة التي تميز نظاماً اقتصادياً عن آخر، حيث كان الاختلاف الرئيسي بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي قائماً على طبيعة ملكية وسائل الإنتاج. وهو ما يمكن توضيحه من خلال نظرة كل فكر لها كما يلي:

1 - الملكية في الفكر الاقتصادي الرأسمالي :

من الأسس الرئيسية للنظام الرأسمالي أن اقتصادياته تقوم أساساً على الملكية الفردية أو الخاصة لأموال ووسائل الإنتاج، فقد ركز آدم سميث على دور المصلحة الذاتية، ومن أشهر أقواله: إننا لا نتوقع غذائنا من إحسان الجزار أو صانع الجعة أو الخباز، وإنما نتوقعه من عنايتهم بمصلحتهم الخاصة، نحن لا نخاطب إنسانيتهم، وإنما نخاطب حبهم لذاتهم. (2)

(1) - عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007/06، ص36.

(2) - جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، سلسلة عالم المعرفة. رقم 261، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت سبتمبر 2000، ص 77.
الفصل الأول:
المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

فهذه المقولة أظهرت الطابع البسيكولوجي للمبادرة الفردية، الذي دعم به آدم سميث التيار الليبرالي. أما الكنزيين فلقد أثبتوا بأن عمليات التحول في المجتمع الرأسمالي لا تتم تلقائياً، كما أنها لا يمكن أن تصحح نفسها بنفسها، وليس هناك اتجاه حتمي وطبيعي للاقتصاد للإتجاه نحو وضع التوازن الذي يحقق التوظيف الكامل، ومن هنا تأتي أهمية التدخل الحكومي لتصحيح عدم التوازن من خلال سياسة الإستثمار والسياسة المالية والنقدية.

لكن بعد عجز المدرسة الكينزية عن تفسير إخفاق الدولة في إعادة التوازنات المطلوبة، الأمر الذي أفسح المجال لتجدد الفكر الليبرالي بمختلف تياراته الحديثة والعديدة التي تشترك جميعها في التركيز على تحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية وحصر تدخلها في الحدود الدنيا. وتجدد الإشارة أن الليبرالية الاقتصادية الجديدة والمهيمنة الآن على الصعيد العالمي هي ليست حديثة العهد بل يتعين إرجاعها إلى جذورها التاريخية إلى الثورة الصناعية، وعليه يمكن القول أن الليبرالية الجديدة إعتبرت إيديولوجيا هشة لأنها تمارس عكس ما تنادي به فهي تركز على الحرية ولكن تنتهكها باستمرار من أجل ديمومة الرأسمالي العالمي.⁽¹⁾ وعليه يمكن القول أن الليبرالية الجديدة تطالب شكلياً بالحرية ولكنها عملياً تحاول ترسيخ الحرية للقلّة الاحتكارية مقابل بث الأمل في نفوس الكثرة بأن يصبحوا من تلك القلة يوماً، ومهما يكن فإن نزوع الرأسمالية لتصدير أفكار الليبرالية الجديدة إلى العالم باستخدام وسائل تدخلية، يجعل بالضرورة تغيير مبدأ عاشت الرأسمالية لترويجها وهو « دعه يعمل، دعه يمر » « Laisser faire, Laisser passer »، ليتحول « ينبغي أن يعمل، ينبغي أن يمر » « IL faut le laisser faire , IL faut le laisser passer ». حتى تعبر عن حقيقة النظام الرأسمالي في عصر العولمة، الذي يرغب في سيطرة رأس المال على مقدرات الحياة الاقتصادية العالمية.⁽²⁾

2 - الملكية في الفكر الاقتصادي الاشتراكي :

بعد ظهور الفكر الاشتراكي رد فعل لمساوي الفكر الرأسمالي وانتقاماً لطبقة الفقراء من الرأسماليين المستغلين، حيث يقوم الاقتصاد الاشتراكي على الملكية الجماعية وهو بذلك يناقض الفكر الاقتصادي الرأسمالي القائم على فكرة النزعة الفردية، وإذا نظرنا إلى الفكر الاشتراكي في مضمونه لوجدنا أنه منقسم بين أفكار ماركسية وأفكار غير ماركسية، وإن كان هذا ينطوي على وجود اشتراكية بصفة عامة وشاملة. ولكن تبقى القاعدة الأساسية للنظام الاشتراكي هي الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، أي ملكية رأس المال والأرض ليست في يد الأفراد بل ملك للشعب أو من يمثله قانونياً.

وهذا يعني أن هذا النظام يركز على الفلسفة الاقتصادية الجماعية، ويحل فيه نظام الاحتكار العام محل المنافسة الكاملة، وتحل الملكية العامة لوسائل الإنتاج محل الملكية الخاصة. ويقوم جهاز التخطيط المركزي في تخصيص

(1)- عبد الرزاق خليل، محمد زقون، أثر التغير في نمط الملكية على الأداء المالي للمؤسسات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، ديسمبر 2005، ص 160.

(2)- عبد الرزاق خليل، محمد زقون، نفس المرجع، ص 161.

الفصل الأول: المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

الموارد الاقتصادية من الاستخدامات المختلفة بدلا من جهاز السوق مع رفض فكرة الانسجام التلقائي بين المصلحة الخاصة والعامة. وهو ما يدعو إلى تدخل الدولة من أجل تفضيل المصلحة العامة على الخاصة، ويرفض هذا النظام منطق الحرية الاقتصادية، ويدعو إلى التدخل الشامل للدولة في جميع مجالات وشؤون الحياة الاقتصادية للمجتمع، ومن هنا يمكننا حصر أفكار ورؤية هذا النظام ومرجعياته النظرية حول الملكية في النقاط التالية :

- رفض هذا النظام للملكية الخاصة وإلغاء الحقوق المرتبطة بها في مجال تحقيق الفائض الاقتصادي، وكذا إلغاء الأرباح والعلاقة التعاقدية بين أصحاب العمل والعمال.

- الدولة في ظل هذا النظام هي التي تقرر نوع وكمية السلع التي تقوم وحدات الإنتاج بإنتاجها، وكذلك تحدد الدولة السلع والكميات المخصصة للقطاع العائلي وبقية القطاعات الاقتصادية.

- الدولة هي صاحبة الحق دون غيرها في تخصيص الموارد الاقتصادية للاستخدامات المختلفة مركزياً. ومنه يتضح أنه في ظل هذا النظام يكون القطاع العام هو المسيطر كلية على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وليس للقطاع الخاص أي دور يذكر.

3- الملكية في الفكر الاقتصادي الإسلامي :

إن الفكر الإسلامي مختلف عن النظرية الوضعية التي جاءت بها الرأسمالية والاشتراكية، فالإسلام بتجسيده للملكية المزدوجة تميز عن سائر النظم الاقتصادية الوضعية الأخرى، فهو لا ينظر إلى الملكية الفردية من الزاوية الاقتصادية وحدها، لكنه ينظر إلى الملكية من عدة زوايا بعضها فردي نفسي وبعضها اجتماعي واقعي وبعضها لحفظ التوازن السياسي وبعضها لأغراض حركية تطويرية تحفظ لنمط الحياة الإسلامية سمة التميز، ولذلك فقد أقر الإسلام حرية التملك لأنه يعتبرها جزءاً من الحرية الشخصية، فمن حق أي إنسان أن يعمل وأن ينال ثمرة عمله وأن يستمتع بها، كما اعترف الإسلام بالملكية بأنواعها الثلاثة (الفردية، الجماعية، الدولة)، وجعل لكل واحدة منها نظاماً خاصاً، بحسب الظروف والأحوال، فهو يقر الملكية العامة كما يقر الملكية الخاصة، وأنه يوازن بين مصلحة الجماعة ومصلحة الفرد، فالتنوع في أشكال الملكية في الإسلام يدل على تصميم مذهبي أصيل قائم على أسس وقواعد فكرية معينة وموضوع ضمن إطار خاص من القيم والمفاهيم التي

تناقض الأسس والقواعد والقيم التي قامت عليها كل من الرأسمالية والاشتراكية، فهاتين التجريبتين اضطرنا إلى الإعراف بالشكل الآخر للملكية الذي يتعارض مع القاعدة العامة فيها، لأن الواقع قد برهن على خطأ الفكرة القائمة على شكل واحد للملكية.

ويتضح أن قضية الملكية مرتبطة بالبيان الاقتصادي ككل، وبالتالي فهي ذات صلة بالأهداف العامة للاقتصاد الكلي وبالأهداف الاجتماعية المرغوبة، وكذا بإيديولوجية النظام المتبع سواء كان رأسمالياً أو اشتراكياً. أما على صعيد النظرية الاقتصادية الجزئية لا يتضح وجود دور ملموس لطبيعة الملكية، حيث لا تميز دوال الإنتاج والتكاليف والربح بين ملكية عامة وخاصة لرأس المال، كما أن وظائف هذا الأخير واحدة سواء كان خاصاً

الفصل الأول: المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

أو عاماً. وكون الملكية مرتبطة بالهيكل الاقتصادي، ككل تجدر الإشارة إلى أن طبيعة الملكية ليست هي المعيار الحاسم في نجاح أو عدم نجاح مشروع ما كونها لا تستند إلى واقع موضوعي أو أساس نظري أو علمي وهو لا يعدو إلا أن يكون حكماً يخدم أغراضاً سياسية وإيديولوجية واقتصادية.

المطلب الثالث: أساليب التغيير في نمط الملكية كآلية للتحويل للقطاع الخاص.

إن محاولة التحويل إلى القطاع الخاص بدون سياسة محددة وبلا إجراءات واضحة وبغير مختصين أكفاء ملتزمين بإعداد برامج هذه السياسة وتنفيذ هذه الإجراءات، هو أمر مقدر له الفشل. و يتوقف اختيار الدولة للطريقة المتبعة في التحويل على مدى نية و رغبة الدولة في التحويل إلى القطاع الخاص، إما دفعة واحدة أم بالتدرج. إضافة إلى ذلك هناك عوامل أخرى تؤثر على اختيار أسلوب التحويل إلى القطاع الخاص، كتأثير قوى الضغط السياسية، وتأثير رجال الأعمال، ودور الهيئات والمنظمات العالمية الاقتصادية والبيئة الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة. وبهذا تجد الدولة نفسها أمام ثلاث إستراتيجيات أساسية للتحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص وهي، إنهاء ملكية الدولة، التفويض أو التوكيل للقطاع الخاص أو الإحلال.

1 - إنهاء الملكية:

تتم عملية التحويل بإنهاء الملكية دفعة واحدة، وتشمل المؤسسات والأصول المستمرة في العمل والإنتاج إن كانت تعاني أو لا تعاني من مشاكل وهذا حسب رغبة الحكومة، وكما تمس الأراضي والمباني والأصول الأخرى المملوكة لمؤسسات لا تستخدمها، فبيعه سيساعد المؤسسة على تركيز استثماراتها في أنشطة مباشرة لها. ويمكن إنهاء ملكية الدولة لمؤسسات وأصول كانت بحوزة القطاع الخاص والأفراد وتم تأميمها، فترد إلى أصحابها الأصليين، أو باعتبار ذلك حق رد لأصحابه. وتتبع الدولة في إنهاء ملكيتها لهذه المؤسسات تطبيق ثلاث طرق، إما عن طريق البيع أو الهبة أو التصفية.

1-1 البيع: وتشمل عملية البيع ضمن هذه الإستراتيجية ثلاث تقنيات، تهدف كلها في نهاية الأمر إلى تحويل ملكية المؤسسات لفائدة فئة الخواص، وتتم في صورة بيع تجاري للمؤسسة. أو بيع المؤسسة للإدارة والعمال أو بيعها عن طريق طرح أسهمها للاكتتاب.

1-1-1 البيع التجاري للمؤسسة: من خلال هذه الطريقة يتم بيع المؤسسة المراد خصصتها إلى إحدى المؤسسات التابعة للقطاع الخاص، والتي تمارس نفس النشاط بنجاح بهدف تمكين الدولة من الحصول على أكبر حصيلة من عملية البيع، والمساهمة في نفس الوقت على تحسين مستوى الخدمات وتخفيض أسعارها، بما يساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية للدولة ويتم تطبيق هذه الطريقة في حالات عدم وجود سوق نشطة للأوراق المالية وكذا إذا كانت المؤسسة ذات مشاكل يتعذر بيعها للجمهور، أو في حالة ما إذا رغبت الدولة نقل الملكية

الفصل الأول:

المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

إلى مستثمر نشيط يقوم بدور فعال في تحديثها لما لديه من إمكانيات وحوافز وخبرات فنية. وتوصف هذه الطريقة على أنها ذات أسلوب بيع مباشر. فهي تأخذ أشكالاً مختلفة إما من خلال طلب عروض الدولة، أو عن طريق المزاد العلني، أو البيع لمستثمر إستراتيجي. ويتضح من خلال أشكال البيع عدم وجود وسطاء بين الدولة والمشتري، وتعتبر أكثر الطرق إتباعاً في عمليات تحويل الملكية للقطاع الخاص على المستوى الدولي، حيث مثلت 80 % من كل الصفقات التي تمت بين عامي 1988 و 1993، وما يعادل 58 % من إجمالي الإيرادات. كما شكلت هذه الطريقة 86 % من إجمالي الصفقات المبرمة عام 1994. وقد أمكن من خلالها الحصول على أكبر قيمة للأصول المباعة.⁽¹⁾

1-1-2 بيع المؤسسة للإدارة والعمالين بها: يتم تطبيق هذه الطريقة عن طريق دعوة الإدارة والعمالين بالشركة المراد خصصتها والمعروضة للبيع إلى تكوين شركة أو مؤسسة جديدة للتقدم بالعرض اللازم لشرائها مع تحفيزهم بمنحهم بعض المزايا عن غيرهم للدخول في منافسات الجهات الأخرى المتقدمة لشرائها. ويساعد تطبيق هذه الطريقة على خلق جو من المنافسة كما يساعد على استمرارية العاملین بالمؤسسة، والعلاقات القائمة بين المؤسسة التي تقرر بيعها والمؤسسات الأخرى التابعة للقطاع العام التي لازالت مملوكة للدولة. وتلجأ الحكومة لتطبيق هذه الطريقة لعدة أسباب:⁽²⁾

- عدم حماس المستثمرين (المحليين أو الأجانب) على شراء المؤسسة، (لأسباب مالية أو ضعف كفاءتها).
- الاضطرابات العمالية في المؤسسة.

- عدم تأكد المشتري الخارجي من الحصول على تعاون من العمال و الإدارة.
وممكن أن يكون سبب آخر أكثر أهمية وهو أن العمال والإدارة هم أكثر الأشخاص معرفة ودراية بظروف مؤسستهم التي يراد بيعها، عوض المستثمر أو المشتري الخارجي والذي تكون له معلومات سطحية حول أوضاع

المؤسسة، ولهذا لا بد له من فترة معينة لمعرفة الظروف والمعطيات المكونة للمؤسسة، ومن هنا ممكن أن تنظر الدولة لهذه النقطة الأخيرة على أنها مضيعة للوقت. ويفضل تطبيق هذه الطريقة في المؤسسات الصغيرة ذات الاستثمارات الرأسمالية المنخفضة، والتي تعتمد بقدر كبير في ممارسة نشاطها على العمالة الفنية، ويتوقف نجاح هذه الطريقة على مدى توافر الاستعداد والرغبة للإدارة والعاملين بها على تملكها.

1-1-2-1-1 البيع للإدارة: تميل الدولة لهذه الطريقة، حينما تدرك أن فئة المسيرين قادرين على شراء المؤسسة وتسييرها بشكل مناسب، ويصعب في نفس الوقت إيجاد مشتري آخر مناسب، ولكن ممكن للدولة أن تواجه مشكلة صغر عدد المسيرين وهذا ما يؤثر على قدرتهم الشرائية للمؤسسة، وقد تقوم الدولة بتخفيض قيمة البيع إذا كانت تضمن قوة المسيرين وجديتهم.

(1) - رياض دهال، حسن الحاج، حول طرق الخوصصة، أوراق عمل المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2004، ص 8.

(2) - ناجي نجيب يوسف: عمليات تحويل ملكية القطاع العام إلى الخاص، مجلة الإدارة، العدد 01، المجلد 27، 1994، ص 24.

الفصل الأول: المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

1-1-2-2-1-1 البيع للعمال: وكما هو معروف فإن العمال هم أول الخاسرين عند تصفية وإعلان إفلاس المؤسسة، لأن احتمال الاستغناء عنهم أمر وارد جدا، وقد يؤدي نفوذ نقابات العمال إلى إحجام المستثمرين عن الشراء. فتلجأ الدولة إلى بيع المؤسسة للعمال، كحل لعدم وجود مشتري متحمس، أو لإزتياعها بتغيير شعور العاملين بعد شرائها، ليدركوا أنهم المالكين فيغيروا اتجاههم نحو قيمة العمل ونحو المؤسسة بشكل يرفع الإنتاجية. ويجب معرفة أن المؤسسات التي يملكها العمال تختلف فيها أحيانا الممارسات التقليدية في إدارة المؤسسة فمثلا: لكل مساهم في المؤسسة صوت واحد مهما كان مقدار مساهمته، وكذلك يجتمع المساهمون مرة واحدة سنويا لانتخاب مجلس الإدارة و عادة ما يتم الانتخاب من بين العمال أنفسهم ويتميز العمل بالعلاقة المباشرة بين الإدارة و العمال و هذا ما يسمح للعمال بتحدي قرارات مجلس الإدارة، أو المدير العام، أما الأجور فتكون متساوية بين العمال و المديرين مع اختلافات صغيرة تعكس الأجر الإضافي والأرباح.

1-1-3-1-1 بيع المؤسسة عن طريق طرح أسهمها للاكتتاب: تطبق هذه الطريقة على المؤسسات التي تملك الدولة جزء من أسهمها وأيضا المؤسسات الكبرى التي تكون قادرة على إستمراريتها في تحقيق أرباح بعد الخوصصة دون إحداث تغيرات جوهرية في إدارتها، ويساهم تطبيقها في توسيع نطاق الملكية وتنشيط سوق الأوراق المالية، ويشترط لتطبيقها وجود سوق مالية نشطة ومؤسسات مالية مستقرة. وتتميز هذه الطريقة بدرجة عالية من الشفافية، كما يتم الكشف عن الحسابات المالية للمؤسسة مع شروط البيع من خلال الأسواق المالية. ويمكن للدولة أن تبيع أسهم المؤسسة عن طريق الطرح العام للاكتتاب أو من خلال الطرح الخاص للاكتتاب. ويقصد بالطرح العام للاكتتاب قيام الدولة بطرح كل أو جزء من أسهم المؤسسة للبيع للجمهور من خلال سوق الأوراق المالية. وترتكز هذه العملية على تقييم المؤسسة، وتقدير عدد الأسهم الذي يتكون منها رأس المال، مع تحديد سعر السهم الواحد، وتعيين الجهة المكلفة بمهمة تسويق الإصدار. ويقصد بالطرح

الخاص للإكتتاب بيع أسهم المؤسسة أو جزء منها لمستثمر واحد أو مجموعة محددة من المستثمرين، وقد يتم أحيانا بيع تلك الأسهم لمؤسسة أخرى قائمة بالفعل. وغالبا ما يكون تقييم الأسعار بسعر أقل من السعر الحقيقي بهدف تحفيز المستثمرين

من جهة، وكتعويض للمعلومات غير الجيدة التي يحصلون عليها بشأن سلامة الشركة من جهة أخرى. إن أهم خاصية لطريقة بيع الأسهم في الأسواق المالية هو توسيع قاعدة الملكية في هذه الأسواق المحلية منها والعالمية، لاسيما إذا قامت الدولة بوضع شروط على عدد الأسهم التي يمكن شرائها من قبل المستثمرين أي منحهم الأفضلية في الاكتتاب مما يساهم في توسيع قاعدة الملكية. أما من حيث الإيرادات تحتل هذه الطريقة المرتبة الثانية وراء البيع المباشر. فعلى سبيل المثال، تمثل هذه الطريقة 12 % من إجمالي عمليات نقل الملكية في العالم خلال فترة 1992 و1998، وحوالي 39 % من إجمالي إيراداتها. (1)

(1) - رياض دهال، حسن الحاج، مرجع سابق، ص 13.

الفصل الأول: المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

1-2 الهبة: تقوم الدولة في هذه الطريقة بتقديم المؤسسة كهدية إلى موظفين أو عمال أو مجموعة من الأفراد أو المسير أو الجمع بين هذه الأطراف، والذين باستطاعتهم تسييرها بصورة أفضل منها، وفي نفس الوقت يفترض بمن تحصلوا على المؤسسة كهبة أن يتحملوا الديون الرأسمالية السابقة للمؤسسة والمشاكل التي تعاني منها. وقد أثبتت هذه الطريقة نجاعتها في مختلف الدول. فمثلا قامت بريطانيا بمنح مؤسسة "هوفكرافت" إلى خمسة من المديرين، وفي سنوات محدودة تحولت خسارة المؤسسة التي كانت تزيد عن 3 مليون إسترليني إلى أكثر من نصف مليون إسترليني أرباح. (2)

1-3 التصفية: تتم عملية تصفية المؤسسة العامة في حال حدوث خسائر كبيرة وانعدام الجدوى في مواصلة النشاط الاقتصادي أو وجود منافسة شديدة، أو في حال عدم قدرة المؤسسة على التلاؤم مع ظروف السوق المستجدة. والتصفية هنا لا تعني إعادة التأهيل أو إعادة تنظيم للمشروع، فالمغزى منها هو خروج المؤسسة بصفة نهائية من العمل السابق فيعاد النظر في إمكانية استخدامها مرة أخرى ولكن بأسلوب آخر تحت ملكية جديدة، وإنتاج سلعة جديدة، أو تقديم خدمات جديدة...، وتلجأ الدولة لهذه الطريقة بسبب عدم وجود مشترين يهتمون بشراء المشروع عن طريق البيع، بسبب الأوضاع الصعبة التي تمر بها والتي يتوقع عدم تحسنها في المستقبل ومع وجود توقعات متشائمة حول إمكانية إعادة تنظيم أو هيكلية المؤسسة بغرض استمرار العمل فيها. وقد نجد في الدول النامية الكثير من المؤسسات التي تعاني من مشاكل عويصة يصعب حلها، فالطريقة الأنسب لهذه المؤسسات هو تغيير أسلوب وطريقة استخدامها، وإن كان من الأحسن تغيير نوعية الخدمة أو المنتج المقدم سابقاً.

2 - التفويض أو التوكيل للقطاع الخاص:

هنا تقوم الدولة بالتحويل التدريجي، فتتحكم في نسبة التحويل وسرعة التحويل، حسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات وللدولة نفسها، فتوكل أو تفوض القطاع الخاص لأن يقوم بجزء أو كل النشاط المتعلق بإنتاج السلع والخدمات، ولكن يبقى لها الحق في الإشراف والرقابة ومساءلة القطاع الخاص فيما يقدمه من نتائج، وهذا ما يعكس استمرارية دور الدولة. ويتم التوكيل من خلال ثلاثة طرق هي:

2-1- عقود الإدارة: عقد الإدارة هو إتفاق بين مؤسسة عامة مع مؤسسة خاصة، وبموجبه يتم الإبقاء على المؤسسة كما هي، بحيث لا يتم تغيير في هيكل الرأسمال، بل أن هذه الطريقة تنصب على قيام الطرف الخارجي بتقديم خدمة أو أداء نشاط مقابل أجر يحصل عليه الطرف المتعاقد من القطاع الخاص، أي تنتقل حقوق أداء العمليات والأنشطة الإنتاجية إلى المؤسسة الخاصة مع بقاء حقوق الملكية العامة للقطاع العام، كما تبقى المؤسسة العامة مسؤولة عن التكاليف الخاصة بالعملية الإنتاجية والاستثمار. وتستخدم هذه الطريقة في مجالات ترغب فيها الدولة إنعاش المؤسسات الخاسرة من خلال إدخال تقنيات إدارة القطاع الخاص. وتعتبر طريقة عقود الإدارة من الطرق الآخذة في النمو في العديد من الدول، ذلك لأنها تنطوي على مجموعة من الإيجابيات نذكر منها:

(2)- أحمد ماهر، دليل المدير في الخصوصية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 106.

الفصل الأول: المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

- تسمح بالاحتفاظ بملكية الشركة والتوفير في تكاليف الخدمة والإنتاج. مع إجبار عمال المؤسسة على التعامل مع حقيقة السوق المفتوحة.

- تخفيف سيطرة الدولة والقطاع العام على النشاط الاقتصادي، وهذا ما يساعد الكثير من الدول التي لا تود أن تغير من أشكال الملكية فيها بشكل كبير.

وتتمثل العيوب المرتبطة بعقود الإدارة في ازدواجية الإدارة الخاصة والملكية العامة، حيث أن الطرف الخاص المتعاقد مع الدولة لا يتحمل المخاطر، إذ تقع هذه المخاطر على عاتق الدولة، كما أن دخول القطاع الخاص حيز ومجالات النشاط الاقتصادي يعني استخدام العمال الأكفاء والأقل تكلفة، وهو ما يعتبر تهديد للعمال الحاليين .

وإجمالاً، تهدف عقود الإدارة إلى تشجيع القطاع الخاص وإدخال نوع من المرونة في العمل. وقد استخدم هذا النوع أكثر في مجال الخدمات، كما أضحى تطبيق عقود الإدارة من اهتمامات الكثير من الدول العربية في الآونة الأخيرة، أما عن الجزائر فلعل أبرز مثال على ذلك هو تطبيقها في مجال الفنادق ولكن في حدود ضيقة.

2-2 الإمتياز: وهو عبارة عن حق تمنحه الحكومة أو الدولة للقطاع الخاص، لأداء الخدمة أو إنتاج السلع، ويدفع الطرف الخاص للدولة مقابل حق الإمتياز. ويتم هذا الأسلوب على شكلين:

2-2-1 الشكل الأول: حق الامتياز الخاص باستخدام الموارد الطبيعية للدولة، كحق استغلال الأراضي بالنسبة للشركات الزراعية والاستصلاح الزراعي والغابات، وكحق استغلال البحار بالنسبة لشركات البترول والنقل البحري، وكحق استغلال الأجواء بالنسبة للشركات الطيران، وهذه الشركات تدفع مقابل حق الامتياز أو الاستغلال في مقابل استخدامها لهذه الموارد .

2-2-2 الشكل الثاني: وهو إيجار الممتلكات المادية والأصول الملموسة المملوكة للدولة أو القطاع العام للقطاع الخاص. كإيجار المباني والآلات والتجهيزات...، ويقوم القطاع بدفع قيمة إيجار هذه الأصول في مقابل امتياز استخدامها، ويتم اللجوء إلى هذه الطريقة للقضاء على مشكلة الروتين والبيروقراطية وعدم الكفاءة، من قبل الأجهزة الحكومية في أداء الخدمة أو إنتاج السلعة، كذا لإثارة روح المنافسة في القطاعين رغبة في رفع الإنتاجية.

2-3 المَنح: هنا تقوم الدولة بتقديم إعانة مالية للقطاع الخاص للدخول وأداء الأنشطة التي هي في الأصل تتم بواسطة القطاع العام، فتشجع الدولة وتحفز القطاع الخاص لكي يقوم بالتنفيذ تحت إشرافها. وتلجأ الدولة لهذه الطريقة لعلمها بفشلها أو احتمال تدهور الأداء بواسطة أجهزتها وموظفيها، وكأمثلة لذلك هو تشجيع الأفراد على استصلاح و تعمير الأراضي و تسيير قطاع النقل، وأي أنشطة أخرى يمكن أن يجد القطاع العام صعوبة في الاستمرار أو الخوض فيها، وهذه الطريقة غالباً ما تحقق مكاسب اجتماعية وسياسية.

المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

الفصل الأول:

3- الإحلال:

وإتباع هذه الطريقة يتجلى بنية و رغبة الدولة الغير واضحة اتجاه التغيير في طبيعة الملكية، و تلجأ إلى هذه الطريقة من جراء ضغوط اقتصادية وسياسية، فعملية الإحلال تتم بصورة بطيئة وتدرجية في عملية التحول إلى القطاع الخاص. وهناك ثلاثة طرق يمكن أن يتم بها تنفيذ الإحلال التدريجي وهي:

3-1 إهمال الخدمة: في كثير من الأحيان يقوم القطاع العام أو الدولة بتقديم خدمات أو منتجات أقل ما يقال عنها سيئة تعكس الوجه الحقيقي لقدرة القطاع العام أو الدول في تقديم مثل هذه الخدمات، فيتحرك القطاع الخاص مستغلا الظروف التي يعمل من خلالها القطاع العام فيدخل تدريجيا في ذلك النشاط الاقتصادي، فيقدم السلعة أو الخدمة بصورة أحسن، ليحل محل الدولة تدريجيا وذلك بسبب إهمالها للخدمة. ويتم في الغالب بتشجيع من الدولة وأحيانا بتعمد واضح منها ومن ابرز المجالات التي تظهر فيها أهمية هذه الطريقة التريبة والتعليم العام، الصحة في المستشفيات الحكومية، خدمة النقل العام، الخدمات الرياضية، التأمينات والشؤون

الاجتماعية هذا مما سمح بظهور المدارس والجامعات والمستشفيات خاصة والنوادي الرياضية الخاصة وغيرها. مما جعل الأفراد يتجهون إلى القطاع الخاص باعتباره يقدم نفس الخدمة بجودة وكفاءة أعلى.

3-2 التسوية الشائبة: في ظل هذه الطريقة يتعايش كل من القطاع العام والقطاع الخاص لأداء خدمة أفضل فتظهر أحيانا حالات لا تود الدولة الاستمرار في تقديم الخدمة أو أنها لا تقدر عليها. فتبقى الدولة تؤدي الخدمة ويتم هذا بصورة ظاهرية مع إعطاء الفرصة للقطاع الخاص أن يمارس عمله في إطار من التعاون والتنسيق بينهما. وكأمثلة على ذلك الأمن الخاص لبعض المراكز التجارية، والجامعات والبنوك الخاصة لتوفير خدمة أمنية أفضل.

3-3 التخفيف من قوانين الدولة: وبهدف التخفيف من القوانين التي يفرضها القطاع العام، تقوم الدولة بإعادة تنظيم العلاقة بين الحكومة والمنظمات المنفذة للنشاط الاقتصادي وذلك من خلال مجموعة من إجراءات أهمها :

- تقليص أو إلغاء نفوذ وسلطة ودور المنظمات الحكومية. والحد من السلطة التي يمارسها مسؤولي الحكومة.
- تخفيف أو إلغاء مختلف القوانين والمراسيم السابقة التي كانت تحكم وتعرقل العلاقة بين أجهزة الدولة من جهة، والمؤسسات والعمال والمستثمرين والأفراد من جهة أخرى.

إذن ما يمكن استخلاصه من العرض السابق لأساليب التغيير في نمط الملكية وسياسات التحول للقطاع الخاص هو أنه عندما تتبنى الدول برامج وسياسات التحول هذه فإنها تسعى دوماً إلى بلوغ بعض الأهداف مثل تحسين الكفاءة وتطوير الأسواق المالية، بالإضافة إلى توسيع قاعدة الملكية...، غير أنه قد يحصل في بعض الأحيان تضارب إذا حاولت الدولة تحقيق تلك الأهداف جميعاً، وعلى هذا الأساس هناك دوماً فشلت برامجها في تحقيق ذلك، نتيجة عدم وضوح الرؤية بخصوص تحديد الطرق الملائمة لنقل الملكية أو التحول، وعليه فإن اختيار الطريقة بحيث تناسب مع الأهداف تعتبر في غاية الأهمية لنجاح عملية التغيير، وهناك ثلاث استراتيجيات متبعة

المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

الفصل الأول:

للتحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة. وتتمثل تلك الاستراتيجيات في إنهاء ملكية الدولة، وقيام الدولة بتفويض القطاع الخاص لأداء النشاط، وقيام القطاع الخاص بأداء لنشاط كان في يد القطاع العام ليحل محله. ويمكن تلخيص وإبراز تلك الإستراتيجيات وخصائصها في الجدول التالي:

جدول رقم (01): الخصائص المميزة لمختلف أساليب التغيير في نمط الملكية.

الإستراتيجية

| الإحلال | التفويض | إنهاء ملكية الدولة | الخصائص |
|---|---|---|-------------------|
| - التحول غير مباشر ونية الدولة غير واضحة وغير معلنة . | - التحول مباشر ونية الدولة وسياستها واضحة ومعلنة ومتجهة ناحية التحول. | - التحول مباشر ونية الدولة وسياستها واضحة ومعلنة ومتجهة ناحية التحول. | مباشر / غير مباشر |
| - تحول سلبي والدولة مترددة. والضغط تجبرها نحو الخصوصية، غير أن رغبتها في السيطرة تمنعها من ذلك. | - تحول إيجابي والدولة تريد أن تمتنع عن نشاطها العام بصورة إيجابية. | - تحول إيجابي والدولة تريد أن تمتنع عن نشاطها العام بصورة إيجابية. | إيجابي / سلبي |
| - التحول يتم بصورة تدريجية حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. | - التحول يتم بصورة تدريجية حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. | - التحول دفعة واحدة اتجاه الخصوصية. | دفعة واحدة/تدريجي |

المصدر: أحمد ماهر، دليل المدير في الخصوصية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 116.

الفصل الأول: المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

المطلب الرابع: شروط ومتطلبات إنجاح القطاع الخاص وحدوده.

تعددت متطلبات القطاع الخاص في ظل الظروف الجديدة، وتعددت الآراء حول حدوده ومجالات أنشطته خاصة وأما أمام نظام جديد يلعب فيه القطاع الخاص الدور الرائد في هيكله الاقتصادي. فبالرغم من بعض السلبيات التي تواجه عملية التحول من القطاع العام إلى الخاص والتي تحد من انطلاقه، إلا أنه توجد مجموعة من الشروط والمقومات الايجابية التي لو يتم التركيز عليها ويحسن استخدامها، تتحقق معدلات أداء عالية

للاقتصاد بشكل عام، وتزيد بشكل خاص أهمية ومساهمة القطاع الخاص في التنمية من فترة لأخرى، وينمو ويتطور تبعا للطريقة والخطوات التي تتبعها كل دولة في عملية التحول. وهي على النحو التالي:

1- ظهور الميل نحو الادخار والمؤسسات الادخارية:

لكي يكتب للقطاع الخاص النجاح المنشود ويصبح ذا فاعلية اقتصادية تنموية يجب توفر ميل نحو الادخار والمؤسسات الادخارية وتوظيف المدخرات في استثمارات مختلفة وحتى يتم ذلك لابد من توفر التالي:

1-1 إدراك الأفراد والمجتمع لأهمية المدخرات: حتى يصبح القطاع الخاص قطاعا مهما في مبادرته ومساهمته في الأنشطة الإنتاجية والخدمية وأساسيا في اقتصاد كل دولة، يجب أن يكون الفرد والمجتمع مدركين لأهمية المدخرات وراغبين في التضحية في تحويل هذه المدخرات إلى استثمارات حقيقية في مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية بدلا من توظيفها في المضاربة في الأنشطة غير المنتجة مثل شراء العقارات، والمضاربة في النقود بالسوق السوداء أو في سوق النقود عموما. لأن المضاربة بها لا تخلق إلا تدهورا للعملة المحلية وارتفاع الأسعار.

كما أنه يجب أن يكون الأفراد واعين بأهمية الاستثمار للفرد والمجتمع، وبالتالي لا يميلوا إلى الاكتناز. إذ أن الأساس الذي يساعد على نجاح القطاع الخاص في التنمية وزيادة النمو، هو أن تكون هناك رغبة في الادخار، وأن يكون هذا الادخار مقرونا بالرغبة الواعية في توجيه هذه المدخرات إلى استثمارات حقيقية في مختلف الأنشطة المنتجة (زراعية، صناعية، خدمية) بما يحقق زيادة في الإنتاجية ومنه زيادة الناتج والدخل من أجل تحسين مستويات المعيشة للأفراد وخلق فرص العمل.

فإذا حاولنا على سبيل المثال ومن باب دراسة مدى إدراك الفرد في المجتمع الجزائري لأهمية المدخرات، أن نتوقف عند واقع تطور الادخار العائلي في الجزائر، والذي نجد أن الإحصائيات المتوفرة عنه والتي تعتبر قليلة ونادرة (*)، تثبت نمو متواصلا في حجم المدخرات العائلية للفترة المعنية بالدراسة، والجدول رقم (02)، يعطي صورة عن تطور الادخار العائلي في الجزائر، خلال الفترة ما بين (2001/1997).

(*)- تعتبر المعلومات الخاصة بالادخار العائلي في الجزائر من الأمور التي تصنف ضمن المستحيل وإن وجدت فستميز بالتضارب، فمثلا حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات بلغ الادخار العائلي في سنتي 2000 و 2001 على التوالي 355.7 مليار دج و 391.97 مليار دج، وقدرت حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي 196.6 مليار دج سنة 2000 و 291 سنة 2001. الفصل الأول: المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

جدول رقم (02): تطور المدخرات العائلية في الجزائر خلال الفترة (2001 /1997).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

| السنوات | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 |
|------------------|--------|--------|--------|--------|--------|
| المدخرات السنوية | 18.521 | 10.862 | 14.125 | 16.232 | 26.639 |

| | | | | | |
|---------|---------|---------|---------|---------|------------------|
| 381.371 | 344.042 | 316.377 | 277.107 | 245.751 | مدخرات تحت الطلب |
| 391.939 | 355.704 | 335.515 | 304.978 | 298.956 | مدخرات إجمالية |

SOURCE : Annuaire Statistique de l'Algérie N°20, Edition 2003.

ونلاحظ من الجدول رقم (02) مايلي:

- المدخرات السنوية أي الفرق بين رصيد الإيداعات والسحب السنوي قد بلغت في سنة 1997 إلى ما يعادل مقدار 18.521 مليار دينار جزائري لتتخفص في السنوات الموالية إلى أن ترتفع في سنة 2001، وهذا يعني أن المداخيل الأسرية قد يكون لها أثر في ذلك، إلى جانب العوامل النفسية التي نتجت عن انعدام الثقة في السياسات المطبقة في تلك المرحلة.

- المدخرات تحت الطلب والتي تمثل تراكم الادخار عند الطلب مع الفوائد المحققة شهدت ارتفاعا، لكن لا يعني بالضرورة زيادة الادخار، لأن الارتفاع فيها قد يعود إلى الفوائد المتراكمة خلال الفترات السابقة. - المدخرات الإجمالية والتي يقصد بها مجموع المدخرات المتراكمة خلال مجموع السنوات إلى جانب الفوائد المستحقة عليها وكذلك الحسابات الجارية وحسابات الصكوك⁽²⁾، قد شهدت هي الأخرى تطورا ملحوظا وبصفة عامة فإن الادخار العائلي مثل نسبة مهمة من مجموع المداخيل، وشهد نموا متزايدا. وهو ما يوضحه الجدول الموالي، والذي يبين تطور نسبة الادخار في الجزائر خلال الفترة (2004/1998).

جدول رقم (03): تطور نسبة الادخار في الجزائر خلال الفترة (2004/1998).

| السنة | 1998 | 2000 | 2001 | 2004 |
|--------|------|--------|--------|------|
| النسبة | % 06 | % 10.3 | % 13.7 | % 20 |

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير سنة 2001، ص 118، تقرير سنة 2004، ص 119. ما يمكن ملاحظته، هو أن أهمية الادخار قد تزايدت بشكل واضح، ويؤكد ذلك تزايد نسبته من سنة لأخرى، حيث إنتقلت من 6 % من الدخل المتاح لسنة 1998 لتصل إلى 20 % سنة 2004. وهذا ما يعني أن سوء توزيع المداخيل ساهم في زيادة الادخار، وهو ما يفسره القول بأن هذا النمو يعكس زيادة الفوارق الاجتماعية وتمركز المداخيل لدى طبقة معينة. لكن يبقى المهم ما تعكسه هذه الزيادة، أي الاستثمار ونوعه، حيث يبقى الاقتصاد

(2)- عمار زيتوني، مرجع سابق، ص 274.

المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

الفصل الأول:

الجزائري رغم توفره على مداخيل هامة، يعاني من نقص في مجال الاستثمارات خاصة الاستثمارات المنتجة. فالتبقيات الغنية من الخواص والتي استفادت من زيادة المداخيل وبالتالي الادخار، يجب عليها توجيه المدخرات

إلى المجالات المنتجة وبالتالي تساهم في التقليل من الضغوط التي تواجهها الدولة، خاصة إشكالية التشغيل وتقليص البطالة ودفع التنمية على قواعد اقتصادية سليمة.

1-2- إستحداث وسائل وآليات كفيلة بتحويل المدخرات إلى استثمارات: لا بد من وجود المؤسسات والآليات والوسائل الكفيلة بتحويل المدخرات إلى استثمارات حقيقية، مثل أسواق الأوراق المالية والبنوك التجارية ومؤسسات متنوعة كالشركات التضامن والمساهمة والخاصة، لغرض جذب واستيعاب المدخرات والقيام بتحويلها إلى استثمارات بتقديم القروض وشراء الأسهم والسندات والتسهيلات الأخرى من وإلى الراغبين في الاستثمارات المنتجة عند أسعار فائدة مشجعة ومستقرة تحدد عوامل العرض والطلب على النقود .

2- ظهور رجال الأعمال:

رجال الأعمال هم الأشخاص الساعون إلى الشراء والتوسع والزيادة من الثروة والسيطرة والتملك والقدرة على الأداء التنافسي وفهم السوق ولديهم القدرة على التنبؤ والتوقع والإبداع في التنظيم وفي الإنتاج وفي التسويق والقدرة على مسايرة العصر والتعامل معه بدرجة عالية من الفهم والإدراك والفتنة للعملية الاستثمارية والإنتاجية، والإلمام بعلم الاقتصاد والعلوم الأخرى، وأن لا يكون مترددا بل مغامرا ومخاطرا في قدومه على العملية الاستثمارية. وزيادة ثروة رجال الأعمال تؤدي إلى زيادة ثروة المجتمع وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي الدخل الوطني وزيادة نصيب الفرد منه، ويؤدي بالمقابل إلى تحسين وباستمرار مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعني نجاح القطاع الخاص في تحقيق التنمية.

3- خلق مناخ موات لإنعاش اقتصاديات السوق:

لكي يؤدي القطاع الخاص دوره بصورة جيدة في النشاط الاقتصادي لا بد من تهيئة البيئة الاقتصادية وخلق مناخ موات يقدر أن يلعب دوره فيه، ففي الخمسينيات من القرن الماضي سيطرت الدولة ومن خلالها القطاع العام خاصة بالدول النامية على معظم النشاط الاقتصادي، وفي ظل هذه الظروف والإجراءات والتشريعات والقوانين المقيدة لنشاط القطاع الخاص والتجارة الحرة والتسعيرة الإلجارية والاحتكارات لكثير من الأنشطة فإن القطاع الخاص قد ظل معه مهمشاً في أنشطة محدودة في أغلب البلدان النامية. أما الآن بعدما اتجهت معظم الدول نحو تشجيع القطاع الخاص وإعطائه الدور الريادي في الاقتصاد والتنمية. أصبح من الواجب تهيئة البيئة المناسبة لعمله، وذلك بإزالة كل العراقيل والقيود التنظيمية والتشريعية وإيجاد المناخ المناسب مثل: تحرير الأسعار، تحرير سعر الصرف، تحرير سعر الفائدة، تحرير التجارة الخارجية، الحرية الاقتصادية، سيادة المنافسة، سياسة ائتمانية، ومناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. الفصل الأول: المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

3-1 تحرير الأسعار: يتطلب القطاع الخاص في قيامه بدوره ترك الأسعار تتحدد بناء على تفاعل قوى العرض والطلب. وهو ما يتوجب على الدول النامية أن تقوم بتحرير الأسعار بإزالة التسعيرة الإجبارية، ورفع الدعم عن السلع المدعومة، حتى تكون الأسعار بالسوق هي أسعار تنافسية حقيقية معبرة عن تفاعل قوى العرض والطلب.

3-2 تحرير سعر الصرف: فما هو ملاحظ في اقتصاديات البلدان النامية وجود سعرين، سعر الصرف الرسمي والسعر الموازي بمعنى أن هناك أسعار للعملة يحددها البنك المركزي، وهناك سوق سوداء للمضاربة على النقود الأجنبية بطريقة غير مشروعة، مما أثر سلباً على النشاط الاقتصادي بهذه البلدان خلال العقود الأخيرة. أما في الوقت الحاضر فقد اتجهت الحكومات للأخذ بالاقتصاد الحر وتوسيع دور القطاع الخاص، مما تطلب ترك سعر الصرف يتحدد بناء على قوى العرض والطلب على العملات في السوق النقدي، بإلغاء جميع الأسعار السابقة ويترك لتفاعلات عرض النقود والطلب عليها مسئولية تحديد سعر العملة.

3-3 تحديد سعر الفائدة: كان سعر الفائدة يتحدد من قبل البنك المركزي في معظم البلدان النامية، فهو في صعود وهبوط بحسب السياسات النقدية للحكومة واتجاهاتها في ظل السياسات الاقتصادية للحكومة بما يحقق أو يساعد على تحقيق خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما تراه الحكومة مناسباً على ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية وبما يحقق الأهداف المرجوة. ولكن بعد تحول حكومات البلدان النامية وتوجهها نحو تبني نظام اقتصاد السوق الحر، وترك قيادة الاقتصاد والتنمية للقطاع الخاص، فسعر الفائدة يجب أن يتحدد بناء على التفاعل القائم بين العرض والطلب في سوق كل من النقود وسوق رأس المال.

3-4 تحرير التجارة: في نفس الوقت لابد من حرية التجارة الخارجية والداخلية في ظل اقتصاد السوق، وحرية التجارة تعتبر مكملة للحرية الاقتصادية. بمعنى أن الحرية الاقتصادية يجب أن تسود كل القطاعات والأنشطة الاقتصادية والتجارية، وقد كانت التجارة الخارجية مقيدة بعدة قيود وضعتها الدول لتحقيق أهداف متعددة، والتي من بينها حماية الصناعات المحلية من منافسة السلع الأجنبية، وذلك بإدخال نظام الحصص. وكذلك التعامل المحدد مع دول معينة ومقاطعة أخرى طبقاً للعلاقات السياسية القائمة. بالإضافة إلى خوفها من انحراف السوق المحلي أو من التكتلات الإقليمية مثل السوق الأوروبية المشتركة والاتفاقيات الدولية المنظمة للتجارة كالمنظمة العالمية للتجارة. وحرية التجارة تعني حرية حركة السلع ورؤوس الأموال والأفراد من عمال وفنيين وسياح وخبراء من الدول بدون موانع قانونية. فتحرير القطاع الخارجي يعتبر عنصراً أساسياً في اقتصاد السوق الجديد وهذا ما سوف يجبر الحكومات على إزالة العراقيل الجمركية بما فيها أنظمة الحصص حتى يؤدي السوق نشاطه بحرية ويقوم القطاع الخاص بدوره ويعتبر هذا مطلباً أساسياً لنجاحه.

3-5 الحرية الاقتصادية: في ظل النظام الاقتصادي الحر، تتاح الحرية الاقتصادية للفرد أن يملك وينتج ويربح ضمن مناخ اقتصادي تنافسي حر وقوانين سوق قائمة على المنافسة الكاملة والحرية، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واقتصار وظيفتها على المهام التقليدية (أمن، دفاع، عدالة). أما الأفراد فهم مطالبين بالإنتاج

الفصل الأول:
المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

والابتكار والاختراع والمبادرة لتحقيق أهدافهم الخاصة، والتي تؤدي إلى تحقيق الأهداف الكلية للمجتمع. فالحرية الاقتصادية هي إذن مبدأ قام عليه النظام الرأسمالي، وهي تؤدي إلى تنشيط الحافز على النمو وتراكم الثروة، ودفع الأفراد إلى حفظ الثروة وعدم الإسراف فيها، فضلا الرغبة في الادخار والاستثمار لزيادة الثروة. مما يعني هذا فتح آفاق جديدة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وزيادة فرص العمل وزيادة الإنتاج .

3-6 مناخ استثماري: ويتكون المناخ الاستثماري من عناصر اقتصادية وغير اقتصادية نوضحها فيما يلي:⁽²⁾

3-6-1 العناصر الاقتصادية: تتمثل هذه العناصر في السياسات الاقتصادية الكلية، وخاصة ما يتعلق في هذه الحالة بسعر الصرف وسعر الفائدة وقوانين العملة الأجنبية التي تسمح للمستثمر بتحويل أرباحه أو رأسماله عند الضرورة إلى الخارج، وكذلك وجود نظام ضريبي حديث، والسماح للسوق بتحديد الأسعار بقوى العرض والطلب دون تدخل تحكيمي من جانب الدولة.

3-6-2 العناصر غير الاقتصادية: وتتمثل العناصر غير الاقتصادية في الاستقرار السياسي والأمني ووجود نظام قانوني وقضائي فعال يحمي المستثمر من الإجراءات التعسفية ويمكنه من ممارسة حقوقه بصورة أسهل، وكذلك وجود قوانين عمالية عادلة في تنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل.

إن توفر المناخ الاستثماري بالمعنى السابق ذو أهمية بالغة، إذ يشجع المستثمر في التوجه إلى استثمار أمواله في المجالات والأنشطة التي يرغب الاستثمار فيها، ويكون معه على درجة كبيرة من الاطمئنان على استثماراته وعوائدها. فهو يعتبر من أهم المتطلبات حتى يقدم الخواص على الاستثمار، ولا ينصرف المستثمر إلى بلدان أخرى.

4 - بنية تحتية :

إن وجود البنية التحتية تعتبر من المتطلبات الأساسية للقطاع الخاص حتى يقوم بدوره في الاقتصاد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويُقدم على استثمار أمواله في الأنشطة المختلفة المكونة للاقتصاد الوطني، وتجسيد مشاريع البنية التحتية المتمثلة في (الطرقات، الموانئ، المطارات، الكهرباء والمياه، الصرف الصحي، الإتصالات ووسائل المواصلات جوا وبحرا وبرا... الخ). تشجع وتحفز على الاستثمار في المناطق المختلفة داخل البلد الواحد بما لها من فوائد عديدة في خدمة الحركة داخل المجتمع وتغذية المشروعات وإمدادها بالمواد الأولية المادية والبشرية، وسهولة تصريف المنتجات إلى مستهلكيها في الداخل والخارج في أقل وقت ممكن وبأسعار منخفضة. وتساعد البنية التحتية المستثمرين على متابعة كل جديد والقدرة على إجراء التعديلات على منتجاتهم بما يتناسب مع التطورات الجارية في مجال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

إذن وجود البنية التحتية شرط أساسي لتحفيز وإقدام المستثمرين في استثمار أموالهم والقيام بالدور المطلوب منهم على أحسن وجه وتمكينهم من توسيع نشاطهم وزيادة الإنتاجية والنتائج وتحقيق الكفاءة في الإنتاج والتوزيع والاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية والوصول إلى تحقيق أهدافهم، وبالتالي تحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

5- حدود القطاع الخاص:

يجب الإشارة إلى أن القطاع الخاص سيظل يخوض معركة التنمية الاقتصادية ومسيرة التطور المستقبلي عند مستويات يتعاضم فيها دوره ويتراجع، وفي ظل التحول إلى النظام الرأسمالي وخصوصة القطاع العام. يجب تحديد مجالات القطاع الخاص ودوره في الأنشطة التي يبرز فيها كفاءة عالية إذا كانت بأيدي المستثمرين الخواص مقارنة بالأنشطة التي تكون كفاءتها أكبر إذا تناولتها المؤسسات العامة، وهو ما استقر عليه رأي معظم الدارسين الاقتصاديين المختصين في هذا المجال، رغم وجود آراء تعارض فكرة التحول وتطالب بضرورة الإبقاء على هيمنة القطاع العام إلا أن تأييدها لم يحصل، خاصة وأن البحوث والدراسات حتى اللحظة حول ما آلت إليه أوضاع المشاريع العامة في كثير من البلدان في العقود السابقة، قد أكدت على ضرورة تحديد دور القطاع الخاص، وذلك لضمان كفاءة الاستثمار في التنمية الاقتصادية. وفي الحقيقة لا يوجد حد فاصل وواضح بين ما يجب أن يكون عاماً أو ما يجب أن يكون خاصاً، وترجع هذه الصعوبة إلى عدد من العوامل لعل أهمها مايلي: (1)

- ظروف كل بلد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذا مستوى التطور والتنمية الذي وصل إليه كل بلد. - القدرة المالية لدى القطاعين الخاص والعام، وكفاءة القطاع العام وخبرة القطاع الخاص في الاستثمار. إن هذه العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمالية وغيرها قد خلفت جدلاً كبيراً أو تبايناً حول الأنشطة التي يجب أن يقوم بها القطاع العام وتلك التي يجب أن يكلف بها القطاع الخاص.

إذن ما يمكن استنتاجه، هو أنه ليس هناك حدود بين القطاع العام والخاص، لأن كلا القطاعين مكملين لبعضهما البعض، وتتوقف مساهمة كل منهما على نوع النظام الاقتصادي السائد في كل دولة على حدى.

(1) - عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سابق، ص 65.

المبحث الثاني: أصل ونشأة القطاع الخاص الجزائري.

عرفنا فيما سبق أن النظام الاشتراكي يبنى على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج المملوكة، من طرف الدولة أو المؤسسات العمومية أو التعاونيات، وفي الواقع نجد في كل بلد الملكية الخاصة التي يكون مسموح بها بدرجات متفاوتة، تعبر عن مدى تقدم هذا البلد أو ذلك في رسم سياساته الاقتصادية القائمة أساسا على التنمية بشكل عام.

وفي هذا الإطار انتهجت الجزائر طريق التنمية اللارأسمالية لظروف تاريخية اقتصادية واجتماعية فلم يكن بإمكان بلد مثل الجزائر، تحصل على استقلاله السياسي بعد فترة استعمارية طويلة نُهبت فيها ثرواته واستنزفت كل طاقاته، وداخل سياق اقتصاد عالمي يتسم بسيطرة الدول الاحتكارية، أن يترك التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجموعات خاصة متباينة في تصوراتها وطموحاتها، وظلت وبصورة نسبية صغيرة وضعيفة التجهيز، سواء من حيث رأس المال الضروري أو اليد العاملة المسيرة له. غير أننا لا ننفي أن حقبة الاستعمار وما قبل الاستعمار في الجزائر، كانت تتصف بشبكة محدودة من علاقات الملكية والتملك، تتميز رغم انغلاقها داخل إطار يبدو مبهما بدرجة متفاوتة في ملكية وسائل الإنتاج، مما يجعل التحليل على أساس ضعف كامل للملكية الخاصة غير موضوعي. لكن الموضوعي هو أن الدولة كانت في بداية الاستقلال في وضع أفضل من أي طبقة خاصة ومنفردة لتعبئة الموارد الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فإذا ما كنا بصدد دراسة أصل ونشأة القطاع الخاص أي أصل رؤوس الأموال الخاصة في الجزائر فإن ذلك يستوجب علينا قبل كل شيء ضرورة البحث عن معرفة الفئات الاجتماعية المالكة له وكيفية حصولها عليه، كما أن دراسة الأصل الاجتماعي والمهني لأرباب العمل تعتبر مهمة جدا، لأنها تمكننا من معرفة مدى تجاوبهم وقابليتهم لتحويل نشاطهم الاقتصادية من قطاع لآخر بصفة عامة، وإلى النشاطات المنتجة والمساهمة في التشغيل وفي تكوين القيمة المضافة بصفة خاصة. ومدى قابليتهم للعمل في إطار القوانين الصادرة عن السلطة.

فرؤساء المؤسسات الخاصة (أرباب العمل) في الجزائر يشكلون في الغالب فئة اجتماعية غير معروفة بصورة واضحة، وتثار عدة تساؤلات حول أصلهم الاجتماعي والمهني، وهو في الغالب غير موحد، ويمكن تقسيمه إلى أربع فئات اجتماعية، ونستخدم مصطلح فئة بدل طبقة اجتماعية، نظرا إلى أن الشروط الثلاثة الأساسية لتعريف الطبقة الاجتماعية غير متوفر في المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، فالطبقة الاجتماعية تعرف على أساس العلاقة مع وسائل الإنتاج، ووعي المرء بموقعه الطبقي ومصالحه وكذا التنظيم السياسي لدعم مصالح الطبقة.⁽¹⁾ وهو ما نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إليه في شكل أربع مطالب.

(1) - مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي والسياسي، ترجمة سمير كرم مؤسسات الأبحاث العربية، بيروت 1980، ص 21.

المطلب الأول: فئة المفاوضين التجاريين " Négociants "

وهي الفئة الاجتماعية الأولى لأصل الخواص بالجزائر. وتتكون هذه الفئة من رجال أعمال ساعدتهم ظروف الحرب التحريرية. حيث كانوا يتاجرون على الحدود الجزائرية وهم خاصة من بورجوازية الجنوب والجنوب الشرقي للوطن، حوالي نصفهم من المزاب ووادي سوف وبسكرة والمسيلة، أو من الشرق على الحدود التونسية، لكون هذه المناطق تساعد على التبادل التجاري. منحدرين من العائلات الكبيرة التي كانت تجوب المغرب العربي الكبير، معتمدين في تجارتهم على المقايضة.⁽¹⁾

ويعود الأصل في نشأة هذه الفئة إلى اشتغال أسلافهم في التجارة متجولين ما بين تونس وإفريقيا السوداء مرورا بجنوب وشمال الجزائر، معتمدين في التبادل على الحبوب والتمور وخصوصا على المواد الغذائية ذات الصنع الفرنسي. كما أن هذه العائلات تنتمي إلى الأسر الدينية الكبيرة والمعروفة باسم " الشرفة".

أما عن علاقتهم بالاستعمار الفرنسي، فبحكم نوعية عملهم وبحكم انتمائهم إلى المناطق الحدودية، فلم تكن لديهم ثروة في شكل ملكية عقارية، وبالتالي حتى في المناطق التي وصل إليها الاستعمار، لم يسهل عليه انتزاع أموالهم منهم.

إن عدم اهتمامهم بالملكية العقارية لم يكن مطلق، فهم صحيح لم يهتموا بالملكية العقارية كالمباني وخاصة الأراضي، إلا في المرحلة الأخيرة من الاحتلال، أين كانت الظروف تساعد على ذلك، إلا أنهم فضلوا شراء الورشات الصناعية والمحلات التجارية في المدن الكبيرة.

أما من الناحية السياسية، فتعرف هذه الفئة بعدم تعاملها سياسيا مع الاستعمار الفرنسي، حيث لا نجد فيها البشاغا والقايد ولا نواب مالية، وهذا راجع إلى عدم استقرارهم في مكان واحد نظرا لطبيعة نشاطهم، وبالتالي لم تكن الوضعية السياسية للبلاد المعاشة في تلك الفترة من اهتماماتهم الأولى.

ومن ناحية تكوينهم المهني، فإن أرباب العمل المنتمين إلى هذه الفئة الاجتماعية قد تكونوا في المدارس الفرنسية، وهو ما يوضحه الجدول رقم (04)، المبين لنسب تلمذ أفراد هذه الفئة في المدارس الفرنسية.

جدول رقم (04) : نسب التدريس في المدارس الفرنسية لفئة المفاوضين التجاريين.

| نوع التلمذ | لم يدخلوا المدارس | الابتدائي بدون شهادة | الابتدائي بشهادة | المتوسط الثانوي، التقني | العالي | المجموع |
|------------|-------------------|----------------------|------------------|-------------------------|--------|---------|
| النسبة | 18% | 25% | 15% | 35% | 07% | 100% |

Source : Jean Peneff : les industriels algériens, Op. .cit, p.68.

(1) – Jean Peneff, Les industriels Algériens : trajectoires sociales et carrières des patrons algériens, édition du CNRS, 1981, p 46.96.

يلاحظ من الجدول، أن نسبة 18 % فقط من أرباب العمل المنتمين إلى هذه الفئة لم يدخلوا المدارس الفرنسية، واكتفوا بالتعليم في المدارس القرآنية، وأن أكثر من السدس (1/6) تحصل على شهادة الدراسة الابتدائية، وتقريبا النصف (1/2) تابع الدراسة في الثانويات والتعليم العالي لفترة زمنية، والذين لم يدخلوا المدارس الفرنسية وتوجهوا إلى المدارس القرآنية، واصلوا تعليمهم حتى الخامسة أو السادسة عشر من عمرهم، وغالبا ما يتكون المؤسسة التعليمية في الثامنة عشرة من عمرهم، ليتولوا مهام المؤسسة مع الأب أو الأخ في شكل شركاء.

إن أغلبية عناصر هذه الفئة ينتمون أو ينتسبون بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى مؤسسي جمعية العلماء المسلمين، فأغليبتهم لهم آباء أو أقارب أعضاء في الجمعية، ويرجع الأصل الاجتماعي المهني لهذه الفئة بشكل كبير إلى مهنة آبائهم أو مهنة أفراد العائلة بشكل خاص، فأغلبهم مفاوضين تجار أو صناع، كما يبين ذلك الجدول رقم (05).

جدول رقم (05) : الأصل الاجتماعي لفئة المفاوضين التجاريين.

| مهنة الأب | | | | | | | | |
|--------------------|------------|----------|--------------------------------|------|------------|---------|------|---------|
| مفاوض تجاري | تاجر | حرفي | عامل إداري في الإدارة الفرنسية | عامل | فلاح | المجموع | | |
| % 55 | % 36 | % 02 | % 07 | / | / | % 100 | | |
| مهنة أفراد العائلة | | | | | | | | |
| صناعي- مفاوض | تاجر- حرفي | مهنة حرة | إطار | موظف | عامل إداري | عامل | فلاح | المجموع |
| % 55 | % 09 | % 01 | % 06 | % 18 | % 02 | % 04 | % 05 | % 100 |

Source : Jean Peneff : les industriels algériens, Op.cit, p.63.

ويساهم معظم عناصر هذه الفئة كذلك في تمويل المدارس والمساجد وكذا الإيواء لأعضاء الجمعية، فتعاونت معهم الجمعية على تغيير وضعهم الاجتماعي المعيشي، لأن أنصار الجمعية كانوا يرون أن النشاط الاقتصادي هو وحده الكفيل بأن يخرج المسلمين من الدرجة السفلى، ويسمح لهم بالتالي أن يواجهوا بقوة متساوية الاقتصاد الكولونيالي المدعوم من الاستعمار الفرنسي بدافع تكريس وتثبيت وجوده لقد وجدت البورجوازية في نداء جمعية العلماء المسلمين، تحرير للفرد وتخليصه من تأثيرات بعض أفكار الشيوخ، ومن ناحية ثانية وجدت الإطار الملائم لوضع حد لهيمنة التجار اليهود المدعمين من طرف السلطة الاستعمارية، والسماح للتجار الجزائريين بتغطية التراب الوطني، رغم العراقيل والقيود التي تفرضها الإدارة الاستعمارية، والمتمثلة في القانون الذي يمنع تنقل المسلمين بدون إذن.⁽¹⁾

(1) - عيسى مرازقة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007/2006، ص 16.

الفصل الأول: المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

ولعل من بين العوامل المساعدة لهذه الفئة في تجارتها، هو التنظيم العقلاني الذي نادت به جمعية العلماء المسلمين، وكذا خلق نظام تأمين وبنوك مستمدة من الشريعة الإسلامية. أما في المرحلة الأخيرة من الاستعمار، فلقد كان تطور تجارتهم نتيجة للهجرة الريفية وسهولة الإجراءات، مما سمح لهم من التوسع خاصة في المدن الكبيرة، كما سمحت لهم الأموال من شراء مخازن ومحلات الأوروبيين.

وابتداء من منتصف الستينيات بدأ توجههم نحو النشاطات الصناعية، بعدما تأكدوا من الاستقرار السياسي، ملاحظين النجاح الذي تحقق بالنسبة للبعض في المؤسسة الصناعية الصغيرة، وكذا الضمانات والتشجيعات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار الثاني لسنة 1966، الذي يهدف إلى تشجيع الاستثمارات الإنتاجية وسوف يتم توضيحه بشكل أدق في المبحث الموالي.

المطلب الثاني : فئة التجار والحرفيين .

إن أفراد هذه الفئة منحدرين من عائلات بسيطة مثلا (عائلات مالكة من 10 إلى 20 هكتار).

قد أخذوا تجربة التجارة في المرحلة الاستعمارية، فبعضهم كان من تجار المواد الصناعية والبعض الآخر من ممثلي الشركات الأجنبية في الجزائر. كما أن من خصائص هذه الفئة مغادرة الريف في مرحلة الشباب ليفتحوا محلات تجارية مع الأباء أو الأخوة في المدن الكبيرة في السنوات ما بين 1940 و 1950، وحولوا المحلات التجارية لمختلف السلع إلى محلات متخصصة في نشاط واحد. ومن العوامل التي ساعدت أكثر هذه البورجوازية الصغيرة في السنوات الأولى من الاستقلال، هو الوضع المتدهور للاقتصاد الجزائري في تلك الفترة. فقد اغتنمت فرص التسيب والفراغ الناجمين عن هجرة الرأسمالية الاستيطانية للحلول مكانها في القطاعات الإنتاجية الأكثر مردودية من الفلاحة في الأرياف، إلى جانب ذلك شغلها مناصب مهمة في القطاع الصناعي رغم الخبرة المحدودة في الميدان. كما تخصص بعضهم في البيع بالطرق الحديثة، مستعملين من حين لآخر دورات يقومون بها في أسواق الأرياف، متخليين عن طريقة الاعتماد على البيع في المحلات فقط، وهذا أيضا نتيجة لتأثير الطريقة المستعملة من قبل والتي سمحت لهم بتراكم رأس المال التجاري .

كما يرجع Jean Peneff في دراسته حول الصُّناع في الجزائر، بأن أعضاء هذه الفئة قد اعتمدوا بالدرجة الأولى على نظام العمل العائلي، منحدرين من عائلات المزاب (منطقة غرداية) والقبائل ويعرفون بالتجار المتجولون. (1)

ومن خصائصهم كذلك التجارة في القرى، حيث كونوا وجمعوا رؤوس الأموال التي سمحت لهم بفتح متاجر في المدن الكبيرة في الوطن، خاصة في الجزائر العاصمة وحتى في فرنسا. ووجدوا أنفسهم في بداية الاستقلال يملكون ثروة، كان يصعب تشغيلها في قطاع التجارة وهذا لسببين رئيسيين هما:

- إن هذا القطاع بالنسبة لهم في تلك الفترة بدأ يعرف تشبع نسبياً، وربما تعلموا من تجربة الدول المتقدمة في بداية الثورة الصناعية، بحيث لم تعد أرباح قطاع التجارة مشجعة أكثر من أرباح القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تخوفهم من وضع ثروتهم في البنوك.

- التخوف من تأميم قطاع التجارة وخاصة التجارة بالجملة والتجارة الخارجية، بعد إنتهاج الدولة لسياسة التأميم.

هذين السببين كانا وراء توجيه استثمارات هذه الفئة إلى الفروع الإنتاجية، ولكن بتخصيص هذه الاستثمارات في إنتاج المواد الغذائية، خاصة تلك التي كانت تستورد من فرنسا في تلك الفترة. وقد سمحت لهم الأساليب المتعددة والمتنوعة في التجارة، بتكوين ثروة كبيرة في فترة لا تتعدى الجيلين، فضاعفوا بذلك مصادر الربح بفتح محلات عديدة في مختلف المدن، وتسليمها للإخوة أو للأبناء لتسييرها، مما سمح بنشوء فئة كبيرة من التجار الصغار في وقت وجيز، حيث وصل عددهم إلى ثلث (1/3) العاملين المسلمين في المدن، وهذا خاصة في المرحلة الأخيرة من الاحتلال.

ومن الملاحظ أن نوع التجارة التي تقوم بها هذه الفئة، يتطلب مستوى معين من التعليم، لذا نجد أن أغليتهم درسوا في المدارس الفرنسية، ويمكن توضيح ذلك من خلال نسب التدريس في المدارس الفرنسية، كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (06) : نسب التدريس في المدارس الفرنسية لفئة التجار والحرفيين.

| نوع التمدرس | لم يدخلوا المدارس | الابتدائي بدون شهادة | الابتدائي بشهادة | المتوسط الثانوي، التقني | العالي | المجموع |
|-------------|-------------------|----------------------|------------------|-------------------------|--------|---------|
| النسبة | 12 % | 28 % | 12 % | 42 % | 06 % | 100 % |

Source : Jean Peneff : les industriels algériens, Op.cit, p.68.

ويلاحظ من الجدول رقم (06)، أن نسبة 12% فقط منهم لم تدخل المدارس، والنصف منهم تابع الدراسة حتى المرحلة الثانوية، أو درس بالمراسلة. وهذا راجع لحرص الأباء على تعليم أبنائهم قبل تسليمهم بعض المهام، نظرا للمشاكل التي تلقوها في التجارة من جراء أميتهم، ونظرا لإمكانياتهم المالية التي تسمح بذلك. أما عن الأصل الاجتماعي المهني لفئة التجار والحرفيين فهم في الغالب كما ورد مسبقا تجار أو حرفيين صناعيين مفاوضين وبنسب كبيرة وهو ما يوضحه الجدول التالي والذي يتطرق إلى مهنة الأباء وأفراد العائلة. حيث نجد أن ما يفوق النصف من إجمالي مهن الأباء تنشط في مجال التجارة وجزء كبير منها بنسبة 12 % حرفي، وكذلك بالنسبة إلى مهن أفراد العائلة فأكثر من الربع هم تجار وحرفيين.

جدول رقم (07) : الأصل الاجتماعي لفئة التجار والحرفيين.

| مهنة الأب | | | | | | |
|--------------------|------------|----------|--------------------------------|---------|------------|---------|
| مفاوض تجاري | تاجر | حرفي | عامل إداري في الإدارة الفرنسية | عامل | فلاح | المجموع |
| / | 55% | 12% | 11% | 11% | 11% | 100% |
| مهنة أفراد العائلة | | | | | | |
| صناعي- مفاوض | تاجر- حرفي | مهنة حرة | إطار | موظف | عامل إداري | عامل |
| 23% | 27% | 08% | 07% | 13% | 07% | 14% |
| المجموع | فلاح | المجموع | فلاح | المجموع | فلاح | المجموع |
| 23% | 27% | 08% | 07% | 13% | 07% | 14% |

Source : Jean Peneff : les industriels algériens, Op.cit, p.65.

إن هذه الفئة، وبفضل ما تملكه من رؤوس أموال من ناحية، وكذا مستوى التعليم الذي توصلت إليه من ناحية ثانية، قد أصبحت بعد الاستقلال السياسي مباشرة، وبفضل التشجيعات التي منحت من طرف الدولة، في وضعية ساعدتها على دخول مجال الاستثمار الصناعي، وهذا بخلق وحدات صغيرة ممولة بفضل تراكم رأس المال التجاري. كما اتجه أفراد هذه الفئة إلى الخارج ليتعاقدوا مع أصحاب مصانع مشابهة في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا، وأخذوا منهم التجربة في التسيير، وعملوا على أن تشمل العقود المساعدة التقنية لفترة معينة مقابل شراء الآلات والمواد الأولية والنصف مصنعة الضرورية لوحداتهم الإنتاجية .

المطلب الثالث: فئة العمال.

تتكون هذه الفئة من نوعين من العمال، عمال كانوا يعملون لدى المعمرين وعمال مغتربين، وهم عمال مؤهلون للقيام بأعمال صناعية بفضل ما تعلموه عند الحرفيين الأوروبيين وفي الورشات الصناعية والشبه صناعية والحرفية، هذا التأهيل وهذا الاستعداد من ناحية، وظروف الجزائر في بداية الستينيات من ناحية ثانية، قد ساعدهم على شراء ورشات المعمرين بشروط مالية سهلة. فقد عاش الاقتصاد الجزائري في السنة الأولى من الاستقلال مرحلة المصاعب الاقتصادية والانتكاسات التي نجمت عن رحيل أكثر من أربعة أخماس (4/5) المعمرين الذين كان منهم عدد كبير من ذوي المهارات، حيث بلغ عدد المعمرين المغادرين للجزائر عند نيل الاستقلال، حوالي مليون معمر أوروبي، منهم 50 ألفا إطار سامي و35 ألف إطار متوسط و100 ألف موظف. في وقت كانت الأمية عند الجزائريين تتجاوز 90 %، كما تم تهريب رؤوس أموالهم التي قدرت في شهر جوان عام 1962 بـ 75 مليون فرنك فرنسي. وخلق ذلك خللا في الاقتصاد لم يقتصر على إبطاء معدلات النمو فحسب، وإنما اثر في الناتج الوطني حيث انخفض هذا الأخير بنحو الثلث (1/3) عما كان

عليه منذ سنة سابقة، كما ترك هذا الرحيل الجماعي 70% من السكان عاطلين عن العمل.⁽¹⁾ إن هذه الفئة أو كما تعرف بفئة العمال والعمال المغتربون تشكل نسبة كبيرة في تكوين ما يسمى بالصناعات الجزائريين حالياً، وفي الكثير من الحالات ونظراً لنوعية نشاطهم وصغر وحداتهم وتواجدها في مناطق هامشية، فإنهم يحولون جزء من منازلهم إلى ورشات للتفصيل والخياطة أو صناعة الأحذية مثلاً. لكن ورغم الصعوبات التي تواجهها هذه الرأسمالية الناشئة ذات الجذور الشعبية، فإنها بقيت حيوية، فعندما يفشل صاحب الوحدة ولا يوفق في نشاطه، فإنه يجد بسهولة مشتري للورشة ليعيد بدوره تجربة أخرى في نوع آخر من النشاط. فإحصائيات 1976 مثلاً، أوضحت أن هناك حوالي 4000 صاحب عمل من هذا النوع، أي ما يعادل نحو 30% من الإجمالي، ومعظمهم يمتلكون ورشات إنتاجية في ميدان تفصيل وخياطة الألبسة والأحذية وهي تشغل أقل من 5 عمال.⁽²⁾

وما يمكن تأكيده أيضاً حول التكوين والمستوى التعليمي لهذه الفئة، أن الهجرة إلى أوروبا وخاصة فرنسا بصفتها البلد المستعمر. قد ساعدت العمال على التأقلم مع المحيط الصناعي، كما تجدر الإشارة إلى وجود تعليم تقني في الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي، ولكنه كان محدوداً جداً، فساعد كذلك فئة معينة من أبناء المسلمين على متابعة دروسهم فيه، وهذا راجع في الأساس إلى عدم اهتمام وحماس العنصر الأوروبي بهذا النوع من التعليم في تلك الفترة. وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول رقم (08) أدناه:

جدول رقم (08) : نسب التدريس في المدارس الفرنسية لفئة العمال والعمال المغتربون.

| نوع التمدريس | لم يدخلوا المدارس | الابتدائي بدون شهادة | الابتدائي بشهادة | المتوسط الثانوي، التقني | العالي | المجموع |
|--------------|-------------------|----------------------|------------------|-------------------------|--------|---------|
| النسبة | 31% | 33% | 12% | 22% | 02% | 100% |

Source : Jean Peneff : les industriels algériens, Op.cit, p.83.

ويلاحظ من الجدول رقم (08)، أن نسبة كبيرة من هذه الفئة لم يدخلوا المدارس الفرنسية، حيث قدرت نسبتهم بـ 31%، وأن تم ذلك فإن الجزء الأكبر لم يُتم هذه الدراسة واكتفى بالابتدائية فقط، واللذين يمثلون نسبة 33% من المجموع، وما يفسر ذلك أننا نجد في الغالب بهذه الفئة أبناء الفلاحين والتجار الصغار الذين ساعدتهم ظروف معينة، دون أي تعليم يذكر. فهم مجموعة بحثت عن العمل في سن مبكر في السابعة أو الثامنة من عمرهم،

(1)- Ahmed henni .Economie de L'Algérie, Indépendante, ENAG, Algerie.1991, p.126

فساهمت الظروف القاسية التي مروا بها في أخذ التجربة في الميدان بفضل مساعدة بعض رؤساء العمل. كما ساعدهم في ذلك احتكاكهم بالعمال المؤهلين وتقبلهم لإنجاز أي عمل يطلب منهم، مهما كانت شروط العمل سيئة ومجهدة. أما في ما يخص أصلهم وانتمائهم المهني الاجتماعي فيوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (09) : الأصل الاجتماعي لفئة العمال.

| مهنة الأب | | | | | | | | |
|--------------------|------------|----------|--------------------------------|------|------------|---------|------|---------|
| مفاوض تجاري | تاجر | حرفي | عامل إداري في الإدارة الفرنسية | عامل | فلاح | المجموع | | |
| / | % 22 | % 13 | / | % 33 | % 32 | % 100 | | |
| مهنة أفراد العائلة | | | | | | | | |
| صناعي- مفاوض | تاجر- حرفي | مهنة حرة | إطار | موظف | عامل إداري | عامل | فلاح | المجموع |
| % 21 | % 11 | % 01 | % 05 | % 10 | % 13 | % 34 | % 05 | % 100 |

Source : Jean Peneff : les industriels algériens, Op. cit, p.63.

ويلاحظ من الجدول رقم (09)، أن أرباب العمل في الجزائر والمنحدرين من الأوساط الشعبية، متفرعين إلى أصليين، فمن ناحية نجد الفلاحين المنحدرين من عائلات معروفة وأصحاب أملاك أخذت منهم من طرف المعمرين، مما اضطرهم للعمل المأجور سواء داخل الوطن أو خارجه، ومن ناحية أخرى فئة محرومة من كل شيء، فهم أبناء رعاة أو خماسة (عمال يتقاضون مقابل أعمالهم أجور عينية وعموما تكون في صورة كميات من القمح).

فما يمكن أن يقال عن هذه الفئة، هو التعود والتأقلم مع مهن وشروط عمل سيئة ومتغيرة، كما أنها عملت بكل جهد على أخذ كل ما هو نافع من معرفة في مصانع الأوروبيين سواء داخل الوطن أو خارجه، مما سمح لها في المراحل الأولى من الاستقلال، الأخذ بزمام الأمور بالنسبة للمصانع المهجورة من طرف المعمرين أو التي بيعت لهم بشروط سهلة وغير مكلفة، معتمدين في أغلب الأحيان على مدخرات أفراد العائلة.

وأهمية هذه الرأسمالية ذات الجذور الشعبية، تأكدها جزئياً ظروف الجزائر الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في الفترة الأولى من الاستقلال. ففي ظل غياب الاستثمار الصناعي من طرف الفئات البورجوازية الأخرى، نظرا لتخوفها من السياسة المعتمدة من طرف السلطة في تلك الفترة، والمتصفة بالغموض والتناقضات، خاصة فيما يتعلق بدور القطاع الخاص في التنمية، مما جعلها لا تغامر بالاستثمار الصناعي، تكون بذلك تركت المجال للفئات الأخرى وفي مقدمتها فئة العمال، الذين رغم إمكانياتهم المالية المتواضعة،

كانوا يعرفون كيف يسايرون القوانين، مما سمح لهم بأخذ مكانة في الاقتصاد الوطني، والمحافظة عليها بفضل التوسع السريع الذي أحرزوه .

الفصل الأول:

المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

المطلب الرابع: فئة المقاولون الجدد.

رغم تشعب أصلها وتكوينها خاصة في ظل الاستقلال، وفي إطار إستراتيجية التنمية المعتمدة، إلا أنه يمكن اعتبارها كقاعدة لقطاع خاص جديد في الجزائر، فهي متكونة من محترفين في المجال الصناعي والخدمي، أخذوا التجربة في القطاع العام. كما أنها تتكون من الشباب نسبيًا، لهم تكوين عالي ومتخصص، وفي نفس الوقت أدركوا المكانة الجديدة التي يمكن للقطاع الخاص أن يتحصل عليها، بفضل بروز توجهات جديدة للتنمية مع بداية الثمانينيات. فهذه الفئة التي تمثل نسبة ضعيفة مقارنة بالفئات الثلاث الأخرى في الوقت الحالي، قد تأخذ مكانة هامة في المستقبل نظرا للتحويلات الجارية في الاقتصاد الوطني وكذلك التحويلات الاقتصادية على المستوى الدولي، والتي أدت في العشرينين الأخيرتين إلى التفكير في اعتماد نظام السوق، وبالتالي الاعتماد أكثر على الإمكانيات الوطنية بما فيها القطاع الخاص .

والتساؤل المطروح بالنسبة لهذه الفئة، يكمن في مدى فرضها لوجودها وتعزيز سلطتها السياسية في ظل تنمية اقتصادية ما تزال ولو بشكل ضمني ذات توجه اشتراكي؟. وذلك حتى تدعم سيطرتها الاقتصادية على عكس ما جرى في الدول الأوروبية. وهل يمكن أن نعتبر هذا التحول انحراف على المبادئ التي نص عليها برنامج طرابلس وميثاق الجزائر 1964، وحتى بيان أول نوفمبر 1954 ؟ والتي تؤكد كلها على منع أو عرقلة البورجوازية من التطور، لأنها ستكون من دون شك عائق أمام العدالة الاجتماعية. أو أن وضعية الجزائر، قد شهدتها دول أخرى من قبل دون أن تتخلى عن مبدأ العدالة الاجتماعية.

فالتحويلات الاقتصادية التي بدأت منذ بداية الثمانينيات بما فيها مناقشة ملف القطاع الخاص على أعلى مستوى في السلطة وصدور قانون الاستثمار الثالث (سوف نتعرض لمضمونه في المبحث الموالي)، ونقد القطاع العام وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية والاستقلالية وكذا الضمانات والتشجيعات التي منحت للقطاع الخاص من قبل، أي في إطار قانون الاستثمار الثاني لسنة 1966، قد اعتبرها البعض بمثابة تنازل قدمته الدولة للبورجوازية نظرا لتفاعل قوى داخل السلطة ووجود تيار مدعم لها.

وهو ما ينعكس واضحا في خُطب وتصريحات الرئيسين السابقين للجزائر والاختلاف بينهما، ففي الوقت الذي كان يشير فيه الرئيس بن بلة بعنف إلى البورجوازية، فإن الرئيس بومدين نادرا ما يشير إليها كطبقة، ويظهر هذا واضحا خاصة بعد التبني الرسمي للتسيير الذاتي، فعناصر البورجوازية في السلطة، إما استقالوا أو انتقلوا إلى المعارضة السرية. في نفس الوقت انقسمت البورجوازية لقسمين، الأول معارض والثاني مؤيد للتسيير الذاتي.⁽¹⁾

إن البورجوازية في الجزائر كانت تُحكم وتُسير بواسطة جهاز منظم متواجد في السلطة، وفي نفس الوقت نجد العلاقة العكسية، فالنظام لجأ إليها ، أي إلى البورجوازية الناشئة، مما جعلها تعزز مراكز قوتها داخل أجهزة الدولة وتوليها للسلطة السياسية. فبفضل العمل على تدعيم هذه المكتسبات وصلت البورجوازية في تحالفها مع فئة البيروقراطيين إلى قوة اقتصادية وسياسية داخل المجتمع الجزائري.

ولقد تزامنت هذه الوضعية مع النتائج الضئيلة، إن لم نقل السلبية لعدد كبير من مؤسسات القطاع العام، والتي هي نتيجة حتمية لسوء التسيير لهذه المؤسسات، وعدم الاهتمام واللامبالاة من طرف العمال والمسؤولين عن تسييرها، وقد يكون هذا متعمداً في أغلب الحالات. كما عمل المديرون على إبرام العديد من العقود دون دراسة حقيقية لمشاكل المؤسسات واحتياجاتها، مما جعلها تبذر أموال كبيرة خاصة بالعملة الصعبة، مع انعدام التأثير الإيجابي على مردودية المؤسسات في أغلب الأحيان، إضافة إلى اتخاذ قرارات على مستوى مركزي ليست لها صلة بواقع ومشاكل المؤسسات.

وعليه يمكن القول بأن هذا الواقع، والمتمثل في تعزيز مراكز البورجوازية إلى أن أصبحت قوة اقتصادية من ناحية وواقع القطاع العام من ناحية ثانية، إضافة إلى التحولات الاقتصادية الخارجية وخاصة في المعسكر الشرقي سابقاً قد جعلت عدداً كبيراً من المسؤولين يقتنعون أنه لا سبيل للخروج من هذه الوضعية الصعبة، إلا بتغيير أساليب التسيير السابقة، كما أن البعض منهم ذهب إلى حد المطالبة بالتخلي عن النهج السابق للتنمية واعتماد النهج الليبرالي، مبررين ذلك بالنتائج الإيجابية التي تحققت في الدول المجاورة ودول جنوب شرق آسيا. وعموماً فإن دراسة الأصل الاجتماعي والمهني لأرباب العمل في الجزائر قد مكنتنا من استخلاص المعطيات التالية:

- إن المستوى المهني للصناع الجزائريين ضعيف، لأنهم لم يتلقوا تكويننا خاصاً ولكن تعلموا بفضل التجربة والممارسة الميدانية يومياً. ففي هذا الإطار يقول أحد الصناع " في هذا الميدان، يجب أن يكون الإنسان نشيط، يتصرف بحكمة وبسرعة حسب الموقف ". وهذا هو الأمر الغالب عند الصناع الذين انحدروا من أصول متعددة ووضعية مختلفة، نتيجة لظروف تاريخية خاصة بكل فئة.

- إن ظروف الانتقال التي أحدثها خروج المعمرين الأوروبيين من جهة، والفراغ الصناعي الذي أحدثته أرباب العمل الفرنسيين من جهة ثانية ، والحماس العمالي لتنشيط هذه الممتلكات واستغلالها بصورة مختلفة وكذا عجز البورجوازية المحلية للتكفل مالياً وتقنياً من شراء الوحدات الصناعية الكبيرة وإدارتها. قد حتم على الدولة إنشاء قطاع عام. فتكون القطاع العام الذي ساعد بدوره الصناعات الخاصة الموجودة وكان عاملاً مساهماً في نشوء الفئة الرابعة من أرباب العمل.

- لقد كان للبورجوازية المنحدرة من فئات مختلفة، الفضل في إعطاء دفعة قوية للصناعة الخاصة في الجزائر، وخاصة بعد قانون الاستثمار الثاني لسنة 1966، عندما وضحت السلطة الجديدة نواياها اتجاه هذا القطاع، خاصة المُستثمر في الفروع الإنتاجية.

الفصل الأول:
المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

- إن مؤسسات التجار والعمال سابقا، يمكن تصنيفها إلى ورشات حرفية أكثر منها صناعية ، فهي صغيرة الحجم كما تتميز بعدم الثبات في فرع محدد، وتشتغل موسميا، فهي صغيرة الحجم كما تتميز بعدم ثباتها في فرع محدد، وتشتغل موسميا، خاصة تلك التي تعتمد على المنتوجات الفلاحية، كالبرتقال والطماطم ...، وكثرة العدد في هذا الفرع من فروع النشاط، قد أدى إلى حصول كل واحد منها على جزء صغير من السوق. أما من حيث الآلات، فإن بعض الورشات مجهزة بوسائل إنتاج لا يمكن توسيعها وبالتالي لا يمكن تنويع منتجاتها حتى تصبح تتطابق وأذواق المستهلكين، مما جعل استمرارها مهددة، حيث أن 25 % من هذا النوع من المؤسسات التي كانت موجودة في سنة 1969 قد أغلقت أبوابها فيما بين نوفمبر 1971 وماي 1972. (1) (08 نوفمبر 1971، تاريخ صدور القانون الخاص بالثورة الزراعية).

- مهما يكن مصدر رأس المال الخاص في الجزائر، ومهما تكن ميادين التراكم، فإن ميدان التراكم الخاص يبقى بدون منازع للتجار بالجملة ونصف الجملة، فالرأسمال التجاري هو الذي مول القطاع الخاص الصناعي. ويمكن تفسير ذلك على أن الإطار أو المحيط الاقتصادي والاجتماعي قد ساعد على خلق هذه الوضعية فالمؤسسات المالية المملوكة من طرف الدولة لا تتدخل وحتى إن تدخلت في تمويل المشاريع الخاصة ، فإن نسبتها ضعيفة مقارنة بمدخرات الخواص المودعة لدى البنوك، وهذا خاصة في الفترة الممتدة من 1967 إلى 1978. وحتى بعد هذه الفترة ، فإن نسبة تمويل المشاريع الخاصة تبقى ضعيفة بالمقارنة مع ما هو مودع. وكمثال عن هذه الوضعية نجد في سنة 1980 ودائع الخواص لدى البنوك قد وصلت إلى 12.596 مليار دينار جزائري بنسبة فائدة 5 % لمدة 30 شهرا، ولكن البنوك لم تمول في نفس السنة المشاريع الصناعية الخاصة إلا بـ 2.627 مليار دينار جزائري. (2)

- إن الأصل الاجتماعي والمهني لأرباب العمل في الجزائر، يوضح لنا فكرة ولو وجيزة عن المشاركة المستقبلية لهذه الفئات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وهذا الأصل قد جعلهم في موقع متخوف في بداية الاستقلال وعدم المغامرة في النشاطات الصناعية. كما أعطى لنا فكرة عن صعوبة التحول وبسرعة من النشاط التجاري إلى النشاط الصناعي. وقد خلقوا للدولة عراقيل ومشاكل عديدة في توجيههم وتنظيمهم وجعلهم يحترمون القوانين المسيرة لنشاطاتهم.

- إن الفئة الرابعة والتي تكونت في إطار التنمية الاقتصادية وفي ظل استراتيجية معتمدة على التصنيع، ونظرا لمواقعها السابقة في عملية تسيير المؤسسات الصناعية والإدارية التابعة للقطاع العام، هي في نظرنا الفئة الأكثر تأقلم والأكثر دراية بالواقع، وبالتالي يمكنها التحكم أكثر في تسيير مؤسساتها وفقاً للقوانين والنصوص المعمول بها.

(1) - عيسى مرازقة، مرجع سابق، ص 25.

(2) - Mahrez Hadj Seyd : quelques aspects de l'évolutions du secteur privé industriel, revue du C.E.N.E.A.P, l'industrie privée en Algérie, N°2, Juin 1985, p 49.

المبحث الثالث: مراحل تطور القطاع الخاص بالجزائر.

لقد كان الاقتصاد الجزائري خلال العهد الاستعماري اقتصاد موجه لخدمة مصالح الاستعمار الفرنسي بالدرجة الأولى، وبعد نيل الاستقلال ورثت الجزائر هيكلًا اقتصاديًا هشاً، فشرعت حينها السلطات الجزائرية إلى تغيير هذا الهيكل، انطلاقاً من تأميم الأراضي الزراعية، ثم ازدياد تدخل الدولة شيئاً فشيئاً، وأصبح هذا التدخل منتظماً لاسيما في فترة المخططات التنموية خلال عقدي السبعينيات ومع بداية الثمانينيات وحتى بداية التسعينيات أدخلت تغييرات جديدة على أسلوب إدارة الاقتصاد الوطني. فالإستراتيجية التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدها الجزائر، قد تضمنت تهميش لدور القطاع الخاص، ولكنها لم تتخل عنه كليةً، فأعطت له مكانة في القطاعات غير الحيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني، رغم أن تعريف القطاعات أو فروع النشاطات الاقتصادية الحيوية بقي غير محدد، فما يعتبر فرع اقتصادي حيوي يتغير حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد ومستوى تطور القوى المنتجة فيه، فكثير من الفروع كانت في فترة سابقة تعتبر حيوية وحكراً على القطاع العام، فُتح المجال فيها للقطاع الخاص مثل قطاع المحروقات وفرع النقل بجميع أنواعه. ونتعرض فيما يلي إلى تطور القطاع الخاص بالجزائر عبر مراحل المسار التنموي للبلاد، على اعتبار أن لكل مرحلة خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال مساهمته في التشغيل وفي تكوين القيمة المضافة، في سياق الإطار التشريعي للإستثمار الخاص الذي يمكننا من دراسة وتحديد المكانة التي أعطيت له في مختلف القوانين وفي كل مرحلة من مراحل التطور المتناقضة بتشريعاتها في هذا الجانب. والتي ربما يلعب القطاع الخاص دوراً في تغييرها، على اعتبار أن المكانة الاقتصادية التي توصل إليها جعلته يفرض تغييرات في القوانين تتماشى مع طموحاته في التوسع لتغطية كل النشاطات الاقتصادية.

المطلب الأول: المرحلة الانتقالية (62 - 1964).

يتفق الكثير من الاقتصاديين والسياسيين وعلماء الاجتماع حول وصفها بمرحلة الغموض رغم الاختلاف في التسميات التي أطلقت عليها، كالمرحلة الانتقالية أو مرحلة الانتظار أو بداية جمع الشمل ويعود ذلك للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها الجزائر في هذه المرحلة، وهي مرحلة انتقالية من استعمار دام عقود إلى مرحلة استقلال يبدأ فيها البناء وتكوين الدولة الجديدة

فقد شهد الاقتصاد الجزائري في السنوات الأولى من الاستقلال مرحلة مصعب وانتكاسات اقتصادية بدأت بالرحيل الجماعي للمعمرين، وهو ما خلف اختلالاً هيكلياً للاقتصاد بصورة عامة، وزاد من حدة التخلف والتبعية وعدم التناسق بين القطاعات خاصة بين القطاع الصناعي والزراعي، وهكذا وجدت الجزائر نفسها فعلاً أمام معركة ثانية ومن نوع آخر تتطلب البناء والتشييد، من أجل تغيير الهيكل الاقتصادي

الذي خلفه الاستعمار. هذه الأوضاع التي جعلت أمر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال قطاعها العام أمر لا جدال فيه، والذي أسندت له مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبدأ معه مفهوم التسيير الذاتي (L'autogestion) في التداول من طرف الخطاب السياسي السائد والطبقة العمالية والفلاحية. والذي يعني قيام العاملين في المزرعة أو المصنع بإدارة الوحدة، وذلك بواسطة أجهزة منتخبة من بين العاملين في الوحدة، على اعتبار أن الوحدة الإنتاجية ملكية جماعية للعاملين بها، ولا يمكن أن تكون ملكية شخصية لأي فرد أو لمجموعة من العاملين، كما أنه من حق العاملين في الوحدة الاستفادة من ثمارها.⁽¹⁾

وقد طبق هذا الأسلوب في كل من قطاعي الزراعة والصناعة. وفي الحقيقة فإن إنشاء قطاع عام يتطلب إمكانيات كبيرة، منها خاصة إمتلاك الدولة لموارد بشرية ومالية لإنجازه. والفترة الانتقالية في الجزائر لم تشهد نمواً للقطاع العام بصورة واسعة ومنسقة (*). ويرجع ذلك لجملة أسباب أهمها: ⁽²⁾

- نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر لم تتضح ملامحه.

- الانشغال الكبير للسلطات العامة بمشاكل التنظيم الإداري والإنتاجي.

- قلة الموارد المالية وغياب التجربة في مجال تنفيذ الاستثمارات.

وفي ظل هذه الظروف كان لزاما على الدولة، أن تزيد من درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية من خلال دعم قطاعها العام. وذلك بتوسيع حجمه قصد تغيير هيكل اقتصادها. الذي عرّف في تلك الفترة تعايش أربع قطاعات متباينة، قطاع التسيير الذاتي والذي شمل المزارع وبعض الوحدات الصناعية، وقطاع أجنبي خاص متمثل في وحدات إنتاجية تابعة للشركات الأجنبية وقطاع خاص يملكه الجزائريين وأخيرا القطاع العام الذي كان في طور النمو.

غير أنه وبالرغم مما وصفت به المرحلة الانتقالية كونها مرحلة غموض، فإنها شهدت صدور أول قانون للاستثمار الخاص سنة 1963، وميثاق الجزائر سنة 1964، وما يهمننا هنا هو معرفة محتوى القانون والميثاق الوطني فيما يتعلق بالاستثمار الخاص حتى نتمكن من دراسة وتحليل مدى مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة، والتي من المفروض أن تكون انعكاس لما قدم له من ضمانات وتشجيعات.

(1) - لويا الهاشمي، بغلول زهير، القيادة الإدارية للمؤسسات العمومية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 07، جامعة قسنطينة 1996، ص 36، 37.

(*) - هذا لا يعني أن القطاع العام في الجزائر لم يكن موجودا خلال الفترة (1963-1964) إنما حجمه صغير ويفتقد إلى التنظيم والتخطيط، فقد تم تأميم الأراضي الزراعية عام 1963، وأنشئت المؤسسة الوطنية للبحث والاستغلال والنقل والتحويل وتسويق المحروقات (Sonatrach) في عام 1964.

(2) - عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بحث مقدم في الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط المقامة في الجزائر، تحت عنوان الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2005، ص 356.

1- قانون الاستثمار الخاص رقم 63 - 277 المؤرخ في 26 جويلية 1963⁽¹⁾.

ككل الدول حديثة الاستقلال، كان الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر بعد استرجاعها لسيادتها الوطنية، يتميز خاصة بضعف المقومات الأساسية للنهوض بتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة. فكان على الدولة أن تسارع أولاً، للحفاظ على ما هو موجود من الإمكانيات المادية والبشرية وذلك من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة، فأصدرت أول قانون للاستثمار سنة 1963^(*)، لتشجيع الاستثمار الذي أعطى حرية للاستثمارات الخاصة ولكن بشروط أهمها:

- توطين الاستثمارات (La localisation des investissements)

- تحديث وتجديد عوامل الإنتاج.

- التكوين والترقية المهنية للعمال.

ولم يعرف هذا القانون تطبيقاً بسبب أن المستثمرين شككوا في مصداقيته، كما أنه لم يتبع بنصوص تطبيقية، وكان غير مطابق للواقع، حيث كانت الجزائر تقوم بتأميمات في تلك الفترة (1963/1964)، وبيّنت الإدارة الجزائرية نيتها في عدم تطبيقه مادامت لم تدرس الملفات التي أودعت لديها.⁽²⁾

فضلاً عن التناقضات الضمنية للسلطات الجزائرية وعلى رأسها وزارة الاقتصاد، كما جاء في تصريحات وزير الاقتصاد في تلك الفترة السيد "بشير بومعزة"، أمام المجلس الوطني في 30 ديسمبر 1963 والذي صرح بما يلي : " إننا نرغب في بقاء القطاع الخاص، ولكننا نعلمه أنه سيزول في الأمد الطويل... إننا نرغب في قطاع خاص يجلب لنا كوادراً جديدة ويحافظ على الموجودة، والتي نحن في أمس الحاجة إليها ".⁽³⁾

إن الملاحظ هنا هو التناقض الضمني في تصريحات وزير الاقتصاد، فمن جهة يرغب في قطاع خاص يساهم في التنمية ويحافظ على المنشآت والكوادراً، ومن جهة أخرى فهو مهدد بالتأميم في الأجل الطويل. كما أن محتوى القانون الذي أعطى حرية وتشجيعات وضمانات للقطاع الخاص، خاصة القطاع الخاص الأجنبي بشروط معروفة، يتناقض وسياسة الدولة في استرجاع الأملاك التي اشتراها الجزائريون حتى وإن كانت عن حسن نية. وهذه التناقضات هي التي أدت إلى تخوف الرأسمال الخاص سواء الأجنبي أو المحلي من الاستثمار، فكانت النتائج ضئيلة، فرغم الامتيازات الممنوحة والمتمثلة في تحويل جزء من الأرباح إلى الخارج مثلاً، لم يعطي هذا القانون سوى ميلاد القليل من المشاريع فقط. فقد فشل عموماً في تجنيد رأس المال الأجنبي من أجل التنمية، لاعتبارات سياسية واقتصادية نذكر منها مايلي:⁽⁴⁾

(1)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 53، الموافق لتاريخ 02 أوت 1963.

(*)- هذا القانون كان موجهاً إلى رؤوس الأموال الأجنبية أساساً، رغم إشارته إلى الاستثمار الخاص الوطني. كما صدر في نفس الجريدة الرسمية التي تضمنت قانون الاستثمار الأول، القانون المتعلق باسترجاع الدولة للأملاك الإدارية الفرنسية والتي اشتراها الجزائريون.

(2)- كمال عليوش قريوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر 1999، ص 06.⁽³⁾ - تدخل

السيد : بشير بومعزة، وزير الاقتصاد والمالية السابق أمام المجلس الوطني في 30 ديسمبر 1963.

(4)- محفوظ لعشب، دراسات في القانون الاقتصادي، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1989، ص 91.

- انعدام ثقة الرأس المال الأجنبي الذي يرى في الجزائر بلد غير مستقر سياسيا، إضافة إلى تبنيه النظام الاشتراكي.

- معاناة الاقتصاد الجزائري، من نقص الادخار وضيق السوق، وارتفاع تكاليف الإنتاج.

إن هذه النتائج السلبية قد أدت بصورة أو بأخرى إلى التفكير في قانون استثمار خاص يتفادى ما جاء في الأول من تناقضات ويكون أكثر وضوحا، وهو ما حدث في العالم الثالث من ميلاد القانون الأول. كما أدت هذه النتائج السلبية أيضا إلى تخصيص جزء من ميثاق الجزائر لسنة 1964، لتوضيح مكانة ودور القطاع الخاص في التنمية.

2- ميثاق الجزائر 1964.

إن من بين ما جاء في ميثاق الجزائر لسنة 1964 هو الاعتراف بوجود الملكية الخاصة كأمر مفروغ منه، ولكن يجب توجيه هذه الملكية، فالرأسمال الوطني الخاص بعد الاستقلال كان موجود بصفة خاصة في فرعي الاقتصاد وهما المؤسسات التجارية الكبيرة والملاكين الكبار للأراضي الزراعية لذا يجب توجيهه إلى قطاع الصناعة نظرا لمشاكل ومهام المرحلة الانتقالية⁽¹⁾. رغم أننا نعرف أن القطاع الخاص الوطني يتهرب أو لا يرغب في الاستثمار في القطاع الصناعي نظرا لأسباب عديدة نذكر منها:

- أن الرأس مال الخاص الوطني ليست له جذور وتقاليد صناعية كما تم التطرق إليه في المبحث الثاني من هذا الفصل، لذا فهو يتخوف من المغامرة الصناعية.

- إن الاستثمار في الصناعة يعني طول فترة استرجاع الرأس مال المستثمر وتحصيل الأرباح. ومخاطره الاستثمار الصناعي كبيرة مقارنة بالتجارة والفلاحة.

كما أشار الميثاق الوطني إلى أن إمكانية الضغط والسيطرة والتأثير على القرارات السياسية، لهذا القطاع محدودة، إذا ما اعتمد على قوته فقط، وإذا تم القضاء على علاقاته بالقوى الخارجية المعادية للنهج الذي تسلكه البلاد في تلك الفترة. فالميثاق يشير إلى أن الخطر يأتي من الرأس مال الأجنبي، وهو ما نص عليه بشكل واضح وصريح: "إن من المهم والضروري هو القضاء على كل محاولات الرأس مال الأجنبي في التأثير على الحياة السياسية الوطنية والتفكير بوضوح في العلاقة التي يمكن أن تكون بين الدولة والرأس مال الأجنبي المستثمر من خلال أهدافه الأساسية".⁽²⁾

وبناء على ما سبق، فإن الملاحظ هو تميز محتوى ميثاق الجزائر 1964 كذلك بالغموض والتناقض فيما يتعلق بالقطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي على غرار ما وصفت به هذه الفترة، فمن جهة يعترف بالقطاع الخاص الوطني شريطة القضاء على علاقاته بالرأس مال الأجنبي، ومن جهة أخرى التفكير في إيجاد صيغ محكمة للعلاقة بين الرأس مال الأجنبي والدولة، ومن جهة ثالثة يوضح الميثاق الهدف الذي تعمل من أجله الجزائر وهو القضاء على العلاقات الاستغلالية. الموروثة من الحقبة الاستعمارية. كما جاء في الفقرة رقم 18 منه:

" إن أهمية القضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان والقضاء على العلاقات الكولونيالية والكولونيالية

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ميثاق الجزائر 1964، الجزء الثاني، الفصل الأول، الفقرة 16، ص 57، 58.

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ميثاق الجزائر 1964، الجزء الثاني، الفصل الأول، الفقرة 17، ص 94.

الفصل الأول: المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

الجديدة، تكمن في العمل الجاد من أجل الوصول إلى تحقيق اشتراكية وسائل الإنتاج، وحتى تتمكن الدولة من القضاء نهائيا على الفوضى المتمثلة في المبادرات الفردية، وأن تجعل من التخطيط، تخطيطا إلزاميا، يتمشى والواقع المعاش ويخدم المصالح الحقيقية للمجتمع". (1)

وما يمكن أن يستنتج من هذه المرحلة أنها غامضة، أي أنها لم تأخذ موقف محدد وواضح اتجاه القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي، وهذا من خلال التناقضات الموجودة سواء في قانون الاستثمار أو في الميثاق أو حتى في تصريحات المسؤولين الكبار في السلطة. لكنه حُضي بمكانة معتبرة ويقوم بنشاط اقتصادي في مختلف الفروع والقطاعات، فالجزائر لم تنف دور القطاع الخاص والملكية الخاصة، خاصة في قطاع التجارة والخدمات والقطاع الفلاحي، أي القطاعات الأكثر ربحية وأقل تكلفة ومخاطرة، رغم أن القوانين والمواثيق والنصوص التشريعية كانت في كل مرة تحد من نشاطاته في هذه الفروع، محاولة توجيهه إلى النشاطات الإنتاجية بفضل التشجيعات والتسهيلات والضمانات الممنوحة له.

وعموماً فإن النتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه المرحلة، هي أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للجزائر غداة الاستقلال، قد أملت على الدولة تحمل مسؤولياتها في التنمية الاقتصادية، والمتمثلة في التغيير الجذري للهياكل الموروثة من العهد الاستعماري، ومحاولة بناء قاعدة اقتصادية لتطوير القوى المنتجة الوطنية. لكن الواقع الاقتصادي للبلاد قد أملى ضرورة تكامل الجهود بين القطاعين العام والخاص، مما جعل الملكية الخاصة يحبد مشاركتها في التنمية ولكن بقيود حتى لا تكون معرقة لمجهودات الدولة الرامية إلى تنمية اقتصادية تعود بالفائدة على أغلبية أفراد المجتمع.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية (فترة 1965-1978).

إن التصحيح الثوري الذي حدث في الجزائر بعد ثلاث سنوات من استقلال البلاد، مكن مجلس الثورة من تبني وجهة نظر جديدة اتجاه القطاع الخاص. وهذا ما نستشفه من تصريحات مجلس الثورة في 05 جويلية 1965، والذي ركز في هذا المجال على ضرورة تكامل الجهود وتوجيه القطاع الخاص ليصبح منتج ومريح بما يؤثر إيجابيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن لا ينحصر في النشاطات غير المنتجة. ففي هذا السياق ونظرا لعدم تحقق أهداف القانون الأول للاستثمار سنة 1963، صدر القانون الثاني للاستثمار الخاص في سنة 1966.

1- قانون الاستثمار الثاني: القانون رقم 66 - 284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 (2).

يختلف هذا القانون جذريا عن القانون الأول، ويظهر ذلك من خلال المبادئ التي وضعها القانون والضمانات والامتيازات التي منحها للقطاع الخاص الوطني تحديدا، مبرزا الأسس التي تحكمه، كما وضع فكرة

تكامل الجهود واستعمال كل الطاقات والموارد الوطنية واستغلالها أحسن استغلال ، فكان ينظر للاستثمار الخاص

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ميثاق الجزائر 1964، الجزء الثاني، الفصل الأول، الفقرة 18، ص 101. (2)-
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 79 المتضمنة قانون الاستثمارات والصادرة بتاريخ 15 سبتمبر 1966.
الفصل الأول: المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

على أساس أنه ركيزة غير مستهان بها للمساهمة في بناء الوطن. لكن يبقى على الدولة أن توجهه نحو النشاطات المنتجة، وهو ما أكده الرئيس الراحل " الهواري بومدين " أمام إدارات الأمة في خطاب 19 جوان 1967: "...أما فيما يخص الرأسمال الوطني الخاص، أوكد أنه بالنسبة للجزائريين الذين لديهم إمكانيات مالية، أن لديهم دور يجب أن يقوموا به، لأن الادخار الخاص يجب أن يستثمر بدلا من أن يبقى مجمداً أو يستغل لشراء مقاهي أو حانات... إن الرأسمال الخاص يجب أن يلعب دوره وأن يقوم بواجباته داخل الوطن، والدولة من جهتها مستعدة لتقديم كل الضمانات في إطار محدد وبصفة واضحة، وإنه من غير صالح البلد أن تبقى رؤوس الأموال هذه غير منتجة ". (1)

لقد أكد هذا القانون على أهمية ادخار الخواص ومشاركتهم في التنمية الاقتصادية، في نفس الوقت منح لهم ضمانات ومزايا أهمها: (2)

- الإعفاء كلياً أو جزئياً لمدة عشرة سنوات من الضريبة على العقارات.
- تخفيض الرسوم الواجبة الأداء على وسائل الإنتاج المستوردة.
- الإعفاء كلياً أو جزئياً أو تدريجياً من الضريبة على الأرباح الصناعية.
كما أنه إذا كان الاستثمار أكبر من 500 ألف دينار جزائري، فإنه يمنح حق إنتاج أو استثمار استثنائي في منطقة جغرافية معينة، وحدد الشروط التي تمنح بمقتضاها رخص الاستثمار وأنشأت لهذا الغرض لجان متابعة وطنية.

2 - الميثاق الوطني 1976.

ضم الميثاق الوطني لسنة 1976 محاور متعلقة بالقطاع الخاص، كانت مكتملة لتلك التي تطرق إليها ميثاق الجزائر 1964. وذلك بهدف إزالة الغموض الذي كان سائداً في محتوى هذا الأخير فيما يتعلق بالقطاع الخاص، فقد حذر الميثاق الجديد من قطاع خاص مستغل يمكنه أن يصبح أداة سيطرة تؤثر على اتخاذ القرارات السياسية، كما حدد مهام وميادين وطرق مراقبة ودمج القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وجاءت نصوصه مدعومة كذلك للتوجيهات الرئيسية للسلطة من خلال تصريحات الرئيس الراحل " هواري بومدين " على أنه بالنسبة للجزائر: " يجب أن لا تكون الملكية الخاصة مصدر للتفوق والضغط الاجتماعي من ناحية، وقاعدة يمكن من خلالها أن تنشأ علاقات تمكن من استغلال العمال من ناحية أخرى... لكن يمكن لهذه الملكية الخاصة أن تنشأ في الحدود التي لا تضر بمصالح الطبقة الشغيلة وأن لا تكون عائق أمام زحف وتطور المجتمع نحو بناء الاشتراكية... أنه لتحقيق هذا المبدأ، لابد من اشتراكية وسائل الإنتاج ". (3)

فقد حدد الميثاق ميادين وفروع الاستثمار، معتمدا على الخطوط الرئيسية لمجلس الثورة في الضمانات التي يمنحها

(1) - خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين أمام إدارات الأمة في 19 جوان 1967.

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 15 سبتمبر 1966، مرجع سابق.

(3) - R.A.D.P, FLN : la charte nationale 1976, Titre premier, chapitre 08 : l'édification de la socialiste, principes fondamentaux de l'édification du socialisme, p.p 29,30

الفصل الأول: المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

القانون، وأكد على أن تقتصر نشاطاته وخاصة القطاع الصناعي، في المؤسسات الصغيرة التي يتركز نشاطها في المرحلة النهائية من عملية التصنيع، وأن يكون استهلاكها الإنتاجي من المواد الأولية ونصف المصنعة عن طريق مؤسسات الدولة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالإنتاج الصغير لأشياء ذات الاستهلاك العادي والواسع. أما في ما يخص تمويله بالتجهيزات، فينص الميثاق الوطني على أن تكون هذه العملية من طرف الدولة عبر مؤسساتها وهذا من أجل القضاء على مخاطر ارتباط الرأسمال الوطني الخاص بالأجنبي وهو ما نراه أيضا من العوامل المساعدة على تطور القطاع الخاص بسرعة بفضل ما يقدم له من طرف الدولة. غير أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي كانت تعيشه الجزائر مثل التأميمات، الثورة الزراعية...، فضلا عن تناقضات ما جاء في قوانين الاستثمار من تشجيعات و ضمانات، مع ما جاء به الميثاق الوطني لسنة 1976. قد جعل المستثمرين الخواص يتخوفون أكثر فأكثر، مما جعلهم يستثمرون في مؤسسات صناعية صغيرة وسهلة التحول إلى نشاط آخر. مفضلين بذلك قطاع التجارة أو العمل في الخفاء وفي ورشات صغيرة في قطاع صناعة النسيج والجلود والمواد الغذائية.

وهو ما يقودنا إلى القول بأن تولي الدولة ورعايتها للقطاع الخاص، قد أعطى نتائج عكس الأهداف المسطرة، فهي قدمت له كل شيء بتكاليف منخفضة، والحماية من المنافسة الأجنبية من خلال قانون احتكار الدولة للتجارة الخارجية وشكلت له سوق داخلية بفضل التوظيف في القطاع العام وبالتالي زيادة الطلب على منتجاته بما يتماشى مع زيادة كتلة الأجور، والذي كان من المنتظر إستغلالها وتكوين ثروة كبيرة كان بالإمكان تحويلها إلى القطاعات المنتجة والمساهمة في التنمية الشاملة.

3 - دور القطاع الخاص في التشغيل وتكوين القيمة المضافة :

إن ما تجدر الإشارة إليه مسبقا قبل دراسة الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في هذا المجال هي الصعوبة والمشاكل التي تواجه الباحث والمرتبطة خاصة بمشكلة الحصول على الإحصائيات من ناحية وتضاربها من ناحية ثانية، فالقطاع الخاص يحاول بشتى الطرق التهرب من الإعلان عن عدد العمال لديه أو عن رقم الأعمال أو الأرباح وحتى عدم الإعلان في بعض الأحيان عن مؤسساته، خاصة إذا كانت حرفية صغيرة، أو مؤسسات عائلية. فوضعية القطاع الخاص غير معروفة بصفة دقيقة. ولا يمكننا إلا إعطاء بعض المؤشرات الإجمالية عنه، ونركز اهتمامنا في هذا الجانب على القطاع الخاص الصناعي وكذا الأنشطة التجارية والحرفية،

ونستشي بذلك القطاع الفلاحي والمهن الحرة، محاولين أن نكون أكثر موضوعية في الطرح لمعرفة هذا القطاع، آخذين بعين الاعتبار مشكلة شح الإحصائيات في هذا المجال. فما يمكن تأكيده أنه إذا كان هناك قطاع غير معروف معرفة جيدة في بلادنا فهو القطاع الخاص.

فإستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الجزائر، قد إعتمدت على الصناعة الثقيلة كركيزة لها، والتخطيط الشامل كأسلوب ومؤسسات القطاع العام كأداة لتنفيذ هذه الإستراتيجية. مُهمشة في نفس الوقت لدور القطاع الخاص، هذا الأخير الذي أعطت له نظرياً مكانة جد ثانوية في النصوص الخاصة الفصل الأول: المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

بالسياسات الاقتصادية، محددة له مهام معينة في عملية التنمية. كما حددت له شروط تطوير مؤسساته وشروط استغلال اليد العاملة، ومن ناحية أخرى فإن تأكيد الدولة لأهمية ودور القطاع العام في التنمية لم يسمح بالتفكير الجدي حول فعالية القطاع الخاص وإدماجه في خطط التنمية وهذا حتى نهاية السبعينيات .

وما يهمنا هو دراسة دور القطاع الخاص في دعم خطط التنمية ومعرفة مدى مساهمته في حل مشكلة البطالة وكذا في تكوين القيمة المضافة خلال هذه الفترة، بالرغم من تهميشه من خلال الاعتماد أكثر على القطاع العام .

3-1 مساهمة القطاع الخاص في التشغيل.

إن مشكلة البطالة ومنها التشغيل، قد إحتلت مكانة هامة وتحليل خاص في المخططات التنموية، فكان التشغيل من بين الأهداف الرئيسية التي دُعم من أجلها القطاع الخاص بصفة عامة، والقطاع الخاص الصناعي بصفة خاصة، وهذا للمساهمة في استيعاب اليد العاملة والقضاء على مشكلة البطالة أو التخفيف منها بإنشاء مناصب شغل مكتملة لمجهودات الدولة في هذا المجال من خلال قطاعها العام فقد نصت القوانين والنصوص المتعلقة بالاستثمار الخاص على تشجيع وإعطاء ضمانات لهذا القطاع، وخاصة الاستثمارات التي تساهم في التشغيل، ووفقا لهذه الضمانات والتشجيعات، سنحاول في هذا الجانب التعرف على مدى مساهمة وتجاوب القطاع الخاص مع هذه القوانين والنصوص، وهذا بتناول تطور التشغيل في القطاع الخاص في هذه الفترة.

جدول رقم (10): تطور مساهمة القطاع الخاص في التشغيل خلال الفترة (1981-67).(*)

| النسبة المؤوية | حصة القطاع الخاص | العدد الإجمالي للعمال الأجراء | السنوات |
|----------------|------------------|-------------------------------|---------|
| 34,3 % | 299.800 | 874.000 | 1967 |
| 34,0 % | 349.800 | 1.028.700 | 1970 |
| 28,2 % | 655.000 | 2.322.000 | 1981 |

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى:

- نتائج البحث حول التشغيل والأجور: كتابة الدولة للتخطيط سنة 1974.

- الدليل الإحصائي للجزائر، العدد 13، لسنة 1987.

- Collections statistiques : caractéristiques socio-économiques des pays du grand maghreb.
ONS, N°10.Ed :1988.

ويلاحظ من الجدول أن التشغيل في القطاع الخاص عرف تطور مستمر، ففي الفترة الممتدة من 1967، أي السنة الموالية لسنة صدور القانون الثاني للإستثمار الخاص إلى سنة 1981، زاد عدد العمال الأجراء من 299.800 عامل إلى 655.000 عامل سنة 1981، أي بزيادة إجمالية تقدر بـ 355.200 عامل. إلا أن الأهمية النسبية للتشغيل

(*)-استناداً إلى إحصائيات المصادر المذكورة أعلاه، فإننا نأخذ العمال المعلن عنهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي والضرائب فقط دون قطاع الفلاحة.

المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

الفصل الأول:

في القطاع الخاص كانت في انخفاض، خاصة في بداية الثمانينيات، فمن 34.3 % سنة 1967 انخفضت هذه النسبة إلى 28.2 % سنة 1981، وهذا يعود في نظرنا لعدة عوامل نذكر منها:

- إنتعاش القطاع العام بفضل إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر المعتمدة على التأميمات والاستثمارات في مختلف الخطط التنموية، فضلاً عما يمنحه من فرص وضمانات في التشغيل تفوق تلك التي يمنحها القطاع الخاص، جعلته يمتص أكبر نسبة من اليد العاملة.

- أدت سياسة الدولة في ما يخص التأمين مع نهاية الستينيات وفي بداية السبعينيات، إلى تخوف القطاع الخاص وعليه قلت استثماراته الجديدة، خاصة الصناعية منها خلال هذه الفترة.

- إتباع سياسة التشغيل الموسمي، والتشغيل بالساعة، والتشغيل في البيت، من قبل القطاع الخاص، والتي تمكن أرباب العمل من التهرب من الضرائب المختلفة عن طريق عدم الإعلان عن العمال لدى مصالح الضمان الاجتماعي. إضافة إلى وجود عدد من العمال من فئة الإطارات الذين يشتغلون في القطاع العام إلى جانب العمل في القطاع الخاص دون الإعلان عنهم وكذا الاعتماد على العمل العائلي بنسبة كبيرة.

ومنه يمكن القول بأن سياسة الدولة في مجال التشغيل والتي شجعت القطاع الخاص من أجل المساهمة في حل مشكلة البطالة بخلق مناصب شغل، قد حققت جزء كبير من هذا الهدف خلال هذه الفترة، حيث وصل متوسط التشغيل في القطاع الخاص دون الفلاحة نسبة 32.16 % خلال الفترة (1981/1967)، وهي نسبة معتبرة لأن إستراتيجية التنمية في الجزائر حينها كانت تعتمد على القطاع العام.

3-2 مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة.

تعتبر القيمة المضافة من بين أهم المؤشرات ذات الدلالة في التحليل للحكم على مساهمة قطاع ما أو مؤسسة أو فرع ما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، كما يمكن اعتبارها كذلك من بين المؤشرات

المهمة لقياس مدى تطور الاقتصاد في بلد ما، فغالبا ما يرتبط مفهومها بمستوى التطور المعيشي في الاقتصاد الوطني لأي بلد، والقيمة المضافة لوحدة اقتصادية سواء كانت مؤسسة، فرع أو قطاع هي إجمالي الإنتاج للوحدة الاقتصادية مطروحا منه قيمة المدخلات المستخدمة في الإنتاج خلال فترة زمنية محددة. (1)

أما على مستوى الاقتصاد الوطني، تُعرف مجموع القيم المضافة وفقا للنظام المحاسبي للاقتصاد الجزائري على أنها إجمالي الإنتاج المحلي الخام مطروحا منه الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسوم الجمركية على الواردات.

ودراسة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة تسمح لنا بمعرفة تطور القيمة المضافة الإجمالية للاقتصاد الوطني، وحصّة القطاع الخاص في تكوينها، ومنه يمكننا تقييم فعالية الدور الذي يقوم به في دعم التنمية الاقتصادية الشاملة عبر مختلف مراحل تطوره، بما يعطينا صورة واضحة عن ما يستطيع أن يقدمه هذا القطاع في دعم تنفيذ الخطط التنموية المبرمجة من طرف الدولة. وهو ما نحاول توضيحه من خلال الجدول رقم (11) أدناه:

(1) – Mourad Labidi, Manuel de comptabilité nationale et analyse des comptes économiques de l'Algérie, 2^{ème} édition, O.P.U, E.N.A.P, Alger 1988, p 64.

المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره. الفصل الأول:

جدول رقم (11): تطور مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة خلال الفترة (1981-67)

.(

الوحدة: 10⁶ دج بالأسعار الجارية.

| النسبة المؤوية | حصّة القطاع الخاص | القيمة المضافة | السنوات |
|----------------|-------------------|----------------|---------|
| 65,8 % | 9.113,0 | 13.849,2 | 1967 |
| 55,9 % | 11.286,3 | 20.182,1 | 1971 |
| 29,7 % | 45.845,7 | 154.461,1 | 1981 |

Source : Mohamed Amokrone Mohamdi. présentation de quelques comptes et agrégats de comptabilité nationale, annuaire statistique, ONS N°9, Octobre – Décembre 1985, p.46-47.

ويلاحظ من الجدول رقم (11)، أن القيمة المضافة التي يحققها القطاع الخاص تزداد وبشكل مطلق من 9.113 مليون دينار جزائري سنة 1967 إلى 45.845,7 مليون دينار جزائري سنة 1981، وذلك بالموافاة مع تطورها الإجمالي. إلا أن هذه الزيادة يقابلها انخفاض مستمر للأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة من 65,8 % سنة 1967 إلى 29,7 % سنة 1981، ويمكن تفسير هذا الانخفاض على أنه يرجع في الأساس إلى الدور الذي لعبه القطاع العام، نظراً لما منح له من إمكانيات في إطار إستراتيجية التنمية والتي كانت له فيها الأولوية، خاصة ضمن هذه الفترة وهي فترة الشروع في تطبيق سياسة المخططات الرباعية للتنمية، حيث تعاطم

دوره وتنوعت نشاطاته في مختلف فروع النشاط الاقتصادي، في الوقت الذي كانت أهمية القطاع الخاص شبه مهمشة.

وما هو ملاحظ خلال هذه الفترة أن القيمة المضافة قد تضاعفت بشكل كبير مقارنة بنسبة النمو السكاني، وهذا يؤدي بنا إلى القول أن الاقتصاد الجزائري قد حقق هدفاً من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في تحسين مستوى معيشة السكان خلال هذه الفترة.

وبصفة عامة يمكن القول أن القطاع الخاص، وحسب الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط في سنة 1982، والتي أكدت على أنه يساهم بنسبة 30 % من القيمة المضافة الإجمالية دون الفلاحة والمحروقات، وهو يسيطر على قطاعي التجارة والخدمات والفلاحة⁽¹⁾، أما في الصناعة فمن خلال نفس الدراسة حول 300 مؤسسة صناعية خاصة، اتضح أن 70 % من القيمة المضافة للقطاع الخاص هي ثمرة لمجهودات الصناعات الصغيرة (Micro-Industries) ومجمل القيمة المضافة لا تزال من اختصاص القطاع العام.

(1) - عيسى مرازقة، مرجع سابق، ص 69.

المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

الفصل الأول:

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (فترة 1979 - 1990).

إن هذه الفترة قد عرفت من ناحية التشريع صدور القانون الثالث للاستثمار الخاص سنة 1982، وقوانين خاصة بالصناعة التقليدية والشركات المختلطة بنفس السنة، وكذا الاستفتاء على الميثاق الوطني بسنة 1986، كل هذه الإجراءات التشريعية تعطي لنا بدون شك نظرة حول موازين القوى، سواء الاقتصادية أو السياسية داخل السلطة، والوزن الاقتصادي والسياسي الذي أصبح للقطاع الخاص على مستوى الاقتصاد الوطني، فقد جاءت هذه القوانين كنتيجة للمناقشات التي جرت على مستوى مختلف الهيئات السياسية والنقابية، والدورة الخاصة بملف القطاع الخاص للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في ديسمبر 1981، والمناقشات لمشاريع القوانين للمجلس الوطني الشعبي في دورة أبريل 1982. فضلاً عن التغيرات الجذرية التي ميزت السياسة الاقتصادية وأسلوب إدارة الاقتصاد الوطني ككل خلال عقد الثمانينيات وبداية التسعينيات، عن طريق سلسلة الإجراءات التصحيحية التي كان الغرض منها ضمان نجاح مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، هذه الأخيرة التي نحاول معرفة مدى مساهمة القطاع الخاص في دعمها من خلال دراسة وتحليل مدى مساهمته في التشغيل

وفي تكوين القيمة المضافة، انطلاقاً من معرفة الجديد الذي أتت به هذه النصوص والقوانين حول الرأسمال الخاص. وهل هناك تغيير في توجه القطاع الخاص وفقاً للمحيط التشريعي والاقتصادي والسياسي الجديد؟.

1- قانون الاستثمار رقم 82 - 11 المؤرخ في 21 أوت 1982.⁽¹⁾

لم يأت القانون المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني لسنة 1982 بجديد من الناحية النظرية، فهو كسابقه من القوانين وخاصة القانون الثاني، يؤكد على ضرورة تعبئة كل الطاقات الموجودة وكذا التنظيم والتوجيه والمتابعة للقطاع الخاص، لكنه ركز على ضرورة تطوير الآليات المناسبة في ميدان القروض ونظام الأسعار، بالإضافة إلى تطوير الإعلام حول الإمكانيات المتوقعة من القطاع الخاص. وكذا ضرورة التكامل بين القطاعات التي تساهم في تكامل الجهاز الإنتاجي الوطني. وطبقاً لهذا القانون يمكن للفرد إنشاء مؤسسات خاصة بشرط ألا يتجاوز رأسمالها 30 مليون دينار جزائري، أما مجالات النشاط المرخص القيام بها فحددت في:

- الصيد البحري والبناء والأشغال العامة.
- السياحة والفندقة والنقل البري للمسافرين والبضائع.
- الأنشطة المتعلقة بالتصليح الصناعي وصيانة آلات التصنيع والأجهزة الصغيرة.
- الصناعة الصغيرة والمتوسطة المكتملة للقطاع الاشتراكي، ولا سيما في تحويل ومعالجة المواد الأولية الزراعية المصدرة أو المنتجات المعدة لاستهلاك العائلات.

وقد تمحورت الأهداف المتعلقة بالاستثمارات الخاصة حسب ما نصت عليه المادة 08 من قانون 11/82 فيما يلي:

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 21 أوت 1982.

الفصل الأول: المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

- المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية.
- إنشاء مناصب العمل وتعبئة الادخار.
- تلبية حاجيات المواطنين من السلع والخدمات وتقليل الاستيراد.
- تحقيق علاقة التكامل فيما بين القطاعين العام والخاص.

فالملاحظ أن القطاع الخاص أخذ ينمو تدريجياً مع بداية الثمانينيات ففي عام 1977 بلغ عدد المؤسسات الخاصة 6070 مؤسسة، ثم ازداد إلى 9387 مؤسسة خاصة في عام 1980، وبعد صدور قانون 82-11 سُجل تزايد في عدد هذه المؤسسات، حيث وصل في عام 1987 إلى 14081 مؤسسة خاصة، كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (12) : تطور عدد المؤسسات الخاصة خلال الفترة (1987 / 77).

| عدد المؤسسات الخاصة | | | حجم المؤسسة (عدد العمال) |
|---------------------|------|------|-------------------------------|
| 1987 | 1980 | 1977 | (1- 4) عمال |
| 11629 | 5000 | 3339 | أكثر من 5 عمال |
| 2452 | 4387 | 2731 | المجموع |
| 14081 | 9387 | 6070 | |

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى :

- العياشي عنصر، التصنيع وتشكل الطبقة العاملة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1996، ص338.

- Djenane Abd El - Madjid , Reformes Economiques et Agruculture en Algérie , Thèse de doctorat d'état en science Economiques ,Université ferhat Abbas,setif, Algérie ,1997, p.105

إن ما يمكن أن نستخلصه أيضا، هو أن النظرة للقطاع الخاص قد تغيرت من خلال التشريعات والتوجيهات الرسمية، حتى أصبح ينظر للقطاع الخاص من جانبه الايجابي فقط، وأصبح يهتم به أكثر من القطاع العام في بعض الأحيان، وهو ما يؤكد تصريح السيد رئيس الجمهورية السابق الشاذلي بن جديد: " ... فلماذا يزيد البعض في عرقلة هذا القطاع الذي عبر عن استعداداه للمساهمة الايجابية في حركة التنمية وما تتطلبه من استثمارات وخلق مناصب شغل للمواطنين ".⁽¹⁾

(1)- خطاب رئيس الجمهورية السابق: السيد الشاذلي بن جديد، أحداث إقتصادية، مجلة شهرية، العدد 11، ديسمبر 1986. الفصل الأول: المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

2 - الميثاق الوطني: 09 فيفري 1986 .

إن المتتبع للتطورات السياسية والاقتصادية التي حدثت في الجزائر في الفترة ما بين الميثاقين (1976-1986)، يستطيع أن يستنتج التغير الملموس، خاصة في مجال السياسة الاقتصادية الجديدة. لكن إذا تمت مقارنة محتوى الميثاقين فيما يتعلق بالاستثمارات الخاصة وكذا تعريف الملكية الخاصة ودورها في التنمية الشاملة، فلا نجد أي تغير يذكر باستثناء دمجها في خطط التنمية وأن تعمل على أساس التكامل مع الملكية العامة، وأن تعزز وسائل الإعلام الإحصائية والاقتصادية والتقنية من أجل التعريف بالإمكانيات والفرص التي يتيحها الاقتصاد الوطني للقطاع الخاص.

فقد أصبح ينظر إلى أن التنظيم لهذا القطاع والتخطيط له، سيسمح من دون شك في التحكم في المداخيل ومكافحة كل أنواع الغش والتهرب الجبائي والمداخيل غير المستحقة وغير المبررة. كما سيضبط علاقته

بالرأسمال الأجنبي ويقلل من التبعية الدائمة له، ويجعله يتجه إلى الأنشطة المنتجة سواء في الصناعة الصغيرة أو المتوسطة، ويساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء والحد من الاستيراد لبعض السلع. وهذه العناصر كلها تعتبر أهم ما جاء في محتوى القانون الثالث للاستثمار، وكذا التغيير الذي يمكن أن نستنتجه في محتوى الميثاق الوطني لسنة 1986 مقارنة بالميثاق الوطني لسنة 1976.

3 - قانون الاستثمارات الخاصة الوطنية رقم 88 - 25 المؤرخ في 12 جويلية 1988. (1)

لقد تواصل دعم السلطات الجزائرية لمشاريع القطاع الخاص الوطني، ويبدو ذلك واضحا من نصوص القانون رقم (88- 25) الصادر في 12 جويلية 1988، والذي يتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية، حيث حدد الاستثمارات الخاصة التي أعطيت لها أولوية في تلك الفترة. إذ حدد المخطط الوطني المتوسط الأمد والمخطط السنوي مقياس اختيار تلك النشاطات وكذلك الامتيازات الجبائية، والتسهيلات المالية، وتسهيلات التمويل بالمواد الأولية والتجهيزات وكذا الأسبقية في الحصول على الأراضي التي تحتاجها المؤسسات الخاصة لمباشرة نشاطاتها.

كما اعتبر هذا القانون أن النشاطات الاقتصادية الإستراتيجية متعلقة بالنظام المصرفي، والتأمينات والمناجم والمحروقات والصناعة القاعدية للحديد والصلب والنقل الجوي والسكك الحديدية والنقل البري، وما عدا ذلك يمكن للقطاع الخاص أن يستثمر في باقي المجالات، حيث ألغي الحد الأقصى للمبلغ المستثمر وألغيت الرخصة المسبقة التي كانت تشترط عليه لإقامة مؤسسة صناعية والمنصوص عليها في القانون (82-11) لسنة 1982. أما أهداف قانون (88- 25) فقد تضمنت إضافة إلى تلك الأهداف التي أقرها قانون (82 - 11) ما يلي:

- إيجاد نوع من التكامل بين ما تحتاجه المؤسسات العامة من مواد نصف مصنعة وبين منتوجات القطاع الخاص.

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادر بتاريخ 13 جوان 1988. ص 1031، 1032.

الفصل الأول: المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

- ترقية نشاطات الصناعات الصغيرة والصيانة، قصد توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية وإضفاء المزيد من الفعالية على إدارة الإنتاج.

- تعبئة الكفاءات الوطنية للتحكم في التقنيات.

- تحقيق فائض معتبر بالعملة الصعبة (التقليل من المصاريف بالعملة الصعبة).

ومنه ونظرا للتسهيلات التي منحت للاستثمار في القطاع الخاص، أنشئت ما بين سنتي 1987 و 1990، أكثر من 80.000 مؤسسة خاصة والتي كانت معظمها صغيرة الحجم، ففي عام 1990 بلغت نسبة عدد المؤسسات الخاصة والتي توظف ما بين عامل واحد إلى 9 عمال من العدد الإجمالي للمؤسسات الخاصة حوالي 93 % .

(1)

وهكذا أخذ القطاع الخاص الوطني ينمو بسرعة، ومن أجل الاستفادة أكثر من دوره في التنمية الوطنية أوكلت مهمة تأطيره وتمويله إلى الغرفة الوطنية للتجارة شأنه في ذلك شأن القطاع العام عن طريق استيراد المواد الأولية والتجهيزات، وقد تم ذلك في إطار القانون رقم (88-29) المؤرخ في 19 جويلية سنة 1988⁽²⁾، والذي يتعلق بممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، فموجب هذا القانون فإن الدولة تتكفل بتمويل الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق:

- تنظيم الاختيارات والأولويات في المبادلات الخارجية.

- تحفيز وتنمية الإنتاج الوطني وتكامله.

- تنويع مصادر التمويل في البلاد وتخفيض الواردات وتكاليها.

- المساهمة في ترقية الصادرات وتحفيز التعاون الاقتصادي الدولي.

أما فيما يخص الاستثمار الأجنبي أي القطاع الخاص الأجنبي، فقد صدر في سنة 1982 قانون رقم (82-13)⁽³⁾، متعلق بإنشاء الشركات المختلطة ونشاطها، إذ بين فيه المشرع بأن وجود استثمار أجنبي في الجزائر لا يمكن أن يكون إلا في صيغة شركة مختلطة وفق شرطين وهما: الاستفادة الحقيقية من تحويل التكنولوجيا. وممارس الدولة حق الرقابة على الشركة وتبقى صاحبة الأغلبية في رأس المال.

4 - دور القطاع الخاص في التشغيل وتكوين القيمة المضافة :

على ضوء هذا التغير في النظرة للقطاع الخاص، وذلك من خلال التشريعات التي ميزت هذه الفترة المتمثلة خاصة في صدور قانون الاستثمار الثالث لسنة 1982، وتعديل الميثاق الوطني لسنة 1986، والقانون رقم 25/88 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية. نتساءل هل هناك تغير في سياسة القطاع الخاص في مجال التشغيل؟. وهل أصبح فعلاً مكملاً لمجهودات الدولة من خلال قطاعها العام في هذا المجال؟. وهل هناك تغير في مجال نشاطاته وتحقيقه للقيمة المضافة؟.

(1) - Djenane Abd El-Madjid, Op. Cit, p 105.

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 29، الصادر بتاريخ 20 جويلية 1988. ص 1063، 1062.

(3) - R.A.D.P, Loi n° (82 -13) du 18 Aout 1982, Relative à la constitution et au fonctionnement Des sociétés d'économie Mixtes, J.O.R.A, n° 35, du 31 Aout 1982, p.1189.

الفصل الأول: المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

1-4 مساهمة القطاع الخاص في التشغيل.

إن التوجه الجديد والذي ميز الاقتصاد الوطني منذ بداية الثمانينيات، والمتعلق بتشجيع القطاع الخاص وتخفيف احتكار الدولة عن طريق تخليها عن مجموعة من النشاطات الاقتصادية لصالح القطاع الخاص، خاصة بعد صدور القانون الثالث للاستثمار الخاص وما تضمنه هذا القانون من تشجيعات مالية وتسهيلات إدارية وضمانات، خاصة بالنسبة للاستثمارات المنتجة والتي تساهم في خلق مناصب شغل جديدة. هذا التغير أدى نوعاً ما إلى إرتفاع محسوس في الاستثمارات الخاصة وازدياد عدد المؤسسات الخاصة وازداد معها نصيب القطاع الخاص من اليد العاملة، وهذا ما تؤكد الإحصائيات الخاصة بهذه الفترة حيث وصلت الزيادة السنوية

المتوسطة لعدد العمال الأجراء في القطاع الخاص خلال الفترة (1982- 1990) إلى 32.820 عامل سنويا، رغم أن أهميته النسبية في التشغيل ككل بقت في انخفاض مستمر. وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (13) : تطور مساهمة القطاع الخاص في التشغيل خلال الفترة (82 - 1990).

| النسبة المؤوية | حصة القطاع الخاص | العدد الإجمالي للعمال الأجراء | السنوات |
|----------------|------------------|-------------------------------|---------|
| 26,7% | 657.400 | 2.465.000 | 1982 |
| 24,5% | 717.000 | 2.921.700 | 1986 |
| 26,4% | 952.800 | 3.609.000 | 1990 |

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى نفس مصادر الجدول رقم (10)، ص39. إضافة إلى:

- Statistiques spécial N° 31: Rétrospective.(62 - 1990) Ed : 1991.O.N.S, p.63.

إن انخفاض الأهمية النسبية للقطاع الخاص من ناحية التشغيل، والتي قدرت عموما بنسبة 26% في فترة الثمانينيات، يعود في الأساس إلى سياسة القطاع الخاص المبنية على عدم الإعلان عن العمال والاعتماد على العمل العائلي بنسبة كبيرة. رغم أن سياسة الدولة اتجه القطاع العام بدأت تتغير مع بداية إعادة الهيكلة، وإعطاء تعليمات تؤكد على استغلال اليد العاملة الموجودة في المؤسسات العمومية وعدم اللجوء إلى التشغيل إلا في الحالات الاضطرارية.

وما يميز فترة الثمانينيات كذلك أن المؤسسات الخاصة المنشأة كانت أكبر حجما من السابق وأكثر تنظيما، نظرا للتجربة التي يمتلكها أرباب العمل والذين ينتمون في الغالب إلى الفئة الرابعة أي الخواص الجدد، ونظرا للأشكال القانونية الجديدة لإنشاء الشركات، كالشركات المختلطة وشركات المساهمة مثلا. إضافة إلى عدم ظهور المؤسسات الخاصة ذات الحجم الكبير خاصة في الصناعة، والذي قد يعود بصورة أساسية إلى التناقضات الموجودة في الفترات السابقة اتجاه القطاع الخاص. لكن منذ بداية الثمانينيات يبدو أن الإجراءات المتعلقة بتحرير الاقتصاد وبالتالي المكانة الجديدة للقطاع الخاص، قد أصبحت واضحة وهذا بدون شك سيساهم أكثر في خلق مناصب شغل جديدة، وكذا ظهور مؤسسات كبيرة الحجم .

الفصل الأول: المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

2-4 مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة.

إن حقيقة السعي وراء تحقيق محيط ملائم لنشاط الوحدات الإنتاجية في الاقتصاد الجزائري عن طريق جملة الإجراءات التي شرعت السلطات الجزائرية في تطبيقها منذ مطلع الثمانينيات، هو الوصول إلى هدف نهائي متمثل في تقوية جهاز الإنتاج الوطني وجعله أكثر كفاءة ومرونة ، بما يسمح له من تحقيق قيمة مضافة إجمالية معتبرة، يتم من خلالها تدعيم عملية التنمية المنشودة بتوزيع أكبر نسبة منها على أغلبية أفراد المجتمع، عن طريق إعادة توزيع المداخل. وفي هذا الإطار فإن الملاحظ أن القيمة المضافة الإجمالية في

الفترة (1982-1990)، قد تضاعفت مرتين، بينما حصة القطاع الخاص في تكوينها قد تضاعفت بثلاث مرات كما يوضح ذلك الجدول رقم (14) أي أنه توصل إلى تحقيق قيمة مضافة هامة.

جدول رقم (14): تطور مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة خلال الفترة (1982-1990).
الوحدة: 10⁶ دج بالأسعار الجارية.

| النسبة المؤوية | حصة القطاع الخاص | القيمة المضافة | السنوات |
|----------------|------------------|----------------|---------|
| 30,1% | 49.984,7 | 165.875,1 | 1982 |
| 39,4% | 89.212,0 | 226.211,7 | 1986 |
| 45,8% | 155.827,7 | 340.235,2 | 1990 |

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى:

- L'année 1982 : Mohamed Amokrane Mohamdi, Op.Cit, p.p 46,47.
- L'année 1986 : Mourad Labidi, Manuel de comptabilité nationale , Op.Cit, p.p 72-73.
- L'année 1990 : Statistiques spécial N° 31:Rétrospective.(62 - 1990) Ed :1991.O.N.S, p.65.

يؤكد لنا الجدول السابق بأن الأهمية النسبية للقطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الفترة (1982-1990)، قد عرفت زيادة يمكن اعتبارها بالهامة، فمن 30,1 % سنة 1982، وصلت إلى 45,8 % سنة 1990، ويمكن تفسير هذه الوضعية على أنها تعود في الأساس للعوامل التالية:

- برنامج إعادة الهيكلة العضوية والاستقلالية المالية للمؤسسات الاقتصادية والعمومية، التي عرفت نوعا من التذبذب في تنفيذها، مما أثر سلبا على أداء المؤسسات الاقتصادية العمومية.
- الأزمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري، نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية سنة 1986، ويبدو أنها لم تؤثر بنفس الشكل على القطاع الخاص، الذي يلجأ إلى طرق متعددة لتمويل وتموين مؤسساته.

فالقيمة المضافة المحققة في القطاع الخاص عموماً خلال هذه الفترة، تعتبر كبيرة نسبياً إذا ما تمت مقارنتها بأهمية القطاع العام والدور الذي منح له في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة من جهة، وإلى الإعتمادات الكبيرة التي رصدت له في مخططات التنمية من جهة ثانية. فقد قدرت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوينها خلال الفترة (1980-1985) بما يقارب 29,8 % في حين ازدادت لتصل إلى 42,7 %
الفصل الأول: المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

في الفترة (1985-1990)، والأسباب التي ساهمت في هذه الوضعية هي نفسها التي ذكرت سابقاً إضافة إلى المشاكل التي كان يعاني منها القطاع العام في هذه الفترة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (15): مساهمة القطاعين العام والخاص في تكوين القيمة المضافة.

| 1990 - 1985 | 1985 - 1980 | الفترة |
|-------------|-------------|--------|
|-------------|-------------|--------|

| | | |
|--------------|--------|--------|
| القطاع العام | 70,2 % | 57,3 % |
| القطاع الخاص | 29,8 % | 42,7 % |

المصدر: إعداد الباحث استنادا على المصادر المذكورة بالنسبة للجدول رقم (14).

وبشكل أدق فإنه يمكننا تأكيد ذلك إذا ما حاولنا التطرق إلى مساهمة القطاعين العام والخاص في توليد الإنتاج الصناعي مثلا. من خلال دراسة تطور حصة كل منهما في هذا القطاع الحيوي، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (16): تطور حصة كل من القطاعين العام والخاص في الإنتاج الصناعي للفترة (80-

1989).

| النسبة المؤوية % | | الإنتاج الإجمالي بالأسعار الجارية (10 ⁶ دج) | السنوات |
|------------------|--------------|--|---------|
| القطاع الخاص | القطاع العام | | |
| 33 | 67 | 207112 | 1980 |
| 28 | 72 | 245602 | 1981 |
| 29 | 71 | 254517 | 1982 |
| 28 | 72 | 294824 | 1983 |
| 29 | 71 | 326100 | 1984 |
| 32 | 68 | 354200 | 1985 |
| 37 | 63 | 360816 | 1986 |
| 31 | 69 | 385196 | 1987 |
| 40 | 60 | 413107 | 1988 |
| 54 | 46 | 502091 | 1989 |

Source: Djenane Abd El - Madjid, Op.Cit, p 40.

تشير بيانات الجدول إلى تفوق نسبة مساهمة القطاع العام على نظيره القطاع الخاص خلال الفترة (1985/1980)، ثم ظهور تراجع في نسبة مساهمة هذا القطاع إلى 46 % في عام 1989، وذلك لصالح القطاع الخاص الذي أصبح يساهم بنسبة 54 % في الإنتاج الصناعي. وهو مؤشر على أزمة الإنتاج في القطاع العام في هذه الفترة. حيث سُجل ضعف في الأداء المالي بالنسبة للمؤسسات العامة مع نهاية الثمانينيات رغم إجراءات التطهير المالي، ففي عام 1990 بلغ عجزها المالي 6 مليار دولار. (1)

(1)- Abd ELMadjid Bouzidi, Les Années 90 de l'économie Algérienne, Edition ENAG, Algérie, 1999, p24.
الفصل الأول: المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

المطلب الرابع: المرحلة الرابعة (فترة 1991-2007).

إن ما يمكن استخلاصه من الفترات السابقة هو التناقض الذي كان سائدا في كل فترة من فترات التنمية الاقتصادية، تناقض بين ما يتضمنه كل قانون من إجراءات تهدف إلى تشجيع الاستثمار، وبين الواقع من خلال إجراءات إدارية وتصريحات سياسية، جعلت من القطاع الخاص يتخوف من الاستثمار في مشاريع كبيرة ذات أهمية اقتصادية واجتماعية، وقد يكون هذا التخوف نابع من القطاع الخاص نفسه، أي تخوفه من المغامرة الصناعية نظرا لنقص تجربته في الصناعة.

بالرغم من هذا وفضلا عن عدم الاعتماد عليه، فقد استغل القطاع الخاص كل ما مُنح له من فرص وتشجيعات ومزايا، حضي بها في الفترات السابقة. كما استغل المحيط الاقتصادي والاجتماعي الذي سمح له بأن ينجح في تحقيق نتائج مالية معتبرة، وهذا من خلال صدور قوانين الاستثمار الخاصة به، ومن خلال تخصيص جزء في المواثيق الوطنية لتحليل وضعيته ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تصريحات السلطة السياسية في كل مرة. كما قُدمت له في كل مرة الضمانات والتشجيعات والمزايا التي تحفزته على الاستثمار المنتج والمساهم في التنمية، خاصة المساهمة في حل مشكلة البطالة.

وما يمكن الإشارة إليه هو أن هذه الفترة تميزت خاصة بتغييرات سياسية هامة، تمثلت في التعددية الحزبية في بداية التسعينيات وإنهاء نظام الحزب الواحد، وكل ما يعنيه تأثير هذا التغيير على المستوى الاقتصادي. الذي تبعه صدور عدة قوانين ومراسيم متعلقة بتحرير الاقتصاد، إضافة إلى ما حدث على المستوى العالمي خاصة في المعسكر الشرقي بعد التحلي عن النهج الاشتراكي، وبالتالي تأثير هذا التغيير على الدول المتبعة سياسة التنمية اللارأسمالية.

كما أن المكانة الاقتصادية التي وصل إليها القطاع الخاص الجزائري بفضل ما حققه من نتائج مالية، قد جعلت من قوانين الاستثمار السابقة غير مسايرة لهذا الواقع، مما أدى إلى ضرورة تعديلها وفقا للتصور الجديد الذي تم رسمه للاقتصاد الوطني ككل، وبالتالي تميزت هذه الفترة بصدور عدة قوانين ومراسيم تشريعية.

1 - الإطار التشريعي الجديد للاستثمار الخاص في الجزائر.

1-1 المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار.⁽¹⁾ لقد ألغى هذا المرسوم صراحة كل القوانين الصادرة في نفس الموضوع والقوانين المخالفة له وذلك ما نصت عليه المادة 49 والتي كانت كما يلي: " عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات، تلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا المرسوم التشريعي". وتضمن هذا المرسوم الجديد للاستثمار جملة من المبادئ، والمتعلقة بترقية الاستثمار، وجاء لينسجم مع برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، وتحقيق سياسة الانفتاح من خلال تحسين الشروط المتعلقة بجذب واستقبال رؤوس الأموال الأجنبية بما فيها الاستثمارات وتشجيعها. ويمكن استخلاص ما جاء فيها من تشجيعات ومزايا بالنسبة للاستثمار الخاص في ما يلي:

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

- الاحتفاظ بالامتيازات المتحصل عليها في إطار القانون السابق رقم 82-11، المؤرخ في 21 أوت 1982.
- حماية الاستثمار وذلك من خلال تحويل الأموال والعوائد، وكذا اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالات النزاع، وفقا للمعاهدات والاتفاقيات الدولية سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف.
- امتيازات خلال فترة الإنجاز أو فترة الاستغلال، وفقا لموقع وطبيعة الاستثمار المنجز أو المراد إنجازه.
- المساهمة الذاتية التي تتراوح ما بين 15% و30% حسب قيمة الاستثمار الذي يمكن أن يكون أكثر من 10 مليون دينار جزائري.

ومن أجل الوصول إلى تحقيق ما جاء في مضمون المرسوم التشريعي، أنشأت الدولة بموجب مرسوم تنفيذي رقم (94-319) المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار (APSI) (*). كما صدر في نفس التاريخ عدة مراسيم تنفيذية تتعلق بتوضيح الإطار الجديد للاستثمار الخاص في الجزائر، سواء المحلي أو الأجنبي.

ومنه يمكن القول أنه قد اتضح وبصورة أكيدة النهج الاقتصادي الجديد للجزائر، المتمثل خاصة في التوجه نحو اقتصاد السوق وكل ما يعنيه من حرية و ضمانات للمبادرات الفردية أي للقطاع الخاص.

1-1-2- المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 والمتضمن صلاحيات وتنظيم وتسيير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI).

تأسست هذه الوكالة عام 1993، وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم (93-12) وهي جهاز حكومي له طابع إداري أنشئ لخدمة المستثمرين، وقبل مضي سنة من تأسيسها أصبحت الوكالة مرجعا أساسيا لكل ما يتعلق بالاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر، وذلك بفضل القوانين الخاصة بالاستثمار، وأسلوب عملها البعيد عن الروتين الإداري، وقد دعم قرار نشأتها، صدور المرسوم التنفيذي (94-319) الذي يدعو إلى تحديد صلاحياتها وتنظيم سيرها، والهدف الرئيسي لإنشاء هذه الوكالة على المستوى الوطني وفروع لها على مستوى كل ولاية يتمثل في تسهيل الاستثمار وتخفيف الإجراءات الإدارية إلى أدنى حد ودعم ومساندة المستثمر وذلك من خلال :

- جمع كل المعلومات الخاصة بالمحيط الاقتصادي الوطني والدولي، وجعلها في متناول الراغبين في الاستثمار.
- مساعدة المستثمرين عند إنجاز مشاريعهم ، والمساهمة في تطوير وترقية فضاءات للاستثمارات.
- وللوصول إلى تحقيق هذه الأهداف، دعمت الدولة هذه الوكالة بالوسائل المادية والبشرية التي تسمح لها بذلك ومنها:
- إنشاء بنك للمعلومات يسمح بالترقية والتوثيق وكذا الدراسات والبحث، وذلك بتنظيم مؤتمرات وندوات مهنية وأيام دراسية إعلامية ونشر كل المعلومات والدراسات الخاصة بالاستثمار في الجزائر، والفرص المتاحة في جميع فروع النشاط الاقتصادي.
- جمع كل الإدارات المعنية بالاستثمار في شبك واحد، وذلك لتسهيل الإجراءات الإدارية وتسليم الوثائق المطلوبة، وتجسيد الامتيازات المتاحة، من خلال البحث عن الأموال اللازمة والشركاء، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

- إنشاء مصالح تقنية مختصة في تقييم ودعم ومتابعة الاستثمارات، وخاصة الالتزامات المتبادلة ما بين الدولة والمستثمر.

بالإضافة إلى مساهمة هذه الوكالة في مختلف الدراسات، المتعلقة بتحديد المناطق الخاصة والمناطق الحرة وترقية مناطق النشاط الاقتصادي والمناطق الصناعية وإعادة تأهيل المناطق الموجودة

1-3- المرسوم التنفيذي رقم 01 - 282 المؤرخ في 04 سبتمبر 2001 والمتعلق بصلاحيات وتنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (A.N.D.I).

أعطت الجزائر دفعة أخرى لتشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الخاص سواء الوطني أو الأجنبي بصفة خاصة، وذلك من خلال إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (A.N.D.I) (*) في سنة 2001. والتي عوضت وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار (APSI)، كما صدر في نفس السنة المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 والمتعلق بتركيبة وتنظيم وتسيير المجلس الوطني للاستثمار (C.N.I) (**)، وقبل هذا صدر في 20 أوت 2001 الأمر رقم (03-01) المتعلق بترقية الاستثمار. وتعتبر هذه المراسيم النصوص الأساسية لترقية وتشجيع الاستثمار، وتهدف خاصة إلى:

- أن يكون للجزائر جهاز مستقل في اتخاذ القرارات المتعلقة بإستراتيجية ترقية الاستثمارات، وذلك بإنشائها للمجلس الوطني للاستثمار (C.N.I)، الذي يتخذ بكل حرية القرارات المتعلقة بترقية الاستثمارات. وأنشأت الدولة وزارة لهذا الغرض، من مهامها الأساسية اقتراح وتحديد استراتيجيات وسياسات ترقية الاستثمار.

- تشجيع التنمية المحلية من خلال المرونة في إعطاء تشجيعات أكبر بالنسبة للمشاريع ذات المنفعة الوطنية. عن طريق جعل القوانين الضريبية أكثر جاذبية.

- تقريب الإدارة من المستثمرين من خلال إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (A.N.D.I)، التي تضمن المتابعة المستمرة وترافق المستثمرين في إنجاز مشاريعهم من خلال الشباك الوحيد غير الممركز والمتواجد عبر تسع ولايات هي: الجزائر العاصمة، عنابة، وهران، قسنطينة، البليدة، تلمسان، سطيف، ورقلة، أدرار ويكمن الهدف من الشباك الوحيد ولامركزيته، في تسهيل وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالاستثمار.

وما تجدر الإشارة إليه، هو أن التشجيعات التي جاءت بها مختلف النصوص المذكورة سابقا، من أجل ترقية الاستثمار في الجزائر في هذه الفترة، تشمل كل أنواع الاستثمارات سواء تلك المتعلقة بالاستثمارات الجديدة أو الاستثمارات التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات كَمَا ونوعًا. أو تلك المحققة في إطار الشراكة مع الخارج، خاصة تلك التي تهدف إلى إعادة تأهيل وسائل الإنتاج الوطنية، أو التي تتحقق من خلال تنازل الدولة عن النشاط الاقتصادي في إطار الخصوصية الجزئية أو الكلية للمؤسسات الاقتصادية العمومية عن طريق مختلف الاتفاقيات. كما أن هذا الإطار التشريعي الجديد والمتعلق

(*)- (A.N.D.I) : Agence Nationale de Développement de l'Investissement.

(**) - (C.N.I) : Conseil Nationale de l'Investissement.

المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

الفصل الأول:

بالاستثمار الخاص خلال هذه الفترة، كانت له آثاره على الاقتصاد الوطني بشكل عام، خاصة من خلال عدد المشاريع ونوعيتها والمبالغ المستثمرة وكذا مساهمتها في التشغيل وفي تكوين القيمة المضافة. فقد سجلت وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها من خلال شبائها الوحيد في الفترة ما بين 1993، أي بعد صدور القانون المتعلق بالاستثمار ونهاية 1999، حوالي 30.108 مشروع، بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 2546 مليار دينار جزائري، سمحت هذه المشاريع بإنشاء 1.268.722 منصب شغل خلال هذه الفترة، كما شهدت توزيع المشاريع الاستثمارات الخاصة تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، إذ بات يشكل في الغالب الجزء الأكبر من المشاريع المنجزة ونسبة تفوق 99 %، ووصل عددها إلى نحو 11.637 مشروع استثماري خاص سنة 2007، وهو ما سمح بامتصاص نسبة كبيرة من اليد العاملة ضمن مشاريع الاستثمارات الخاصة، والتي تجاوزت 97 % من العدد الإجمالي للعمال المستفيدين من هذه المشاريع، وهذا ما يؤكد الجدول رقم (17) أدناه:

جدول رقم (17): توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب الطابع القانوني للفترة (2007/2006).

الوحدة : مليار دينار جزائري .

| السنوات | الطابع القانوني | عدد المشاريع | النسبة % | عدد العمال | النسبة % | تكلفة الإنجاز | النسبة % |
|---------|-----------------|--------------|----------|------------|----------|---------------|----------|
| 2006 | خاص | 6.928 | 99,33 | 120.343 | 97,38 | 525.831 | 74,30 |
| | عام | 39 | 0,56 | 1.809 | 1,46 | 64.179 | 09,07 |
| | مختلط | 08 | 0,11 | 1.431 | 1,16 | 117.719 | 16,63 |
| | المجموع | 6.975 | 100 | 123.583 | 100 | 707.730 | 100 |
| 2007 | خاص | 11.637 | 99,49 | 155.362 | 97,78 | 802.952 | 85,62 |
| | عام | 52 | 0,44 | 2.676 | 01,68 | 81.635 | 08,70 |
| | مختلط | 08 | 0,07 | 845 | 0,53 | 53.235 | 5,68 |
| | المجموع | 11.697 | 100 | 158.883 | 100 | 937.822 | 100 |

المصدر: إعداد الباحث إستناداً إلى:

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 12، لسنة 2007، ص 29.

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 11، لسنة 2006، ص 22.

فضلاً عما سبق فإن الملاحظ خلال هذه الفترة، هو التطور الكبير الذي عرفه قطاع البناء والصناعة وكذلك بعض القطاعات الأخرى التي كانت مخصصة للدولة، أصبح القطاع الخاص ينشط فيها. فحسب ما تم التصريح

به على مستوى مديرية الشباك الوحيد، أنه تقريبا كل النشاطات التي كانت سابقا خاصة بالدولة أصبح بالإمكان الإستثمار فيها ما عدا قطاع السكك الحديدية التي ما تزال عملية الإستثمار الخاص لم تمسها. بالإضافة إلى ذلك أدى هذا الوضع الجديد، إلى انتعاش الاستثمار الأجنبي في إطار الشراكة، خاصة مع الدول الفصل الأول: المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

الأوروبية حيث سجلت 70,7% من إجمالي المشاريع الأجنبية تليها الدول العربية بنسبة 16,3%، حتى وإن لم يكن ذلك في مستوى الطموحات والمزايا الممنوحة من طرف الدولة. وقد سجلت مديرية الشباك الوحيد لدى وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار في الفترة (1999/1993) حوالي 279 مشروع بتكلفة استثمارية تقدر 112.634 مليار دينار جزائري، وسمحت بإنشاء 35.604 منصب شغل.⁽¹⁾ ويمكن تفسير ذلك على أن قانون الاستثمار لسنة 1993، قد أعطى كل الضمانات والحماية للاستثمار الأجنبي، حيث أكد على حماية الاستثمار الأجنبي من خلال تحويل الأموال والعوائد للخارج. كما أكد أنه في حالة النزاع، تلجأ إلى التحكيم الدولي وفقا للمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الجزائر، سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف، مع العلم أن الجزائر قد أمضت على جميع المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وعموماً فإن الآثار الاقتصادية للإطار التشريعي الجديد لم تكن فقط في مجال المشاريع الجديدة المعتمدة في الفترة (1999/1993)، من حيث نوعيتها وعدد مناصب التشغيل التي حققتها وكذا المبالغ المستثمرة، بل بدأت تظهر كذلك مع بداية سنة 2000 من خلال زيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية إليها وبصورة غير مسبوقه، حيث بلغ معدل نموها 66% لتصل إلى 1,8 مليار دولار سنة 2006، و ما يعادل 51,44 مليار دينار جزائري سنة 2007، وذلك على الرغم من إنهاء الجزائر معظم الملكيات الأجنبية في صناعات النفط والغاز. إلا أن سياسة الانفتاح على العالم الخارجي وبرامج الإصلاح التي قامت بها الجزائر لفتح اقتصادها أمام الاستثمار الأجنبي ساهمت وبشكل سريع في تدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها، وهو ما يوضحه الجدول رقم (18) أدناه :

جدول رقم (18): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة

(2007/2000).

الوحدة : مليار دولار أمريكي .

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|------|
| تدفقات الاستثمار | 0,438 | 1,196 | 1,065 | 0,634 | 0,882 | 1,081 | 1,795 | 1.66 |

المصدر: إعداد الباحث إستنادا إلى:

-UNCTAD, Word Investment Reports, 2004, 2006, 2007, Also www.unctad.org, 12/01/2008.

- ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مجلة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي (04) أكتوبر/ديسمبر 2007، ص 07.

- الموقع الإلكتروني للموسوعة الاقتصادية الحرة ويكيبيديا اقتصاد www.ar.wikipedia.org، بتاريخ 05 سبتمبر 2008.

الجزائر:

ويتوقع لمثل هذه التدفقات الاستثمارية أن تواصل نموها في ظل الاتفاقيات العديدة التي تم إبرامها مع دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية خاصة. غير أن الملاحظ هو انخفاض حصة الجزائر من هذه التدفقات الاستثمارية مقارنة مع مجموعة الدول العربية الداخلة في تقرير الاستثمار الدولي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (UNCTAD) (*) لعام 2007. حيث كانت الجزائر تصدر المرتبة الثانية بعد المغرب ضمن قائمة الدول العربية الخمسة صاحبة

(1) - وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار، مديرية الشباك الوحيد، الجزائر 2000.

(*) - (UNCTAD) : United Nations Conference on Trade and Development.

الفصل الأول: المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

الحصة الأكبر في جذب الاستثمارات لسنة 2001 بمقدار 1,196 مليار دولار، إلا أنه اختلفت نوعية ترتيب الدول العربية في سنة 2006 مع تراجع حصة الجزائر. مما يعني تزايد عدد الدول العربية المهتمة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. حيث تصدرت الدول العربية التي اتبعت سياسة استثمارية متكاملة في إطار الخطة الإستراتيجية الوطنية وألويات البلد وطورت جهود الترويج للاستثمار بشكل متميز مثل السعودية ومصر. إذ بلغت حصة كل منها 18,29 و 10,04 مليار دولار على التوالي. (1)

ويمكن الإشارة في هذا الجانب إلى أهمية دور هيئات تشجيع الاستثمار المحلي أو الأجنبي، حيث أكدت العديد من الدراسات المتخصصة إلى أهمية علم الترويج للاستثمار ودور هيئات تشجيع الاستثمار في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتشغيل، مما دفع بالكثير من الدول إلى اللجوء مؤخراً إلى تفعيل أو تأسيس هيئات ترويج مستقلة وطنية أو جهوية، لإنجاح جهود الترويج للاستثمار والدفع بالدولة إلى موقع متقدم على خارطة الاستثمار العالمية. ويجب التأكيد أنه لتعزيز دور هيئات تشجيع الاستثمار في تحقيق هذه الأهداف، لا بد من الآتي: (2)

- توفير الدعم الكامل للقائمين عليها والعاملين بها وضمان تمتعهم برواتب ومزايا تتناسب مع أهمية عملهم. - ضمان الاستقلالية المالية والإدارية للهيئة لتسهيل قيامها بالمهام الترويجية المطلوبة وفق أفضل الممارسات. - إتاحة الفرصة للمشاركة في الندوات والمؤتمرات المتخصصة وتنظيم فعاليات محددة تركز على نتائج ملموسة. - الاستفادة من الدورات التدريبية المهنية التي تقدمها منظمات ومؤسسات إقليمية مثل (المعهد العربي للتخطيط والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار) ومؤسسات دولية (الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار "وايبا" وانكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " يونيدو" ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "اوسيد" ورابطة هيئات تشجيع الاستثمار الاورو-متوسطية " أنيما").

- الاستفادة من خبرات العديد من الشركات العالمية الاستشارية المتخصصة في الترويج والتشجيع للاستثمار مثل : (IBM Plant Location International,OCO Consulting,GDP Global Development,FT FDI Magazine) - الاستفادة من ثروة المعلومات المتوفرة في الانترنت، من خلال بوابات معلومات وشبكات متخصصة مثل: (FDI Promotion, FDI Net, Investment Compass.)، إضافة إلى فرص التعليم والتدريب الافتراضية.

2 - دور القطاع الخاص في التشغيل وتكوين القيمة المضافة :

وعموماً فقد أصبحت ضرورة مساهمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي واضحة ومؤكدة على مستوى الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال جملة التشريعات القانونية الصادرة خاصة في العشريتين الأخيرتين والمدعمة والمشجعة للاستثمار الخاص، هذه التحفيزات التشريعية التي سوف نحاول أن نعرف مدى تجاوب القطاع الخاص معها، سواء في ما يخص مساهمته في تكوين القيمة المضافة الإجمالية أو في التشغيل وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة.

(1)- إستناد لمعطيات إقتصادية من الموقع الإلكتروني لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة www.unctad.org ، 08/03/18.

(2)- منى بسيسو، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية العربية، حلقة نقاشية مقدمة ضمن فعاليات برنامج التربص التدريبي المقام بالمعهد العربي للتخطيط الكويت، الفترة 17/11 ماي 2008.

الفصل الأول:
المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

1-2 مساهمة القطاع الخاص في التشغيل.

أوضحت الدراسة التي قام بها الديوان الوطني للإحصائيات والمتعلقة بالتشغيل والبطالة في سنة 2007. أن عدد البطالين قد انخفض من 2.388.000 سنة 2002 إلى 1.241.000 سنة 2006 أي انخفاض نسبة البطالة من 25,7 % إلى 12,3 %، كما توصلت الدراسة إلى أن القطاع الخاص يُشغل حوالي أربعة ملايين عامل سنة 2003 من إجمالي 6.684.056 عامل، أي بنسبة 59,8 %، وأنه امتص نسبة 62,2 % من إجمالي الموظفين في نفس السنة.

إن هذه الوضعية الإحصائية توضح أن نسبة التشغيل بين القطاع العام والخاص، تعطي صورة عن التحولات الهامة التي تجري داخل الاقتصاد الوطني بصفة عامة، وفكرة عن الديناميكية الجديدة للقطاع الخاص والوزن والأهمية والمكانة التي أصبح يحتلها في مجال التشغيل والتي تزداد كل سنة بصفة خاصة. فضلا عن أنها تنبأنا بأن القطاع الخاص الذي بدأ يتهيكّل ويتطور في إطار اقتصاد السوق، سيكون في المستقبل بدون شك أهم قطاع يوفر فرص العمل وذلك استناداً إلى التطور الذي شهدته العمالة في هذا القطاع، والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول أدناه، الذي يبين التطور المستمر لليد العاملة في القطاع الخاص. حيث قدرت نسبة الزيادة في عدد الموظفين لدى القطاع الخاص خلال الفترة ما بين 2006/1999 إلى أكثر من الضعف، إلا أنه وبالرغم من هذا التطور الذي ميز العمالة في هذا القطاع، لا تزال هناك بعض النقائص المرتبطة بهذا القطاع قائمة، فالتقويم الدوري للتشغيل المنظم في القطاع الخاص لا يزال صعب الانجاز في الوقت الراهن، فمثلا العمال الأجراء المصرح بهم والبالغ عددهم 612.570 عامل في سنة 2003 ، لا يشكلون إلا نسبة 15 % من إجمالي العمال الأجراء في القطاع الخاص .

جدول رقم (19): تطور عدد العمال المصرح بهم في القطاع الخاص خلال الفترة (1999-2006).

| السنوات | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|----------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|
| العدد | 381.531 | 411.201 | 479.283 | 507.692 | 612.570 | 801.707 | 888.829 | 977.942 |
| الزيادة | □ | 29.670 | 97.752 | 126.161 | 231.039 | 420.176 | 507.298 | 596.411 |
| النسبة % | □ | 07,77 | 25,62 | 33,06 | 60,55 | 110,13 | 132,96 | 156,32 |

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى إحصائيات الهيئات التالية:

- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) سنة 2003، وزارة المساهمة وترقية الاستثمار سنة 2006.

- غرفة الصناعة التقليدية والحرف سنة 2006، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) سنة 2006.

إن هذه الوضعية المتمثلة في صعوبة تقويم العمالة في القطاع الخاص، تؤكد سيطرة النشاطات غير الرسمية من جهة والشغل غير الرسمي من جهة ثانية وهو ما يشكل خطر حقيقي على الاقتصاد الوطني سواء من حيث المنافسة للمؤسسات الخاصة أو العامة المنظمة، أو للأموال الكبيرة التي تخسرها كل من خزينة الدولة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. فقد أحصى هذا الأخير حوالي 188.000 مؤسسة خاصة سنة 2003 تُشغل 612.570 عاملاً،

الفصل الأول: المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

وهذا يعني في المعدل ثلاث مناصب عمل مصرح بها في كل مؤسسة. كما أن عمليات التفتيش التي قامت بها مفتشية العمل على 5129 مؤسسة خاصة في سنة 2003، بينت أن 6314 عاملاً، أي 35 % من العمال الذين شملهم التحقيق غير مصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي.⁽¹⁾

وهذا ما يتطلب التدخل السريع للدولة للحد من انتشار هذه الظاهرة، أو على الأقل التخفيف منها.

2-2 مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة.

إن الديناميكية الجديدة للقطاع الخاص، ضمن الإطار التشريعي الجديد وما تضمنه من ضمانات وتشجيعات، يمكن ملاحظتها في جميع الأنشطة الاقتصادية، وهو ما يعبر عنه من خلال المساهمة الإجمالية في تكوين القيمة المضافة في هذا القطاع، فحصة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في مختلف فروع النشاط الصناعي مثلاً قد زادت خاصة في الصناعات الغذائية، حيث ارتفعت من 70,6 % سنة 2001 إلى 80,48 % سنة 2005، وصناعة الجلود والأحذية من 77,27 % سنة 2001 إلى 84,93 % سنة 2005.⁽²⁾

وبصفة عامة يمكننا القول بأن القطاع الخاص خلال هذه الفترة، سيطر على فروع مختلفة في القطاع الصناعي أهمها فروع الصناعات الغذائية وصناعة الجلود والأحذية وكذا الصناعات النسيجية، وينسب تتجاوز تقريباً 80 % لكل فرع، وهذا يوضح لنا المجهودات المبذولة من طرف القطاع الخاص لتلبية الطلب المتزايد على المستوى الوطني رغم منافسة المنتجات الأجنبية له. بالإضافة إلى هذا فإن القطاع الخاص، قد دعم مركزه في الفروع والقطاعات الاقتصادية التي تعتبر تقليدياً من اختصاصه. وعموماً فإن حصته في تكوين القيمة المضافة الكلية قد ارتفعت بشكل كبير ضمن هذه الفترة مقارنة بالقطاع العام، وهو ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (20): تطور القيمة المضافة حسب الطابع القانوني خلال الفترة (2000-2006). (*).

الوحدة : مليار دينار جزائري .

| المجموع ق.م الإجمالية | القطاع الخاص | | القطاع العام | | الطابع القانوني |
|--------------------------|--------------|----------------|--------------|----------------|-----------------|
| | النسبة % | القيمة المضافة | النسبة % | القيمة المضافة | السنوات |
| 1814,6 | 74,80 | 1356,80 | 25,20 | 457,8 | 2000 |
| 2041,7 | 76,40 | 1560,20 | 23,60 | 481,5 | 2001 |
| 2184,1 | 76,90 | 1679,10 | 23,10 | 505,0 | 2002 |
| 2434,8 | 77,10 | 1884,20 | 22,90 | 550,6 | 2003 |
| 2745,4 | 78,20 | 2146,75 | 21,80 | 598,65 | 2004 |
| 3015,5 | 78,41 | 2364,50 | 21,59 | 651,0 | 2005 |
| 3015,5 | 78,41 | 2364,50 | 21,59 | 651,0 | 2006 |

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

(1) - مفتشية العمل، سنة 2003.

(2) - الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، سنة 2005.

(*) - استنادا إلى إحصائيات المصادر المذكورة أدناه، فإن القيمة المضافة المعنية بالدراسة تأخذ خارج قطاع المحروقات.

الفصل الأول: المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره.

إن القيمة المضافة المحققة في القطاع الخاص، وهي نسبة كبيرة كما يوضحها الجدول السابق وذلك إذا ما قورنت بالقطاع العام، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوينها خلال الفترة 2006/2000، ما يعادل 77,17%، في حين بلغ متوسط النسبة في القطاع العام أدنى مستوياتها في هذه الفترة بما يعادل 22,82%، إلا أنها لا تدل على فعالية مساهمته الجديدة في التنمية الاقتصادية الشاملة، ويعود ذلك في نظرنا إلى عدة أسباب منها:

- نظرا للطلب المتزايد والذي لم يتمكن القطاع العام من مواجهته، وفي غياب الرقابة الكافية والتنظيم، تمكن القطاع الخاص من أن يرفع في أسعار منتجاته، خاصة السلع الاستهلاكية، وبالتالي بيعها مهما كانت النوعية.

- فروع النشاط الاقتصادي التي يفضل القطاع الخاص الاستثمار فيها، وموقعه في عملية الإنتاج، فهو يفضل الفروع التي لا تتطلب استثمارات كبيرة، وعادة ما يكون في المرحلة النهائية من عملية الإنتاج.

- بقاء أسعار المواد الأولية والمواد النصف مصنعة لفترة طويلة بدون ارتفاع ملموس بفضل تدعيم الدولة لها، مما يسمح للقطاع الخاص من أن يمون بها بأسعار منخفضة وبالتالي التخفيض في تكاليف الإنتاج.

وعليه فإن الإطار التشريعي الجديد، قد مكن القطاع الخاص من اقتحام فروع النشاط الاقتصادي، كالنقل البري والجوي والبحري، والبنوك وشركات التأمين، والصناعات التحويلية، والصناعات الغذائية، والخدمات والصحة، الفلاحة، البناء، والتعليم... الخ.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن عدد مؤسسات هذا القطاع، قد شهدت نموا كبيرا، خاصة في الفترة

الأخيرة، أين بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في سنة 2007، حسب تصريح وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية السيد " مصطفى بن بادة "، ما يعادل 293.946 مؤسسة خاصة. بالإضافة إلى 116347 نشاط حرفي خاص، وما هو إلا دليل على أن هناك نشاط اقتصادي بدأ يظهر في الأفق، رغم العديد من الصعوبات التي ما زالت تميز المحيط الاقتصادي الوطني، فهذا الوضع الجديد لا يعني أن جميع الميكانيزمات الخاصة بتشجيع الاستثمار الخاص، بدأت تعمل بصورة منتظمة وواضحة لدى جميع المتعاملين الاقتصاديين. فإجراءات تشجيع الاستثمار لا تزال تواجه عدة عراقيل، خاصة فيما يتعلق بعمليات التمويل. فالبنوك والمؤسسات المالية لا تزال تحت سيطرة عالية للدولة ولم تتحرر بعد من نفوذها. فالمسؤولين عن البنوك لا زالوا يترددون عند تمويل الاستثمارات، خاصة استثمارات القطاع الخاص. وهو ما أدى إلى عدم الفعالية الكلية للقوانين والنصوص على أرض الواقع .

الفصل الثاني:

التحولات الاقتصادية وأثرها على الاقتصاد الوطني.

يشهد العالم تغيرات وتحولات اقتصادية كبيرة وبارزة تكمن في التحول السريع إلى اقتصاد السوق وما يرافقه من تحرير في النشاط الاقتصادي، وقد شملت هذه التغيرات العديد من دول العالم، وخاصة الدول النامية التي تبنت نظام الاقتصاد المركزي في فترات سابقة، ومن أجل ذلك أجبرت هذه الدول على إعادة النظر في هيمنة القطاع العام في مختلف المجالات ولا سيما أن هذه الهيمنة أدت إلى المزيد من التسيب والفساد وانعدام الكفاءة الإنتاجية حسب تقييم أغلب الاقتصاديين والخبراء والباحثين في شؤون اقتصاديات الدول النامية.

وبشكل عام فقد اتجهت معظم حكومات البلدان النامية مؤخرا نحو إدخال بعض الإصلاحات، تمثلت من جهة في إعادة تنظيم القطاع العام بهدف الفصل بين الملكية والإدارة، ومن جهة أخرى عملت على تطبيق سياسة الخصخصة. ولا شك في أن نقطة البداية في الإصلاح الحقيقي تتمثل في إعادة رسم الدائرة التي يعمل فيها كل من القطاع العام والقطاع الخاص وذلك في إطار ما يسمى باقتصاد السوق. ومن المعروف فإن الجزائر ليست بعيدة عن هذه التحولات الاقتصادية، والتي أثرت في مسار واتجاه تسيير الاقتصاد الوطني عبر مراحل تطوره المختلفة، فبالنظر إلى النتائج السلبية التي حققها القطاع العام، عملت الحكومة على التخلي عن بعض الأنشطة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص أو محاولة إعادة النظر في تسيير وتكوين المؤسسات العمومية. وزيادة على النتائج التي تم تسجيلها فإن لعوامل أخرى داخلية وخارجية فرضت على الدولة إعطاء مساحة أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وهذا ما يمكن اعتباره طريقة تؤدي إلى خصخصة القطاع العام. ويهتم هذا الفصل بدراسة تأثير أهم التحولات الاقتصادية الخارجية والداخلية منها على تنمية الاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى دور ومساهمة القطاع الخاص في تنمية وتطوير هذا الاقتصاد، وحتى يتم دراسة ذلك وجب علينا في البداية إعطاء نظرة حول المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، بما يسمح لنا من معرفة دوافع عملية التحول من القطاع العام إلى الخاص. ثم بعد ذلك نبحث في الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر بنوعها الذاتية على اعتبارها أهم التحولات الداخلية التي ميزت الاقتصاد الوطني. والموضوعية المتمثلة في الإصلاحات الاقتصادية في إطار برنامج التعديل الهيكلي التي كانت بإيعاز من هيئات التمويل الدولي. لنعرف من خلال تقييمها تأثيرها على الاقتصاد الوطني. ومن ثم نشير لأهم التحولات الاقتصادية العالمية مع التركيز على ظاهرة العولمة الاقتصادية بصفتها أهم العوامل تأثيراً. وسوف نتطرق إلى هذه النقاط من خلال المباحث الثلاثة التالية:

1- المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري ودوافع التحول نحو القطاع الخاص.

2- المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

3- المبحث الثالث: أثر التحولات الاقتصادية الخارجية على الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الوطني ودوافع تغيير الملكية في الجزائر.

لقد مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعدة مراحل، وبالتالي بعدة أنواع للتسيير، تطورت وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ووفقا لنوعية الطبقة المسيطرة في السلطة، على أساس أن الاقتصاد الوطني نشأ وتطور مع نشوء وتطور الدولة الجزائرية المستقلة.

فبعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للوضعية السائدة والمتمثلة في الصراع الذي كان موجود ما بين مختلف الفئات الاجتماعية، وأمام أزمة اقتصادية واجتماعية كبيرة، نتيجة للأوضاع التي خلفها الاستعمار الفرنسي. تأثرت الجزائر وخلال فترات طويلة من تداعيات هذا الأخير. الذي شوه نموذجها الإنتاجي والاستهلاكي، وعوضه بنموذج إنتاجي يستجيب أكثر للأسواق الأوروبية وخاصة الفرنسية.

إن هذه الوضعية اتضحت أكثر بعد السنوات الأولى للاستقلال، حيث نجد اقتصاد هش مبني على استغلال المواد الأولية ومنتجه نحو تصدير المواد الخام وانتشار الزراعة التجارية المتمثلة خاصة في زراعة الكروم، وانعدام قاعدة صناعية، ووجود منشآت قاعدية لها علاقة مباشرة بتسويق المواد المنجمية نحو الخارج. بالإضافة إلى أن أكثر من 90% من العاملين بالإدارة والمراكز الحساسة كانوا من المعمرين والأجانب، والذين غادروا مناصبهم مباشرة بعد الاستقلال تاركين وراءهم مؤسسات ومزارع وإدارات مهمة، حيث غادر خلال ستة أشهر حوالي 800 ألف شخص.⁽¹⁾

وفي ظل هذه الظروف كان لزاما على الدولة الجزائرية أن تزيد من درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية وذلك بتوسيع حجم أو رقعة القطاع العام، قصد تغيير هيكل اقتصادها. وبالفعل ازداد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأصبح منظماً مع بداية خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة السبعينيات، واختارت لذلك نموذج الصناعات المصنعة، كما اختارت المؤسسة العامة في البداية كأداة لتنفيذ هذا النموذج. ومع بداية الثمانينيات وحتى بداية التسعينيات أدخلت تغييرات جديدة على أسلوب إدارة الاقتصاد الوطني وفي هذا الإطار سوف نسلط الضوء من خلال هذا المبحث على تطور أسلوب إدارة الاقتصاد الجزائري ومميزاته حتى بداية التسعينيات. وذلك حتى نكون فكرة حول دافعية التحول نحو القطاع الخاص، وكذلك حول مدى تأثير التحولات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر على اقتصادها بصفة عامة وعلى الدور التنموي للقطاع الخاص في هذا الاقتصاد بصفة خاصة. وما تجدر الإشارة إليه، هو أن عرضنا لتطور أسلوب إدارة الاقتصاد الوطني بصفة عامة، سوف يتم من خلال تتبع تطور تسيير المؤسسات الاقتصادية في الجزائر. على اعتبار أن المؤسسات الاقتصادية تمثل الأساس الذي يبنى عليه كل اقتصاد في العالم. فهي المحرك الداعم لوتيرة التنمية الاقتصادية في كل مراحلها وبرامجها المختلفة، والمواكبة لكل التحولات الاقتصادية سواء الداخلية على مستوى الدولة أو الخارجية أي على المستوى الدولي.

(1) - سعيد أوكيل، " استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية "، بدون ناشر، الجزائر 1994، ص.30.

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية التي تعيشها الجزائر على غرار باقي دول العالم من جهة، وما انجر عنها من تغيرات وآثار مختلفة على مستوى الاقتصاد الوطني خاصة على مستوى مؤسساتنا الاقتصادية من جهة ثانية. فإن هذه الأخيرة مدعوة الآن لتلعب الدور الأساسي في دعم مسار التنمية بشكل فعال ومواكبة هذه التحولات عن طريق الرفع من مستواها التنافسي في الأسواق المحلية والدولية. ولا شك في أن هذه المؤسسات الاقتصادية بالجزائر، قد شهدت منذ نشأتها إلى يومنا هذا العديد من التغيرات على مستوى وظيفتها، هيكلها التنظيمي وتسميتها... إلخ، وخضعت إلى جملة من الإصلاحات عبر مراحل عديدة، لم تكن وليدة الصدفة، إنما هي نتيجة حتمية أوجبتها مجموعة من التحولات الاقتصادية. جعلتها تمر من اقتصاد موجه مبني على الملكية العامة إلى اقتصاد السوق المشجع للملكية الخاصة، المحفز على تحسين كفاءة وتنافسية هذه المؤسسات بهدف مواجهة مثيلاتها في الأسواق المحلية والأجنبية. وحتى تتمكن من مساندة تطور الاقتصاد الوطني بشكل عام، ومعرفة مكانة القطاع الخاص فيه بصفة خاصة يجب استعراض تطور المسار التسييري للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، على اعتبار أن هذا النوع من المؤسسات، يمثل المعيار الذي منه يتم تقييم مدى توسع الملكية الخاصة في الاقتصاد.

1 - مرحلة التسيير الذاتي (1962-1965).

يشكل التسيير الذاتي تجربة مفروضة من الواقع والظروف التي ميزت الجزائر بعد الاستقلال، حيث وجدت هذه الأخيرة نفسها في وضعية أقل ما يقال عنها أنها أزمة متعددة الأوجه، شملت كل المستويات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو ثقافية أو غيرها⁽¹⁾، فقد قام المعمرون الأوروبيون بمغادرة الجزائر تاركين وراءهم المزارع والمؤسسات التي كانوا يديرونها وذلك بعد تخريبها وتعطيل الآلات وحرق المستندات والوثائق بهدف خلق مشاكل أمام الدولة الجزائرية المستقلة حديثاً.

وأمام هذا الوضع المتأزم تحرك العمال الجزائريون بصورة تلقائية نحو المزارع والمؤسسات الشاغرة بهدف مواصلة الإنتاج وتسيير المؤسسات رغم المصاعب التي تعترضهم، مما أدى إلى تجسيد نمط جديد للتسيير يعرف "بالتسيير الذاتي"، هذا الأخير الذي تمت تركيته من قبل القيادة السياسية آنذاك من خلال مرسوم 22 مارس 1962⁽²⁾، وجاء المرسوم كنتيجة لانعكاسات الوضعية السائدة، والذي منع تحويل ملكية ممتلكات المعمرين سواء كانت مؤسسات، مزارع، أموال، عقارات... إلى الملكية الخاصة. حفاظاً على الاقتصاد الوطني وتكريساً للقطاع العام. وفي هذا الإطار أصدرت عدة قرارات تحدد الصيغة التنظيمية للمزارع والمؤسسات المسيرة ذاتياً وتمثلت في:⁽³⁾

(1) ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 1998، ص 167.

(2) محمد بوهزة، الإصلاحات في المؤسسات العمومية الجزائرية بين الطموح والواقع، ملتقى دولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور

الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس سطيف في 07/03 أكتوبر 2004، ص 02.

(3)- لعلي بوكميش، التجربة الجزائرية في مجال إصلاح المؤسسات العمومية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة واقع ورهانات، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، المكتبة الوطنية، الجزائر في 12/11 جوان 2005، ص 03. الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

- قرار 23 نوفمبر 1962 المتعلق بتشكيل لجان التسيير الذاتي داخل المؤسسات الصناعية والمنجمية والحرفية.

- قرار 18 مارس 1963 الخاص بحماية الأملاك السائبة من النهب.

- قرار 28 مارس 1963 الذي ينص على تأسيس: مجلس العمال والمجلس العام العمالي ولجنة التسيير والمدير.

وقد انحصرت القرارات السابقة في الوحدات الصغيرة الحجم، حيث أنه من بين 1586 مؤسسة كانت موجودة قبل الاستقلال تشغل 96000 عاملا⁽¹⁾، لا يمس التسيير الذاتي سوى 345 مؤسسة تشغل 9500 عامل، وبقية الصناعات التحويلية بمؤسساتها الكبيرة الحجم بعيدة عن هذا النمط من التسيير. وكون المؤسسات المسيرة ذاتيا كغيرها من المؤسسات في علاقة تأثير وتأثر مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي، يمكن القول أن لهذا الأخير دور هام فيما آلت إليه وضعية هذه المؤسسات، والتي أثرت بدورها على الاقتصاد الوطني ككل وجعلته خلالها يتميز بالركود والجمود. بالإضافة إلى احتكار الشركات الأجنبية الاستثمار في القطاعات الحساسة مثل قطاع المحروقات وذلك بموجب اتفاقية إيفيان، مما جعل القطاع المسير ذاتيا لا يشارك بصورة فعالة في تنمية الاقتصاد الوطني. وهو ما جعل هذا النوع من التسيير لم يدم طويلا نتيجة بروز العديد من الصراعات بين العمال والإدارة، وسارعت الدولة في التقليل من انتشاره عن طريق قرارات التأميم المختلفة. وبهذا تحولت معظم المؤسسات المسيرة ذاتيا إلى شركات وطنية تؤدي وظائفها الأساسية كالإنتاج والتوزيع... إلخ، تحت المراقبة المباشرة للدولة وأجهزتها، وأصبح العمال فيها موظفين، بينما بقي هذا النمط من التسيير في القطاع الفلاحي. إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو غياب دعم الدولة للملكية الخاصة أو القطاع الخاص خلال مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، فقد تم صده بمجموعة من القوانين والمراسيم التي تحد من التوسع في ملكيته.

2 - مرحلة الشركات الوطنية والتخطيط المركزي (1965-1971).

يعد التصحيح الثوري في 19 جوان 1965 بمثابة نقطة تحول جذري في كيان المجتمع الجزائري، وقد كان منصبا في بدايته على الجانب السياسي، ليتحول فيما بعد إلى تصحيح اقتصادي واجتماعي يهدف إلى تحقيق حاجيات الشعب بمختلف فئاته، وقد تميزت هذه المرحلة بصدور العديد من القوانين، سعت الدولة من خلالها إلى محاولة خلق منظومة قوانين جزائرية تنظم مجال العمل وغيره من المجالات الأخرى، وتحد من القوانين التي كانت سائرة المفعول ولا تخدم الحياة الاقتصادية للبلاد. وأعتمدت على إستراتيجية اقتصادية مبنية على تدعيم القطاع العام وقائمة على مركزية القرارات الاقتصادية باعتبارها قاعدة لهذا الأسلوب. فابتداء من هذه

المرحلة، بدأ إرساء طريق التنمية اللارأسمالية، من خلال القيام بعملية التأميم لقطاع البنوك وشركات التأمين والمناجم والأموال العقارية والشركات الأجنبية والنقل والأراضي، خاصة مع تطبيق الثورة الزراعية في سنة 1971، وهو ما انعكس بشكل واضح على زيادة حجم

(1)- تيجاني بالقي، المؤسسات العمومية بين إمكانيات البقاء واحتمالات الخصوصية، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس سطيف في 07/03 أكتوبر 2004، ص 04.
الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

استثمارات الدولة، حيث ارتفعت حصة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي إلى 65,42 % في سنة 1978⁽¹⁾. فإستراتيجية التنمية في الجزائر خلال هذه المرحلة كانت واضحة المعالم. حيث تمحورت أهدافها حول ضرورة تحسين مستوى المعيشة للمواطنين. وكذا محاربة مشكلة البطالة، لذا فقد شرعت السلطات الجزائرية في تطبيق خطط التنمية ابتداء من عام 1967، عن طريق انتهاج سياسة المخططات التنموية الوطنية، إنطلاقاً من المخطط الثلاثي أو التمهيدي (1969/1967) ثم المخطط الرباعي الأول (1973/1970) وبعده المخطط الرباعي الثاني (1977/1974)، وقد جاءت هذه المخططات كمحاولة من الدولة لتنسيق عملية اتخاذ القرار الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل حتى تتمكن من إجراء مراقبتها على بعض المتغيرات الأساسية في اقتصاد البلد كالدخل والاستهلاك والاستثمار والادخار، إلى جانب قيم الاستيراد والتصدير وتوفير مناصب العمل. ويمكن استعراض أهم خصائص هذه المخططات التنموية بإيجاز كمايلي:

2-1 المخطط الثلاثي أو التمهيدي (1969/1967):

جاء هذا المخطط في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة بالنظر إلى الانخفاض الكبير في الموارد المالية، وتدهور حاد في مستويات الانتاج الوطني لضعف التحكم في الجهاز الإنتاجي بسبب إنعدام الإطارات الكفاءة والمعدلات المرتفعة للبطالة. ولذا فإنه من بين الأهداف التي يتطلع إلى تحقيقها هو خلق أكبر عدد ممكن من الوظائف في حدود ما تسمح به المردودية العامة للمؤسسة، بالإضافة إلى الرفع من حجم الصادرات الوطنية وإشباع الحاجات الاستهلاكية من المواد المصنعة بشكل يتحقق فيه إحلال الواردات في المستقبل.

إن ما يمكن تأكيدده هنا ان المهمة الأساسية لهذا المخطط هي إعداد المقدمات الضرورية للمخطط الرباعي، أي أنه كان عبارة عن محاولة لتحديد بعض الاتجاهات في إطار إستراتيجية التنمية في السنوات الموالية، ولذا فإنه لم يطرح مشكلة التوازن الاقتصادي الكلي وكذا التناسق بين الفروع الاقتصادية ولا داخل الأنشطة لكل فرع، أما من ناحية الاعتمادات المالية المخصصة للاستثمارات فكانت في حدود 9 مليار دينار؛ كان للقطاع الصناعي الحصة الأكبر منها بشكل متصاعد خلال السنوات الثلاثة للمخطط، وذلك تماشياً واحتياجات الاقتصاد الوطني

2-2 المخطط الرباعي الأول (1973/1970):

جاء المخطط الرباعي الأول لتعميق اختيارات الخطة الأولى ويتضح من خلال أهدافه الرئيسية التي يمكن أن نختصرها في تدعيم وتطوير القاعدة المادية للاقتصاد الوطني. وكذا تطوير الصناعات القائمة لعملية النمو الاقتصادي، كالصناعات الميكانيكية، الكهرباء... إلخ، وأخيراً اعتماد مبدأ اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي. (2)

وقد صادف هذا المخطط الذي خصص له 27,75 مليار دينار؛ منها 7,3 مليار دينار للقطاع الصناعي، عدة أحداث هامة نذكر منها عمليات التأميم الكبرى للمنشآت الأجنبية، وبالأخص البترولية منها سنة 1971، الأمر الذي سمح للجزائر بالتحكم أكثر في مواردها الاقتصادية، وكذا بداية تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات.

(1)- Abd Elhamid Ibrahim, l'économie algérienne, opus, Algérie, 1991, p 41.

(2)- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص 257.

الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

2-3 المخطط الرباعي الثاني (1977/1974):

يهدف هذا المخطط إلى تدعيم المكتسبات المحققة، وبالأخص في المجال الصناعي، حيث نلاحظ أن معاملات التراكم في ارتفاع مستمر وذلك بسبب تضاعف مداخيل الجزائر خلال هذه الفترة، الشيء الذي يترجم تضاعف الاعتمادات المالية بأكثر من 4 مرات عن المخطط السابق وبأكثر من 10 مرات عن المخطط التمهيدي، إذ بلغت إعماداته 110 مليار دينار. أما الفترة المتبقية 1979/1978 فكانت عبارة عن مرحلة انتقالية تهدف إلى القضاء عن التأخر المسجل في مشاريع المخططات السابقة، مما يعني وجود مشاكل ميدانية حقيقية لتجسيد القرارات والأطروحات النظرية.

وبالرغم من الزيادة الكبيرة والسريعة في حجم مبالغ الاستثمارات المعتمدة ضمن الإستراتيجية التنموية التي ميزت هذه المرحلة، إلا أن توزيعها عرف تفاوتاً فيما بين القطاعات، خاصة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، ولتوضيح الوزن الذي احتله القطاع العام في إستراتيجية التنمية الاقتصادية خلال مرحلة بروز المؤسسات الوطنية والتخطيط المركزي، يتعين مقارنته مع نظيره الخاص في مجال تطور حجم الاستثمارات ومدى مساهمة كل من القطاعين في الناتج المحلي، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (21): تطور حجم الاستثمارات في القطاعين العام والخاص خلال الفترة (1967-1978).

| السنوات | حجم إجمالي الاستثمارات | القطاع العام | | القطاع الخاص | |
|---------|------------------------|--------------|-----------------|--------------|-----------------|
| | | النسبة % | حجم الاستثمارات | النسبة % | حجم الاستثمارات |
| 1967 | 3409,6 | 54,90 | 1871,9 | 45,10 | 1537,7 |
| 1968 | 4715,3 | 54,09 | 2550,3 | 45,91 | 2165,0 |
| 1969 | 6165,4 | 51,71 | 3188,4 | 48,29 | 2977,0 |
| 1970 | 8160 | 64,25 | 5243,0 | 35,75 | 2917,0 |

| | | | | | |
|-------|--------|-------|---------|---------|------|
| 24,20 | 2019,3 | 75,80 | 6323,1 | 8342,4 | 1971 |
| 14,90 | 1462,2 | 85,10 | 8349,1 | 9811,3 | 1972 |
| 15,64 | 1941,8 | 84,36 | 10475,7 | 12417,5 | 1973 |
| 19,35 | 3430,9 | 80,65 | 14303,8 | 17734,7 | 1974 |
| 09,00 | 2204,7 | 91,00 | 22298,8 | 24503,5 | 1975 |
| 19,52 | 6005,2 | 80,48 | 24763,2 | 30768,4 | 1976 |
| 05,04 | 2691,4 | 94,96 | 50732,6 | 53424 | 1978 |

الوحدة: مليون دينار جزائري.

Source : Ahmed Benbitour ، l'Algérie au-troisième millénaire ، Edition Marinoor ، Annexe N° 02 Algérie1998.

التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني:

تشير بيانات الجدول رقم (21) إلى أن حجم الاستثمارات في القطاع العام خلال هذه المرحلة قد تزايدت بصورة مستمرة وسريعة. حيث ازدادت قيمة الاستثمار في هذا القطاع من 1871,9 مليون دينار جزائري في عام 1967 إلى قيمة 50732,6 مليون دينار جزائري في عام 1978، أي تضاعفت بأكثر من 27 مرة، ووصلت نسبة الاستثمارات في القطاع العام إلى الإجمالي ما معدله 94,96 %، بينما نجد حجم استثمارات القطاع الخاص كانت على وجه العموم معتبرة، فتزايدت قيمة الاستثمارات في هذا القطاع خلال نهاية الستينيات. إلا أنها خلال عقد السبعينيات كانت قيمة الاستثمارات ضعيفة مقارنة مع قيمة الاستثمار في القطاع العام. ويرجع ذلك إلى الأسباب المذكورة سابقا خاصة منها عملية التأميم واختيار المنهج السياسي للدولة المستقلة المتمثل في التوجه إلى بناء مجتمع اشتراكي قائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج من خلال القطاع العام. أما عن مدى مساهمة كل من القطاعين في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي فيمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (22): الناتج المحلي الإجمالي المحقق في القطاعين العام والخاص بالفترة (1969-1978).

(1978).

الوحدة: مليون دينار جزائري.

| القطاع الخاص | | القطاع العام | | القيمة الإجمالية | السنوات |
|--------------|---------------|--------------|---------------|------------------|---------|
| النسبة % | الناتج المحلي | النسبة % | الناتج المحلي | | |
| 68,82 | 12602,0 | 31,79 | 5872,0 | 18474 | 1969 |
| 66,95 | 14201,4 | 33,05 | 7008,8 | 21210,2 | 1970 |
| 58,87 | 12732,4 | 41,13 | 8895,8 | 21628,2 | 1971 |
| 53,43 | 14169,6 | 46,57 | 12352,2 | 26521,8 | 1972 |

| | | | | | |
|-------|---------|-------|---------|---------|------|
| 48,72 | 14877,0 | 51,28 | 15655,6 | 30502,6 | 1973 |
| 42,82 | 20380,3 | 57,18 | 27211,9 | 47592,2 | 1974 |
| 46,08 | 23026,6 | 53,92 | 26948,3 | 49974,9 | 1975 |
| 41,12 | 24995,2 | 58,88 | 35787,7 | 60782,9 | 1976 |
| 40,76 | 29652,5 | 59,24 | 43101,4 | 72752,9 | 1977 |
| 40,78 | 36500,9 | 59,22 | 52998,7 | 89499,6 | 1978 |

Source : Ahmed Benbitour ' l'Algérie au-troisième millénaire ' Edition Marinoor 'Annexe N° 02 Algérie 1998.

من خلال بيانات الجدول رقم (22)، يتبين أن القطاع الخاص قد حقق خلال الفترة (1969-1972). ناتجا محليا فاقت مساهمة ناتج القطاع العام. وهذا يعكس أهمية القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة. ولكن في حقيقة الأمر، من بين أسباب ضعف مساهمة القطاع العام في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي تكمن في أن

التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني:

العديد من مشاريع القطاع العام بقيت قيد الإنجاز. هذا بالإضافة للضعف المسجل في استغلال الطاقة الإنتاجية في المؤسسات العامة التي إكتمل إنجازها. ففي عام 1969 بلغت نسبة استعمال الطاقة الإنتاجية في المؤسسة الوطنية للصناعات الكيماوية إلى 62,5% وازدادت هذه النسبة إلى 94,2% عام 1973. أما المؤسسة الوطنية للتسيير وتنمية الصناعات الغذائية فبلغت نسبة استعمال الطاقة الإنتاجية لعام 1969 بـ 55,4% وارتفعت إلى 77,4% في عام 1973⁽¹⁾. والملاحظ أنه في عام 1973 قدرت نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي بـ 51,28% وهي نسبة أكبر من نسبة مساهمة القطاع الخاص والمقدرة بـ 48,72%. حيث استمر تفوق نسبة مساهمة القطاع العام حتى سنة 1978، وبلغت خلال هذه السنة 59,22% أما في القطاع الخاص فقدرت بـ 40,78%. وعليه فإنه يمكننا القول بأن هذه المرحلة من تطور الاقتصاد الجزائري، قد تميزت عموما بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بصورة مباشرة لضمان تنظيم الاقتصاد كوسيلة للتنمية الاقتصادية. كما أن إستراتيجية التنمية الاقتصادية خلال هذه المرحلة علقّت آمالاً كبيرة على المؤسسات العامة لهذا جعلتها أداة لتحقيق أهداف مخططاتها التنموية. غير أن ما يمكن استنتاجه هو ضعف إمكانية القطاع الخاص المحلي مقارنة بالطموحات التنموية وبإمكانيات القطاع العام المدعم باستمرار من الدولة، لذا لم يدمج بصورة واضحة في المساهمة في تنفيذ المخططين الثلاثي والرابعي الأول، رغم وجود قانون الاستثمار الثاني لسنة 1966. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المرحلة كانت تتميز أيضا بتأميم الشركات ذات الرأس مال الأجنبي وخاصة الفرنسي. رغبة من الدولة في ذلك لاستكمال استقلالها الاقتصادي. مما أدى إلى تقلص استثمارات الرأس مال الخاص الأجنبي.

3- مرحلة التسيير الاشتراكي للمؤسسات (1971-1980).

لقد تبنت الجزائر الاشتراكية كوسيلة لتحقيق التنمية الوطنية وتحسين ظروف الشعب وإلغاء التفاوت الطبقي بين أفرادها وذلك من خلال القضاء على النظام الرأسمالي القائم على الاستغلال، ويتميز النظام الاشتراكي عموماً بمركزية التخطيط الشامل وإتخاذ القرارات، أما في الجزائر فهو يحمل صفات خاصة تجعله ينفرد عن الأنظمة الاشتراكية الأخرى، فهو نظام يسمح بوجود قطاع خاص جدهام، ويرفض الصراع بين طبقات المجتمع، كما يتميز بواقعيته فهو ممارسة قبل أن يكون نظرية. ومن خلاله عرفت المؤسسات الجزائرية نوعاً جديداً من التسيير في هذه المرحلة، وذلك للحد من سلبيات التسيير السابق الذي ساد قبل قانون التسيير الاشتراكي، والقضاء على البيروقراطيين الذين يتمتعون بسلطة شبه مطلقة في المؤسسات الوطنية وفتح المجال أمام المشاركة العمالية في التسيير، إلا أنه تعرض للعديد من للمشاكل أدت في الغالب إلى عدم نجاح نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات الوطنية، ويمكن إيجاز جملة أسباب الفشل فيما يلي:⁽²⁾

- جمود وعدم مرونة العلاقات بين مستويات اتخاذ القرارات داخل الشركة من جهة، ومع المستويات الأعلى مثل الحكومة والجهاز المركزي للتخطيط والوزارة من جهة ثانية.

(1) - عبد اللطيف بن أشهيو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982، ص 211.

(2) - سعيد أوكيل، مرجع سابق، ص 36.

الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

- غياب الأطر والهيكل التي تضمن على الأقل عدم خروج مجلس العمال والإدارة معاً عن الإطار العام المحدد وعن أهداف الشركة، وإزالة التناقضات الموجودة بين أفراد المؤسسة حتى يتفرغوا لتحقيق هذه الأهداف.

- طبيعة ونوعية بعض الأمور المتعلقة بالتسيير اليومي للشركة، يتطلب نوعاً من التخصص والحرفية من طرف كفاءات عالية، أي لا يمكن طرحها للمناقشات العامة أو للتصويت عليها من طرف كل العمال .

وعليه فقد ساهمت كل هذه الظروف والنقائص التي شهدتها الاقتصاد الجزائري عبر مراحل التسيير المختلفة له، في خلق العديد من الآثار السلبية عليه. ويمكن أن نذكر أبرزها فيما يلي:

- تدهور الهيكل المالي للمؤسسات العامة، بسبب ارتفاع الأعباء المختلفة كارتفاع مصاريف العمال التي تمتص من 40% إلى 90% من نفقات الاستغلال، وهذا ما أدى إلى ارتفاع التكاليف الإضافية للاستثمارات الناتجة عن التأخير في الانجاز، فمثلاً سجلت المؤسسات العامة في عام 1978 عجزاً مالياً قدر بـ 179 مليار دينار جزائري.⁽¹⁾

- الحجم الكبير للمؤسسات العامة الجزائرية، أدى إلى تفشي البيروقراطية في إتخاذ القرارات من جهة، وزيادة الطلب على القروض الخارجية من جهة أخرى، مما أضعف معدل استخدام الطاقة الإنتاجية لهذه المؤسسات.

- تهميش القطاع الفلاحي وتخصيص أغلب التمويلات للقطاع الصناعي، الأمر الذي جعل الجزائر تعرف تبعية غذائية خطيرة لفترات طويلة، وأصبحت تدفع سنوياً أكثر من 2,5 مليار دولار لإستيراد المواد الغذائية فقط.⁽²⁾

- ظهور فائض في حجم العمالة داخل المؤسسات العامة، لاسيما في قطاع الإدارة، الذي بلغ عدد مناصب العمل فيه عام 1977 ما يقارب 547 ألف منصب من مجموع مناصب العمل في القطاعات الاقتصادية وبالغلة

2.487 ألف منصب أي بنسبة 22%. في حين بلغ عدد مناصب العمل في القطاع الصناعة لنفس السنة 401 ألف منصب، أي بنسبة لا تتجاوز 16,1% من إجمالي مناصب القطاعات الاقتصادية لنفس السنة. وذلك رغم المبالغ الهائلة التي خصصت لقطاع الصناعة.⁽³⁾

ويمكن القول أنه رغم تعدد أنواع وأعداد المؤسسات المسيرة اشتراكياً في ما بعد، إلا أن نتائجها لم تكن في مستوى الإمكانيات التي رصدت لها. ولم تحقق الأهداف التنموية التي كانت تنتظرها الدولة منها، ويرجع السبب بصورة مباشرة إلى أن المؤسسة كانت تخضع للوزارة وكان يشترط في المسير أن يكون وفيماً سياسياً قبل أن يكون ناجحاً تقنياً. وأن الإنتاجية والمردودية المالية كانتا معيارين ثنائيين، إذ الأهم كان يتمثل في تحقيق أهداف "المخطط". فالملكية العامة لمعظم وسائل الإنتاج والنظام الثلاثي للدولة التي تعتبر في الاقتصاد مالكة، ومسيرة، وقوة عمومية، قد عرقل عمل المؤسسة العمومية كشركة تجارية أي كمؤسسة اقتصادية حقيقية بما تستلزمه من متطلبات لتصبح ناجحة، الأمر الذي دفع بالدولة إلى البحث عن أسلوب جديد لإدارة وتسيير هذه المؤسسات.

(2) - عبد الله بن دعيبة، مرجع سابق، ص 358.

(1) - Ahmed Benbitour, Op, Cit, p.61.62.

(3) - عبد العزيز شرابي، برامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، بحث مقدم في الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط المقامة في الجزائر، تحت عنوان " الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية"، الطبعة الأولى، بيروت 1999، ص 68.

الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: دوافع تغيير ملكية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

منذ النصف الثاني من سنوات الثمانينيات بدأت الإختلالات الاقتصادية والمالية الشاملة في الجزائر على المستوي الداخلي تظهر وتتكيف شيئاً فشيئاً. والأمر يتعلق بطبيعة الحال باختلالات هيكلية. حيث بدأت تظهر مؤشرات ضعف نمط تسيير الاقتصاد الوطني، كما بدأت في الظهور علامات تشير إلى تراجع إستراتيجية التنمية التي كانت مطبقة في السبعينيات.

وتوسعت اختلالات الاقتصاد الوطني، وظهر الركود الاقتصادي، وأدركت حينئذ أوساط رجال الأعمال والمنظمات النقابية وأرباب العمل بأن أزمة الاقتصاد الوطني هي قبل كل شيء أزمة نظام، حيث أصبحت لأنماط التنظيم والضبط التي كانت سائدة غير ناجحة إلى حد كبير، وأنه لا يمكن القضاء على أزمة الفعالية الاقتصادية الوطنية إلا عن طريق تغيير النموذج الممركز والإداري لتسيير الاقتصاد. وحسب هذه النتائج الاقتصادية المتحصل عليها كان على الحكومة الجزائرية أن تعيد النظر في هيمنة واحتكار القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي للمشاركة في التنمية الاقتصادية للقضاء على الحالة المزرية التي تعاني منها المؤسسات العمومية الاقتصادية. ولهذا فمن المهم أن نتطرق في هذا الجزء وبشكل أدق لأهم الدوافع والأسباب الداخلية منها والخارجية التي أدت إلى تحول الاقتصاد الجزائري نحو نظام التسيير الجديد المبني على الملكية الخاصة. ويمكن أن نرجع هذه الدوافع التي فرضت على الدولة إعطاء مساحة أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، إلى مايلي:

1- الدوافع الداخلية لتحويل نمط ملكية المؤسسات الاقتصادية:

إن توجه الجزائر في الآونة الأخيرة نحو الإهتمام المتزايد بالقطاع الخاص على غرار بقية الدول النامية، لا يرجع إلى مراجعة بعض المسلمات حول دور القطاع العام في التنمية الاقتصادية فقط، وإنما يرجع كذلك إلى المعاناة الذاتية اقتصادياً وحتى سياسياً واجتماعياً، بسبب عجز المؤسسات العامة عن أداء الدور الموكل إليها أو المرسوم لها، فعملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بمعناه العام جاءت لتحقيق أهداف عدة على مختلف الأصعدة، ويسعنا في هذا الإطار أن نذكر أهم هذه الدوافع الذاتية أو الداخلية ومنها :

1-1- سوء تسيير الموارد المادية والبشرية للمؤسسة العمومية الاقتصادية.

إن التجربة قد أوضحت جلياً أن استراتيجية التنمية الاقتصادية المطبقة منذ السنوات الأولى للاستقلال وحتى الثمانينات، قد أثبتت إخفاقها التام. ومن مبادئ هذه الإستراتيجية في تسيير المؤسسات العمومية والتي تعتبر من أهم الأسباب التي جعلت هذه المؤسسات تعاني من صعوبات في تحقيق تنميتها، نذكر أهمها في النقاط التالية:

- إنشاء القطاع العام كان بدوافع اجتماعية وسياسية أكثر منها اقتصادية، أي أن المؤسسات العمومية في ظل سنوات التخطيط المركزي كانت تعتبر مؤسسات خاضعة لمطالب السلطة السياسية بهدف تحقيق بعض المتطلبات الاجتماعية، فالمرادوية الاقتصادية لم تكن من أولوية أهدافها، مما أدى إلى ضعف جهاز الإنتاج الوطني.⁽¹⁾

(1)- Hocine Benissad, Restructuration et reformes économiques (79/1993), o.p.u, Algérie 1994, p 175.

التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني:

- التوسع الكبير للقطاع العام، حيث شملت مؤسساته كل فروع النشاط الاقتصادي، هذا التوسع كان يمكن تقليصه في النشاطات الحيوية، وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص بتوجيه إلى النشاطات الاقتصادية الأخرى.
- تعيين مسؤولين على رأس مؤسسات اقتصادية إستراتيجية، لا يتمتعون بالقدرات العلمية ولا الكفاءة اللازمة ولا التجربة في مجال تسيير هذه المؤسسات، مما أدى إلى ظاهرة التسبب في العديد من المؤسسات، كما أدى إلى ضعف الهياكل المالية للمؤسسات الوطنية وبالتالي اللجوء إلى الاستدانة بصورة مستمرة.⁽¹⁾
- غياب نظام الحوافز في نظام التشغيل، كان له الأثر الكبير على المردود الذي يقدمه العمال والموظفين، ويرجع السبب في غياب الحوافز إلى السياسة المالية المتبعة من طرف الدولة، حيث أن الإيرادات العامة ترجع لفائدة الخزينة العمومية، كما أن أي نفقات إضافية أو خسارة من العمليات تتحملها الدولة، وهذا ما يختلف جذرياً عن السياسة المطبقة لدى القطاع الخاص، فضلاً عن أن المؤسسة العمومية تعطي للموظفين والعمال راتب محدد دون الأخذ بعين الاعتبار للوضعية المالية المحققة أي ربح أو خسارة، فالعامل أو الموظف أصبح لا يهتم بما ستحققه المؤسسة التي يعمل بها من زيادة في أرباح أو تخفيض الخسارة، ما دام أنه في نهاية كل شهر يتحصل على راتبه، وهذا ما أدى بالعمال إلى الإهمال والتسبب واللامبالاة عند القيام بأعمالهم في المؤسسة.

وكل هذا نتيجة للسياسة الاشتراكية المنتهجة والبيروقراطية الناتجة عنها عند اتخاذ القرارات الداخلية أو الخارجية لتسيير المؤسسة العمومية. وهذا ما أدى بهذه الأخيرة إلى أن تعيش اختلالات مالية فضلاً عن ضعف استغلالها لطاقتها الإنتاجية. لسوء التسيير ولطبيعة الآلات والوسائل المستعملة والتي تميزت بارتفاع قيمتها، مما زاد في عبء ميزانية المؤسسة.

1-2- عجز ميزانية الدولة.

إن العجز والإختلالات في ميزانية الدولة، أصبحت حالة عادية ومتكررة ابتداء من سنة 1986، وهو التاريخ الموافق لإنخفاض أسعار النفط، وبسبب هذا الانخفاض في الإيرادات النفطية، انخفضت الإيرادات العامة للدولة، مقابل ارتفاع النفقات العامة بمعدلات مرتفعة ومتزايدة. ومن الأسباب الأخرى التي أدت إلى عجز ميزانية الدولة زيادة النفقات العمومية خاصة الإنفاق العسكري، وكذا ارتفاع خدمة الدين العمومي والتضخم ومعدلاته المتزايدة، وارتفاع الكتلة النقدية، خاصة أن هذا الارتفاع كان لا يواكبه تطور في مستوى الإنتاج. وهذا العجز المحقق على مستوى ميزانية الدولة، أجبر الدولة على تغيير سياسة القروض البنكية، فالدولة لم تستطع منح قروض للمؤسسات العمومية كما في السابق، وهذا باعتبار أن مستقبل البنوك وبقاءها يفترض منها أن لا تمول إلا العمليات الإنتاجية والاستثمارية ذات الجدوى والفعالية الاقتصادية.

(1)- M.Fergani, Genèse et évolution de la dette extérieur en Algérie, revue l'économie, mensuel économique, A.P.S, Mars/Avril 1996, p 19.

التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني:

1-3- العجز في تمويل الاستثمارات.

مع زيادة المستحقات المالية للقطاع العمومي، وتشديد شروط القرض بالمؤسسات المالية والنقدية الدولية وعدم تكيف النظام الجبائي وعدم وجود نظام أسعار متناسق، أدت كل هذه العوامل إلى زيادة هامة في تكاليف الإنتاج، والتي زادت بدورها من تعاضم فقدان التوازن في الهيكل المالي للمؤسسات، وأمام الضعف الملحوظ في تجديد المخزون من الموارد، أجبرت الخزينة على أن تطلب من البنك المركزي منحها المزيد من القروض، مما زاد من تفاقم عجز تسديد ديون المؤسسات لدى البنوك.

فالأوضاع المالية الغامضة لدى المؤسسات وعدم وجود مخططات تمويل الاستثمار والإنتاج، لم تسمح بإقامة أدوات لتحليل مردودية المؤسسة على مستوى النظام المالي، مما أدى بشكل عام إلى تراجع في تمويل الاستثمارات على المستوى الكلي، وهو ما يمكن توضيحه من خلال بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (23): تطور معدلات الاستثمار مقارنة بإجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1967-

1990).

الوحدة : مليار دينار جزائري .

| 1990 | 1989 | 1988 | 1987 | 1985 | 1979 | 1977/74 | 1973/70 | 1969/67 | السنوات |
|-------|------|-------|-------|-------|-------|---------|---------|---------|-----------------------|
| 497.5 | 382 | 316.8 | 306.5 | 287.9 | 115.8 | 258.5 | 114 | 56.8 | P . I . B |
| 95 | 69.4 | 69.9 | 75.4 | 77 | 45.78 | 110.22 | 27.75 | 9.06 | الاستثمارات العامة |
| 19 | 18.2 | 22 | 24.6 | 26.7 | 39.5 | 42.6 | 24.3 | 16 | معدلات الاستثمار % |

المصدر: إعداد الباحث إستناداً إلى المراجع التالية:

- حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية، مطبعة حلب، الجزائر 1993، ص.184.

-Mohamed cherif ilmane, bilan de la section des biens d'équipement en algerie, crea.Enag Alger 1984, p 126,127.

ويلاحظ من الجدول رقم (23) أن تطور معدلات الاستثمار عرفت مرحلتين، الأولى شهدت فيها إرتفاع مستمر إلى أن وصلت لأقصاها في سنة 1977 بنسبة 42.6 %، وذلك بسبب تضاعف مداخيل الجزائر خلال هذه الفترة، الشيء الذي يترجم تضاعف الاعتمادات المالية المستثمرة. أما المرحلة الثانية التي ميزت العشرية الثانية من الدراسة فقد تميزت بانخفاض معدلات الاستثمار وتدهورها سنة 1990 إلى مستوى 19 % . ويرجع سبب ذلك بالمقابل إلى تدهور أسعار النفط العالمية خلال هذه الفترة، مما أثر سلبي على حجم الاستثمارات الكلية للدولة.

كما أن من أبرز القطاعات الإنتاجية تآثراً بانخفاض حجم الاستثمار هو قطاع الصناعة، حيث تراجعت سياسة التصنيع وتدهور النسيج الصناعي خاصة بعد الصدمة النفطية، لأن القطاع الصناعي في الجزائر مرتبط في تمويله الفصل الثاني:

التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

بإيرادات النفط، سواء ما تعلق بتجهيزه، أو بتجديد قطع غياره، أو في تكوين مخزونه الاحتياطي. فقد شهدت معدلات نمو الإنتاج الصناعي في الجزائر تغيرات كبيرة خلال الفترة (1993/1984)، حيث تراجعت من 4.7 % سنة 1984 إلى 3.6 % و 1.8 % لسنتي 1985 و 1986 على التوالي، وسجلت معدلات سالبة وصلت إلى حد - 1.3 % سنة 1993. (1)

بالإضافة إلى تراجع سياسة التصنيع في الجزائر، والتي تعد سبباً يفسر هذا الانخفاض في معدلات الإنتاج الصناعي، فإن استغلال الطاقة الإنتاجية تعتبر قضية حاسمة في نظام التسيير الاقتصادي، وهي مقياس لمدى نجاح طريقة التسيير على صعيدي المؤسسة أو الدولة بشكل عام. فأزمة الإنتاج في الجزائر متعددة الجوانب ومعقدة، ويعتبر ضعف استغلال الطاقة الإنتاجية، جانبا ذو أهمية بالغة في تفسير هذه الأزمة. فقد اجتمعت العديد من العوامل حول إضعاف معدل استغلال الطاقة الإنتاجية للجهاز الاقتصادي القائم في الجزائر ومن

أهمها، ضعف معامل إنتاجية الاستثمار، وتأخر معدل إنتاجية العمل بسبب التسبب وسوء التنظيم وكذلك العمالة الزائدة، فضلا عن ارتفاع معدل ضياع استعمال وسائل الإنتاج، بسبب نقص الصيانة وقلة مدة عمل تشغيلها. (2)

2- الدوافع الخارجية لتحويل نمط ملكية المؤسسات الاقتصادية:

بالإضافة إلى الدوافع الداخلية المذكورة سابقاً، فإنه هناك عوامل خارجية دفعت بالتحويل ملكية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر من القطاع العام إلى القطاع الخاص، نذكر أهمها فيما يلي :

2-1- انهيار النظام الاشتراكي.

كما هو معروف فإنه من مبادئ وأساسيات اقتصاديات الدول الاشتراكية، أنها تقوم على فكرة الملكية العامة لعناصر الإنتاج، واتخاذ التخطيط وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحددها الدولة، ومع انقسام العالم حول نظامين متناقضين إيديولوجيا، الأول بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والثاني بقيادة الاتحاد السوفياتي، هذا الأخير الذي كان له تأثير كبير في جعل الكثير من الدول تميل وتتجه لتطبيق النهج الاشتراكي في إدارتها لاقتصادياتها، وخاصة تلك الدول التي أخذت موقفا معاديا للدول الاستعمارية الغربية، ولكن مع انهيار النظام الاشتراكي أجبرت العديد من الدول الاشتراكية بتغيير نظامها وأخذت تتجه معظمها نحو آليات اقتصاد السوق .

فبعد انهيار النظام الاشتراكي اختفت معه الحرب الباردة بين القطبين الاشتراكي والرأسمالي، وهو ما ترتب عنه فقدان الدول النامية الكثير من المساعدات الاقتصادية التي كانت تحصل عليها من هذين القطبين، توقعا من كل نظام أن تقف الدول المستقبلية للمساعدات في صفه وتعاوي القطب الآخر، وكانت هذه المساعدات تساعد الدول النامية في تمويل استثماراتها. وبذلك أصبح لزاماً على هذه البلدان ومن بينها الجزائر أن تأخذ على عاتقها مسؤولية تنمية اقتصادياتها، ودعم وتمويل استثماراتها لوحدها.

(1)- Djenane Abd Elmadjid, Reformes Economiques et Agriculture en Algérie. Thèse de Doctorat D'état Sciences Economiques, Université Farhat Abbas, Sétif 1997, p.35.

(2)- حسن بهلول، مرجع سابق، ص 178.

2-2- الضغوط من المؤسسات المالية الدولية.

حسب تقارير ومنشورات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فإن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي هو المصدر الأساسي والرئيسي لكل الأزمات والكوارث الاقتصادية التي تحدث على مستوى توازنات اقتصاديات الدول، وأن الدولة بتدخلها في تسيير شؤون اقتصادها، تمثل العائق الأول في عدم تحقق التقدم الاقتصادي. وقد تجلّى ذلك في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، المدعومة من صندوق النقد الدولي، هذا الأخير الذي أوصى وبشكل دائم بتخفيض أو إلغاء الدور المباشر للدولة في الحياة الاقتصادية، أي يجب على الدولة أن تتخلى عن التزاماتها تجاه المؤسسات العامة سواء بتصفيتها في حالة عجزها، أو بيعها للقطاع الخاص أو عن طريق مساهمة الرأسمال الأجنبي فيها أو بأي طريقة أخرى تسمح بتحسين فعالية هذه المؤسسات، فالعجز الدائم للمؤسسات العمومية يؤثر سلباً على ميزانية الدولة وعلى تخصيص الموارد النادرة والمحدودة

(العملة الصعبة، المواد الأولية والطبيعية... إلخ)، ويجد هذا العجز تفسيره في سياسة الأسعار الإدارية المفروضة على المؤسسة، بالإضافة إلى أهداف غير اقتصادية ذات ضرورة اجتماعية وسياسية جعلت منها (المؤسسة) أبعد ما يكون من الصفة التجارية.

وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام الكبير للمؤسسات الدولية بموضوع الخوصصة وبالأخص في الدول النامية والتي يشكل فيها القطاع العام نسبة كبيرة في النشاط الاقتصادي، جعلت البنك الدولي يقوم بإنشاء منصب نائب رئيس مكلف بالقطاع الخاص على مستواه، وذلك بهدف مساعدة القطاع الخاص والإسراع ببرامج الخصخصة في الدول النامية. لكن تبقى هذه المساعدات مرهونة بشروط وإملاءات معينة من طرف البنك الدولي.

2-3 - فشل تجارب التنمية في الدول النامية.

فيما كانت تجارب التنمية في الدول النامية حتى عهد قريب تؤكد على أهمية التخطيط الاقتصادي كوسيلة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، أصبحت هذه الدول تنظر إلى التخطيط اليوم على أنه خطيئة كبرى. ففي ظل اقتصاد السوق يتعين على الدولة أن تتعد عن التخطيط الاقتصادي وأن تترك آليات السوق لتعمل عملها بحرية كاملة، حتى تزيد في تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار المنتج والذي يحقق الاستخدام الكامل للموارد. ونفس الشيء بالنسبة للبعد الاجتماعي للتنمية حيث كان يعتبر ضمن أهداف التنمية والتقدم في الدول النامية، أصبح الآن هذا البعد غير مرغوب فيه باعتباره يشجع على التكاسل ويستنزف موارد مالية كثيرة وهو المسؤول عن العجز في الميزانية العامة. كما كان ينظر للضرائب على أنها وسيلة أساسية للتوفيق بين متطلبات التطور الاقتصادي (التمويلي) والعدالة الاجتماعية أصبحت كعائق أمام رؤوس الأموال على الاستثمار. ولذلك قامت حكومات تلك الدول بتخفيض الضرائب وعلى الأخص الضرائب على أرباح المشروعات الإنتاجية والحد من تكاليف الرعاية الاجتماعية. وبالإضافة إلى فشل تجارب التنمية، فإن تزايد الديون وعدم تناسب العائد من القطاع العام مع موارده ولا مع الأموال التي ضخت إليه من ميزانية الدولة، وتحت ضغط الحاجة للمساعدات الأجنبية، كلها عوامل ساعدت وعجلت بالمناداة بالتخلص من القطاع العام وبيعه للقطاع الخاص.

الفصل الثاني:
التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

2-4 - مشكلة المديونية الخارجية.

أصبحت مشكلة المديونية صفة لاصقة بالدول النامية ومنها الجزائر على وجه التحديد، حيث برزت أزمة المديونية في الجزائر منذ بداية السبعينات واستمرت معها إلى بقية العقود اللاحقة، فقد تهيأت للجزائر خلال عقد السبعينيات ظروف مناسبة لتمويل مشاريع مخططاتها التنموية، منها زيادة في حصيللة الإيرادات النفطية (نتيجة لإرتفاع أسعار النفط)، وإعتمادها المتزايد على القروض الخارجية، وقد ترتب عن مصدر التمويل الأخير إرتفاع في حجم الدين الخارجي، حيث استمر عبء المديونية في الزيادة بشكل كبير، إذ ارتفع من 25,724 مليار دولار سنة 1993 إلى 33,651 مليار دولار سنة 1996، وقد سبق هذه الفترة انهيار متواصل لأسعار

البترو في منتصف الثمانينيات، بحد أدنى لا يتجاوز 10 دولار للبرميل الواحد في سنة 1986⁽¹⁾، ويمكن توضيح تطور دين الخارجي للجزائر في الجدول التالي:

جدول رقم (24): تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1993-2006).

الوحدة: مليار دولار.

| السنوات | ديون طويلة ومتوسطة الأجل | ديون قصيرة الأجل | إجمالي المديونية |
|---------|--------------------------|------------------|------------------|
| 1993 | 23,024 | 0,700 | 25,724 |
| 1994 | 28,850 | 0,636 | 29,486 |
| 1995 | 31,317 | 0,256 | 31,573 |
| 1996 | 33,230 | 0,421 | 33,651 |
| 1997 | 31,060 | 0,162 | 31,222 |
| 1998 | 30,261 | 0,212 | 30,473 |
| 1999 | 28,140 | 0,175 | 28,315 |
| 2000 | 25,088 | 0,173 | 25,261 |
| 2001 | 22,311 | 0,260 | 22,571 |
| 2002 | 22,540 | 0,102 | 22,642 |
| 2003 | 23,203 | 0,150 | 23,353 |
| 2004 | 21,411 | 0,410 | 21,821 |
| 2005 | 16,485 | 0,707 | 17,192 |
| 2006 | 5,062 | 0,550 | 5,612 |

المصدر: إعداد الباحث إستناداً إلى المراجع التالية:

- (2003/1993): بن سميحة عزيزة، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، 04/05/2006، ص 16.

- (2006/2004): الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات (ons)، www.ons.dz، بتاريخ 20 مارس 2008.

(1)- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، الجزائر 2000، ص 53.52.
الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

تسمح لنا المعطيات الكمية بالجدول رقم (24) بالتمييز بين ثلاث مراحل مختلفة شهدتها المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2006/1993. المرحلة الأولى 1997/1993 وتتميز بالإرتفاع المستمر لمخزون الدين الخارجي؛ غير أنه وبعد عملية إعادة الجدولة، نلاحظ إستمرار تصاعد مخزون الدين مع إنخفاض محسوس في خدمة الدين الخارجي، أما المرحلة الثالثة والتي تبدأ انطلاقاً من سنة 2004، فقد شهد فيها كل من مخزون وخدمة الدين إنخفاض محسوساً وذلك بفعل الظروف الدولية الملائمة من جهة وإعتماد الجزائر لطرق جديدة لتخفيض مخزون الدين الخارجي، مما أنعكس بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات والاحتياطات الدولية. ولقد

نتج عن تفاقم أزمة الدين في الجزائر آثار مباشرة وغير مباشرة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلاد، نلخصها في:

- تقليص الإنفاق الحكومي الموجه للخدمات العمومية، كالصحة والنقل وكذا دعم أسعار المواد الاستهلاكية... إلخ

- تردي الأحوال المعيشية للأفراد من جراء ارتفاع الأسعار و زيادة معدلات البطالة.

- زيادة حالة الركود الاقتصادي، وزيادة معدل دفع الأموال إلى الخارج في صورة سداد للدين أو خدمة (فوائد).

- تردي واضح ومستمر لمختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وعجز في نهاية المطاف عن السداد إستدعى طلب إعادة الجدولة وتبني برنامجاً لتصحيح الهيكلية سنة 1994.

إذن بعد تعثر برامج التنمية المنتهجة من طرف الدولة وتزايد إستهلاك الأفراد في المجتمع، واستمرار تضخم مشكلة الاقتراض الخارجي وكذا العجز عن سداد هذه الديون، حيث أصبحت المشكلة التي تواجه الحكومة الجزائرية لا تكمن في سداد الديون الخارجية فحسب بل في التقليص من حجم خدمة هذه الديون نفسها، وهو ما جعل الدولة تبحث عن منافذ تمويل أخرى تزيد من خلالها في حجم إيراداتها حتى تتمكن من تقليص مديونيتها. وهذا ما دفع بها إلى تغيير اتجاهها نحو زيادة حجم الاستثمارات الخاصة سواء المحلية أو الأجنبية، محاولةً منها لإدماج القطاع الخاص في دعم عملية تنمية الاقتصاد الوطني، وجعله يساهم بشكل فعال في رسم السياسة الاقتصادية للبلاد. ومن هذا المنطلق أصبح لموضوع الخوصصة أسباباً كافية ودوافع قوية في الجزائر، وهذا بالنظر إلى تراجع أداء وفعالية القطاع العام وعدم قدرته في تحقيق الأهداف المرجوة منه مقارنة بالإمكانات الكبيرة التي سخرت لأجله، وقد تم استنتاج هذه النتيجة بالنظر إلى حجم الأرباح والخسائر وإلى مدى مساهمة هذا القطاع في مجموع القيم المضافة المحققة في الاقتصاد، أضف إلى ذلك أن هذا القطاع أصبح أكثر من أي وقت مضى المسؤول عن العجز المتصاعد من سنة إلى أخرى في ميزانية الدولة. وأصبح ينظر للقطاع الخاص كأمل أخير في إنقاذ الاقتصاد الوطني من المشاكل والصعوبات التي تواجهه، وبذلك شهد الاقتصاد الجزائري بداية من الثمانينيات تغيرات في الأسلوب المتبع في تسيير المؤسسات، بانتهاج الدولة لمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية كإعادة هيكلة المؤسسات العامة لتسهيل خوصصتها ومنح معظم المؤسسات العامة الاستقلالية القانونية والمالية، وغير ذلك من الإصلاحات والتي سيتم التطرق إليها بالتفصيل من خلال المبحث الموالي .

المبحث الثالث : أثر التحولات الخارجية على الاقتصاد الوطني.

إن المتتبع للأحداث الاقتصادية خلال العقدین الأخيرین یدرك مدى التحولات الاقتصادية التي تسارعت و تركت آثارها على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي، ومع تزايد وتسارع وتيرة هذه التطورات واتساعها بدأت آليات وأشكال ومفاهيم جديدة تظهر على المستوى الاقتصادي عموماً، وكذلك على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية بوجه الخصوص. حيث شهد الاقتصاد العالمي ابتداءً من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تطورات عديدة استغرقت سنوات طويلة حتى بدأ العالم يلمس آثارها في وقتنا الحالي. بدايةً بانھیار منظومة الاقتصاد الاشتراكي، وذلك بانھیار وتفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991 كقوة اقتصادية وسياسية، واتجاه معظم دوله خاصة دول أوروبا الشرقية إلى إتباع سياسات التحرر الاقتصادي و تبني آليات اقتصاد السوق.

وتبع ذلك تراجع نظام السيطرة والرقابة على الأسواق لصالح سيطرة نظام السوق الحرة على كل مناطق العالم تقريباً، أضف إلى ذلك الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات، وتزايد ظهور التكتلات الاقتصادية، والترتيبات الإقليمية وتعظيم دور الشركات متعددة الجنسيات، إضافة إلى ذلك تزايد دور المؤسسات المالية الدولية في إدارة الاقتصاد العالمي، وتكامل الأسواق النقدية والمالية الدولية، وتزايد الاعتماد المتبادل بين دول العالم، تظافر كل ذلك على خلق واتساع ظاهرة العولمة بمختلف أبعادها. ولم تكن الدول النامية بعيدةً عن هذه التحولات وانعكاساتها، فهي جزء من تطوراتها، تتفاعل معها متأثرةً ومؤثرةً فيها. والجزائر إحدى هذه الدول، ولكن وبحكم طبيعة موضوع الدراسة الذي نتناوله، سوف تقتصر دراستنا في هذا الجانب على مدى تأثر الاقتصاد الوطني بهذه التحولات الاقتصادية العالمية بصفة عامة، وتأثيرها بصفة خاصة على القطاع الخاص وعلى الدور التنموي الذي يقوم به تجاه تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني، باعتبار أن القطاع الخاص يشكل جزءاً من تركيبة هذا الاقتصاد وفضلاً عن كونه أصبح من أهم الدعائم التي تركز عليها المرحلة الحالية في الاقتصاد العالمي والقائمة على التحرير والانفتاح والمنافسة، والتي يساهم القطاع الخاص بالجزء الأكبر منها.

ومما سبق نحاول من خلال هذا المبحث التعرض لأهم التحولات الاقتصادية العالمية، ثم إلى العولمة الاقتصادية كحوصلة لهذه التحولات الاقتصادية وأثرها على النشاط الاقتصادي في الجزائر. كما سنعالج فيه الدور الجديد للدولة في الحياة الاقتصادية ضمن الواقع الذي تفرضه هذه التحولات، أي مدى تأثير هذه التحولات على دور الدولة في الاقتصاد، ومن ثم نتناول تأثيرها على دور القطاع الخاص في الجزائر ضمن إطار إستراتيجية التنمية المتبعة. وفي ظل سياسات التحرر الاقتصادي وتبني آليات اقتصاد السوق.

المطلب الأول: أهم التحولات الاقتصادية العالمية.

لقد حدثت تغيرات اقتصادية عالمية سريعة منذ الربع الأخير من القرن العشرين، كان لها أثر كبير على اقتصاديات العالم، ولا بد لنا من أن نفهمها ونتعاش معها ونتطور من خلالها. فبقدر ما تعرض الاقتصاد العالمي للنكسات والأزمات، بقدر ما كانت هناك جهوداً تبذل من طرف الدول لتعزيز السياسات العامة المحلية والدولية على السواء. وذلك بتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية عن طريق التجمعات الاقتصادية الدولية، أو إعادة هيكلة الديون (مبادرة بيكر)، وكذلك ما تعلق بالمفاوضات التجارية (جولة أوجواي). فالأحداث المعاصرة التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي في مرحلته الحالية، تميزت بانهيار الاتحاد السوفياتي وتحول الأنظمة الاشتراكية نحو اقتصاد السوق. واتجاه مختلف دول العالم نحو التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية. وكذا إزالة المعوقات أمام حرية التجارة العالمية وقيام المنظمة العالمية للتجارة. وتنامي ظاهرة العولمة الاقتصادية بمختلف أبعادها وتجلياتها.

1 - انهيار الاتحاد السوفياتي وتحول الأنظمة الاشتراكية نحو تبني آليات اقتصاد السوق:

لم يكن انهيار الكتلة الشرقية التي تتكون من الاتحاد السوفياتي ودول **أوروبا الشرقية** (*) مفاجأة أذهلت العالم، وإنما كان بمثابة قبلة موقوتة انتظر الجميع انفجارها. ويعتبر انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط حائط برلين وتوحد ألمانيا الشرقية مع ألمانيا الغربية عام 1991، الحدث البارز المسجل في نهاية القرن الماضي، فبعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار الشيوعية في أوروبا التي شهدت مولدها وفي كل دول العالم تقريباً، تم على اثر ذلك إعلان فشل أسلوب السيطرة الكاملة للدولة على النشاط الاقتصادي، وسقوط نظام السيطرة والرقابة على الأسواق، وتم إنهاء التخطيط المركزي والتحول إلى إدارة الاقتصاد من خلال جهاز الأثمان والتعامل الحر لقوى السوق، وأدى ذلك إلى تحول دول الكتلة الشرقية إلى اقتصاد السوق، أو ما أصبح يعرف بالاقتصاديات الانتقالية (Les économies en transitions)، وأنظمت فيما بعد هذه الدول إلى معسكر الاقتصاد الحر وتطبيق آليات السوق والمنافسة الحرة. (1)

كما قدمت النجاحات التي حققتها مجموعة دول جنوب شرق آسيا دليلاً واقعياً على نجاح اقتصاد السوق، وتحقيق معدلات نمو غير مسبوقه وصلت إلى حدود 8 % سنوياً⁽²⁾. وكان من الطبيعي في ظل هذا النجاح أن تتجه بقية الدول النامية التي كانت تتبع نظام الاقتصاد الاشتراكي، إلى الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، مما ساعد على تزايد حجم التجارة الدولية وحركة الاستثمار الدولي ورؤوس الأموال. وتبني هذه الدول برامج إصلاح هيكلية، بتشجيع من صندوق النقد الدولي، لدعم تبني آليات اقتصاد السوق.

(*)- هذه الدول هي: تشيكوسلوفاكيا، بلغاريا، رومانيا، المجر، بولندا، ألمانيا الشرقية، ألبانيا و يوغسلافيا.

(1)- فرج عبد العزيز فرج، التطورات الاقتصادية واقتصاديات البنوك، كلية التجارة، جامعة عين شمس 2000، ص 226.

كما بدأت تظهر بعض النجاحات الأولى للاقتصاديات الانتقالية كما هو الحال في بعض دول أوروبا الشرقية كالمجر وبولندا، وفي أمريكا اللاتينية كالشيلي وبولوفيا والبيرو والأرجنتين. وهذا ما دفع بباقي الدول إلى تبني برامج التحرير الاقتصادي، ومن هنا كان التوجه لإعطاء دور أكبر لآليات وقوى السوق الحرة، وانعكس ذلك على النشاط الاقتصادي لهذه البلدان ومن بينها الجزائر نتيجة الاتجاه المتزايد نحو التحرير من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية التي كانت تحول دون توسع ومساهمة الرأسمال الخاص في أنشطتها، واتجاهه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة من أجل تعظيم الربح والفرص والمكاسب.

2 - تزايد الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية :

إن ما يميز العلاقات الدولية الراهنة بصفة عامة والاقتصادية منها بصفة خاصة، هو تطورها واتساعها بسرعة، حيث أصبحت تمس كل المجالات الاقتصادية. ولعل أبرزها هي تلك المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية. حيث أصبحت التكتلات الاقتصادية الإقليمية من المتغيرات البارزة في الحياة الاقتصادية الدولية المعاصرة، ويعتبر الاتجاه نحو التكتل الاقتصادي بين الدول من أبرز وأهم فعاليات العلاقات الاقتصادية الدولية وأكثرها تأثيراً، وتتجلى هذه الأهمية بالنظر إلى كل من الدول المشكلة لهذه التكتلات وحجم مبادلاتها التجارية، وما يترتب عن ذلك في العلاقات بين الدول المشكلة أو الأعضاء في التكتل وبين الدول الأخرى.

وعموماً فإن التكتل الاقتصادي هو عملية ارتباط بين دولتين أو أكثر تكون العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول أوثق مما هي عليه مع باقي دول العالم الأخرى، للوصول إلى مراحل جد متقدمة من التكامل والاندماج الاقتصادي، والتكتل الاقتصادي لا يمكن أن يحقق الهدف العام من تكوينه إلا إذا توفرت لدى الدول المتكتلة مقومات وأسس اقتصادية وسياسية وثقافية، وأهم المقومات الاقتصادية لقيام التكتل وديمومته ونجاحه وفاعليته. هي ضرورة إحداث التخصص وتقسيم العمل، باعتبارهما العاملين اللذان يتحقق بهما وفورات الإنتاج على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة، وبما يضمن استفادة جميع. بالإضافة إلى توفر عناصر الانتاج والموارد الطبيعية، ووسائل النقل سواء البحري والجوي والبري، وطرق الاتصال الحديثة. فضلاً عن توفر المقومات الجغرافية والسكانية، واللغوية والعرقية والدينية... إلخ. (1) وأهم التكتلات الإقليمية حالياً الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA) (*)، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC) (**)، زيادة على تكتلات أخرى أقل أهمية في إفريقيا وآسيا.

(1)- سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة الإشعاع، الطبعة الأولى، مصر 2001، ص 29، 35.

(*)- (NAFTA): North American Free Trade Agreement.

2-1- دوافع التكتل الاقتصادي.

إن الاقتناع بالمزايا والمنافع التي يمكن أن تعود على الدول المتكتلة بعد تكتلها مقارنة بما كانت تحصل عليه قبل قيام التكتل هو الدافع الذي يدفع هذه البلدان إلى التكتل، وكلما زاد الاقتناع بتحقيق هذه المنافع كلما كان الدافع إلى تحقيق التكامل الاقتصادي أقوى، ومن بين هذه الدوافع نذكر الدوافع الاقتصادية ومنها: 2-1-1- اتساع حجم السوق:

يصبح بإمكان كل بلد عضو توجيه إنتاجه إلى السوق الموسعة لبلدان التكتل عوض توجيهها إلى السوق المحلية فقط، وهذا ما يؤدي إلى نمو حافز التوسع بالنسبة للمشروعات بسبب توفر الطلب وبالتالي زيادة استخدام الطاقات والموارد المتاحة، الأمر الذي يحقق الوفورات الإنتاجية، وتزداد المنافسة بين المشاريع الإنتاجية، وتنخفض الأسعار وترتفع الجودة.

2-1-2- زيادة معدلات التشغيل:

إن اتساع السوق والتوسع في الإنتاج، يتيح قدراً أكبراً من فرص التشغيل، فتتوسع سوق العمل ليصبح سوقاً واحدة للبلدان المتكتلة، وتزداد قدرة استيعاب فائض العمل الموجود لدى بعضها، وترتفع إنتاجية العمل. 2-1-3- زيادة معدل النمو الاقتصادي:

إن التكامل الاقتصادي يتيح توفير إمكانيات أكبر لزيادة الإنتاج وتوسيعه لتغطية السوق الواسعة مع وفرة الإنتاج التي تتيحها بلدان التكتل لبعضها البعض، وبالتالي يصبح هناك حرية في عملية الإنتاج ومختلف النشاطات الاقتصادية، وبذلك يتوفر قدراً كافياً من عنصر رأس المال وقدراً أكبراً من الأيدي العاملة اعتماداً على إمكانيات البلدان المتكتلة، ومنه يزداد الإنتاج بالشكل الذي يحقق نمو في الناتج والدخل الوطني ويتحقق النمو الاقتصادي.

2-1-4- تطوير القدرات التكنولوجية:

إن التعامل بين مجموعة البلدان في إطار التكتل الاقتصادي يجعل الاستفادة من القدرات التكنولوجية لبلد سهلة بالنسبة لبلدان التكتل الأخرى، ويساهم في إقامة قاعدة تكنولوجية، وبالتالي تتطور وتنمو القدرة على الاستخدام والنمو اعتماداً على هذه القاعدة التكنولوجية.

3- إزالة المعوقات أمام حرية التجارة وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC):

بعد ثماني جولات من التفاوض في إطار مفاوضات (GATT) بغرض التقليل من القيود المفروضة على حرية التجارة العالمية، والتي امتدت منذ عام 1947 إلى غاية آخر جولة الأورغواي التي تمت خلال الفترة (1993/1986) وتمت المصادقة على نتائجها في قمة مراكش بالمغرب في 15 افريل عام 1994 بمشاركة 127

دولة وتمخض عنها تحول آلية المفاوضات المتعددة الأطراف من الجات إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، بحيث أصبحت المنظمة العالمية للتجارة الإطار المشترك لتنظيم العلاقات التجارية الدولية ولم يلبث قيام منظمة التجارة العالمية أن غير ملامح الاقتصاد العالمي من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية

الفصل الثاني:
التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

مشتركة، وبقيام المنظمة العالمية للتجارة ومباشرة عملها ابتداءً من أول جانفي من عام 1995، اكتمل المثلث الذي تشكل أضلاعه مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي (صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومنظمة التجارة العالمية) وقد عُرفت المنظمة بأنها الإطار المؤسسي الموحد لإدارة الاتفاقيات الشاملة لجولات الأورغواي والنظام التجاري المتعدد الأطراف. وتهدف المنظمة إلى تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، وتوسيع تسهيل الوصول إلى الأسواق، والمساعدة على حل المنازعات بين الدول وإدارة آلية السياسة التجارية والتعاون والتنسيق مع المؤسسات الدولية الأخرى (صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي) لتحقيق الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية. كما توصلت المنظمة العالمية للتجارة في إطار سعيها لتوسيع حرية التجارة إلى إبرام اتفاقية تحرير تجارة الخدمات، كما تم التوصل إلى اتفاقية بشأن حقوق الملكية الفكرية.

4 - زيادة دور المنظمات الدولية:

أصبحت المؤسسات المالية الدولية خاصة منها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، تلعب دورا كبيرا في مساعدة العديد من الدول وتشخيص مشكلاتها الاقتصادية واقتراح برامج التصحيح الهيكلي لاقتصادياتها، كما أشرنا له سابقا من خلال دراسة المسار الإصلاحي في الجزائر، وقد وجهت هذه الجهود إلى عدد كبير من الدول الأعضاء في هذه المؤسسات وخاصة الدول التي عرفت بالاقتصاديات الانتقالية بغية تمكينها من تحقيق الانتقال إلى اقتصاد السوق، وتطبيق المزيد من التحرير الاقتصادي والمالي في اقتصادياتها. وعموماً فإن كل هذه التحولات والعوامل الاقتصادية العالمية، كانت لها إسهاماتها البارزة في الدفع نحو تنامي ظاهرة اقتصادية جديدة بمختلف أبعادها وتجلياتها، وهي تلك المتعلقة بظاهرة العولمة الاقتصادية.

المطلب الثاني : العولمة وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني:

إن العولمة بمختلف تجلياتها ومظاهرها أصبحت السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل، بفعل اتفاقيات تحرير التجارة، والتحول إلى آليات السوق، و تعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية صغيرة تختفي فيها الحدود الجغرافية والسياسية للدول، وبناءً على هذا فقد مثلت ظاهرة العولمة بمختلف أبعادها إحدى التطورات الاقتصادية العالمية التي شهدتها العالم في نهاية القرن العشرين، وفي هذا الجانب بالتحديد جزء من الاختلاف حول مفهومها الذي يعكس بالأساس الاختلاف حول نشأتها، فالبعض يعتبرها ظاهرة جديدة وليدة التطورات الاقتصادية والسياسية والتقنية السريعة التي ظهرت خلال عقد التسعينيات

ثم تعمقت آثارها من خلال التطورات الكبيرة التي حصلت في عالم الإتصالات. بينما يعتقد آخرون بأن لهذه الظاهرة جذور تاريخية تعود إلى منتصف القرن الثامن عشر وهي فترة ظهور الدولة الوطنية الموحدة التي تعتبر التجانس الثقافي والعرقى تشكيلا لنمط محدد من الحياة.

ونظرا لأهمية ظاهرة العولمة وتأثيراتها المختلفة وتعدد أبعادها وكثرة الاختلاف حول تحديد مفهومها، فإننا سنحاول تناولها بشيء من التفصيل، مبرزين على وجه التحديد انعكاساتها الايجابية ومخاطرها على الاقتصاد الوطني.

التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني:

1 - العولمة الاقتصادية وأثرها على الاقتصاد الوطني:

مما لا شك فيه أن هناك إجماع من قبل حكومات غالبية الدول على ضرورة التعاطي الإيجابي مع قضايا العولمة سواء فيما تعلق بجانبها التجاري أو المالي، وخصوصا بعد أن أدركت أنه ليس من بديل آخر، وأن أي اختيار معاكس لهذا التوجه من قبل أي دولة سيخرجها من نطاق المنظومة الاقتصادية العالمية القائمة، وهو أمر مستحيل على الأقل في الظروف والأوضاع الراهنة، ولكن يجب على الدول عامة والنامية خاصة حصر التحديات التي سيفرضها القبول بالالتزامات المترتبة على دخولها في تيار الاندماج والعولمة الاقتصادية، واستغلال كل الفرص المتاحة وتحقيق أقصى قدر ممكن من الاستفادة بالآثار الإيجابية، كما يجب عليها كذلك حصر كل السلبيات والتهديدات لهذا الاندماج العالمي، ومعرفة كيفية مسيرتها والتعامل معها للتقليل من أضرارها. فالعولمة التي تعمل على إنشاء نظام دولي يتجه نحو توحيد قواعده وقيمه وأهدافه، ويدعي إدماج جميع البلدان، فإن هذا النظام يحمل في طياته المزيد من الإقصاء للدول النامية، وتحويلا حقيقياً لمواردها باتجاه دول المركز. فبدلاً من مساعدة الدول النامية على تحسين اقتصادياتها من أجل الاندماج، فإن الدول المتقدمة تتنافس على تقاسم أسواقها، بالإضافة إلى انخفاض التدفقات من أجل دعم ومساعدة الدول في تنفيذ برامجها التنموية. وعموماً فإن هذا الواقع يجعلنا نقول أن للعولمة وجهين، فمن جهة فرص بالنسبة لاقتصاد الوطني ومن جهة ثانية تحديات له، نظراً للعواقب التي تنجم عن أسواق عالمية تعمل بدون قيود وبدون حدود. والأمثلة عن مثل هذه العواقب الناتجة عن عولمة بدون قواعد كثيرة، ومنها خاصة الأزمة المالية التي حصلت في دول جنوب شرق آسيا. فضلاً عن زيادة ظاهرة الفقر على المستوى العالمي وتقلص دور وصلاحيات الحكومات، من خلال ضغوطات الهيئات الدولية.

وبناءً عليه تصبح المهمة الملقة على عاتق القائمين على إدارة الاقتصاد في كل دولة، تعظيم الايجابيات والمكاسب والتقليل من الآثار والتداعيات السلبية. ويمكننا في هذا الصدد الإشارة إلى عدد من الآثار السلبية الناجمة عن عولمة النشاط الاقتصادي وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري. وذلك من خلال النقاط التالية :

- صعوبة الاندماج في مسار العولمة، ويرجع ذلك إلى ضعف القاعدة الاقتصادية للاقتصاد الجزائري، الناتجة بدورها عن ضعف الادخار الوطني وتقلص النمو الاقتصادي وضعف الاستثمار الأجنبي المباشر.

- عدم القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية سواء داخليا أو خارجيا. نظرا لعدم تأهيل المؤسسات الوطنية تكنولوجيا، مما أبقى على ضعف وتأخر كبير في القاعدة الاقتصادية، التي لم تتمكن من تقديم منتجات وخدمات ذات نوعية وبأسعار منخفضة لتلبية رغبات زبائن زادت احتياجاتهم كما ونوعا .

- تقلص المساعدات الدولية الخاصة بالتنمية الاقتصادية وحتى الاجتماعية، وذلك لأنها أصبحت مرهونة بعدة شروط غالبا ما لا تتوفر في الاقتصاد الوطني.

- تقلص فرص تمويل المشاريع داخل الوطن بالمدخرات الخاصة. نظرا لضعف الادخار الوطني الذي يأخذ في أغلب الأحيان وجهة النشاطات غير الإنتاجية والمضاربة، وخروج رؤوس الأموال من الوطن بطرق غير شرعية.

الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

- إرتباط الادخار العمومي بتقلبات أسعار السوق البترولية الدولية وبأسعار الصرف، مما جعل البرامج التنموية عرضة لمثل هذه المخاطر.

- إرتفاع تكاليف المعيشة بالنسبة للطبقات الفقيرة وزيادة عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر من جراء تحرير الأسعار وتخلي الحكومة عن الدعم لكثير من السلع الاستهلاكية.

كما أنه تجدر الإشارة إلى أن العولمة الاقتصادية، لا تعني بأي حال من الأحوال التخلي عما هو قائم وموجه إلى السوق المحلية والوطنية. ولكنها تعني اكتساب قوة دفع جديدة للبرامج التنموية، بصورة أكثر فعالية وأكثر قدرة وأكثر نشاط لضمان المنافسة والتوسع، وبناء جهاز إنتاجي أكثر كفاءة وتأقلم مع الرهانات الدولية الجديدة. وعليه يرى أنصار العولمة أنه بإمكانها تحقق مزايا عديدة للاقتصاد الوطني يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- تقليص الفجوة التكنولوجية، عن طريق تحويلها بمساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الدول النامية.

- إمكانية تطوير وتحديث النظام المصرفي واستحداث نظام مالي وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص وبالتالي الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وتمكن الدولة من الاستفادة من قدراتها المالية. - إعادة تخصيص الموارد في صالح القطاع الخاص، مما يرفع من الإنتاجية ويزيد من معدلات الإنتاج باعتبار أن وحدات القطاع الخاص أكثر كفاءة في تخصيص مواردها، زيادة على التخلص من قيود الأسعار وإحداث درجة عالية من المنافسة بين وحدات القطاع الخاص سواء على المستوى المحلي (السوق المحلية) أو على المستوى العالمي.

- دفع عجلة الاستثمار الأجنبي المباشر، وإعطائه كل التحفيزات القانونية والتشريعية والتنظيمية بغرض الرفع من معدلاته، وبالتالي تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد.

- اتساع رقعة السوق العالمية للمنتجات، وفرض قوانين تحكم تسييره وفقا لمبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، والمنظمة العالمية للتجارة. مما يعرف أكثر المنتج الوطني ويحسن جودته وفقا للمقاييس الدولية. - إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على الموارد المالية، لسد الفجوة التمويلية المحلية، مما سيؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي .

2 - ضغوطات اندماج الاقتصاد الوطني في مسار العولمة:

من خلال عرضنا لأهم السلبيات والفرص المتوقعة من اندماج الاقتصاد الوطني في ظاهرة العولمة الاقتصادية، يمكن أن نستخلص العقبات والتحديات التي تضعف من قدراته للاندماج بشكل فعال في مسار العولمة فيما يلي: 2-1 إتساع الفجوة التكنولوجية:

فالتطور التكنولوجي المتسارع في الدول المتقدمة خاصة في مجال صناعة المعلوماتية ونظم الاتصالات السلكية واللاسلكية، التي توسع تطبيقها في جميع الأنشطة الاقتصادية، مما سمح بزيادة كبيرة في الإنتاجية والتحكم في تكلفة الإنتاج وفي النوعية. هذه الوضعية قد غيرت وبصورة جذرية العلاقات الاقتصادية الدولية، بما زاد من تهميش الاقتصاديات النامية. ومنها الاقتصاد الوطني الذي تجعله غير قادر على منافسة المنتجات الأجنبية سواء من حيث النوعية أو الأسعار. فالفجوة التكنولوجية تكبر يوماً، وهو ما لا يساعد على الاندماج فعلا في العولمة. الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

2-2 قلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

أكدت العديد من الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر من بين التدفقات المالية الخاصة الأكثر تفضيلاً لدى الدول النامية في تمويل تنمية اقتصادياتها، وذلك بسبب طول مدته واستقراره النسبي مقارنة بالاستثمار من خلال المحافظ. بالإضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يجعل هناك ترابط بين الشركة المستثمرة والدولة المستقبلة للاستثمار وذلك لما فيه من نقل للتكنولوجيا والإدارة والمعلومات والقدرة التصديرية والمنافسة، وبالتالي فإن الدول ترغب دائماً في تحسين ظروف الاستثمار لديها لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. غير أن الوضعية السياسية والأمنية الغير مستقرة التي عرفتها الجزائر خلال فترة التسعينيات، بالإضافة إلى بطء تنفيذ برامج الخوصصة، واستمرار فرض قيود على الاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات، وصعوبة وتعقيد إجراءات التراخيص والمعاملات الإدارية بشكل عام. قد جعلت المستثمر الأجنبي يتخوف من الوضع في الجزائر، ما عدا الاستثمار في مجال المحروقات بالجنوب. وبالتالي فهذا يحد من فرص الاقتصاد الوطني لاكتساب التكنولوجيا اللازمة وفرص الاندماج في مسار العولمة، لأن التدفقات الاستثمارية المباشرة تعتبر بالنسبة للاقتصاد الوطني من بين العوامل الأساسية لنجاح البرامج التنموية الوطنية.⁽¹⁾

وبالنظر إلى تصنيف الدول العربية الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وفقاً لمستويات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنة 2006، نجد أنها تقسم إلى 3 فئات حسب معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها. فهناك 9 دول تستقطب تدفقات واردة تعادل أو تزيد عن 2 مليار دولار سنوياً (42% من عدد الدول العربية)، و5 دول تستقطب أقل من مليار دولار سنوياً، وهي: ليبيا، قطر، سلطنة عمان، وسوريا، بالإضافة إلى الجزائر وذلك بمعدل (24% من عدد الدول العربية). و7 دول في مستويات منخفضة جداً (34% من عدد الدول العربية) ⁽²⁾.

وحسب هذا التصنيف فإن معظم الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب بالنظر لإمكانياتها المتنوعة القادرة على جذب الكثير من هذه الاستثمارات. وفي هذا الإطار ووفقاً لما تقدمت به بعض الدراسات، حول وضع الدول العربية في مصفوفة الأداء والإمكانات لتدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر الواردة إليها للفترة (2005/2003). صُنفت الجزائر ضمن فئة الدول العربية دون إمكاناتها لأنها ذات إمكانات عالية، لكن يبقى أدائها منخفض في جذب الاستثمار الأجنبي. كما هو مبين في الجدول أدناه. وتجدر الملاحظة أن الوضعية قد تختلف عندما تصدر بيانات دراسات عام 2007 وما بعده، خاصة مع تزايد اهتمام الدول العربية بالاندماج في الاقتصاد العالمي وتوسيع استثماراتها داخل وخارج حدود أقطارها، للاستفادة من اتساع الأسواق الخارجية لتنشيط صادراتها ربطها مع سلاسل الإنتاج والتوزيع العالمية.

(1)- حسن الصادي، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي، عرض مقدم ضمن فعاليات برنامج التريخ التدريبي بعنوان " التدفقات المالية الخاصة " المقام بالمعهد العربي للتخطيط الكويت، خلال الفترة 17/11 ماي 2008، ص 70.

(2)- UNCTAD, XII Annual Conference, Accra-Ghana 20/25 April 2008, Also: www.unctad.org
الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

جدول رقم (31): وضع الدول العربية في مصفوفة تقاطع مؤشر الأداء مع مؤشر الإمكانيات لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للفترة (2005-2003).

| مؤشر الأداء | | مؤشر الإمكانيات |
|--|---|-----------------|
| أداء منخفض | أداء عالي | |
| دول دون إمكاناتها (إمكانات عالية، أداء منخفض) الجزائر- الكويت- ليبيا- السعودية- عُمان- تونس | دول سبقة (عالية الأداء والإمكانات) الإمارات - الاردن - قطر - البحرين | إمكانات عالية |
| دول ضعيفة (منخفضة الإمكانيات والأداء) سوريا - اليمن | دول فوق إمكاناتها (إمكانات ضعيفة، أداء عالي) مصر- لبنان - المغرب - السودان | إمكانات ضعيفة |

المصدر: منى بسيسو، سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2008، ص 17.

2-3 الآثار السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي:

إن المستوى الضعيف لتأهيل المؤسسات الوطنية، والذي تم التطرق إليه في المبحث الثاني عند دراسة وتقييم برنامج التعديل الهيكلي وأثاره في الاقتصاد الوطني، يجعل الإنتاج الوطني يواجه العديد من التهديدات نظرا للاختلالات التي يعاني منها. فالانفتاح المفرط للأسواق الوطنية من خلال إلغاء قوانين احتكار التجارة الخارجية والحواجز الجمركية دون التحضير المسبق لذلك، يؤدي إلى حالة تنافس يصعب على الاقتصاد الوطني تحملها. بالإضافة إلى ذلك فإن الأضرار الاجتماعية التي أحدثتها برنامج التعديل الهيكلي تعتبر كبيرة، بحيث يمكن أن تقف كعائق أمام الأهداف الاقتصادية للبرنامج، وأنه في بعض الحالات حتى النتائج الاقتصادية التي تحققت من قبل قد زالت، وبالتالي فإن حركة الإصلاحات التي شرع فيها في إطار التعديل الهيكلي لم تكن قادرة على دفع

النمو. هذا الأخير الذي أن تحقق سوف يعطي للجزائر دافع قوي في الاندماج وبشكل فعال في آليات اقتصاد السوق .⁽¹⁾

2-4 تقلص المساعدات العمومية للبرامج التنموية:

فقد شهدت هذه المساعدات تقلصا واضحا خاصة بعد انتهاء المواجهات الإيديولوجية في إطار الحرب الباردة، مما أثر سلبا على برامج التنمية خاصة في المجال الاجتماعي، ويعود ذلك إلى التناقض الموجود بين المساعدات الدولية ومزايا العولمة والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها. فرغم التعهدات المعلن عنها في قمة كوبنهاغن، فإن المساعدات العمومية المخصصة للتنمية في انخفاض مستمر، فقد انخفضت بنسبة الثلث في الفترة الممتدة بين (2000/1991). ولم تبلغ إلا نسبة 0,7% من الناتج الداخلي الإجمالي للبلدان المتطورة.⁽²⁾

وعموماً فإن قدرات الاقتصاد الوطني لا تزداد بعيدة عن الاندماج الفعال في مسار العولمة، ويتجلى لنا ذلك بوضوح من خلال العراقيل السابقة التي تحد من هذا الاندماج، وكذا من الاستفادة الكاملة من مزاياه.

(1)- معهد الدراسات للأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية، الآثار الاجتماعية للعولمة، جنيف 2000، ص 83.

(2)- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير حول الفقر سنة 2000، ص 18.

التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني:

فقدرات الاقتصاد الوطني تبدو ضعيفة مقارنة بمتطلبات العولمة سواء من حيث انخفاض النشاط الاقتصادي أو التأخر التكنولوجي الذي يقلص من تنافسية المؤسسات. ولا يساعد على الإنعاش والنمو الاقتصادي.

3 - متطلبات نجاح إستراتيجية الاندماج في العولمة:

بعد عرضنا لوضعية الاقتصاد الجزائري وتحليلنا لمقوماته ومقارنتها مع متطلبات العولمة، فإن السؤال الذي يطرح هنا هو كيف يمكن للاقتصاد الوطني أن يستفيد من العولمة وفي نفس الوقت يتمكن من تخفيف الآثار والضغوطات التي تفرزها؟. خاصة وأن العولمة لا تزال تثير شعورا متناقضا، نظرا لكونها تؤدي إلى الرفاهية المادية للإنسانية جمعاء كما يدعي مؤيدوها، ونظرا للإقصاء الذي يترتب عنها كما يحلله معارضوها. فما يجب عمله وبسرعة هو اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأهيل مختلف القطاعات الاقتصادية، وللوصول إلى هذه الوضعية يتطلب بذل مجهودات كبيرة داخل الاقتصاد الوطني من أجل الحصول على مكانة مناسبة ضمن الاقتصاد العالمي، وحتى يتم الاندماج بشكل فعال في مسار العولمة يجب على الدولة القيام بما يلي:

3-1 تدعيم سياسات الاقتصاد الكلي:

فمن الضروري بلا شك إيلاء أولوية عالية لتدعيم استقرار الاقتصاد الكلي وتقوية القدرة على المنافسة من خلال سياسات سليمة فيما يتعلق بالضرائب والنقد وسعر الصرف. وفي هذا الصدد تلعب السياسة الضريبية دورا مهما على وجه الخصوص، فإلى جانب قيامها بضمان الاستقرار المالي، ينبغي توجيه هذه السياسة نحو تحقيق معدلات أعلى من النمو، ولذلك سوف تبرز الحاجة في حالات كثيرة إلى رفع كفاءة الضرائب وتحصيل

الإيرادات من خلال تدابير إصلاح مختلفة. بما في ذلك إعادة توجيه النظام الضريبي من نظام يعتمد على الضرائب على التجارة الخارجية إلى ضرائب على الاستهلاك المحلي، والحد من الإعفاءات الضريبية. ومن الضروري في الوقت ذاته، تخفيض الإنفاق غير المنتج مثل الإنفاق العسكري والدعم الحكومي والتحويلات لصالح المشروعات العامة عديمة الكفاءة وزيادة الإنفاق لصالح الفقراء، مما يؤدي إلى تحسين نوعية النفقات العامة وتدعيم الترابط الاجتماعي.⁽¹⁾

كما ينبغي الحد من قيام الحكومة بالاقتراض من القطاع المصرفي، إن لم يكن إلغائه، حتى يمكن توفير مجال أوسع للبنوك لتمويل القطاع الخاص وتسهيل الإدارة النقدية. وفي نفس الوقت، ينبغي أن تسعى السياسة النقدية إلى احتواء النمو في عرض النقود بغرض الإبقاء على التضخم قيد السيطرة. وكذا تحديد أسعار الفائدة بحرية وفقا لقوى السوق. وفيما يتعلق بسياسة سعر الصرف، فإن الدولة مطالبة بأن تدرك أهمية الإبقاء على أسعار الصرف الحقيقية المنافسة، تسهيلات الاندماجها في الاقتصاد العالمي، وجذب الاستثمار وتشجيع تنوع الصادرات والنمو.

(1) - إيفانجيلوس أ. كالاميتيس، العولمة وأفريقيا، " الحاجة إلى سياسات محلية ودعم دولي أقوى "، مجلة التمويل والتنمية، الصادرة عن صندوق النقد الدولي، ترجمة مطابع الأهرام القاهرة، ديسمبر 2001، ص 12.
الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

3-2 الاستثمار في الموارد البشرية وبناء القدرات:

تماشيا مع أهداف التنمية الدولية، أصبح من المهم التوسع والتقدم في برامج التعليم والتدريب لصالح الأفراد في المجتمع دون التفرقة بين الجنسين، بما يساعد الدولة على سد الفجوة الرقمية، والاستفادة الكاملة من الكم الهائل من المعارف المتاحة على مختلف الوسائل التكنولوجية، ومن ثم تحسين قدراتها على المنافسة في الأسواق الدولية. 3-3 تحسين البنية الأساسية ودفع التنمية:

فإنظراً لوجود نقص كبيرة في البنية الأساسية، سوف يحتاج معظم البلدان النامية إلى استثمارات جديدة في الطرق والموانئ والمياه النقية والقوى الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية، ويعتبر الاستثمار في مرافق النقل ذا أهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي تفتقر إلى ذلك، حتى تستطيع تعزيز تكاملها الاقتصادي مع البلدان الأخرى. وفي هذا الصدد قامت السلطات المعنية في الجزائر إلى التفطن إلى هذا الجانب، حيث باشرت بإنشاء شبكة طرق واسعة مثل الطريق السيار شرق غرب، وإعادة إحياء مشروع طريق الوحدة الإفريقية. فضلا عن مجموعة من الجسور الموزعة على كامل التراب الوطني، لكن تبقى هذه المنجزات المحدودة غير كافية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة قادرة على الاندماج السليم.

3-4 تكوين نظام مصرفي سليم ودعم التنمية المالية:

وتحقيقاً لهذا الهدف يتعين على الدولة تدعيم التنظيم والإشراف على البنوك، وإعادة رسملة وهيكلية المؤسسات القابلة للاستمرار مالياً رغم ضعفها. وتحسين مستوى استرداد الديون وتنشيط أفضل الممارسات والمعايير الدولية في إدارة الديون، والحد من الاقتراض الأجنبي قصير الأجل، وسوف يكون من المهم التشجيع على إنشاء مؤسسات جيدة الهيكل لتمويل القروض الصغيرة جداً، والتي يمكنها منح التسهيلات الادخارية والائتمانية، خاصة للفقراء في المناطق الريفية.

3-5 تشجيع الاستثمار الخاص:

بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يمكنه دعم التنمية الاقتصادية من خلال نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية وكذا زيادة فرص الوصول إلى الأسواق الدولية، وبالإضافة إلى ذلك فإن السياسات والإصلاحات السالفة الذكر إلى جانب خصوصية المؤسسات العامة الخاسرة من شأنها أن تيسر كثيراً الاستثمار الخاص، سواء كان استثماراً محلياً أم أجنبياً. لكن توفير المناخ الداعم للاستثمار الخاص يتطلب أولاً وقبل كل شيء إطاراً تنظيمياً موثقاً به، ونظاماً قانونياً عادلاً وكفؤاً، يحمي حقوق الملكية ويحمي المنافسة الصحية. 3-6 دعم نظام الإدارة الجيد من جميع جوانبه:

ولعل ذلك هو أكثر جوانب الإصلاح حسماً، حيث أنه هو الذي يشكل الركيزة ويعمل على استمرار تنفيذ الاستراتيجيات المسطرة من أجل تحقيق نمو أسرع، وينبغي أن يبدأ نظام الإدارة الجيد من القمة، بأن تقدم القيادة السياسية القدوة المثلى عن طريق الإعلان بوضوح عن التزامها الراسخ بالسياسات والممارسات المسؤولة. وفي نفس الوقت، ينبغي أن تتغلغل هذه القدوة في جميع فروع الإدارة والقضاء والمجتمع بأسره.

الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

3-7 الحاجة إلى دعم دولي أقوى:

حتى يتسنى للبلدان النامية ومن بينها الجزائر، تحقيق أقصى قدر ممكن من التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستدام، لا بد أن تبذل جهوداً أكبر في الفترة القادمة، إلا أنه ينبغي تدعيم هذه الجهود من خلال برامج الإصلاح في هذه البلدان وبصورة حاسمة من جانب المجتمع الدولي في سياق شراكة جديدة من أجل التنمية. وبالرغم من المبادرات المهمة والعديدة التي اضطلعت بها فعلاً بلدان صناعية ومؤسسات متعددة الأطراف، من بينها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلا أن الأمر يقتضي توسيع هذه المبادرات وتعميقها بما يكفل لجميع البلدان تقاسم فرص العولمة وفوائدها. ففي مقدور المجتمع الدولي أن يسهم إسهاماً حيوياً في تقدم الدول النامية، عن طريق دعم النمو غير التضخمي في الاقتصاد العالمي، وتدعيم البنية المالية الدولية، والتقليل من مخاطر الأزمات الكبرى والتدفقات المالية التي تزعزع الاستقرار، فضلاً عن منح البلدان الفقيرة حرية الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية. (1)

وبوجه عام فإن الذي يتعين على الجزائر عمله لتندمج وبصورة فعالة في آليات العولمة، وتستفيد بأكثر قدر ممكن من هذا الاندماج، هو ضمانها لنمو اقتصادي سريع وخطة تنموية هادفة مبنية على زيادة الاستثمار،

خاصة عن طريق تشجيع المبادرات الخاصة وتعزيز تنمية الموارد البشرية وتحسين الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية بصورة إجمالية، لكن يتعين في النهاية عليها صياغة إستراتيجيتها الخاصة للتنمية وفق برنامج عمل شامل يتناسب على أفضل وجه مع ظروفها الخاصة. وعلاوة على ذلك فإنه لكي تكون إستراتيجيتها فعالة، ينبغي لها أن تركز على نهج يتسم بالانفتاح والشفافية ويقوم على المشاركة.

المطلب الثالث: التحولات الاقتصادية الخارجية وتأثيرها على دور الدولة.

لقد ازدادت موجة التحرر الاقتصادي العالمي، وبدأ انحصار مهام الدولة والتخلي عن دورها ومشاركتها في النشاط الاقتصادي، والعمل بآليات اقتصاديات السوق الذي يضمن توسيع قاعدة الملكية الخاصة بهدف تحقيق ضرورات اجتماعية، وتنمية اقتصادية وسياسية شاملة تضمن على الأقل من الناحية الاقتصادية تحرير التجارة الخارجية، تحرير أسواق الصرف، تحرير الأسعار، التركيز على النشاط الاقتصادي الفردي، وتضمن التوازنات الاقتصادية الكبرى. وما زاد من هذا الانحصار هو ظهور العولمة ومن خلالها الاندماج والتكامل الإقليميين، اللذين أصبحا أقوى من منطق الدولة كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ومن جهة أخرى الدور الكبير الذي أصبحت تتمتع به المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة وكذا الشركات المتعددة الجنسيات، في إدارة شؤون الاقتصاد العالمي. وعليه فإن هذا الوضع الجديد يتطلب تكييف لدور الدولة معه، عن طريق إعادة صياغة دورها من خلال المهام الجديدة التي يفرضها كل من اقتصاد السوق والعولمة بإفرازاتها التي خفضت من مختلف تدخلاتها كماً ونوعاً.

(1)- إيفانجيلوس أ. كالاميتيس، مرجع سابق، ص 13.

الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

1 - مبررات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

توجد العديد من المبررات الاقتصادية التي تبرر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حتى إن كان النظام الاقتصادي المنتهج هو نظام ليبرالي. فالتيار الذي يبرر هذا التدخل يرى أنه لا بد من الاعتراف بقدراتها وإمكاناتها للبقاء في بعض الأنشطة كمنتج مباشر لها، خاصة في الدول النامية نظراً لضعف قدرات القطاع الخاص المالية والتكنولوجية وضعف آليات مختلف الأسواق فيها. ويمكن إجمال أهم هذه المبررات في النقاط التالية:

1-1 السلع والخدمات المشتركة يجب أن تنتجها الدولة:

ونقصد بالسلع المشتركة السلع التي لا يوجد تنافس على استهلاكها وهي السلع غير القابلة للتجزئة ولا يمكن أن يمتلكها الأفراد ومن غير الممكن استبعاد أي مستهلك من الاستفادة منها، فالدفاع العسكري عن الوطن والإنارة العمومية هي مثلاً خدمات مشتركة يتم وضعها من طرف الدولة تحت تصرف أفراد المجتمع دون إقصاء أي منهم عن طريق السعر، أي دون تحقيق ربح من وراء ذلك، ونظراً لأن كل فرد من المجتمع لا يريد تحمل

تكاليف إنتاج هذه السلع والخدمات، فإنه تعتبر الجباية هي السبيل الوحيد أمام الدولة لإنتاجها، على إعتبار أنها ضرورية لضمان الحياة الطبيعية لأفراد المجتمع. غير أننا نلاحظ أن العديد من الاقتصاديين الليبراليين يؤكدون على أن العديد من السلع والخدمات المشتركة يمكن القيام بخصوصيتها، شرط إدخال بعض التجديدات التقنية عليها مثل استخدام الطرق السريعة مدفوعة الأجر، استقبال برنامج تلفزيوني... إلخ.⁽¹⁾

1-2 إخفاقات السوق:

ففي ظل سوق تتحقق فيه شروط المنافسة الحرة والكاملة فإنه لا يوجد مبرر لتدخل الدولة، ولكن الواقع الرأسمالي اليوم يؤكد على عدم تحقق هذه الشروط، فوجود عدد محدود من المؤسسات التي تمتلك القدرة على التحكم في الأسعار وتحقق أرباحاً على حساب المستهلكين دون وجود حقيقي للفعالية الإنتاجية، لذلك يصح من واجب الدولة حماية المنافسة ووضع قوانين تمنع الاحتكار، وتشكيل فرق مكلفة بمكافحة السلوكات غير التجارية.

كما يمكن أن نشير إلى أن الاستثمار في بعض القطاعات الاقتصادية مكلف جداً، فتتحول الدولة إلى محتكر طبيعي نظراً للطابع الاستراتيجي لهذه القطاعات كالنقل بالسكك الحديدية وتوزيع الغاز والكهرباء... إلخ.

1-3 إهمال السوق لنتائج العمليات الاقتصادية:

ينتج عن النشاط الاقتصادي لمختلف الأعوان الاقتصادييين نتائج لا يأخذها السوق بعين الاعتبار، فالمشكلات المتعلقة بالتلوث الصناعي وتدهور البيئة تبقى من مسؤولية الدولة، وعليها إيجاد الآليات التي تؤثر بها على السوق. حمايةً للمجتمع والسعي نحو تحقيق تنمية مستدامة مبنية على أسس بيئية سليمة.

(1) - ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006، ص 28.

1-4 ضمان استمرار الخدمة العمومية وتطوير البحث العلمي:

حيث يتفق جميع الاقتصاديين حالياً على أهمية ودور البحوث العلمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن واجب الدولة وضع سياسة وطنية لتطوير البحث العلمي. والاستثمار في هذا القطاع هو استثمار طويل الأجل ليس له مردود مالي آني، ولا يعود بالنفع على مؤسسة اقتصادية ذاتها ولكن يرفع من القيمة المضافة في المجتمع ككل وتكون نتائجه واضحة في الأجل الطويل.

كذلك وبغض النظر عن الحاجة لوجود نظام عام في حدود ضيقة، للقيام بالنشاط الإنتاجي، فإن دور الدولة الأساسي بالإضافة إلى وضع السياسات العامة، هو الإشراف والتنظيم (Régulation) أو الرقابة (Contrôle) على النشاط الاقتصادي بصفة عامة⁽¹⁾. فالدولة باعتبارها صاحبة السلطة تملك وحدها الحق في وضع القواعد

والمعايير المختلفة لممارسة النشاط الاقتصادي بما يحقق المساواة لجميع الأطراف، كما أن للدولة دوراً آخر مكملاً لهذا الدور ولا يقل عنه أهمية وهو التأكد من احترام القواعد والمعايير المفروضة.

2- دور الدولة في التنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق:

بعدما تطرقنا لأهم المبررات النظرية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، نرى أنه أصبح من الضروري على الدولة أن تتحمل مسؤولياتها نحو المهام التي يجب القيام بها، والأهداف التي ترغب في تحقيقها، من أجل تنمية اقتصادها. وحتى يتم الحكم على أدائها في تنفيذ سياستها الاقتصادية المنتهجة. 1-2 المهام الأساسية للدولة في النشاط الاقتصادي:

إن التساؤل الذي يطرح في الوقت الراهن هو، هل يجب أن تتدخل الدولة أكثر أم تنسحب أكثر من النشاط الاقتصادي؟. وبعبارة أدق، ما هو الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة في الاقتصاد في الوقت الراهن؟. وعموماً فإن ما نراه هو أن الإشكالية اليوم لا تكمن في تدخل أكثر أو أقل للدولة، وإنما في إيجاد دور جديد للدولة من أجل التعامل مع التطورات المتسارعة للاقتصاد العالمي، والعمل من أجل تسهيل مهام المتعاملين الاقتصاديين للحصول على مكانة في الأسواق العالمية والمحافظة عليها بالتأقلم المستمر مع كل المتغيرات. وهذا يحتم على الدولة أن تلعب الدور الذي يسمح بالمحافظة على مصالح الجميع في إطار مصلحة المجتمع، أي أن يكون دورها متمثل في المهام الأساسية التالية:

1-1-2 ضمان الاستقرار الاقتصادي:

من مهام الدولة السعي نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أي الحفاظ على التوازنات الكبرى على المستوى الكلي (التشغيل، التضخم، رصيد الميزان التجاري...)، وذلك حتى تتمكن من مواجهة الصدمات الخارجية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومنتظمة والحد من التقلبات الظرفية. وقد توسع هذا الدور إلى مفهوم السياسة الهيكلية التي تهدف إلى توجيه الاقتصاد على المدى الطويل، وليس مجرد التدخل على المستوى التوازنات قصيرة الأجل.

(1) - حازم الببلاوي، المؤسسات المالية العربية وتمويل الاستثمار في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 2005، ص 21.

الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

2-1-2 إعادة التوزيع الدخل:

يخلق اقتصاد السوق عدم تساوي في توزيع الدخل على أفراد المجتمع، وعملية إعادة توزيعه تهدف إلى إعادة قسمة الموارد والمداحيل بهدف تقليل الفروقات بين الأفراد المساهمين في تكوينها، وإقامة نظام اجتماعي عادل.

2-2 الأهداف العامة للدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي:

تناسب هذه الأهداف مع الأولويات التي تحددها السلطات العمومية أي أنها عبارة عن متغيرات لا تستطيع السلطات التأثير عليها ولا التحكم فيها مباشرة. وتمثل الغايات الأساسية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والتي

يمكن إجمالها في أربعة متغيرات اقتصادية، وهي النمو والتشغيل واستقرار الأسعار والتوازن الخارجي. 2-2-1
زيادة نسب النمو الاقتصادي:

إن زيادة الناتج الداخلي الخام (PIB) يعتبر الهدف الأول لكل سياسة اقتصادية، إذ تحقيق هذا الهدف يسمح برفع مستوى المعيشة وهو المصدر الأساسي الذي يسمح بخلق مناصب العمل، فالنمو الاقتصادي يعبر عن الزيادة في الثروة المحققة كل سنة. وغالباً ما يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة، والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية، وبما ينطوي عليه ذلك من إمكانيات على تحقيق التراكم الرأسمالي، وما يفضي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج والإنتاجية. كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالباً ما يحول دون توسيع قاعدة الاستثمار⁽¹⁾. ولمعرفة مستوى المعيشة للأفراد يتم عادة حساب الناتج الداخلي الخام للفرد لأنه يتناسب مع القيمة المضافة المنتجة محلياً، والتي يتم توزيعها فيما بعد على أفراد المجتمع. أما العوامل المحددة للنمو وبالرجوع لمختلف النظريات الاقتصادية نرى ثلاثة محددات وهي، تراكم رأس المال، رأس المال البشري، البحث والتطوير والابتكار، مع إمكانية زيادة عامل رابع مهم وهو التنظيم وحسن التسيير الذي يسمح بإنتاج أحسن انطلاقاً من عوامل إنتاج محددة سلفاً. 2-2-2
الحد من البطالة:

كما سبق وأن أشرنا فإن هناك ترابطاً وثيقاً الصلة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة، وعليه فمن واجب السلطات العمومية توفير الظروف الاقتصادية المناسبة لخلق مناصب عمل جديدة، لأن البطالة جد مكلفة للمجتمع وهو ما يبرر سياسات التدخل من طرف الدولة.

2-2-3 استقرار الأسعار والتحكم في التضخم:

للتضخم تأثيرات جد سلبية على الاستقرار الاقتصادي ولا يشجع على الاستثمار المحلي أو الأجنبي، فالحفاظ على التضخم في أدنى مستوياته يسمح بحماية القدرة الشرائية ويدعم من استقرار الأسعار، وقد أصبح تحقيق هذا الهدف يحتل الأولوية عند وضع السياسة الاقتصادية، في ظل محيط اقتصادي يتميز بالانفتاح على الاقتصاد العالمي.

(1) - عمر بهاتا وآخرون، أفريقيا جنوب الصحراء كيف تستطيع جذب المزيد من رؤوس الأموال الخاصة، مجلة التمويل والتنمية، الصادرة عن صندوق النقد الدولي، ترجمة مطابع الأهرام القاهرة، يونيو 1997، ص 04.

2-2-4 التوازنات الخارجية:

ويتم ذلك عن طريق الحد من العجز في ميزان المدفوعات، فمن غير الممكن لبلد ما أن يبقى على حالة العجز، فاستمرار هذه الوضعية يؤدي إلى استنزاف احتياطي الصرف وتزايد حجم المديونية الخارجية، مما يؤدي لخلق وضعية اقتصادية تتسم بالتبعية للدائنين الجانب.

2-3 ضرورة بقاء الدولة كمنتج في بعض الأنشطة:

إذن وبعد توضيح الدور والأهداف الجديدة التي تقوم بهما الدولة في ظل التحولات الراهنة، أصبح من الضروري الاقتناع بأن بقاء الدولة كمتعامل في النشاط الاقتصادي يعتبر ظاهرة عالمية لا بد من التسليم بها، وهو ما يلاحظ في العديد من الدول حتى المتقدمة منها. والدولة بصفتها المسؤولة عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية، تتدخل على مختلف المستويات بصورة مباشرة أو غير مباشرة، آخذة بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية لسياساتها المتبعة، لأن مطالب الأفراد في المجتمع قد تغيرت وتنوعت، وأصبح من غير المعقول تجاهلها. فالتساؤل المطروح هنا كيف يمكن للدولة الجزائرية أن تخضع لقوانين اقتصاد السوق وفي نفس الوقت الأخذ بعين الاعتبار الانشغالات اليومية للمواطنين؟. لذا يجب عليها أن تعيد تنظيم تدخلها، حيث توضح النشاطات التي يجب أن تنظمها وتلك التي تترك للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي والنشاطات التي يمكن أن يشتغل فيها الكل.

وعموماً فإن الدولة الجزائرية قد بررت ضمناً بقائها في نشاطات تعتبرها من مهامها، كونها إستراتيجية وأنه لا يمكن للسوق أن تضمنها بشكل جيد، فضلاً عن ضعف إمكانيات القطاع الخاص والتي لا تسمح له بإنتاجها وتوزيعها كماً ونوعاً، ومن بين هذه النشاطات نذكر:

2-3-1 إنتاج الطاقة:

كون الجزائر بلد نفطي بالدرجة الأولى، فقد شهدت مؤسساتها العمومية الناشطة في المجال الطاقوي تطوراً كبيراً خاصة منها المؤسسة العمومية سوناطراك، التي باتت تمتلك المعرفة والوسائل المادية والمالية الكبيرة ذات المعايير الدولية. إلا أن إحتكار الدولة لهذا القطاع قد عرف نوع من الليونة في السنوات الأخيرة، مما سمح للشركات الأجنبية التي تمتلك إمكانيات مالية وتكنولوجية كبيرة التدخل في هذا المجال، في إطار الشراكة من أجل البحث والتنقيب والاستغلال للمحروقات.

2-3-2 النقل الجوي والبحري والنقل بالسكك الحديدية:

بالرغم من أن النصوص التشريعية الصادرة في مجال النقل، تنص على الملكية العامة في ما يخص النقل الجوي والبحري وبالسكك الحديدية، وحددت بوضوح استثنائها من موضوع الخصوصية، إلا أن قوانين الملاحة البحرية والجوية قد سمحت بتدخل المتعاملين الخواص في هذا النشاط.

التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني:

2-3-3 المناجم والمحاجر:

وفي هذا النشاط منحت عقود الامتياز من أجل الاستغلال للخواص، وفقا لدفتر أعباء يحدد الحقوق والواجبات التي يلتزم بها المستفيد، إلا أنه يبقى تحت مراقبة الدولة. وقد تم إعادة تنظيم هذا النشاط لصالح القطاع الخاص بناء على القانون رقم 24/91 المؤرخ في 06 ديسمبر 1991، المعدل للقانون رقم 06/84 المؤرخ في 07 جانفي 1984 والمتعلق بالنشاطات المنجمية.⁽¹⁾

2-3-4 النشاط الصناعي:

على اعتبار أن بعض الفروع الصناعية تحتاج إلى أموال كبيرة وتكنولوجيا متطورة، قد لا يستطيع القطاع الخاص الوطني توفيرها، أي عدم القدرة على الاستثمار فيها، فإن الدولة أخذت على عاتقها مسؤولية تنميتها من خلال المشاريع التي تقيمها بواسطة قطاعها العام. وهذا لا يعني أن الدولة ستكون في هذا المجال بديلا للقطاع الخاص، وإنما لكل واحد دور يجب أن يلعبه في المجال الصناعي.

وعلى عكس ما سبق فإن الدولة بالمقابل تخلت عن جزء كبير من المهام التي كانت تقوم بها لصالح القطاع الخاص، نظرا لأن آليات السوق كفيلة في نظرها بتنظيم هذه النشاطات وبصورة جيدة، وأصبح وجودها فيها غير ضروري. وتتمثل خاصة في نشاطات السياحة والبناء والأشغال العمومية، النقل البري للمسافرين أو البضائع، الاستيراد والتصدير، الصناعات التحويلية والغذائية، فضلا عن القطاع الفلاحي الذي يعتبر تقليديا من اختصاص القطاع الخاص، وهي ما سوف نحاول تحليلها في الفصل الثالث.

المطلب الرابع: أثر التحولات الخارجية على دور القطاع الخاص.

لم تفصل إستراتيجية التنمية التي اعتمدها الجزائر في مشاركة القطاع الخاص الوطني بصورة فعلية في التنمية الاقتصادية، وهو ما يؤكد التناقض الموجود بين الواقع والنصوص القانونية الخاصة به، هذه الوضعية سمحت له بأن يستغل الثغرات القانونية لينمو ويتطور بسرعة دون مشاركة حقيقة في التنمية الاقتصادية للبلاد، بالإضافة إلى ما جرى في العشريتين الأخيرتين من تحولات اقتصادية وانفتاح على العالم وتبني اقتصاد السوق، والذي سمح للقطاع الخاص بأن يصبح قوة لها وزنها في القرارات الاقتصادية وحتى السياسية في الجزائر. فكل ما شهدته الجزائر من إصلاحات منذ بداية الثمانينيات، انطلاقا من إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية ثم استقلاليتها، وكذا صدور قانوني الاستثمار الثالث والرابع، بالإضافة إلى إلغاء عدة قوانين احتكارية، كإلغاء قانون احتكار الدولة للتجارة الخارجية وإنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، هي عناصر تؤكد القوة والمكانة الجديدة التي أصبح يحتلها القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

إذن فهذا الواقع الجديد على المستويين الوطني والدولي أثبت أن القطاع الخاص قد أصبح حقيقة لا يمكن تجاهلها، نظرا لمكانته المعبرة في الاقتصاد الوطني. لذا فإن المناقشات مستقبلا سوف تدور حول إشكالية قديمة ولكنها

(1)- R.A.D.P, journal officiel, Loi n° 91/24 du 06/12/1991, modifiant et complétant la loi n° 84/06 du 07/01/1984, relatif aux activités minières, article 21 du 11/12/1991, N° 64, p.p.73,75.

التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني:

موضوع الساعة، وهي مسألة المصلحة العامة للمجتمع من خلال الأخذ في الاعتبار مصلحة الآلاف من الخواص. فعلى المستوى الوطني فإن المكانة الاقتصادية التي توصل إليها، قد أدت إلى ضرورة إعادة النظر في الإجراءات السابقة والفصل بوضوح في دور هذا القطاع، وإيجاد الصيغ الكفيلة بأن يصبح هذا القطاع مشاركا في عملية التنمية. لا متطفلاً عليها.

أما على المستوى الدولي فإن العلاقات الاقتصادية الدولية ستشهد دون شك اتجاهات جديدة، لن تكون في شكلها العام في صالح الدول النامية، الغير مؤهلة للإندماج في موجة الانفتاح الاقتصادي العالمي. وهو ما يحتم على الدولة تكثيف مجهوداتها على المستوى الداخلي من خلال الاستعمال العقلاني لمدخراتها الوطنية، خاصة مدخرات القطاع الخاص الوطني أي المحلي، واستعمال كل الوسائل القانونية والتحفيزية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن القطاع الخاص ورغم غياب سياسة واضحة اتجاهاه حتى بداية الثمانينيات، فإنه ليس بظاهرة جديدة في الجزائر، وقد تطرقنا لذلك في الفصل الأول من البحث، فخلال أكثر من أربعة عقود من الاستقلال، عرف القطاع الخاص بصفة عامة تطورا ملحوظا، ربما في إطار غير شرعي ولكنه في الواقع موجود. وتطوره كان بفضل تطور القطاع العام من خلال استثماراته سواء الإنتاجية أو غير الإنتاجية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فقد تطور القطاع الخاص في ظل الهياكل التابعة للقطاع العام نفسه، ساعدته في ذلك عدة عوامل. ومن هذا المنطلق سوف نحاول إبراز أهم العوامل التي ساعدت على تطور القطاع الخاص في الجزائر

1- العوامل المساعدة على تطور القطاع الخاص :

يمكن تلخيص أهم العوامل التي ساعدت على تطور القطاع الخاص من خلال نماذج التنمية التي اتبعتها الجزائر عبر المراحل المختلفة لتطور اقتصادها والذي تم التطرق إليه في المبحث الأول من هذا الفصل. والتي نوضحها في:

1-1 ضمان حصة السوق:

فمهما كانت نوعية منتجات القطاع الخاص فإن السوق كانت تعتبر مضمونة بالنسبة له، نظرا لانعدام المنافسة وتحسن القدرة الشرائية للمستهلك بفضل الدعم الاستهلاكي من طرف الدولة. ويرجع غياب المنافسة إلى سياسة إحلال الواردات الهادفة إلى تقليص إستيراد المواد ذات الاستهلاك الواسع والممكن إنتاجها محليا، واحتكار الدولة للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى القوانين الجمركية من أجل حماية الاقتصاد الوطني. وكلها كانت بمثابة حماية داعمة للقطاع الخاص الجزائري عن كل منافسة من السلع الأجنبية، فضلا عن إنعدام المنافسة المحلية من جانب القطاع العام الوطني .

1-2 التخصيص الاستثماري:

إن ارتفاع الدخل بشكل عام والدخل الفردي المتوسط بشكل خاص، قد أدى إلى زيادة الطلب وتنوعه على المواد الاستهلاكية المختلفة، فهو يعتبر من إحدى العناصر المساهمة في تخصص القطاع الخاص في الصناعات

الفصل الثاني:

التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

النسيجية والغذائية والجلدية والأثاث... إلخ، وهو ما يظهر لنا عدم اهتمام القطاع الخاص بالمنتجات النصف مصنعة أو الوسيطة، مفضلاً الاستثمار في الإنتاج في المرحلة النهائية، مع الحفاظ على التوزيع بفضل قنوات البيع التابعة له. رغم محاولات توجيهه في كل قانون استثمار إلى الفروع الأخرى، ويمكن إعطاء عدة أمثلة حول الاتجاه العام للاستثمار في فروع الاستهلاك النهائي، ففي وهران مثلاً، أكثر من نصف الوحدات الصناعية الموجودة في فروع النسيج مختصة في التفصيل والخياطة، أما وحدات فرع صناعة الكيمياء والبلاستيك فهي مختصة في الأثاث المنزلي وتجهيز المكاتب.⁽¹⁾

فالقطاع الخاص في الجزائر يركز بصفة عامة على العمليات التي لا تتطلب استثمارات كبيرة، وقد يعود هذا التفضيل لكون فترة الانجاز وفترة استعادة رأس المال وغيرها من العوائد، أقل بكثير من الفترة لو استثمر في المراحل الأولى من عملية التصنيع.

3-1 عنصر العمل:

رغم الاختلافات النسبية ما بين المؤسسات المنتجة لوسائل الإنتاج والمؤسسات المنتجة للمواد الاستهلاكية من ناحية، والمؤسسات صغيرة الحجم والكبيرة من ناحية ثانية، وعلى اعتبار أن مؤسسات القطاع الخاص كانت أغلبها مؤسسات صغيرة وتمثلة خاصة في فروع الاستهلاك النهائي، فإن عنصر العمل يعتبر من أهم العناصر في العملية الإنتاجية ضمن مؤسساته، وتدخل تكاليف اليد العاملة بنسب كبيرة في التكلفة الإجمالية، وهو ما جعل أرباب العمل يلجئون إلى التخفيض منها قدر المستطاع. وأصبح طلب القطاع الخاص على الموارد البشرية ينحصر في اليد العاملة غير المؤهلة، وهذا ما سهل مهمته، حيث لم يدخل مجال المنافسة في سوق العمل، ما سمح له بأن يشغل بشروط سهلة، كون أن مؤسساته لا تتطلب نسبة كبيرة من اليد العاملة المؤهلة.

4-1 توفر الهياكل القاعدية وتوزيعها الجغرافي:

أن توفير الهياكل القاعدية التي تنشأها الدولة، يعتبر من بين العوامل المساعدة على تحقيق أقصى ربح بالنسبة للقطاع الخاص. فاستثماراته بشكل عام تتمركز وتتطور في المناطق التي توجد فيها هذه الهياكل كالطرق المعبدة، السكك الحديدية، الخطوط الكهربائية، المياه...، فضلاً عن مناطق وجود يد عاملة بكثرة، وأسواق متنوعة من حيث الزبائن، وكذا مناطق انتشار هياكل صناعية تابعة للقطاع العام. وهي في الغالب موجودة في أقصى مناطق الشمال من البلاد أين يوجد تمركز كبير للسكان.

5-1 سياسة تثبيت الأسعار وتدعيمها:

فالقطاع الخاص كان يستفيد من سياسة الدولة في تثبيت أسعار المواد الأولية والنصف مصنعة وكذا أسعار التجهيزات، وقد سمحت له هذه السياسة بشراء هذه المواد بأسعار منخفضة، مما ساهم في زيادة أرباحه بدون تقديم مقابل

لذلك. كما كان يتمتع بحرية شبه كاملة في تحديد أسعار منتجاته النهائية، في ظل غياب الرقابة الإدارية وعدم كفاءتها.

(1) - عيسى مرازقة، مرجع سابق، ص 210.

الفصل الثاني:
التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

وعموما ورغم العوامل السالفة الذكر والمساعدة على تطور القطاع الخاص في الجزائر، إلا أن هذا التطور كان عشوائيا وبدون تخطيط، تميز بالتطفل المستمر على القطاع العام في كل مراحله، في الوقت الذي كان يمكن الاستعانة به وباستثماراته عن طريق انشاء مؤسسات كبيرة الحجم وفي قطاعات تساهم فعلا في التنمية الاقتصادية

2 - واقع القطاع الخاص في ظل تغير استراتيجيات التنمية المعتمدة:

إن القطاع الخاص في نظر السلطة قد أخذ شرعيته من خلال وظيفتين أساسيتين والمتمثلتين في تحويل الادخار الخاص واستثماره إنتاجياً وكذا المساهمة في التشغيل للقضاء على مشكلة البطالة. وواقع القطاع الخاص اليوم وفي خضم التحولات الاقتصادية الراهنة، لا يعطي فكرة واضحة على أنه إنتم بالوظيفتين بقدر ما يوضح تأقلمه مع الأوضاع السائدة في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية لتحقيق هدفه الرئيسي، والمتمثل في تعظيم الربح. فقد توجه القطاع الخاص في البداية أي بعد الاستقلال مباشرة إلى إنتاج المواد الاستهلاكية العادية، خاصة تلك التي كانت تعوض المنتجات المستوردة من الخارج. وبعدها كان توجهه نحو مواد البناء وهي الفترة التي شملت المخططين الرباعيين الأول والثاني، بالإضافة إلى احتفاظه بالنشاطات السابقة. ومن ثم كانت عدة محاولات لتحويل الرأسمال الخاص التجاري إلى الصناعة وذلك عن طريق التشريعات التي زادت من احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وابتداء من سنة 1982 فإن قانون الاستثمار الثالث رقم 11/82 كان بمثابة تأمين للقطاع الخاص الصناعي، وذلك من خلال إعطائه كل التحفيز والضمانات من طرف الدولة، وهو ما نتج عنه ظهور نشاطات صناعية خاصة كانت من احتكار القطاع العام، وهذا لم يمنع إبقائه على نشاطاته التقليدية في الفروع السهلة والقليلة المخاطر. وأستمر الحال على وضعه بالنسبة إلى استثمارات القطاع الخاص في المراحل القادمة، وما يمكن أن نلاحظه في الفترة الحالية أن القطاع الخاص قد استغل كل الفراغ الموجود في القطاع العام، هذا الفراغ الذي كان غالبا نتيجة لعوامل موضوعية كالخلل الموجود ما بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وطاقات القطاع العام على تلبية هذه الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية. وكذا التأخر الملموس في تحقيق سياسة التنمية المعتمدة. وبهذا وجدت البورجوازية الصاعدة مصلحتها في هذا الخلل واستغلته أحسن استغلال، متلائمة مع الظروف كل مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الوطني. وهذا ما يجعلنا نقول بأن القطاع الخاص الجزائري يمتاز بالحيوية والمرونة والتأقلم مع القوانين بسرعة، بحيث يمكن للخوارج تحويل نشاطاتهم ثلاثة أو أربع مرات في حياتهم المهنية، وهذا ما يفسر توجههم إلى الاستثمارات الصغيرة.

وبصورة عامة فإن ما يمكن أن نؤكد العمل عليه حالياً، خاصة ضمن التحولات الاقتصادية الراهنة، هو ضرورة توجيه القطاع الخاص في الجزائر حسب مقاييس واضحة، بشكل يسمح بتتبع وتقييم الدور الذي يقوم ويساهم به في دفع عملية التنمية والمبنية على تحسين المستوى العام للاقتصاد الوطني وبالأخص مستوى معيشة الفرد الجزائري، ونبرز أهم المعايير حسب رأينا في النقاط التالية:

الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

- ضرورة دراسة ملف الخصوصية والانفتاح الاقتصادي بصورة عميقة لتفادي الأخطاء السابقة، المتمثلة خاصة في النتائج السلبية لسياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية والتي لم تدرس بعمق، وهو ما حفز القطاع الخاص على استغلال القوانين مما أدى إلى تطوره بسرعة دون المساهمة الفعلية في التنمية.
- القضاء على علاقة التبعية في كل شيء للخارج من خلال دعم القطاع الخاص وجعله يستثمر تبعاً للمواد الأولية والمتوفرة محلياً.
- ضرورة إقحام القطاع الخاص بصورة فعالة في عملية خلق فرص التشغيل للمساهمة في حل مشكلة البطالة، والتي تتفاقم من يوم لآخر، نظراً للطلب المتزايد من ناحية وسياسة المؤسسات المستقلة في التشغيل من ناحية ثانية وحل المؤسسات وتسريح العمال من ناحية ثالثة.
- العمل على أن تساهم البنوك فعلاً في دراسة المشاريع الاستثمارية الخاصة والمساهمة في إنجازها، عن طريق إيجاد صيغ جديدة لتعامل القطاع الخاص مع الجهاز البنكي في إطار استقلالية المؤسسات.
- يجب المساهمة بشكل قوي في إرساء قاعدة صناعية وطنية داعمة لعملية التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق جعل القطاع الخاص يستثمر وفقاً لقوانين التصنيع، ويساهم في المراحل الأولى من عملية التصنيع للمنتوج.

المبحث الثالث : أثر التحولات الخارجية على الاقتصاد الوطني.

إن المتتبع للأحداث الاقتصادية خلال العقدین الأخيرین یدرك مدى التحولات الاقتصادية التي تسارعت و تركت آثارها على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي، ومع تزايد وتسارع وتيرة هذه التطورات واتساعها بدأت آليات وأشكال ومفاهيم جديدة تظهر على المستوى الاقتصادي عموماً، وكذلك على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية بوجه الخصوص. حيث شهد الاقتصاد العالمي ابتداءً من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تطورات عديدة استغرقت سنوات طويلة حتى بدأ العالم يلمس آثارها في وقتنا الحالي. بدايةً بانهيار منظومة الاقتصاد الاشتراكي، وذلك بانهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991 كقوة اقتصادية وسياسية، واتجاه معظم دوله خاصة دول أوروبا الشرقية إلى إتباع سياسات التحرر الاقتصادي و تبني آليات اقتصاد السوق.

وتبع ذلك تراجع نظام السيطرة والرقابة على الأسواق لصالح سيطرة نظام السوق الحرة على كل مناطق العالم تقريباً، أضف إلى ذلك الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات، وتزايد ظهور التكتلات الاقتصادية، والترتيبات الإقليمية وتعظيم دور الشركات متعددة الجنسيات، إضافة إلى ذلك تزايد دور المؤسسات المالية الدولية في إدارة الاقتصاد العالمي، وتكامل الأسواق النقدية والمالية الدولية، وتزايد الاعتماد المتبادل بين دول العالم، تظافر كل ذلك على خلق واتساع ظاهرة العولمة بمختلف أبعادها. ولم تكن الدول النامية بعيدةً عن هذه التحولات وانعكاساتها، فهي جزء من تطوراتها، تتفاعل معها متأثرةً ومؤثرةً فيها. والجزائر إحدى هذه الدول، ولكن وبحكم طبيعة موضوع الدراسة الذي نتناوله، سوف تقتصر دراستنا في هذا الجانب على مدى تأثر الاقتصاد الوطني بهذه التحولات الاقتصادية العالمية بصفة عامة، وتأثيرها بصفة خاصة على القطاع الخاص وعلى الدور التنموي الذي يقوم به تجاه تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني، باعتبار أن القطاع الخاص يشكل جزءاً من تركيبة هذا الاقتصاد وفضلاً عن كونه أصبح من أهم الدعائم التي تركز عليها المرحلة الحالية في الاقتصاد العالمي والقائمة على التحرير والانفتاح والمنافسة، والتي يساهم القطاع الخاص بالجزء الأكبر منها.

ومما سبق نحاول من خلال هذا المبحث التعرض لأهم التحولات الاقتصادية العالمية، ثم إلى العولمة الاقتصادية كحوصلة لهذه التحولات الاقتصادية وأثرها على النشاط الاقتصادي في الجزائر. كما سنعالج فيه الدور الجديد للدولة في الحياة الاقتصادية ضمن الواقع الذي تفرضه هذه التحولات، أي مدى تأثير هذه التحولات على دور الدولة في الاقتصاد، ومن ثم نتناول تأثيرها على دور القطاع الخاص في الجزائر ضمن إطار إستراتيجية التنمية المتبعة . وفي ظل سياسات التحرر الاقتصادي وتبني آليات اقتصاد السوق.

المطلب الأول: أهم التحولات الاقتصادية العالمية.

لقد حدثت تغيرات اقتصادية عالمية سريعة منذ الربع الأخير من القرن العشرين، كان لها أثر كبير على اقتصاديات العالم، ولا بد لنا من أن نفهمها ونتعاش معها ونتطور من خلالها. فبقدر ما تعرض الاقتصاد العالمي للنكسات والأزمات، بقدر ما كانت هناك جهوداً تبذل من طرف الدول لتعزيز السياسات العامة المحلية والدولية على السواء. وذلك بتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية عن طريق التجمعات الاقتصادية الدولية، أو إعادة هيكلة الديون (مبادرة بيكر)، وكذلك ما تعلق بالمفاوضات التجارية (جولة أوجواي). فالأحداث المعاصرة التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي في مرحلته الحالية، تميزت بانهيار الاتحاد السوفياتي وتحول الأنظمة الاشتراكية نحو اقتصاد السوق. واتجاه مختلف دول العالم نحو التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية. وكذا إزالة المعوقات أمام حرية التجارة العالمية وقيام المنظمة العالمية للتجارة. وتنامي ظاهرة العولمة الاقتصادية بمختلف أبعادها وتجلياتها.

1 - انهيار الاتحاد السوفياتي وتحول الأنظمة الاشتراكية نحو تبني آليات اقتصاد السوق:

لم يكن انهيار الكتلة الشرقية التي تتكون من الاتحاد السوفياتي ودول **أوروبا الشرقية** (*) مفاجأة أذهلت العالم، وإنما كان بمثابة قبلة موقوتة انتظر الجميع انفجارها. ويعتبر انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط حائط برلين وتوحد ألمانيا الشرقية مع ألمانيا الغربية عام 1991، الحدث البارز المسجل في نهاية القرن الماضي، فبعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار الشيوعية في أوروبا التي شهدت مولدها وفي كل دول العالم تقريباً، تم على اثر ذلك إعلان فشل أسلوب السيطرة الكاملة للدولة على النشاط الاقتصادي، وسقوط نظام السيطرة والرقابة على الأسواق، وتم إنهاء التخطيط المركزي والتحول إلى إدارة الاقتصاد من خلال جهاز الأثمان والتعامل الحر لقوى السوق، وأدى ذلك إلى تحول دول الكتلة الشرقية إلى اقتصاد السوق، أو ما أصبح يعرف بالاقتصاديات الانتقالية (Les économies en transitions)، وأنظمت فيما بعد هذه الدول إلى معسكر الاقتصاد الحر وتطبيق آليات السوق والمنافسة الحرة. (1)

كما قدمت النجاحات التي حققتها مجموعة دول جنوب شرق آسيا دليلاً واقعياً على نجاح اقتصاد السوق، وتحقيق معدلات نمو غير مسبوقه وصلت إلى حدود 8 % سنوياً⁽²⁾. وكان من الطبيعي في ظل هذا النجاح أن تتجه بقية الدول النامية التي كانت تتبع نظام الاقتصاد الاشتراكي، إلى الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، مما ساعد على تزايد حجم التجارة الدولية وحركة الاستثمار الدولي ورؤوس الأموال. وتبني هذه الدول برامج إصلاح هيكلية، بتشجيع من صندوق النقد الدولي، لدعم تبني آليات اقتصاد السوق.

(*)- هذه الدول هي: تشيكوسلوفاكيا، بلغاريا، رومانيا، المجر، بولندا، ألمانيا الشرقية، ألبانيا و يوغسلافيا.

(1)- فرج عبد العزيز فرج، التطورات الاقتصادية واقتصاديات البنوك، كلية التجارة، جامعة عين شمس 2000، ص 226.

كما بدأت تظهر بعض النجاحات الأولى للاقتصاديات الانتقالية كما هو الحال في بعض دول أوروبا الشرقية كالمجر وبولندا، وفي أمريكا اللاتينية كالشيلي وبولوفيا والبيرو والأرجنتين. وهذا ما دفع باقي الدول إلى تبني برامج التحرير الاقتصادي، ومن هنا كان التوجه لإعطاء دور أكبر لآليات وقوى السوق الحرة، وانعكس ذلك على النشاط الاقتصادي لهذه البلدان ومن بينها الجزائر نتيجة الاتجاه المتزايد نحو التحرير من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية التي كانت تحول دون توسع ومساهمة الرأسمال الخاص في أنشطتها، واتجاهه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة من أجل تعظيم الربح والفرص والمكاسب.

2 - تزايد الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية :

إن ما يميز العلاقات الدولية الراهنة بصفة عامة والاقتصادية منها بصفة خاصة، هو تطورها واتساعها بسرعة، حيث أصبحت تمس كل المجالات الاقتصادية. ولعل أبرزها هي تلك المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية. حيث أصبحت التكتلات الاقتصادية الإقليمية من المتغيرات البارزة في الحياة الاقتصادية الدولية المعاصرة، ويعتبر الاتجاه نحو التكتل الاقتصادي بين الدول من أبرز وأهم فعاليات العلاقات الاقتصادية الدولية وأكثرها تأثيراً، وتتجلى هذه الأهمية بالنظر إلى كل من الدول المشكلة لهذه التكتلات وحجم مبادلاتها التجارية، وما يترتب عن ذلك في العلاقات بين الدول المشكلة أو الأعضاء في التكتل وبين الدول الأخرى.

وعموماً فإن التكتل الاقتصادي هو عملية ارتباط بين دولتين أو أكثر تكون العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول أوثق مما هي عليه مع باقي دول العالم الأخرى، للوصول إلى مراحل جد متقدمة من التكامل والاندماج الاقتصادي، والتكتل الاقتصادي لا يمكن أن يحقق الهدف العام من تكوينه إلا إذا توفرت لدى الدول المتكتلة مقومات وأسس اقتصادية وسياسية وثقافية، وأهم المقومات الاقتصادية لقيام التكتل وديمومته ونجاحه وفاعليته. هي ضرورة إحداث التخصص وتقسيم العمل، باعتبارهما العاملين اللذان يتحقق بهما وفورات الإنتاج على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة، وبما يضمن استفادة جميع. بالإضافة إلى توفر عناصر الانتاج والموارد الطبيعية، ووسائل النقل سواء البحري والجوي والبري، وطرق الاتصال الحديثة. فضلاً عن توفر المقومات الجغرافية والسكانية، واللغوية والعرقية والدينية... إلخ. (1) وأهم التكتلات الإقليمية حالياً الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA) (*)، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC) (**)، زيادة على تكتلات أخرى أقل أهمية في إفريقيا وآسيا.

(1)- سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة الإشعاع، الطبعة الأولى، مصر 2001، ص 29، 35.

(*)- (NAFTA): North American Free Trade Agreement.

2-1- دوافع التكتل الاقتصادي.

إن الاقتناع بالمزايا والمنافع التي يمكن أن تعود على الدول المتكتلة بعد تكتلها مقارنة بما كانت تحصل عليه قبل قيام التكتل هو الدافع الذي يدفع هذه البلدان إلى التكتل، وكلما زاد الاقتناع بتحقيق هذه المنافع كلما كان الدافع إلى تحقيق التكامل الاقتصادي أقوى، ومن بين هذه الدوافع نذكر الدوافع الاقتصادية ومنها: 2-1-1 اتساع حجم السوق:

يصبح بإمكان كل بلد عضو توجيه إنتاجه إلى السوق الموسعة لبلدان التكتل عوض توجيهها إلى السوق المحلية فقط، وهذا ما يؤدي إلى نمو حافز التوسع بالنسبة للمشروعات بسبب توفر الطلب وبالتالي زيادة استخدام الطاقات والموارد المتاحة، الأمر الذي يحقق الوفورات الإنتاجية، وتزداد المنافسة بين المشاريع الإنتاجية، وتنخفض الأسعار وترتفع الجودة.

2-1-2 زيادة معدلات التشغيل:

إن اتساع السوق والتوسع في الإنتاج، يتيح قدراً أكبراً من فرص التشغيل، فتتوسع سوق العمل ليصبح سوقاً واحدة للبلدان المتكتلة، وتزداد قدرة استيعاب فائض العمل الموجود لدى بعضها، وترتفع إنتاجية العمل. 2-1-3 زيادة معدل النمو الاقتصادي:

إن التكامل الاقتصادي يتيح توفير إمكانيات أكبر لزيادة الإنتاج وتوسيعه لتغطية السوق الواسعة مع وفرة الإنتاج التي تتيحها بلدان التكتل لبعضها البعض، وبالتالي يصبح هناك حرية في عملية الإنتاج ومختلف النشاطات الاقتصادية، وبذلك يتوفر قدراً كافياً من عنصر رأس المال وقدراً أكبراً من الأيدي العاملة اعتماداً على إمكانيات البلدان المتكتلة، ومنه يزداد الإنتاج بالشكل الذي يحقق نمو في الناتج والدخل الوطني ويتحقق النمو الاقتصادي.

2-1-4 تطوير القدرات التكنولوجية:

إن التعامل بين مجموعة البلدان في إطار التكتل الاقتصادي يجعل الاستفادة من القدرات التكنولوجية لبلد سهلة بالنسبة لبلدان التكتل الأخرى، ويساهم في إقامة قاعدة تكنولوجية، وبالتالي تتطور وتنمو القدرة على الاستخدام والنمو اعتماداً على هذه القاعدة التكنولوجية.

3 - إزالة المعوقات أمام حرية التجارة وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC):

بعد ثماني جولات من التفاوض في إطار مفاوضات (GATT) بغرض التقليل من القيود المفروضة على حرية التجارة العالمية، والتي امتدت منذ عام 1947 إلى غاية آخر جولة الأورغواي التي تمت خلال الفترة (1993/1986) وتمت المصادقة على نتائجها في قمة مراكش بالمغرب في 15 افريل عام 1994 بمشاركة 127

دولة وتمخض عنها تحول آلية المفاوضات المتعددة الأطراف من الجات إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، بحيث أصبحت المنظمة العالمية للتجارة الإطار المشترك لتنظيم العلاقات التجارية الدولية ولم يلبث قيام منظمة التجارة العالمية أن غير ملامح الاقتصاد العالمي من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية

الفصل الثاني:
التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

مشتركة، وبقيام المنظمة العالمية للتجارة ومباشرة عملها ابتداءً من أول جانفي من عام 1995، اكتمل المثلث الذي تشكل أضلاعه مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي (صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومنظمة التجارة العالمية) وقد عُرفت المنظمة بأنها الإطار المؤسسي الموحد لإدارة الاتفاقيات الشاملة لجولات الأورغواي والنظام التجاري المتعدد الأطراف. وتهدف المنظمة إلى تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، وتوسيع تسهيل الوصول إلى الأسواق، والمساعدة على حل المنازعات بين الدول وإدارة آلية السياسة التجارية والتعاون والتنسيق مع المؤسسات الدولية الأخرى (صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي) لتحقيق الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية. كما توصلت المنظمة العالمية للتجارة في إطار سعيها لتوسيع حرية التجارة إلى إبرام اتفاقية تحرير تجارة الخدمات، كما تم التوصل إلى اتفاقية بشأن حقوق الملكية الفكرية.

4 - زيادة دور المنظمات الدولية:

أصبحت المؤسسات المالية الدولية خاصة منها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، تلعب دورا كبيرا في مساعدة العديد من الدول وتشخيص مشكلاتها الاقتصادية واقتراح برامج التصحيح الهيكلي لاقتصادياتها، كما أشرنا له سابقا من خلال دراسة المسار الإصلاحي في الجزائر، وقد وجهت هذه الجهود إلى عدد كبير من الدول الأعضاء في هذه المؤسسات وخاصة الدول التي عرفت بالاقتصاديات الانتقالية بغية تمكينها من تحقيق الانتقال إلى اقتصاد السوق، وتطبيق المزيد من التحرير الاقتصادي والمالي في اقتصادياتها. وعموماً فإن كل هذه التحولات والعوامل الاقتصادية العالمية، كانت لها إسهاماتها البارزة في الدفع نحو تنامي ظاهرة اقتصادية جديدة بمختلف أبعادها وتجلياتها، وهي تلك المتعلقة بظاهرة العولمة الاقتصادية.

المطلب الثاني : العولمة وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني:

إن العولمة بمختلف تجلياتها ومظاهرها أصبحت السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل، بفعل اتفاقيات تحرير التجارة، والتحول إلى آليات السوق، و تعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية صغيرة تختفي فيها الحدود الجغرافية والسياسية للدول، وبناءً على هذا فقد مثلت ظاهرة العولمة بمختلف أبعادها إحدى التطورات الاقتصادية العالمية التي شهدتها العالم في نهاية القرن العشرين، وفي هذا الجانب بالتحديد جزء من الاختلاف حول مفهومها الذي يعكس بالأساس الاختلاف حول نشأتها، فالبعض يعتبرها ظاهرة جديدة وليدة التطورات الاقتصادية والسياسية والتقنية السريعة التي ظهرت خلال عقد التسعينيات

ثم تعمقت آثارها من خلال التطورات الكبيرة التي حصلت في عالم الإتصالات. بينما يعتقد آخرون بأن لهذه الظاهرة جذور تاريخية تعود إلى منتصف القرن الثامن عشر وهي فترة ظهور الدولة الوطنية الموحدة التي تعتبر التجانس الثقافي والعرقى تشكيلا لنمط محدد من الحياة.

ونظرا لأهمية ظاهرة العولمة وتأثيراتها المختلفة وتعدد أبعادها وكثرة الاختلاف حول تحديد مفهومها، فإننا سنحاول تناولها بشيء من التفصيل، مبرزين على وجه التحديد انعكاساتها الايجابية ومخاطرها على الاقتصاد الوطني.

التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني:

1 - العولمة الاقتصادية وأثرها على الاقتصاد الوطني:

مما لا شك فيه أن هناك إجماع من قبل حكومات غالبية الدول على ضرورة التعاطي الإيجابي مع قضايا العولمة سواء فيما تعلق بجانبها التجاري أو المالي، وخصوصا بعد أن أدركت أنه ليس من بديل آخر، وأن أي اختيار معاكس لهذا التوجه من قبل أي دولة سيخرجها من نطاق المنظومة الاقتصادية العالمية القائمة، وهو أمر مستحيل على الأقل في الظروف والأوضاع الراهنة، ولكن يجب على الدول عامة والنامية خاصة حصر التحديات التي سيفرضها القبول بالالتزامات المترتبة على دخولها في تيار الاندماج والعولمة الاقتصادية، واستغلال كل الفرص المتاحة وتحقيق أقصى قدر ممكن من الاستفادة بالآثار الإيجابية، كما يجب عليها كذلك حصر كل السلبيات والتهديدات لهذا الاندماج العالمي، ومعرفة كيفية مسيرتها والتعامل معها للتقليل من أضرارها. فالعولمة التي تعمل على إنشاء نظام دولي يتجه نحو توحيد قواعده وقيمه وأهدافه، ويدعي إدماج جميع البلدان، فإن هذا النظام يحمل في طياته المزيد من الإقصاء للدول النامية، وتحويلا حقيقياً لمواردها باتجاه دول المركز. فبدلاً من مساعدة الدول النامية على تحسين اقتصادياتها من أجل الاندماج، فإن الدول المتقدمة تتنافس على تقاسم أسواقها، بالإضافة إلى انخفاض التدفقات من أجل دعم ومساعدة الدول في تنفيذ برامجها التنموية. وعموماً فإن هذا الواقع يجعلنا نقول أن للعولمة وجهين، فمن جهة فرص بالنسبة لاقتصاد الوطني ومن جهة ثانية تحديات له، نظراً للعواقب التي تنجم عن أسواق عالمية تعمل بدون قيود وبدون حدود. والأمثلة عن مثل هذه العواقب الناتجة عن عولمة بدون قواعد كثيرة، ومنها خاصة الأزمة المالية التي حصلت في دول جنوب شرق آسيا. فضلاً عن زيادة ظاهرة الفقر على المستوى العالمي وتقلص دور وصلاحيات الحكومات، من خلال ضغوطات الهيئات الدولية.

وبناءً عليه تصبح المهمة الملقة على عاتق القائمين على إدارة الاقتصاد في كل دولة، تعظيم الايجابيات والمكاسب والتقليل من الآثار والتداعيات السلبية. ويمكننا في هذا الصدد الإشارة إلى عدد من الآثار السلبية الناجمة عن عولمة النشاط الاقتصادي وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري. وذلك من خلال النقاط التالية :

- صعوبة الاندماج في مسار العولمة، ويرجع ذلك إلى ضعف القاعدة الاقتصادية للاقتصاد الجزائري، الناتجة بدورها عن ضعف الادخار الوطني وتقلص النمو الاقتصادي وضعف الاستثمار الأجنبي المباشر.

- عدم القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية سواء داخليا أو خارجيا. نظرا لعدم تأهيل المؤسسات الوطنية تكنولوجيا، مما أبقى على ضعف وتأخر كبير في القاعدة الاقتصادية، التي لم تتمكن من تقديم منتجات وخدمات ذات نوعية وبأسعار منخفضة لتلبية رغبات زبائن زادت احتياجاتهم كما ونوعا .

- تقلص المساعدات الدولية الخاصة بالتنمية الاقتصادية وحتى الاجتماعية، وذلك لأنها أصبحت مرهونة بعدة شروط غالبا ما لا تتوفر في الاقتصاد الوطني.

- تقلص فرص تمويل المشاريع داخل الوطن بالمدخرات الخاصة. نظرا لضعف الادخار الوطني الذي يأخذ في أغلب الأحيان وجهة النشاطات غير الإنتاجية والمضاربة، وخروج رؤوس الأموال من الوطن بطرق غير شرعية.

الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

- إرتباط الادخار العمومي بتقلبات أسعار السوق البترولية الدولية وبأسعار الصرف، مما جعل البرامج التنموية عرضة لمثل هذه المخاطر.

- إرتفاع تكاليف المعيشة بالنسبة للطبقات الفقيرة وزيادة عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر من جراء تحرير الأسعار وتخلي الحكومة عن الدعم لكثير من السلع الاستهلاكية.

كما أنه تجدر الإشارة إلى أن العولمة الاقتصادية، لا تعني بأي حال من الأحوال التخلي عما هو قائم وموجه إلى السوق المحلية والوطنية. ولكنها تعني اكتساب قوة دفع جديدة للبرامج التنموية، بصورة أكثر فعالية وأكثر قدرة وأكثر نشاط لضمان المنافسة والتوسع، وبناء جهاز إنتاجي أكثر كفاءة وتأقلم مع الرهانات الدولية الجديدة. وعليه يرى أنصار العولمة أنه بإمكانها تحقق مزايا عديدة للاقتصاد الوطني يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- تقليص الفجوة التكنولوجية، عن طريق تحويلها بمساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الدول النامية.

- إمكانية تطوير وتحديث النظام المصرفي واستحداث نظام مالي وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص وبالتالي الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وتمكن الدولة من الاستفادة من قدراتها المالية. - إعادة تخصيص الموارد في صالح القطاع الخاص، مما يرفع من الإنتاجية ويزيد من معدلات الإنتاج باعتبار أن وحدات القطاع الخاص أكثر كفاءة في تخصيص مواردها، زيادة على التخلص من قيود الأسعار وإحداث درجة عالية من المنافسة بين وحدات القطاع الخاص سواء على المستوى المحلي (السوق المحلية) أو على المستوى العالمي.

- دفع عجلة الاستثمار الأجنبي المباشر، وإعطائه كل التحفيزات القانونية والتشريعية والتنظيمية بغرض الرفع من معدلاته، وبالتالي تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد.

- اتساع رقعة السوق العالمية للمنتجات، وفرض قوانين تحكم تسييره وفقا لمبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، والمنظمة العالمية للتجارة. مما يعرف أكثر المنتج الوطني ويحسن جودته وفقا للمقاييس الدولية. - إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على الموارد المالية، لسد الفجوة التمويلية المحلية، مما سيؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي .

2 - ضغوطات اندماج الاقتصاد الوطني في مسار العولمة:

من خلال عرضنا لأهم السلبيات والفرص المتوقعة من اندماج الاقتصاد الوطني في ظاهرة العولمة الاقتصادية، يمكن أن نستخلص العقبات والتحديات التي تضعف من قدراته للاندماج بشكل فعال في مسار العولمة فيما يلي: 2-1 إتساع الفجوة التكنولوجية:

فالتطور التكنولوجي المتسارع في الدول المتقدمة خاصة في مجال صناعة المعلوماتية ونظم الاتصالات السلكية واللاسلكية، التي توسع تطبيقها في جميع الأنشطة الاقتصادية، مما سمح بزيادة كبيرة في الإنتاجية والتحكم في تكلفة الإنتاج وفي النوعية. هذه الوضعية قد غيرت وبصورة جذرية العلاقات الاقتصادية الدولية، بما زاد من تهميش الاقتصاديات النامية. ومنها الاقتصاد الوطني الذي تجعله غير قادر على منافسة المنتجات الأجنبية سواء من حيث النوعية أو الأسعار. فالفجوة التكنولوجية تكبر يوماً، وهو ما لا يساعد على الاندماج فعلا في العولمة. الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

2-2 قلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

أكدت العديد من الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر من بين التدفقات المالية الخاصة الأكثر تفضيلاً لدى الدول النامية في تمويل تنمية اقتصادياتها، وذلك بسبب طول مدته واستقراره النسبي مقارنة بالاستثمار من خلال المحافظ. بالإضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يجعل هناك ترابط بين الشركة المستثمرة والدولة المستقبلة للاستثمار وذلك لما فيه من نقل للتكنولوجيا والإدارة والمعلومات والقدرة التصديرية والمنافسة، وبالتالي فإن الدول ترغب دائماً في تحسين ظروف الاستثمار لديها لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. غير أن الوضعية السياسية والأمنية الغير مستقرة التي عرفتها الجزائر خلال فترة التسعينيات، بالإضافة إلى بطء تنفيذ برامج الخوصصة، واستمرار فرض قيود على الاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات، وصعوبة وتعقيد إجراءات التراخيص والمعاملات الإدارية بشكل عام. قد جعلت المستثمر الأجنبي يتخوف من الوضع في الجزائر، ما عدا الاستثمار في مجال المحروقات بالجنوب. وبالتالي فهذا يحد من فرص الاقتصاد الوطني لاكتساب التكنولوجيا اللازمة وفرص الاندماج في مسار العولمة، لأن التدفقات الاستثمارية المباشرة تعتبر بالنسبة للاقتصاد الوطني من بين العوامل الأساسية لنجاح البرامج التنموية الوطنية.⁽¹⁾

وبالنظر إلى تصنيف الدول العربية الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وفقاً لمستويات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنة 2006، نجد أنها تقسم إلى 3 فئات حسب معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها. فهناك 9 دول تستقطب تدفقات واردة تعادل أو تزيد عن 2 مليار دولار سنوياً (42% من عدد الدول العربية)، و5 دول تستقطب أقل من مليار دولار سنوياً، وهي: ليبيا، قطر، سلطنة عمان، وسوريا، بالإضافة إلى الجزائر وذلك بمعدل (24% من عدد الدول العربية). و7 دول في مستويات منخفضة جداً (34% من عدد الدول العربية) ⁽²⁾.

وحسب هذا التصنيف فإن معظم الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب بالنظر لإمكانياتها المتنوعة القادرة على جذب الكثير من هذه الاستثمارات. وفي هذا الإطار ووفقاً لما تقدمت به بعض الدراسات، حول وضع الدول العربية في مصفوفة الأداء والإمكانات لتدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر الواردة إليها للفترة (2005/2003). صُنفت الجزائر ضمن فئة الدول العربية دون إمكاناتها لأنها ذات إمكانات عالية، لكن يبقى أدائها منخفض في جذب الاستثمار الأجنبي. كما هو مبين في الجدول أدناه. وتجدر الملاحظة أن الوضعية قد تختلف عندما تصدر بيانات دراسات عام 2007 وما بعده، خاصة مع تزايد اهتمام الدول العربية بالاندماج في الاقتصاد العالمي وتوسيع استثماراتها داخل وخارج حدود أقطارها، للاستفادة من اتساع الأسواق الخارجية لتنشيط صادراتها ربطها مع سلاسل الإنتاج والتوزيع العالمية.

(1)- حسن الصادي، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي، عرض مقدم ضمن فعاليات برنامج التريص التدريبي بعنوان " التدفقات المالية الخاصة " المقام بالمعهد العربي للتخطيط الكويت، خلال الفترة 17/11 ماي 2008، ص 70.

(2)- UNCTAD, XII Annual Conference, Accra-Ghana 20/25 April 2008, Also: www.unctad.org
الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

جدول رقم (31): وضع الدول العربية في مصفوفة تقاطع مؤشر الأداء مع مؤشر الإمكانيات لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للفترة (2005-2003).

| مؤشر الأداء | | مؤشر الإمكانيات |
|--|---|-----------------|
| أداء منخفض | أداء عالي | |
| دول دون إمكاناتها (إمكانات عالية، أداء منخفض) الجزائر- الكويت- ليبيا- السعودية- عُمان- تونس | دول سبقة (عالية الأداء والإمكانات) الإمارات - الاردن - قطر - البحرين | إمكانات عالية |
| دول ضعيفة (منخفضة الإمكانيات والأداء) سوريا - اليمن | دول فوق إمكاناتها (إمكانات ضعيفة، أداء عالي) مصر- لبنان - المغرب - السودان | إمكانات ضعيفة |

المصدر: منى بسيسو، سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2008، ص 17.

2-3 الآثار السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي:

إن المستوى الضعيف لتأهيل المؤسسات الوطنية، والذي تم التطرق إليه في المبحث الثاني عند دراسة وتقييم برنامج التعديل الهيكلي وأثاره في الاقتصاد الوطني، يجعل الإنتاج الوطني يواجه العديد من التهديدات نظرا للاختلالات التي يعاني منها. فالانفتاح المفرط للأسواق الوطنية من خلال إلغاء قوانين احتكار التجارة الخارجية والحواجز الجمركية دون التحضير المسبق لذلك، يؤدي إلى حالة تنافس يصعب على الاقتصاد الوطني تحملها. بالإضافة إلى ذلك فإن الأضرار الاجتماعية التي أحدثتها برنامج التعديل الهيكلي تعتبر كبيرة، بحيث يمكن أن تقف كعائق أمام الأهداف الاقتصادية للبرنامج، وأنه في بعض الحالات حتى النتائج الاقتصادية التي تحققت من قبل قد زالت، وبالتالي فإن حركة الإصلاحات التي شرع فيها في إطار التعديل الهيكلي لم تكن قادرة على دفع

النمو. هذا الأخير الذي أن تحقق سوف يعطي للجزائر دافع قوي في الاندماج وبشكل فعال في آليات اقتصاد السوق .⁽¹⁾

2-4 تقلص المساعدات العمومية للبرامج التنموية:

فقد شهدت هذه المساعدات تقلصا واضحا خاصة بعد انتهاء المواجهات الإيديولوجية في إطار الحرب الباردة، مما أثر سلبا على برامج التنمية خاصة في المجال الاجتماعي، ويعود ذلك إلى التناقض الموجود بين المساعدات الدولية ومزايا العولمة والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها. فرغم التعهدات المعلن عنها في قمة كوبنهاغن، فإن المساعدات العمومية المخصصة للتنمية في انخفاض مستمر، فقد انخفضت بنسبة الثلث في الفترة الممتدة بين (2000/1991). ولم تبلغ إلا نسبة 0,7% من الناتج الداخلي الإجمالي للبلدان المتطورة.⁽²⁾

وعموماً فإن قدرات الاقتصاد الوطني لا تزداد بعيدة عن الاندماج الفعال في مسار العولمة، ويتجلى لنا ذلك بوضوح من خلال العراقيل السابقة التي تحد من هذا الاندماج، وكذا من الاستفادة الكاملة من مزاياه.

(1)- معهد الدراسات للأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية، الآثار الاجتماعية للعولمة، جنيف 2000، ص 83.

(2)- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير حول الفقر سنة 2000، ص 18.

التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني:

فقدرات الاقتصاد الوطني تبدو ضعيفة مقارنة بمتطلبات العولمة سواء من حيث انخفاض النشاط الاقتصادي أو التأخر التكنولوجي الذي يقلص من تنافسية المؤسسات. ولا يساعد على الإنعاش والنمو الاقتصادي.

3 - متطلبات نجاح إستراتيجية الاندماج في العولمة:

بعد عرضنا لوضعية الاقتصاد الجزائري وتحليلنا لمقوماته ومقارنتها مع متطلبات العولمة، فإن السؤال الذي يطرح هنا هو كيف يمكن للاقتصاد الوطني أن يستفيد من العولمة وفي نفس الوقت يتمكن من تخفيف الآثار والضغوطات التي تفرزها؟. خاصة وأن العولمة لا تزال تثير شعورا متناقضا، نظرا لكونها تؤدي إلى الرفاهية المادية للإنسانية جمعاء كما يدعي مؤيدوها، ونظرا للإقصاء الذي يترتب عنها كما يحلله معارضوها. فما يجب عمله وبسرعة هو اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأهيل مختلف القطاعات الاقتصادية، وللوصول إلى هذه الوضعية يتطلب بذل مجهودات كبيرة داخل الاقتصاد الوطني من أجل الحصول على مكانة مناسبة ضمن الاقتصاد العالمي، وحتى يتم الاندماج بشكل فعال في مسار العولمة يجب على الدولة القيام بما يلي:

3-1 تدعيم سياسات الاقتصاد الكلي:

فمن الضروري بلا شك إيلاء أولوية عالية لتدعيم استقرار الاقتصاد الكلي وتقوية القدرة على المنافسة من خلال سياسات سليمة فيما يتعلق بالضرائب والنقد وسعر الصرف. وفي هذا الصدد تلعب السياسة الضريبية دورا مهما على وجه الخصوص، فإلى جانب قيامها بضمان الاستقرار المالي، ينبغي توجيه هذه السياسة نحو تحقيق معدلات أعلى من النمو، ولذلك سوف تبرز الحاجة في حالات كثيرة إلى رفع كفاءة الضرائب وتحصيل

الإيرادات من خلال تدابير إصلاح مختلفة. بما في ذلك إعادة توجيه النظام الضريبي من نظام يعتمد على الضرائب على التجارة الخارجية إلى ضرائب على الاستهلاك المحلي، والحد من الإعفاءات الضريبية. ومن الضروري في الوقت ذاته، تخفيض الإنفاق غير المنتج مثل الإنفاق العسكري والدعم الحكومي والتحويلات لصالح المشروعات العامة عديمة الكفاءة وزيادة الإنفاق لصالح الفقراء، مما يؤدي إلى تحسين نوعية النفقات العامة وتدعيم الترابط الاجتماعي.⁽¹⁾

كما ينبغي الحد من قيام الحكومة بالاقتراض من القطاع المصرفي، إن لم يكن إلغائه، حتى يمكن توفير مجال أوسع للبنوك لتمويل القطاع الخاص وتسهيل الإدارة النقدية. وفي نفس الوقت، ينبغي أن تسعى السياسة النقدية إلى احتواء النمو في عرض النقود بغرض الإبقاء على التضخم قيد السيطرة. وكذا تحديد أسعار الفائدة بحرية وفقا لقوى السوق. وفيما يتعلق بسياسة سعر الصرف، فإن الدولة مطالبة بأن تدرك أهمية الإبقاء على أسعار الصرف الحقيقية المنافسة، تسهيلات لاندماجها في الاقتصاد العالمي، وجذب الاستثمار وتشجيع تنوع الصادرات والنمو.

(1) - إيفانجيلوس أ. كالاميتيس، العولمة وأفريقيا، " الحاجة إلى سياسات محلية ودعم دولي أقوى "، مجلة التمويل والتنمية، الصادرة عن صندوق النقد الدولي، ترجمة مطابع الأهرام القاهرة، ديسمبر 2001، ص 12.
الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

3-2 الاستثمار في الموارد البشرية وبناء القدرات:

تماشيا مع أهداف التنمية الدولية، أصبح من المهم التوسع والتقدم في برامج التعليم والتدريب لصالح الأفراد في المجتمع دون التفرقة بين الجنسين، بما يساعد الدولة على سد الفجوة الرقمية، والاستفادة الكاملة من الكم الهائل من المعارف المتاحة على مختلف الوسائل التكنولوجية، ومن ثم تحسين قدراتها على المنافسة في الأسواق الدولية. 3-3 تحسين البنية الأساسية ودفع التنمية:

فإنظراً لوجود نقص كبيرة في البنية الأساسية، سوف يحتاج معظم البلدان النامية إلى استثمارات جديدة في الطرق والموانئ والمياه النقية والقوى الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية، ويعتبر الاستثمار في مرافق النقل ذا أهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي تفتقر إلى ذلك، حتى تستطيع تعزيز تكاملها الاقتصادي مع البلدان الأخرى. وفي هذا الصدد قامت السلطات المعنية في الجزائر إلى التفطن إلى هذا الجانب، حيث باشرت بإنشاء شبكة طرق واسعة مثل الطريق السيار شرق غرب، وإعادة إحياء مشروع طريق الوحدة الإفريقية. فضلا عن مجموعة من الجسور الموزعة على كامل التراب الوطني، لكن تبقى هذه المنجزات المحدودة غير كافية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة قادرة على الاندماج السليم.

3-4 تكوين نظام مصرفي سليم ودعم التنمية المالية:

وتحقيقاً لهذا الهدف يتعين على الدولة تدعيم التنظيم والإشراف على البنوك، وإعادة رسملة وهيكلية المؤسسات القابلة للاستمرار مالياً رغم ضعفها. وتحسين مستوى استرداد الديون وتنشيط أفضل الممارسات والمعايير الدولية في إدارة الديون، والحد من الاقتراض الأجنبي قصير الأجل، وسوف يكون من المهم التشجيع على إنشاء مؤسسات جيدة الهيكل لتمويل القروض الصغيرة جداً، والتي يمكنها منح التسهيلات الادخارية والائتمانية، خاصة للفقراء في المناطق الريفية.

3-5 تشجيع الاستثمار الخاص:

بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يمكنه دعم التنمية الاقتصادية من خلال نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية وكذا زيادة فرص الوصول إلى الأسواق الدولية، وبالإضافة إلى ذلك فإن السياسات والإصلاحات السالفة الذكر إلى جانب خصوصية المؤسسات العامة الخاسرة من شأنها أن تيسر كثيراً الاستثمار الخاص، سواء كان استثماراً محلياً أم أجنبياً. لكن توفير المناخ الداعم للاستثمار الخاص يتطلب أولاً وقبل كل شيء إطاراً تنظيمياً موثقاً به، ونظاماً قانونياً عادلاً وكفؤاً، يحمي حقوق الملكية ويحمي المنافسة الصحية. 3-6 دعم نظام الإدارة الجيد من جميع جوانبه:

ولعل ذلك هو أكثر جوانب الإصلاح حسماً، حيث أنه هو الذي يشكل الركيزة ويعمل على استمرار تنفيذ الاستراتيجيات المسطرة من أجل تحقيق نمو أسرع، وينبغي أن يبدأ نظام الإدارة الجيد من القمة، بأن تقدم القيادة السياسية القدوة المثلى عن طريق الإعلان بوضوح عن التزامها الراسخ بالسياسات والممارسات المسؤولة. وفي نفس الوقت، ينبغي أن تتغلغل هذه القدوة في جميع فروع الإدارة والقضاء والمجتمع بأسره.

الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

3-7 الحاجة إلى دعم دولي أقوى:

حتى يتسنى للبلدان النامية ومن بينها الجزائر، تحقيق أقصى قدر ممكن من التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستدام، لا بد أن تبذل جهوداً أكبر في الفترة القادمة، إلا أنه ينبغي تدعيم هذه الجهود من خلال برامج الإصلاح في هذه البلدان وبصورة حاسمة من جانب المجتمع الدولي في سياق شراكة جديدة من أجل التنمية. وبالرغم من المبادرات المهمة والعديدة التي اضطلعت بها فعلاً بلدان صناعية ومؤسسات متعددة الأطراف، من بينها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلا أن الأمر يقتضي توسيع هذه المبادرات وتعميقها بما يكفل لجميع البلدان تقاسم فرص العولمة وفوائدها. ففي مقدور المجتمع الدولي أن يسهم إسهاماً حيوياً في تقدم الدول النامية، عن طريق دعم النمو غير التضخمي في الاقتصاد العالمي، وتدعيم البنيان المالي الدولي، والتقليل من مخاطر الأزمات الكبرى والتدفقات المالية التي تزعزع الاستقرار، فضلاً عن منح البلدان الفقيرة حرية الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية.⁽¹⁾

وبوجه عام فإن الذي يتعين على الجزائر عمله لتندمج وبصورة فعالة في آليات العولمة، وتستفيد بأكثر قدر ممكن من هذا الاندماج، هو ضمانها لنمو اقتصادي سريع وخطة تنموية هادفة مبنية على زيادة الاستثمار،

خاصة عن طريق تشجيع المبادرات الخاصة وتعزيز تنمية الموارد البشرية وتحسين الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية بصورة إجمالية، لكن يتعين في النهاية عليها صياغة إستراتيجيتها الخاصة للتنمية وفق برنامج عمل شامل يتناسب على أفضل وجه مع ظروفها الخاصة. وعلاوة على ذلك فإنه لكي تكون إستراتيجيتها فعالة، ينبغي لها أن تركز على نهج يتسم بالانفتاح والشفافية ويقوم على المشاركة.

المطلب الثالث: التحولات الاقتصادية الخارجية وتأثيرها على دور الدولة.

لقد ازدادت موجة التحرر الاقتصادي العالمي، وبدأ انحصار مهام الدولة والتخلي عن دورها ومشاركتها في النشاط الاقتصادي، والعمل بآليات اقتصاديات السوق الذي يضمن توسيع قاعدة الملكية الخاصة بهدف تحقيق ضرورات اجتماعية، وتنمية اقتصادية وسياسية شاملة تضمن على الأقل من الناحية الاقتصادية تحرير التجارة الخارجية، تحرير أسواق الصرف، تحرير الأسعار، التركيز على النشاط الاقتصادي الفردي، وتضمن التوازنات الاقتصادية الكبرى. وما زاد من هذا الانحصار هو ظهور العولمة ومن خلالها الاندماج والتكامل الإقليميين، اللذين أصبحا أقوى من منطق الدولة كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ومن جهة أخرى الدور الكبير الذي أصبحت تتمتع به المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة وكذا الشركات المتعددة الجنسيات، في إدارة شؤون الاقتصاد العالمي. وعليه فإن هذا الوضع الجديد يتطلب تكييف لدور الدولة معه، عن طريق إعادة صياغة دورها من خلال المهام الجديدة التي يفرضها كل من اقتصاد السوق والعولمة بإفرازاتها التي خفضت من مختلف تدخلاتها كماً ونوعاً.

(1)- إيفانجيلوس أ. كالاميتيس، مرجع سابق، ص 13.

الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

1 - مبررات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

توجد العديد من المبررات الاقتصادية التي تبرر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حتى إن كان النظام الاقتصادي المنتهج هو نظام ليبرالي. فالتيار الذي يبرر هذا التدخل يرى أنه لا بد من الاعتراف بقدراتها وإمكانياتها للبقاء في بعض الأنشطة كمنتج مباشر لها، خاصة في الدول النامية نظراً لضعف قدرات القطاع الخاص المالية والتكنولوجية وضعف آليات مختلف الأسواق فيها. ويمكن إجمال أهم هذه المبررات في النقاط التالية:

1-1 السلع والخدمات المشتركة يجب أن تنتجها الدولة:

ونقصد بالسلع المشتركة السلع التي لا يوجد تنافس على استهلاكها وهي السلع غير القابلة للتجزئة ولا يمكن أن يمتلكها الأفراد ومن غير الممكن استبعاد أي مستهلك من الاستفادة منها، فالدفاع العسكري عن الوطن والإنارة العمومية هي مثلاً خدمات مشتركة يتم وضعها من طرف الدولة تحت تصرف أفراد المجتمع دون إقصاء أي منهم عن طريق السعر، أي دون تحقيق ربح من وراء ذلك، ونظراً لأن كل فرد من المجتمع لا يريد تحمل

تكاليف إنتاج هذه السلع والخدمات، فإنه تعتبر الجباية هي السبيل الوحيد أمام الدولة لإنتاجها، على إعتبار أنها ضرورية لضمان الحياة الطبيعية لأفراد المجتمع. غير أننا نلاحظ أن العديد من الاقتصاديين الليبراليين يؤكدون على أن العديد من السلع والخدمات المشتركة يمكن القيام بخصوصيتها، شرط إدخال بعض التجديدات التقنية عليها مثل استخدام الطرق السريعة مدفوعة الأجر، استقبال برنامج تلفزيوني... إلخ.⁽¹⁾

1-2 إخفاقات السوق:

ففي ظل سوق تتحقق فيه شروط المنافسة الحرة والكاملة فإنه لا يوجد مبرر لتدخل الدولة، ولكن الواقع الرأسمالي اليوم يؤكد على عدم تحقق هذه الشروط، فوجود عدد محدود من المؤسسات التي تمتلك القدرة على التحكم في الأسعار وتحقق أرباحاً على حساب المستهلكين دون وجود حقيقي للفعالية الإنتاجية، لذلك يصح من واجب الدولة حماية المنافسة ووضع قوانين تمنع الاحتكار، وتشكيل فرق مكلفة بمكافحة السلوكات غير التجارية.

كما يمكن أن نشير إلى أن الاستثمار في بعض القطاعات الاقتصادية مكلف جداً، فتتحول الدولة إلى محتكر طبيعي نظراً للطابع الاستراتيجي لهذه القطاعات كالنقل بالسكك الحديدية وتوزيع الغاز والكهرباء... إلخ.

1-3 إهمال السوق لنتائج العمليات الاقتصادية:

ينتج عن النشاط الاقتصادي لمختلف الأعوان الاقتصادييين نتائج لا يأخذها السوق بعين الاعتبار، فالمشكلات المتعلقة بالتلوث الصناعي وتدهور البيئة تبقى من مسؤولية الدولة، وعليها إيجاد الآليات التي تؤثر بها على السوق. حمايةً للمجتمع والسعي نحو تحقيق تنمية مستدامة مبنية على أسس بيئية سليمة.

(1) - ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006، ص 28.

1-4 ضمان استمرار الخدمة العمومية وتطوير البحث العلمي:

حيث يتفق جميع الاقتصاديين حالياً على أهمية ودور البحوث العلمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن واجب الدولة وضع سياسة وطنية لتطوير البحث العلمي. والاستثمار في هذا القطاع هو استثمار طويل الأجل ليس له مردود مالي آني، ولا يعود بالنفع على مؤسسة اقتصادية ذاتها ولكن يرفع من القيمة المضافة في المجتمع ككل وتكون نتائجه واضحة في الأجل الطويل.

كذلك وبغض النظر عن الحاجة لوجود نظام عام في حدود ضيقة، للقيام بالنشاط الإنتاجي، فإن دور الدولة الأساسي بالإضافة إلى وضع السياسات العامة، هو الإشراف والتنظيم (Régulation) أو الرقابة (Contrôle) على النشاط الاقتصادي بصفة عامة⁽¹⁾. فالدولة باعتبارها صاحبة السلطة تملك وحدها الحق في وضع القواعد

والمعايير المختلفة لممارسة النشاط الاقتصادي بما يحقق المساواة لجميع الأطراف، كما أن للدولة دوراً آخر مكملاً لهذا الدور ولا يقل عنه أهمية وهو التأكد من احترام القواعد والمعايير المفروضة.

2- دور الدولة في التنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق:

بعدما تطرقنا لأهم المبررات النظرية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، نرى أنه أصبح من الضروري على الدولة أن تتحمل مسؤولياتها نحو المهام التي يجب القيام بها، والأهداف التي ترغب في تحقيقها، من أجل تنمية اقتصادها. وحتى يتم الحكم على أدائها في تنفيذ سياستها الاقتصادية المنتهجة. 1-2 المهام الأساسية للدولة في النشاط الاقتصادي:

إن التساؤل الذي يطرح في الوقت الراهن هو، هل يجب أن تتدخل الدولة أكثر أم تنسحب أكثر من النشاط الاقتصادي؟. وبعبارة أدق، ما هو الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة في الاقتصاد في الوقت الراهن؟. وعموماً فإن ما نراه هو أن الإشكالية اليوم لا تكمن في تدخل أكثر أو أقل للدولة، وإنما في إيجاد دور جديد للدولة من أجل التعامل مع التطورات المتسارعة للاقتصاد العالمي، والعمل من أجل تسهيل مهام المتعاملين الاقتصاديين للحصول على مكانة في الأسواق العالمية والمحافظة عليها بالتأقلم المستمر مع كل المتغيرات. وهذا يحتم على الدولة أن تلعب الدور الذي يسمح بالمحافظة على مصالح الجميع في إطار مصلحة المجتمع، أي أن يكون دورها متمثل في المهام الأساسية التالية:

1-1-2 ضمان الاستقرار الاقتصادي:

من مهام الدولة السعي نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أي الحفاظ على التوازنات الكبرى على المستوى الكلي (التشغيل، التضخم، رصيد الميزان التجاري...)، وذلك حتى تتمكن من مواجهة الصدمات الخارجية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومنظمة والحد من التقلبات الظرفية. وقد توسع هذا الدور إلى مفهوم السياسة الهيكلية التي تهدف إلى توجيه الاقتصاد على المدى الطويل، وليس مجرد التدخل على المستوى التوازنات قصيرة الأجل.

(1) - حازم الببلاوي، المؤسسات المالية العربية وتمويل الاستثمار في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 2005، ص 21.

الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

2-1-2 إعادة التوزيع الدخل:

يخلق اقتصاد السوق عدم تساوي في توزيع الدخل على أفراد المجتمع، وعملية إعادة توزيعه تهدف إلى إعادة قسمة الموارد والمدخيل بهدف تقليل الفروقات بين الأفراد المساهمين في تكوينها، وإقامة نظام اجتماعي عادل.

2-2 الأهداف العامة للدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي:

تناسب هذه الأهداف مع الأولويات التي تحددها السلطات العمومية أي أنها عبارة عن متغيرات لا تستطيع السلطات التأثير عليها ولا التحكم فيها مباشرة. وتمثل الغايات الأساسية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والتي

يمكن إجمالها في أربعة متغيرات اقتصادية، وهي النمو والتشغيل واستقرار الأسعار والتوازن الخارجي. 2-2-1
زيادة نسب النمو الاقتصادي:

إن زيادة الناتج الداخلي الخام (PIB) يعتبر الهدف الأول لكل سياسة اقتصادية، إذ تحقيق هذا الهدف يسمح برفع مستوى المعيشة وهو المصدر الأساسي الذي يسمح بخلق مناصب العمل، فالنمو الاقتصادي يعبر عن الزيادة في الثروة المحققة كل سنة. وغالباً ما يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة، والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية، وبما ينطوي عليه ذلك من إمكانيات على تحقيق التراكم الرأسمالي، وما يفضي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج والإنتاجية. كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالباً ما يحول دون توسيع قاعدة الاستثمار⁽¹⁾. ولمعرفة مستوى المعيشة للأفراد يتم عادة حساب الناتج الداخلي الخام للفرد لأنه يتناسب مع القيمة المضافة المنتجة محلياً، والتي يتم توزيعها فيما بعد على أفراد المجتمع. أما العوامل المحددة للنمو وبالرجوع لمختلف النظريات الاقتصادية نرى ثلاثة محددات وهي، تراكم رأس المال، رأس المال البشري، البحث والتطوير والابتكار، مع إمكانية زيادة عامل رابع مهم وهو التنظيم وحسن التسيير الذي يسمح بإنتاج أحسن انطلاقاً من عوامل إنتاج محددة سلفاً. 2-2-2
الحد من البطالة:

كما سبق وأن أشرنا فإن هناك ترابطاً وثيقاً الصلة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة، وعليه فمن واجب السلطات العمومية توفير الظروف الاقتصادية المناسبة لخلق مناصب عمل جديدة، لأن البطالة جد مكلفة للمجتمع وهو ما يبرر سياسات التدخل من طرف الدولة.

2-2-3 استقرار الأسعار والتحكم في التضخم:

للتضخم تأثيرات جد سلبية على الاستقرار الاقتصادي ولا يشجع على الاستثمار المحلي أو الأجنبي، فالحفاظ على التضخم في أدنى مستوياته يسمح بحماية القدرة الشرائية ويدعم من استقرار الأسعار، وقد أصبح تحقيق هذا الهدف يحتل الأولوية عند وضع السياسة الاقتصادية، في ظل محيط اقتصادي يتميز بالانفتاح على الاقتصاد العالمي.

(1) - عمر بهاتا وآخرون، أفريقيا جنوب الصحراء كيف تستطيع جذب المزيد من رؤوس الأموال الخاصة، مجلة التمويل والتنمية، الصادرة عن صندوق النقد الدولي، ترجمة مطابع الأهرام القاهرة، يونيو 1997، ص 04.

التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني:

2-2-4 التوازنات الخارجية:

ويتم ذلك عن طريق الحد من العجز في ميزان المدفوعات، فمن غير الممكن لبلد ما أن يبقى على حالة العجز، فاستمرار هذه الوضعية يؤدي إلى استنزاف احتياطي الصرف وتزايد حجم المديونية الخارجية، مما يؤدي لخلق وضعية اقتصادية تتسم بالتبعية للدائنين الجانب.

2-3 ضرورة بقاء الدولة كمنتج في بعض الأنشطة:

إذن وبعد توضيح الدور والأهداف الجديدة التي تقوم بهما الدولة في ظل التحولات الراهنة، أصبح من الضروري الاقتناع بأن بقاء الدولة كمتعامل في النشاط الاقتصادي يعتبر ظاهرة عالمية لا بد من التسليم بها، وهو ما يلاحظ في العديد من الدول حتى المتقدمة منها. والدولة بصفتها المسؤولة عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية، تتدخل على مختلف المستويات بصورة مباشرة أو غير مباشرة، آخذة بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية لسياساتها المتبعة، لأن مطالب الأفراد في المجتمع قد تغيرت وتنوعت، وأصبح من غير المعقول تجاهلها. فالتساؤل المطروح هنا كيف يمكن للدولة الجزائرية أن تخضع لقوانين اقتصاد السوق وفي نفس الوقت الأخذ بعين الاعتبار الانشغالات اليومية للمواطنين؟. لذا يجب عليها أن تعيد تنظيم تدخلها، حيث توضح النشاطات التي يجب أن تنظمها وتلك التي تترك للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي والنشاطات التي يمكن أن يشتغل فيها الكل.

وعموماً فإن الدولة الجزائرية قد بررت ضمناً بقائها في نشاطات تعتبرها من مهامها، كونها إستراتيجية وأنه لا يمكن للسوق أن تضمنها بشكل جيد، فضلاً عن ضعف إمكانيات القطاع الخاص والتي لا تسمح له بإنتاجها وتوزيعها كماً ونوعاً، ومن بين هذه النشاطات نذكر:

2-3-1 إنتاج الطاقة:

كون الجزائر بلد نفطي بالدرجة الأولى، فقد شهدت مؤسساتها العمومية الناشطة في المجال الطاقوي تطوراً كبيراً خاصة منها المؤسسة العمومية سوناطراك، التي باتت تمتلك المعرفة والوسائل المادية والمالية الكبيرة ذات المعايير الدولية. إلا أن إحتكار الدولة لهذا القطاع قد عرف نوع من الليونة في السنوات الأخيرة، مما سمح للشركات الأجنبية التي تمتلك إمكانيات مالية وتكنولوجية كبيرة التدخل في هذا المجال، في إطار الشراكة من أجل البحث والتنقيب والاستغلال للمحروقات.

2-3-2 النقل الجوي والبحري والنقل بالسكك الحديدية:

بالرغم من أن النصوص التشريعية الصادرة في مجال النقل، تنص على الملكية العامة في ما يخص النقل الجوي والبحري وبالسكك الحديدية، وحددت بوضوح استثنائها من موضوع الخصوصية، إلا أن قوانين الملاحة البحرية والجوية قد سمحت بتدخل المتعاملين الخواص في هذا النشاط.

التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني:

2-3-3 المناجم والمحاجر:

وفي هذا النشاط منحت عقود الامتياز من أجل الاستغلال للخواص، وفقا لدفتر أعباء يحدد الحقوق والواجبات التي يلتزم بها المستفيد، إلا أنه يبقى تحت مراقبة الدولة. وقد تم إعادة تنظيم هذا النشاط لصالح القطاع الخاص بناء على القانون رقم 24/91 المؤرخ في 06 ديسمبر 1991، المعدل للقانون رقم 06/84 المؤرخ في 07 جانفي 1984 والمتعلق بالنشاطات المنجمية.⁽¹⁾

2-3-4 النشاط الصناعي:

على اعتبار أن بعض الفروع الصناعية تحتاج إلى أموال كبيرة وتكنولوجيا متطورة، قد لا يستطيع القطاع الخاص الوطني توفيرها، أي عدم القدرة على الاستثمار فيها، فإن الدولة أخذت على عاتقها مسؤولية تنميتها من خلال المشاريع التي تقيمها بواسطة قطاعها العام. وهذا لا يعني أن الدولة ستكون في هذا المجال بديلا للقطاع الخاص، وإنما لكل واحد دور يجب أن يلعبه في المجال الصناعي.

وعلى عكس ما سبق فإن الدولة بالمقابل تخلت عن جزء كبير من المهام التي كانت تقوم بها لصالح القطاع الخاص، نظرا لأن آليات السوق كفيلة في نظرها بتنظيم هذه النشاطات وبصورة جيدة، وأصبح وجودها فيها غير ضروري. وتتمثل خاصة في نشاطات السياحة والبناء والأشغال العمومية، النقل البري للمسافرين أو البضائع، الاستيراد والتصدير، الصناعات التحويلية والغذائية، فضلا عن القطاع الفلاحي الذي يعتبر تقليديا من اختصاص القطاع الخاص، وهي ما سوف نحاول تحليلها في الفصل الثالث.

المطلب الرابع: أثر التحولات الخارجية على دور القطاع الخاص.

لم تفصل إستراتيجية التنمية التي اعتمدها الجزائر في مشاركة القطاع الخاص الوطني بصورة فعلية في التنمية الاقتصادية، وهو ما يؤكد التناقض الموجود بين الواقع والنصوص القانونية الخاصة به، هذه الوضعية سمحت له بأن يستغل الثغرات القانونية لينمو ويتطور بسرعة دون مشاركة حقيقة في التنمية الاقتصادية للبلاد، بالإضافة إلى ما جرى في العشريتين الأخيرتين من تحولات اقتصادية وانفتاح على العالم وتبني اقتصاد السوق، والذي سمح للقطاع الخاص بأن يصبح قوة لها وزنها في القرارات الاقتصادية وحتى السياسية في الجزائر. فكل ما شهدته الجزائر من إصلاحات منذ بداية الثمانينيات، انطلاقا من إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية ثم استقلاليتها، وكذا صدور قانوني الاستثمار الثالث والرابع، بالإضافة إلى إلغاء عدة قوانين احتكارية، كإلغاء قانون احتكار الدولة للتجارة الخارجية وإنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، هي عناصر تؤكد القوة والمكانة الجديدة التي أصبح يحتلها القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

إذن فهذا الواقع الجديد على المستويين الوطني والدولي أثبت أن القطاع الخاص قد أصبح حقيقة لا يمكن تجاهلها، نظرا لمكانته المعبرة في الاقتصاد الوطني. لذا فإن المناقشات مستقبلا سوف تدور حول إشكالية قديمة ولكنها

(1)- R.A.D.P, journal officiel, Loi n° 91/24 du 06/12/1991, modifiant et complétant la loi n° 84/06 du 07/01/1984, relatif aux activités minières, article 21 du 11/12/1991, N° 64, p.p.73,75.

التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني:

موضوع الساعة، وهي مسألة المصلحة العامة للمجتمع من خلال الأخذ في الاعتبار مصلحة الآلاف من الخواص. فعلى المستوى الوطني فإن المكانة الاقتصادية التي توصل إليها، قد أدت إلى ضرورة إعادة النظر في الإجراءات السابقة والفصل بوضوح في دور هذا القطاع، وإيجاد الصيغ الكفيلة بأن يصبح هذا القطاع مشاركا في عملية التنمية. لا متطفلاً عليها.

أما على المستوى الدولي فإن العلاقات الاقتصادية الدولية ستشهد دون شك اتجاهات جديدة، لن تكون في شكلها العام في صالح الدول النامية، الغير مؤهلة للإندماج في موجة الانفتاح الاقتصادي العالمي. وهو ما يحتم على الدولة تكثيف مجهوداتها على المستوى الداخلي من خلال الاستعمال العقلاني لمدخراتها الوطنية، خاصة مدخرات القطاع الخاص الوطني أي المحلي، واستعمال كل الوسائل القانونية والتحفيزية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن القطاع الخاص ورغم غياب سياسة واضحة اتجاهاه حتى بداية الثمانينيات، فإنه ليس بظاهرة جديدة في الجزائر، وقد تطرقنا لذلك في الفصل الأول من البحث، فخلال أكثر من أربعة عقود من الاستقلال، عرف القطاع الخاص بصفة عامة تطورا ملحوظا، ربما في إطار غير شرعي ولكنه في الواقع موجود. وتطوره كان بفضل تطور القطاع العام من خلال استثماراته سواء الإنتاجية أو غير الإنتاجية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فقد تطور القطاع الخاص في ظل الهياكل التابعة للقطاع العام نفسه، ساعدته في ذلك عدة عوامل. ومن هذا المنطلق سوف نحاول إبراز أهم العوامل التي ساعدت على تطور القطاع الخاص في الجزائر

1- العوامل المساعدة على تطور القطاع الخاص :

يمكن تلخيص أهم العوامل التي ساعدت على تطور القطاع الخاص من خلال نماذج التنمية التي اتبعتها الجزائر عبر المراحل المختلفة لتطور اقتصادها والذي تم التطرق إليه في المبحث الأول من هذا الفصل. والتي نوضحها في:

1-1 ضمان حصة السوق:

فهما كانت نوعية منتجات القطاع الخاص فإن السوق كانت تعتبر مضمونة بالنسبة له، نظرا لانعدام المنافسة وتحسن القدرة الشرائية للمستهلك بفضل الدعم الاستهلاكي من طرف الدولة. ويرجع غياب المنافسة إلى سياسة إحلال الواردات الهادفة إلى تقليص إستيراد المواد ذات الاستهلاك الواسع والممكن إنتاجها محليا، واحتكار الدولة للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى القوانين الجمركية من أجل حماية الاقتصاد الوطني. وكلها كانت بمثابة حماية داعمة للقطاع الخاص الجزائري عن كل منافسة من السلع الأجنبية، فضلا عن إنعدام المنافسة المحلية من جانب القطاع العام الوطني .

1-2 التخصيص الاستثماري:

إن ارتفاع الدخل بشكل عام والدخل الفردي المتوسط بشكل خاص، قد أدى إلى زيادة الطلب وتنوعه على المواد الاستهلاكية المختلفة، فهو يعتبر من إحدى العناصر المساهمة في تخصص القطاع الخاص في الصناعات

الفصل الثاني:

التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

النسيجية والغذائية والجلدية والأثاث... إلخ، وهو ما يظهر لنا عدم اهتمام القطاع الخاص بالمنتجات النصف مصنعة أو الوسيطة، مفضلاً الاستثمار في الإنتاج في المرحلة النهائية، مع الحفاظ على التوزيع بفضل قنوات البيع التابعة له. رغم محاولات توجيهه في كل قانون استثمار إلى الفروع الأخرى، ويمكن إعطاء عدة أمثلة حول الاتجاه العام للاستثمار في فروع الاستهلاك النهائي، ففي وهران مثلاً، أكثر من نصف الوحدات الصناعية الموجودة في فروع النسيج مختصة في التفصيل والخياطة، أما وحدات فرع صناعة الكيمياء والبلاستيك فهي مختصة في الأثاث المنزلي وتجهيز المكاتب.⁽¹⁾

فالقطاع الخاص في الجزائر يركز بصفة عامة على العمليات التي لا تتطلب استثمارات كبيرة، وقد يعود هذا التفضيل لكون فترة الانجاز وفترة استعادة رأس المال وغيرها من العوائد، أقل بكثير من الفترة لو استثمر في المراحل الأولى من عملية التصنيع.

3-1 عنصر العمل:

رغم الاختلافات النسبية ما بين المؤسسات المنتجة لوسائل الإنتاج والمؤسسات المنتجة للمواد الاستهلاكية من ناحية، والمؤسسات صغيرة الحجم والكبيرة من ناحية ثانية، وعلى اعتبار أن مؤسسات القطاع الخاص كانت أغلبها مؤسسات صغيرة وتمثلة خاصة في فروع الاستهلاك النهائي، فإن عنصر العمل يعتبر من أهم العناصر في العملية الإنتاجية ضمن مؤسساته، وتدخل تكاليف اليد العاملة بنسب كبيرة في التكلفة الإجمالية، وهو ما جعل أرباب العمل يلجئون إلى التخفيض منها قدر المستطاع. وأصبح طلب القطاع الخاص على الموارد البشرية ينحصر في اليد العاملة غير المؤهلة، وهذا ما سهل مهمته، حيث لم يدخل مجال المنافسة في سوق العمل، ما سمح له بأن يشغل بشروط سهلة، كون أن مؤسساته لا تتطلب نسبة كبيرة من اليد العاملة المؤهلة.

4-1 توفر الهياكل القاعدية وتوزيعها الجغرافي:

أن توفير الهياكل القاعدية التي تنشأها الدولة، يعتبر من بين العوامل المساعدة على تحقيق أقصى ربح بالنسبة للقطاع الخاص. فاستثماراته بشكل عام تتمركز وتتطور في المناطق التي توجد فيها هذه الهياكل كالطرق المعبدة، السكك الحديدية، الخطوط الكهربائية، المياه...، فضلاً عن مناطق وجود يد عاملة بكثرة، وأسواق متنوعة من حيث الزبائن، وكذا مناطق انتشار هياكل صناعية تابعة للقطاع العام. وهي في الغالب موجودة في أقصى مناطق الشمال من البلاد أين يوجد تمركز كبير للسكان.

5-1 سياسة تثبيت الأسعار وتدعيمها:

فالقطاع الخاص كان يستفيد من سياسة الدولة في تثبيت أسعار المواد الأولية والنصف مصنعة وكذا أسعار التجهيزات، وقد سمحت له هذه السياسة بشراء هذه المواد بأسعار منخفضة، مما ساهم في زيادة أرباحه بدون تقديم مقابل

لذلك. كما كان يتمتع بحرية شبه كاملة في تحديد أسعار منتجاته النهائية، في ظل غياب الرقابة الإدارية وعدم كفاءتها.

(1) - عيسى مرازقة، مرجع سابق، ص 210.

الفصل الثاني:
التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

وعموما ورغم العوامل السالفة الذكر والمساعدة على تطور القطاع الخاص في الجزائر، إلا أن هذا التطور كان عشوائيا وبدون تخطيط، تميز بالتطفل المستمر على القطاع العام في كل مراحله، في الوقت الذي كان يمكن الاستعانة به وباستثماراته عن طريق انشاء مؤسسات كبيرة الحجم وفي قطاعات تساهم فعلا في التنمية الاقتصادية

2 - واقع القطاع الخاص في ظل تغير استراتيجيات التنمية المعتمدة:

إن القطاع الخاص في نظر السلطة قد أخذ شرعيته من خلال وظيفتين أساسيتين والمتمثلتين في تحويل الادخار الخاص واستثماره إنتاجياً وكذا المساهمة في التشغيل للقضاء على مشكلة البطالة. وواقع القطاع الخاص اليوم وفي خضم التحولات الاقتصادية الراهنة، لا يعطي فكرة واضحة على أنه إنترم بالوظيفتين بقدر ما يوضح تأقلمه مع الأوضاع السائدة في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية لتحقيق هدفه الرئيسي، والمتمثل في تعظيم الربح. فقد توجه القطاع الخاص في البداية أي بعد الاستقلال مباشرة إلى إنتاج المواد الاستهلاكية العادية، خاصة تلك التي كانت تعوض المنتجات المستوردة من الخارج. وبعدها كان توجهه نحو مواد البناء وهي الفترة التي شملت المخططين الرباعيين الأول والثاني، بالإضافة إلى احتفاظه بالنشاطات السابقة. ومن ثم كانت عدة محاولات لتحويل الرأسمال الخاص التجاري إلى الصناعة وذلك عن طريق التشريعات التي زادت من احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وابتداء من سنة 1982 فإن قانون الاستثمار الثالث رقم 11/82 كان بمثابة تأمين للقطاع الخاص الصناعي، وذلك من خلال إعطائه كل التحفيز والضمانات من طرف الدولة، وهو ما نتج عنه ظهور نشاطات صناعية خاصة كانت من احتكار القطاع العام، وهذا لم يمنع إبقائه على نشاطاته التقليدية في الفروع السهلة والقليلة المخاطر. وأستمر الحال على وضعه بالنسبة إلى استثمارات القطاع الخاص في المراحل القادمة، وما يمكن أن نلاحظه في الفترة الحالية أن القطاع الخاص قد استغل كل الفراغ الموجود في القطاع العام، هذا الفراغ الذي كان غالبا نتيجة لعوامل موضوعية كالخلل الموجود ما بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وطاقات القطاع العام على تلبية هذه الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية. وكذا التأخر الملموس في تحقيق سياسة التنمية المعتمدة. وبهذا وجدت البورجوازية الصاعدة مصلحتها في هذا الخلل واستغلته أحسن استغلال، متلائمة مع الظروف كل مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الوطني. وهذا ما يجعلنا نقول بأن القطاع الخاص الجزائري يمتاز بالحيوية والمرونة والتأقلم مع القوانين بسرعة، بحيث يمكن للخواص تحويل نشاطاتهم ثلاثة أو أربع مرات في حياتهم المهنية، وهذا ما يفسر توجههم إلى الاستثمارات الصغيرة.

وبصورة عامة فإن ما يمكن أن نؤكد العمل عليه حالياً، خاصة ضمن التحولات الاقتصادية الراهنة، هو ضرورة توجيه القطاع الخاص في الجزائر حسب مقاييس واضحة، بشكل يسمح بتتبع وتقييم الدور الذي يقوم ويساهم به في دفع عملية التنمية والمبنية على تحسين المستوى العام للاقتصاد الوطني وبالأخص مستوى معيشة الفرد الجزائري، ونبرز أهم المعايير حسب رأينا في النقاط التالية:

الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

- ضرورة دراسة ملف الخصوصية والانفتاح الاقتصادي بصورة عميقة لتفادي الأخطاء السابقة، المتمثلة خاصة في النتائج السلبية لسياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية والتي لم تدرس بعمق، وهو ما حفز القطاع الخاص على استغلال القوانين مما أدى إلى تطوره بسرعة دون المساهمة الفعلية في التنمية.
- القضاء على علاقة التبعية في كل شيء للخارج من خلال دعم القطاع الخاص وجعله يستثمر تبعاً للمواد الأولية والمتوفرة محلياً.
- ضرورة إقحام القطاع الخاص بصورة فعالة في عملية خلق فرص التشغيل للمساهمة في حل مشكلة البطالة، والتي تتفاقم من يوم لآخر، نظراً للطلب المتزايد من ناحية وسياسة المؤسسات المستقلة في التشغيل من ناحية ثانية وحل المؤسسات وتسريح العمال من ناحية ثالثة.
- العمل على أن تساهم البنوك فعلاً في دراسة المشاريع الاستثمارية الخاصة والمساهمة في إنجازها، عن طريق إيجاد صيغ جديدة لتعامل القطاع الخاص مع الجهاز البنكي في إطار استقلالية المؤسسات.
- يجب المساهمة بشكل قوي في إرساء قاعدة صناعية وطنية داعمة لعملية التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق جعل القطاع الخاص يستثمر وفقاً لقوانين التصنيع، ويساهم في المراحل الأولى من عملية التصنيع للمنتوج.

الفصل الثالث:

دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

إن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، لا تعني التغيير الجذري للنظام الاقتصادي القائم. وإنما تُدخل عليه تعديلات لكي يصبح يتماشى مع مستوى تطور القوى المنتجة وطنياً وكذا مع التغيرات التي تحدث في العلاقات الاقتصادية دولياً. ومضمونها يؤكد على الانسحاب التدريجي للدولة من وظيفة الإنتاج بطريقة مباشرة في بعض فروع النشاط الاقتصادي وتركز مجهوداتها على التنظيم والمراقبة والحماية الاجتماعية للسكان، كما يعتمد البرنامج الإصلاحي على تعدد أنواع الملكية الخاصة والعامة، بهدف المنافسة والاستغلال الأمثل للطاقات الموجودة.

إن المطلوب اليوم هو إيجاد الصيغ التي تمكن من تظافر الجهود بين مختلف الفاعلين في الحياة الاقتصادية الوطنية، نظراً للعلاقات الاقتصادية الدولية الناتجة عن التحولات الاقتصادية الجديدة وكل ما تؤدي إليه من ضغوطات على الاقتصاد الوطني، خاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحصول على مكانة في الأسواق العالمية وكذا قدرة الدولة على حماية أسواقها الداخلية. بالإضافة إلى إعادة النظر في الإستراتيجية السابقة للتنمية الاقتصادية وتحديد دور كل من القطاعين العام والخاص فيها، وذلك من أجل تعبئة المدخرات وتكامل الجهود قصد زيادة حجم التراكم الضروري لعملية التنمية. وهو ما يستدعي دراسة كيفية وضع استراتيجية تنمية جديدة لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الجديدة، سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الوطني، خاصة المكانة التي أصبح يحتلها القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني سواء من ناحية مساهمته في خلق فرص العمل أو من ناحية مساهمته في تكوين القيمة المضافة أو في نوعية مؤسساته.

وعلى هذا الأساس تم إختيار أربعة نشاطات اقتصادية في هذا الفصل، وذلك لدراسة إمكانية تنفيذ الإستراتيجية المنشودة في هذه القطاعات، بهدف ترقيتها وتطويرها من خلال دعم القطاع الخاص وتحفيزه على المساهمة في تطويرها والاستفادة من مدخراته وتجربته في التسيير. وهي قطاع الفلاحة وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاعي السياحة والنقل. وإختيار هذه القطاعات الاقتصادية هو نتيجة لأن القطاع الخاص موجود مسبقاً فيها من جهة، ونظراً لدرابته بها من جهة ثانية، ومردوديتها ومرونته وتنظيمه من جهة ثالثة. فهو من دون شك سيساهم فعلاً في تنفيذ إستراتيجية دعم هذه القطاعات في ظل التحولات والواقع الاقتصادي الراهن، خاصة إذا قدمت له التشجيعات والضمانات والتسهيلات المطلوبة. وسيتم عرض مضمون هذا الفصل في النقاط التالية:

1- المبحث الأول: دور القطاع الخاص في تنمية الفلاحة.

2- المبحث الثاني : دور القطاع الخاص في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: دور القطاع الخاص في تنمية الفلاحة.

إن الإستراتيجية التي يمكن وضعها حالياً للقطاع الفلاحي، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الأهداف المحددة له من جهة، وكذا واقعه وآفاقه المستقبلية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة سواء على المستوى الوطني أو الدولي من جهة ثانية. وحتى تتمكن من ذلك يجب أن ننطلق من مجموعة تحديات تمثل العناصر الأساسية لإستراتيجية تنمية فلاحية شاملة، يجب أن يساهم فيها القطاع الخاص وبشكل كبير وهي:

- تقليص التبعية للخارج في مجال الغذاء عن طريق تأمين الأمن الغذائي للسكان. خاصة بعد ما أصبح الغذاء يمثل التهديد الأمني الأول الذي يواجه المجتمعات في كثير من البلدان، وهو ما حدث مؤخرًا عند ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأكثر استهلاكاً في العالم. نتيجة لارتفاع أسعار الوقود الناتجة بدورها عن ارتفاع أسعار النفط.
- المساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي وذلك برفع نسبة مساهمة القطاع في تكوين الناتج المحلي وامتصاص البطالة.

- مواكبة التحولات العالمية والتنافس الدولي وذلك بتحسين الإنتاج كماً ونوعاً، خاصة في الفروع والنشاطات التي تملك فيها الجزائر مزايا نسبية، وبالتالي تحسين الميزان التجاري الفلاحي وكذا تحسين مستوى معيشة الفلاح. وحتى يتم تحقيق ورفع هذه التحديات يجب تتبع تطور هذا القطاع، أي دراسة المسار التنموي للقطاع الفلاحي قبل وبعد الإصلاحات وتحليل واقعه، وبعدها ضبط أهم العراقيل التي تحد من تحقيق الأهداف المنتظرة منه، ومن ثم وبصورة غير مباشرة يمكننا تحديد الدور الذي يمكن أن يقدمه القطاع الخاص في تنمية ودعم الإستراتيجية الفلاحية المشار إليها سابقاً، خاصة كونه موجود وينشط وبصورة مسبقة في هذا القطاع، ويمكن تحديد ذلك من خلال معرفة المساهمة التي قدمها القطاع الخاص في دعم عملية التنمية في البلاد ضمن البرامج التنموية والسياسات التي تم تطبيقها في القطاع الفلاحي. وهو ما سوف نعرضه في المطالب الموالية.

المطلب الأول: دور القطاع الخاص في الفلاحة قبل الإصلاحات.

شهدت الجزائر بعد استقلالها تطبيق سياسات اقتصادية خاصة ومتنوعة في القطاع الزراعي، فبغض النظر عن تحليل التغيرات التي حدثت في القطاع الفلاحي خلال الحقبة الاستعمارية، وما نتج عنها من اختلالات هيكلية، فإنه يمكننا القول بأن القطاع الفلاحي في الجزائر قد تطور على مرحلتين، تمثلت الأولى في تطبيق نظام التسيير الذاتي وتطبيق مشروع الثورة الزراعية. وهي الخيارات الملائمة والممكن اعتمادها في فترة ما بعد الاستقلال لتجسيد هدف الأمن الغذائي وذلك حسب رأى أغلب الخبراء.⁽¹⁾

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الإصلاحات التي تمت انطلاقاً من تطبيق القانون 19/87 إلى يومنا هذا، حيث تميزت فيها المزارع الفلاحية الاشتراكية بوضعية مالية حرجة، ألزمت الدولة على إعادة النظر في البرامج السابقة.

وقد تضمنت هذه المراحل تضيق كبير على الملكية الخاصة للأراضي الزراعية من خلال جملة القوانين والمراسيم التي واكبت التوجه الاشتراكي للجزائر والمبني على دعم الملكية العامة في معظم القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي.

(1)- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول مشكل العقار في الجزائر، الدورة 24، جوان 2004، ص 28.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

1- مساهمة القطاع الخاص بالفلاحة في ظل نظام التسيير الذاتي.

بعد الاستقلال بدأ المسؤولون والعناصر الوطنية المثقفة في التفكير في كيفية إعادة بعث الفلاحة، ولهذا كان التفكير منقسما بخصوص القطاع الفلاحي بين تطبيق سياسة مضمونها الإصلاح الزراعي وسياسة أخرى مضمونها الثورة الزراعية. بالإضافة إلى مبادئ الإيديولوجية التي إتفق عليها، وهي تبني مبدأ الاشتراكية كأسلوب إنتاج جديد يقوم مقام أسلوب الإنتاج القديم قبل الاستقلال. فبعد الاستقلال مباشرة وبعد خروج المعمرين، بدأ المشكل العقاري. فقد واجهت الدولة مشكلة كيفية استخدام الأراضي الشاغرة وكانت أمام ثلاث خيارات:

- توزيع الأراضي على الفلاحين الذين فقدوا أراضيهم أثناء الثورة التحريرية.

- توكّل الأراضي للدولة التي تتولى بنفسها تسيير الأراضي الشاغرة.

- توزيع الأراضي على الطبقة البورجوازية لمواصلة الإنتاج بالطرق الكولونيالية وإنتاج نفس منتجات المعمرين.

وفي الأخير لم يتمكن أي طرف من هذه الأطراف من تسيير أراضي المعمرين، وواصل العمال الذين كانوا يعملون لدى المعمرين تسيير المزارع في ظل غياب صاحب المزرعة، وهو ما يسمى بالتسيير الذاتي. إلا أن الدولة استطاعت فيما بعد أن تصدر مجموعة من القوانين والمراسيم التي جعلتها تتحكم في تسيير المزارع. حيث أصدرت مرسوم 22 مارس 1963، وكانت الأرضية الأولى لهذا المرسوم مستمدة من قرارات مؤتمر طرابلس الذي أعطى أهمية كبيرة للقطاع الزراعي، وركز على ثلاث أهداف رئيسية تمثل في، الإصلاح الزراعي. واستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة. وكذا المحافظة على ثمرات الأراضي الزراعية.⁽¹⁾

وطبق هذا النظام مباشرة بعد رحيل المعمرين حتى لا تتوقف عملية الإنتاج وبالتالي أصبح التسيير الذاتي خاصية من خصائص الاتجاه التنظيمي للبناء الاقتصادي. وتم تنظيم تلك الأراضي الشاغرة في شكل مزارع مسيرة ذاتياً.

وعليه فقد تمكنت الدولة خلال هذه المرحلة من بسط سيطرتها على القطاع الفلاحي، وبقيتها متحركة في هذا القطاع واستيلائها على أخصب الأراضي خلال هذه الفترة، ولقد كانت المساحة الزراعية التابعة للقطاع الفلاحي الحكومي بعد الاستقلال وقبل 1971، تقدر بحوالي 2,2 مليون هكتار مقسمة على 2000 مزرعة مسيرة ذاتياً.

(2) وهو ما لم يكن يسمح للقطاع الخاص بتوسيع ملكيته واستغلاله للمساحات الزراعية المتاحة بعد خروج المعمرين منها، إلا أن الدولة حينها لم تتمكن من استغلال هذه الأراضي بعقلانية وبطريقة جيدة، فتم هدر وتبذير طاقات كبيرة في ميدان التسيير والإنتاج.

وكمحاولة لإعادة النظر في التوزيع غير المتساوي للأراضي الفلاحية ولمواجهة ضعف المردودية الفلاحية، تم إعتداد الدولة لتجربة الثورة الزراعية سنة 1971، بهدف إعادة الاعتبار للفلاح وإحداث تغيير في الريف الجزائري.

(1) - محمد السويدي، التسيير الذاتي الجزائري في التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1980، ص 139.

(2) - اسماعيل شعباني، خصوصية الأراضي الزراعية في الجزائر، مجلة (Les cahiers du créad)، العدد 49، 1999، ص 3-4.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

2 - مساهمة القطاع الخاص بالفلاحة في ظل تطبيق مشروع الثورة الزراعية:

إن الثورة الزراعية اقتضت الحاجة لضرورة عدم المساواة في توزيع الأراضي وضعف المردودية، وعدم مسايرة الأنظمة الزراعية للتنمية الاقتصادية، والثورة الزراعية فلسفة اقتصادية تعيد للفلاح كرامته ومشاركته في البناء والتشييد، واستعادة الحقوق المهضومة، إضافة إلى إحداث القطيعة مع نظام الخماسة، وعليه فالثورة الفلاحية بمفهومها الواسع والموضوعي ليست عملاً يهدف إلى الإصلاح بقدر ما هو عمل يهدف إلى تغيير عالم الأرياف والمساواة في الحقوق والواجبات مع المجتمع المدني، وإعادة توزيع الدخل الوطني توزيعاً عادلاً. فحسب دراسة متعلقة بتوزيع الأراضي في القطاع الخاص غداة تطبيق الثورة الزراعية، تبين أنه ما يعادل نصف الفئة من الفلاحين يشتغلون في مساحات تقل عن 5 هكتارات، وهي تمثل نسبة 52,6% من الوحدات الاستغلالية ولا تشكل سوى 8,8% من الأراضي الصالحة للزراعة، بينما نجد على العكس فئة كبار ملاك الأراضي الذي يمتلكون سوى 2,9% من مجموع الملاك يستحوذون على 26,6% من الأراضي الصالحة للزراعة، وهي تزيد عن 50 هكتار. وأن هناك 500.000 فلاح محرومون نهائياً من الأراضي ولم يستطيعوا الحصول حتى على التوظيف المؤقت. أما في ميدان تربية الحيوانات فنجد الآلاف من كبار مربي الحيوانات (الماشية) يمتلكون 2.500.000 رأس بقر، في حين لا يملك فئة الرعاة والعزل والذين يتراوح عددهم ما بين 170.000 فرد، سوى 3 ملايين رأس بقر. (1)

وقد عرفت هذه المرحلة توسعاً هاماً في مساحات الأراضي التابعة للقطاع العام، الذي أصبح يشمل على نحو 2,1 مليون هكتار من الأراضي التابعة لقطاع التسيير الذاتي والمؤلفة من 2.000 مزرعة. و400.000 هكتار من الأراضي المؤتممة من الملاك الخواص، 800.000 هكتار من أراضي العرش، 10.000 هكتار من أراضي البلدية. بالإضافة إلى كل هذا تم إدماج جزء كبير من الأراضي الرعوية ضمن صندوق الثورة الزراعية. بينما القطاع الخاص أصبح يشمل على 4,1 مليون هكتار لم تشملها عمليات التأميم. (2)

وعموماً فقد جاء نظام الثورة الزراعية لتكريس جملة من المبادئ، تمثلت أهمها في تأمين حقوق الفلاحين من الأراضي. وتوزيع الأراضي على الفلاحين الذين هم بدون أرض. مع تولي الدولة مسؤولية حمايتهم، والعمل بمبدأ الأرض لمن يخدمها. وإلغاء كل أشكال الاستغلال التجاري للمياه. وكذا إلغاء حق الملكية بالنسبة للمالكين

الذين لا يعملون بصفة مباشرة في المزارع، والغائبين عن أملاكهم. وهو ما ساهم بشكل مباشر في توسع المستثمرات الفلاحية الجماعية وتقليص بالمقابل الملكية الخاصة للأراضي الزراعية نتيجة لسياسة التأميم المنتهجة من قبل الدولة.

(1) - اسماعيل شعباني، المرجع السابق، ص 08.

(2) - اسماعيل شعباني، نفس المرجع، ص 08.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

المطلب الثاني : الإصلاحات في القطاع الفلاحي بالجزائر:

بالرغم من السياسات والبرامج المدعومة التي وضعتها الدولة من أجل الوصول إلى تحقيق هدف الأمن الغذائي. والتي تمثلت خاصة في وضع الهياكل الفلاحية وهياكل الدعم التقني من أجل رفع مستوى الإنتاج الفلاحي، إلا أن ضعف التحكم في العوامل المحيطة، خاصة التمويل والتمويل، وكذا الاهتمام أكثر بالقطاعات الأخرى خاصة الصناعة في مختلف المخططات التنموية، لم يسمح بإعطاء النتائج المرجوة. فالوضعية المالية الحرجة التي آلت إليها المزارع الفلاحية في ظل النظام الاشتراكي، وكذا التبعية الغذائية التي تفاقمت، أدت إلى إعادة النظر في السياسات والبرامج السابقة وذلك من خلال صدور قانون 19/87، الذي أدى إلى تنازل الدولة عن وسائل الإنتاج لصالح الفلاحين في شكل مستثمرات فلاحية جماعية ومستثمرات فلاحية فردية بمقابل مالي، دون التنازل عن العقار الذي بقي ملك للدولة، وبالتالي فإنها تعتبر تابعة للقطاع الخاص عملياً. كما عمدت الدولة على وضع سياسة لإنعاش القطاع باعتباره من القطاعات ذات الأولوية بهدف احتواء رهانات التبعية الغذائية خاصة بعد تراجع أسعار البترول في سنة 1986.

1 - إعادة هيكلة القطاع الزراعي كمرحلة أولى للإصلاح :

تهدف عملية إعادة الهيكلة في القطاع الزراعي إلى تنظيم الجهاز الإنتاجي للوحدات الإنتاجية، وميلها إلى الاختصاص في الإنتاج الزراعي الذي يلائم مع طبيعة نشاطها الزراعي وموقعها الجغرافي، حتى تكون سهلة الاستغلال والتحكم فيها بشريا وفنيا ، وجعلها وحدة إنتاجية ذات فعالية اقتصادية مستمرة. وتكمن الأهداف العملية في محاولة تكوين مزارع اشتراكية (DAS (Domaines Agricoles Socialistes) ناجحة اقتصاديا وقابلة للتسيير، وتدعيمها بإعادة هيكلتها مالية بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية (Banque de l' Agriculture et du Développement Rural) (BADR). كما تهدف إلى توحيد أشكال الملكية على مستوى القطاع العام للحد من تعدد أنماط التسيير الزراعي. وعند انعقاد مؤتمر الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين في جانفي 1982، تقرر أن تقوم إعادة الهيكلة بدمج المزارع المسيرة ذاتيا وتعاونيات قدماء المجاهدين، وتعاونيات الثورة الزراعية في نظام إنتاجي موحد يشمل على 5.000 مزرعة فلاحية اشتراكية. (1)

أرادت السلطة من خلال تشكيل هذه المزارع، جمع كل الشروط التقنية والاقتصادية اللازمة للزيادة من فعالية الوحدات الإنتاجية، وتجسد ذلك بتدعيم القطاع الفلاحي بكل الوسائل التي من شأنها العمل على تحسين وضعيته، والتأكيد على مساهمة العمل البشري المتمثلة في تزويده بالتقنيين والمهندسين وما إلى ذلك من عملية تأطير المزارع.

(1) - زيري رابح، الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1996، ص 26.
الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

وبالرغم من الأهمية التي اكتسبتها المزارع الاشتراكية (DAS)، إلا أن تجربتها كانت قصيرة وفاشلة نتيجة للعجز الكبير المحقق والذي يقدر بمليار إلى 2 مليار سنويا، ولذا تكفلت الدولة بتغطيته لسنوات، ومع الضائقة المالية للبلد سنة 1986، نظرا لانخفاض إيراداتها من المحروقات، دفعت بالمسؤولين إلى التفكير في إصلاح آخر، يمكن من خلاله التخلص من عراقيل هذا القطاع، والتي ظلت أعباءه الناتجة عن الخسائر تتحملها خزينة الدولة إلى وقت طويل.⁽¹⁾

2 - الإصلاح الفلاحي لسنة 1987 وإنشاء المستثمرات الفلاحية كمرحلة ثانية في الإصلاح:

لقد حدد القانون رقم 19/87 الصادر في 08 ديسمبر 1987.⁽²⁾ كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، هذا إلى جانب تحديده لحقوق وواجبات المنتجين، كل هذا من أجل ضمان الاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية الذي يسمح بتحقيق إنتاج معتبر يضمن تلبية الحاجيات الغذائية للسكان، وهذا من خلال تمكين المنتجين من القيام بمسؤولياتهم في استغلال الأراضي، باعتبار أن هذا القانون يضمن استقلالية فعلية للمستغلين ويربط الدخل بالإنتاجية.

وبموجب هذا القانون الجديد تم تحويل المزارع إلى مستثمرات فلاحية جماعية (EAC)، واستغلالات فلاحية فردية (EAI). والميزة الأساسية لهذه المستثمرات هي صغر حجمها. فقد نصت المادتان 6، 7 من القانون على أن للمنتجين الفلاحين المعنيين بالإستغلالات الفلاحية الجماعية حق التمتع الدائم بمجموع الأراضي المكونة للإستغلالات الفلاحية الجماعية مع خضوعهم لضريبة تحدد من طرف قانون المالية. تمنح الدولة المنتجين الفلاحيين حق امتلاك جميع الممتلكات المكونة لذمة المستثمرة ما عدا الأرض. ويتم التنازل عن هذا الحق في الملكية بمقابل مالي، تكون الممتلكات المحققة من قبل الجماعات بعد تكوينها ملكا للمنتجين.

وفي إطار هذا الإصلاح الجديد الذي عرفه القطاع الزراعي بالجزائر، ترايد عدد الإستغلالات الفلاحية الجماعية والإستغلالات الفلاحية الفردية في السنوات الموالية. كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (32): تطور الإستغلالات الفلاحية الجماعية والفردية في الجزائر بالفترة (1989-1994).

الوحدة: مستثمرة فلاحية.

| السنوات | 1989 | 1990 | 1994 |
|-------------------------|--------|--------|--------|
| إستغلالات فلاحية جماعية | 22.000 | 22.356 | 30.334 |
| إستغلالات فلاحية فردية | 5.000 | 5.677 | 51.783 |

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً إلى: الديوان الوطني للإحصائيات. المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، رقم 14، 15، 17.

(2) - Bessaoud Omar, réforme agricole, nouvelle tentative à la crise de l'agriculture, revue monde en développement 1989, N° 67, P 119.

(1) - الجريدة الرسمية، العدد 50، القانون رقم 19/87، المتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية لأمالك الدولة، الصادر بـ 1987/12/08.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

ما يمكن ملاحظته من الجدول رقم (32)، هو التوسع المستمر في توزيع المستثمرات الفلاحية، خاصة الفردية منها. ونستنتج من هذا، أن الدولة ترمي من خلال ذلك إلى:

- العمل على رفع الإنتاج وخاصة المنتوجات ذات الأهمية الإستراتيجية، والتي أصبحت تلوح بها الدول الكبرى في الأزمات الدولية والإقليمية، مثل الحبوب التي تعتبر سلاحاً في يد الدول الكبرى تستعمله لإضعاف مفعول القرارات السياسية والاقتصادية للدول الضعيفة.

- القضاء على النظام القديم الذي يعتبر الفلاح أجيراً أو عاملاً لدى أجهزة الدولة، والعمل على تحويله إلى فلاح له مسؤولياته الواسعة تتعدى الجانب الإنتاجي إلى التسيير والتسويق.

- التقليل من استفحال الجهاز البيروقراطي، كحاجز بين المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية والسلطة المركزية.

وبالرغم من الإصلاحات التي جاء بها قانون 19/87، فقد ظهرت مشكلة خاصة لم تكن في الحسبان وذلك بسبب الفراغ القانوني. فلقد أهمل هذا القانون وضعية الأراضي المؤممة لصالح الثورة الزراعية التي وزعت في بداية الإصلاح على مستثمرين في شكل مستثمرات جماعية وفردية، فقام أصحاب الأراضي بالمطالبة باسترجاع أراضيهم المؤممة هذا من جهة، ومن جهة أخرى مشاكل التأخر في إعداد وتقديم العقود الإدارية التي تثبت حق الانتفاع من أجل تمكن المستثمرين من الاستفادة من التمويل المصرفي.

كما أن بقاء الأرض ملكاً خاصاً للدولة مع إعطاء الحرية في التسيير وامتلاك لعوامل الإنتاج من قبل المستثمرين جعلهم في قلق، خوفاً من أن تقوم الدولة بإلغاء القانون الذي يحكم المستثمرات كما قامت بإلغاء التسيير الذاتي والثورة الزراعية سابقاً.

بالإضافة إلى ذلك فقد أدت النزاعات بين المستثمرين إلى إعادة النظر في التقييم الأول للأرض، فإذا كانت مساحة المستثمرات تبدو صغيرة من الأول فإن إعادة تقسيمها أدى إلى تفتيتها بشكل لم يعد يسمح بإنتاج بعض

أنواع المنتجات التي تتطلب مساحة واسعة كما هو الشأن بالنسبة لزراعة الحبوب والخضر الجافة لأن تكاليف الإنتاج ترتفع كلما انخفضت المساحة المزروعة بسبب ارتفاع التكاليف.⁽¹⁾

وعليه فقد شكلت المشاكل والصعوبات السابقة التي مست العقار الفلاحي، والنتائج السلبية المحققة في مجال الإنتاج الزراعي عائقاً كبيراً أمام تجسيد الأهداف المسطرة من طرف الدولة والمنتطرة من هذا القطاع. وهو ما سمح بصدور القانون رقم 25/90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، المتضمن قانون العقار الفلاحي، والذي ينص على إمكانية بيع أو تأجير الأراضي العمومية، وبموجبه كذلك تم إلغاء الأمر المتعلق بالثورة الزراعية، وتم استرجاع جل المساحات المؤممة إلى ملاكها الشرعيين، بحيث وصل عدد الذين استرجعوا أراضيهم إلى 22.000.⁽²⁾

(1) - إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص 8.

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 49، القانون رقم 25/90 المؤرخ والصادر في 18 نوفمبر 1990. الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

إن هذا الإجراء جاء تماشياً مع مقتضيات دستور 1989، والذي ينص على أن الملكية الفردية مضمونة. وعلى هذا الأساس تم استرجاع جل الأراضي المؤممة إلى ملاكها الأصليين.

وبعد ذلك توالى البرامج والسياسات التنموية إلى يومنا هذا، من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كتحسين المردودية الزراعية والمستوى العام لمعيشة السكان عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، فأستخدمت الدولة سياسات اقتصادية مختلفة منها دعم الأسعار، الإعانات، القروض العمومية الممنوحة للمؤسسات الزراعية... إلخ. وهذا ما يدفعنا نحو محاولة معرفة واقع هذا القطاع اليوم وأهم المعوقات التي تحد من تحقيق أهدافه التنموية، خاصة بعد تطبيق الدولة لهذه البرامج.

المطلب الثالث: واقع ومعوقات القطاع الفلاحي الجزائري.

كما عرفنا فيما سبق، فقد شهدت الجزائر منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي تحولات هامة في اتجاه الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على مستوى الاقتصاد الكلي. وبدون شك فإن هذه التحولات مست أيضاً المستويات القطاعية، حيث إهتمت الجزائر في إطار مخططاتها التنموية بتطوير القطاع الصناعي في المقام الأول، وبدرجة أقل تطوير القطاع الفلاحي. وقامت السياسة الفلاحية على عصنة القطاع قصد تمكينه من تغذية السكان وتحسين مستواهم الغذائي كماً ونوعاً. هذا إلى جانب العمل على رفع إنتاجية العمل الفلاحي وتثبيت الفلاحين في الأرياف قصد تجنب النزوح الريفي.

فتطوير الهيكل التنظيمي للقطاع الفلاحي الجزائري واكب عدة مخططات تنموية، واحتلت فيها مكانة معينة. وكان له نصيب كبير منها ومجالاً أساسياً لما يجري من الإصلاحات والتعديلات، وذلك بحكم أهميته المحورية في الاقتصاد الوطني وأهميته الإستراتيجية فيما يتعلق بمعيشة معظم العاملين في هذا القطاع، وجميع السكان وتوفير متطلباتهم الاستهلاكية الأساسية من منظور التنمية الاقتصادية. وقد كان محتوى كل إستراتيجية فلاحية

يعتمد على هذين العاملين. حيث وضعت الدولة في كل مرة سياسة معينة للحد من الاختلالات الموجودة في القطاع الفلاحي، من أجل تطويره وبلوغ الأهداف المسطرة له. بدايةً بالمسائل المتعلقة باسترجاع أراضي المعمرين والتسيير الذاتي للأراضي الفلاحية في سنة 1963، إلى الثورة الزراعية في سنة 1971، ثم حل التعاونيات الفلاحية للإنتاج والخدمات، وتعاونيات الخضر والفواكه في سنة 1980، إلى إعادة هيكلة المزارع الفلاحية الاشتراكية، ومنها تطبيق قانون 19/87 المتعلق باستغلال الأراضي الزراعية من خلال تنازل الدولة عن وسائل الإنتاج لصالح الفلاحين في شكل مستثمرات فلاحية جماعية ومستثمرات فلاحية فردية بمقابل مالي، دون التنازل عن العقار الذي بقي ملك للدولة، وبالتالي فإنها تعتبر تابعة للقطاع الخاص عمليا. ومن بعدها عملية إرجاع الأراضي المؤممة في سنة 1990، إلى النقاشات المتعلقة بدور القطاع الخاص والمشاكل المتعلقة بتمويله نتيجة غياب عقود الملكية للأراضي المعروفة بأراضي العرش. ولا يزال النقاش حول القطاع الفلاحي ودوره

الفصل الثالث:

دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

في التنمية مستمر إلى يومنا هذا. وهو ما يدفعنا إلى دراسة مقوماته وواقعه الحالي حتى نتمكن من تحديد قدرات هذا القطاع في دفع مسار التنمية الاقتصادية في البلاد خاصة من خلال المساهمة الفعالة للقطاع الخاص فيه

1- واقع القطاع الفلاحي في الجزائر:

خلف استقلال الجزائر مع ذهاب كبار المزارعين الفرنسيين انهيارا على المستوى الزراعي، الذي كان من أعمدة الاقتصاد. حيث كانت الجزائر خلال العهد الاستعماري تتميز بإكتفاء ذاتي في ما يخص المنتجات الزراعية، وهو ما دفع بتصدير الفائض وبأسعار نافست السوق الأوروبية. حيث كانت الجزائر منتجة لـ 90 % من القمح الذي تحتاجه عام 1962. وأصبحت هذه النسبة اليوم تشكل 25 % من الإنتاج المطلوب. في حين مثلت الزراعة 65 % من مداخيل الجزائر، قبل دخولها مجال تصدير النفط والغاز. وهو ما أثر على إهتمام الدولة بالقطاع الزراعي ودفع بتوجه سياسة البلد نحو التصنيع. على النحو نفسه تناقصت اليد العاملة في القطاع من 40 % في الستينيات، إلى 20 % في التسعينيات، رغم هذا ونتيجة للهزات التي تشهدها الأسواق النفطية، رجعت الدولة للزراعة، بهدف المساهمة في استقرار الأهالي المزارعين في مناطقهم، على اعتبار أن الزراعة وأرضهم يشكلان رزقهم الخاص والوحيد.⁽¹⁾

وقد بلغت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1980 ما نسبته 7.95% وارتفعت سنة 1985 إلى 8.85%. وكانت النسبة المتوسطة لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1984/80) ما يعادل 5.99%، في حين كانت مساهمة القطاع الصناعي لنفس الفترة 38.91%. وقد استفاد القطاع الزراعي في الجزائر من مبالغ استثمارية معتبرة، تراوحت خلال الفترة (1994/1967) ما بين 9% و 17% من مجموع الاستثمارات الممنوحة لمختلف القطاعات. لكن الملاحظ أن نصيب القطاع الزراعي بقي محدودا مقارنة بنصيب القطاع الصناعي. وزيادة على ذلك فإن الاستثمارات الفعلية المنجزة في القطاع الزراعي لم تتعدى

في أحسن الأحوال 88 % من حجم الاستثمارات الممنوحة، ووصل أحيانا إلى مستوى 29 %، كما كان عليه الأمر خلال الفترة (2000/1995)، والذي كان له انعكاسات سلبية على تطور الإنتاج.⁽²⁾

1-1- مقومات الفلاحة في الجزائر:

وفي مايلي نحاول إعطاء نظرة شاملة حول بعض الإمكانيات المتعلقة بالفلاحة في الجزائر، عن طريق تقديمنا لبعض الأرقام والمؤشرات الاقتصادية، التي ميزت نتائج البرامج التنموية المختلفة والمرتبطة بالقطاع الفلاحي .
- ملكية الأرض:

بداية وفي هذا الإطار، شكل الرئيس الراحل "هواري بومدين" ما سمي بالقرى الاشتراكية، مغيرا الملكية الفردية للأرض. وكان على الفلاحين تقبل الأمر، خاصة بعد تقديم الدولة الدعم الكافي لتقبل ذلك. كالتمويل بالقروض

(1) - إستناداً للموقع الإلكتروني للموسوعة الاقتصادية الحرة ويكيديا: www.ar.wikipedia.org بتاريخ 18 ماي 2008.

(2) - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير حول السياسات الزراعية العربية في عقد الثمانينات، الخرطوم 1994، ص 6.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

والتموين بالبذور والمعدات فلاحية، فبعد 1974 تم إنشاء نحو 6000 قرية، ضمت ما يعادل 60 ألف قروي، فقد كانت النتائج الأولية مشجعة، في حين كان طموح الرئيس بومدين إنشاء 1700 قرية لتضم 140 ألف فلاح. ومع وفاة الرئيس، انقطع الدعم عن هذه القرى، نظرا للنتائج السلبية التي حققتها والإنفاق الكبير عليها من طرف الخزينة العمومية فضلا عن إنتاجيتها الضعيفة. فقررت حكومة الرئيس السابق "الشاذلي بن جديد" التخلي عن هذه القرى لصالح الملكية الفردية بين (1984/1980)، والتي أصبحت تمثل نحو 700 ألف هكتار للفلاحين الخواص، وبذلك قدرت زيادة ملكية القطاع الخاص للأراضي الفلاحية بـ 5 ملايين هكتار. إذ أصبحت ملكية الفلاح على أرضه الجديدة حرة. وهو ما حرر بدوره السوق معطيةً توجهها نحو زيادة المنتوجية، وتم بعدها التركيز على البنى التحتية، وبناء السدود ومنشآت السقي. حيث كانت نية الدولة في ذلك، الاستعداد لحياة بعد النفط، وقد جسدت ذلك في المخطط (1989/1985). إذ ارتفعت ميزانية الزراعة، خاصة بالنسبة لقطاع المياه. من 10% خلال 1985 إلى 14.5 % في 1990، معلنة نية زيادة متوسط المساحة المسقية إلى 20 ألف هكتار مسقي كل عام. وقد كانت سياسة موفقة، إذ زادت الإنتاجية خلال 1988.⁽¹⁾

- المنتج الزراعي:

رغم كون الجزائر في 1993 مستوردا للغذاء بقيمة 3.1 مليار دولار، إلا أن الدولة واصلت عملية توفير المنتجات الغذائية الرخيصة الثمن للسكان، عن طريق دعمها لأسعار المواد الغذائية الضرورية كالخبز، الرز، زيت الطهي، الحليب والسكر. وهو ما شجع على فتح مجال الاستيراد للقطاع الخاص. وأيضا فتح الصادرات للقطاع الفلاحي، حيث شجعت الدولة الفلاحين على طلب التموين من أي موزع.

وهو ما سمح على توسع منتجات الحبوب المتمثلة خاصة في القمح والشعير، اللذان يشكلان أكبر محصول زراعي ونسبة 63 % من إجمالي المنتجات. إلا أن الجزائر لازالت تستورد حوالي 75 % من وارداتها الفلاحية

قمحاً، خاصة من السوق الأوروبية. فبالرغم من جهود الدولة لزيادة الإنتاجية للعديد من المنتجات، خاصة منها العنب، الحمضيات، الخضراوات، الزيتون، التبغ، خامس منتج عالمي للتين، سادس منتج للتمور 3/4 منها مستهلكة محلياً. غير أنه لم يتم تحقيق الإكتفاء الذاتي المطلوب منذ سنة 1990. ويرجع ذلك أساساً إلى تزايد عدد السكان، التغير المناخي، والآثار المترتبة عن النتائج السلبية للسياسات الزراعية السابقة، والزحف الريفي إلى المدن. والتي كانت كلها وراء تدهور الإكتفاء الذاتي المحقق سابقاً. فقد شكل الإنتاج الإجمالي للحبوب خلال الفترة (1984/81) مقدار 1914.81 ألف طن وهو يمثل 30.6 % كنسبة للاكتفاء الذاتي. وبالنسبة للخضر والفواكه فقدّر مبلغ الإنتاج الإجمالي 1920.1 ألف طن وهو ما يمثل 98 % كنسبة للاكتفاء الذاتي.

- ثروة الأنعام:

بعد الاستقلال ازداد عدد قطعان الماشية بالمقارنة مع الإنتاج الزراعي، فبتقدير المنظمة العالمية للتغذية في سنة 2004، قدرت موارد الجزائر من الأنعام بأكثر من 13.4 مليون رأس غنم، 3.7 مليون من ماعز، 1.4 مليون رأس

(1)- إستناد لمعطيات إقتصادية من الموقع الإلكتروني www.ar.wikipedia.org ، مرجع سابق ، بتاريخ 18 ماي 2008.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

من الأبقار. وترجع سبب هذه الزيادة إلى تحسن مستوى التحكم في الأمراض وإدخال الوسائل الحديثة في التربية، مما زاد من إنتاج اللحوم خلال السبعينيات، لكنه توقف في الثمانينيات، في حين كانت اللحوم البيضاء أكثر نجاحاً بإكتفاء ذاتي في نفس الفترة. وحوالي 60 % من حاجيات الجزائر من الألبان كانت مستوردة في التسعينيات.

- الثروة الغابية:

في سنة 1991 تواجد حوالي 4 ملايين هكتار من الغابات في الجزائر، حيث ساهمت البرامج التنموية في زيادة الثروة الغابية الموجودة، والمتمثلة خاصة في مخطط السد الأخضر بالفترة (1989/1985)، إذ كان هدفه زيادة الخضرة بنسبة 10 %، والذي عمل كذلك وبشكل كبير على مكافحة التصحر، غير أنه توقف ولأسباب مالية. كما إحتلت الجزائر في سنة 1991. المرتبة الثالثة في تصدير خشب الفلين بعد إسبانيا والبرتغال. إذ تعد الشركة الوطنية لخشب الفلين، محتكرة لصناعة الخشب في الجزائر. بأكثر من 300 ألف متر مكعب في صالحها، إضافة لهذا، تعد الجزائر مصدر مهم لشجر الصنوبر.

- الثروة السمكية:

رغم شريطها الساحلي المتوسطي، الذي يبلغ حوالي 1230 كلم، بقيت صناعة الصيد متخلفة في الجزائر، معتمدة في ذلك على المجهود العائلي، بدل الصناعة الضخمة. وقد تجهزت الحكومة لهذا، وبشراكة مع السنغال في سنة 1980 تعاقدت لاستغلال شواطئ الأطلسي الغنية. وفي سنة 1991، كانت نية الحكومة زيادة المردودية في حوض البحر الأبيض المتوسط بهيكله عصرية للموانئ وتشجيع الأجانب في السوق المحلية، بالرغم من هذا، تناقصت الإنتاجية، من 106 ألف خلال 1988 إلى 99 ألف في 2001 .

1-2 دور القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية:

مما تم عرضه سابقا، نستنتج بأن الجزائر إلى جانب اهتمامها بالقطاع الصناعي، فقد اهتمت بتطوير وإنعاش القطاع الزراعي نظرا لما يوفره من غذاء للسكان إلى جانب مناصب الشغل التي يتيحها للعمالة الريفية، والمواد الأولية التي يزود بها القطاع الصناعي، غير أن الإرث الناتج عن السياسة الكولونيالية من جهة، والنتائج الضعيفة لمختلف السياسات والبرامج المتعلقة بالقطاع الفلاحي منذ الاستقلال حتى يومنا من جهة ثانية، قد أدى إلى واقع لا يعبر عن الإمكانيات الطبيعية والبشرية المتوفرة في البلاد، ولا عن الإمكانيات المالية التي تم رصدتها في كل البرامج. ويمكن أن نسلط الضوء على هذا الواقع اليوم، من خلال تلخيصه في النقاط والأرقام الإحصائية التالية :

- المساحة الزراعية في الجزائر ضئيلة جدا، تمثل 3 % من مساحة البلد، أي ما قيمته 5.7 مليون هكتار. ومنها 12 % أخرى تناسب الزراعة الغائية والسهوية فقط. وتمثل المساحة المستغلة فعلا 1.7 % من البلد، والمساحة المسقية لا تتجاوز 350.000 هكتار، أي 5 % من المساحة الصالحة للزراعة. كما انخفضت حصة الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة من 0.63 هكتار سنة 1967 إلى 0.36 هكتار سنة 1982 لتصل إلى 0.20 هكتار سنة 2000، مقارنة مع حصة الفرد الفرنسي البالغة 0.42 هكتار بالرغم أنها دولة صناعية بالدرجة الأولى⁽¹⁾.

(1)- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول إستراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة 18، جويلية 2001، ص 18.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

- نظرا لغياب سياسة واضحة تتعلق بحماية وتطوير السهوب، فإن المساحة الرعوية الفعلية تناقصت وأصبحت لا تتجاوز 4 مليون هكتار، وهي في تدهور مستمر.

- تشكل القوة العاملة الإجمالية في كل القطاعات الاقتصادية نسبة 18.11 % خلال الفترة (1984/80) من إجمالي السكان. وفيما يتعلق بالعمالة الزراعية، فقد ساهم قطاع الزراعة في تشغيل 939.3 ألف نسمة في النصف الأول من فترة الثمانينيات. حيث يعتبر القطاع الأول من حيث التشغيل وفي حدود 25.8 %، تليه الصناعة. إلا أن نسبة مساهمته في التشغيل قد انخفضت إلى 21 % سنة 2000.

- يقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1984/80) بـ 2856.9 دولار أمريكي، في حين متوسط إنتاجية العامل الزراعي لنفس الفترة قدر بـ 3110.8 دولار. غير أن الملاحظ حاليا هو زيادة الفقر في العالم الريفي بدلا من تحسن مستوى المعيشة، وهو ما يؤدي إلى العزوف عن العمل الفلاحي وتفاقم مشكل الهجرة الريفية واكتضاض المدن. فضلا عن انخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام إلى 10.45 % سنة 2000، في حين كان يساهم بنسبة 12.9 % سنة 1967.

- استمرار التبعية الغذائية للخارج، وعدم الوصول إلى تحقيق نسب تضمن الأمن الغذائي، حيث تخصص الدولة في المتوسط ما يقارب 3 مليار دولار سنويا خلال الخمسة عشر سنة الماضية لتغطية بعض الاحتياجات الغذائية للسكان. في حين تبقى نسبة التغطية المحلية تكشف عن العجز الدائم للفلاحة الجزائرية في ذلك. فالفلاحة في الجزائر لا تغطي إلا نسبة 29 % من احتياجات السكان من الحبوب و 28 % من البقول و 0 % للزيوت والسكر.

2 - معوقات القطاع الفلاحي الجزائري:

لقد نتج عن الوضع والواقع الذي وصل إليه القطاع كما ذكرنا سابقا، تغير في الهيكل الإنتاجي للزراعة بالجزائر، الأمر الذي استدعى إجراء العديد من الإصلاحات الزراعية الشكلية التي لم تؤد إلى تحسن وضعية الفلاحين الجزائريين. وأثرت سلبا على إنتاجية العمال وعلى مستوى الإنتاج. هذا إلى جانب صعوبات التمويل والتمويل التي أثرت على السير الحسن لهذا القطاع. ورغم كل الدعاية التي أحيطت بهذا القطاع إلا أن ذلك لم يحل دون مواجهته لجملة من المشاكل التي حالت دون تطور إنتاجه.

هذه المشاكل التي منها ما ارتبطت بعوامل طبيعية، تمثلت في الجفاف الذي أدى إلى تقليص المساحات الصالحة للزراعة، إضافة إلى التراجع الكبير في المساحات الرعوية الناتجة عن التخلي عن برنامج السد الأخضر. أما الأسباب الأخرى، فهي متعلقة بمختلف السياسات التي انتهجت والبرامج الظرفية الخاصة بالقطاع نفسه .

فالقطاع الفلاحي لم يشهد إستقرار في السياسات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. وبالإضافة إلى ذلك: - يعتبر العقار الفلاحي بوضعه الحالي عائقا لتطوير القطاع الفلاحي بدل أن يكون مساهما فيه، لذلك يجب أن يفصل في هذا العامل من عوامل الإنتاج، بطريقة عقلانية تعطي له البعد الاقتصادي والاجتماعي. وذلك بتوضيح وبصورة نهائية العلاقة التي تربط الأرض بمن يستغلها، وكذا إيجاد حل للأراضي الخاصة فيما يتعلق بعقود الملكية. - غياب البعد الاجتماعي للمجتمع الجزائري في السياسة العقارية الحالية النابعة عن قانون 19/87، والتي تعطي الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

الأولوية لحق الاستغلال على حق الملكية، في حين أن المجتمع الجزائري يستند في هذا المجال على الموروث من الأسلاف والمتمثل في حق الملكية. وهو ما أدى إلى إهمال المستثمرات الفلاحية الجماعية، وتشتت الأراضي الفلاحية

- انتهاج النموذج الليبرالي في التنظيم الجديد والذي يفصل بين الأرض ووسائل الإنتاج والمنتج، أدى إلى التنازل عن الأراضي التابعة للمستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية لصالح المنتجين، إلا أن صيغة التعاقد التي تتم في شكل الامتياز لصالح المنتجين بدل البيع، يجب أن ترافقها ضمانات كافية تمنح للمنتج لكي يتعهد كليا بتنمية واستغلال المستثمرة.

- يعتبر رفض البنوك حاليا لحق الانتفاع الذي يملكه المنتجين المستثمرين للأراضي الفلاحية كضمان للقروض، من العوائق المالية التي لا تسمح بتوسع المستثمرات ولا بالاستغلال الجيد لها. وهي عوائق يشترك فيها كذلك الفلاحين الخواص، فأراضيهم أغلبها خاضعة لقانون الإرث. حيث إذا تم تقسيم الأراضي بين الورثة من أجل الانتفاع فإنه يتم بدون سند ملكية، وهو ما يصعب الحصول على القروض اللازمة.

- ضعف المستوى التقني في التأطير، حيث نجد ما يقارب 94 % من العاملين في القطاع بدون تأهيل يذكر، نظرا لغياب سياسة تكوين للموارد البشرية في القطاع الفلاحي. بالإضافة إلى ذلك الأجور الضعيفة، والضغطات التي

مورست على عالم الريف خاصة في عشرية التسعينيات. والتي أدت بدورها إلى التوجه نحو المدن، والانضمام لقطاعات أخرى ذات أجور أحسن ومن شأنها أن توفر الاستقرار في الشغل. وتحسن مستوى المعيشة.

- الارتفاع المستمر في أسعار وسائل الإنتاج الضرورية للعملية الإنتاجية خاصة منها التجهيزات والمكننة، وبالمقابل تناقص الدعم الفلاحي كماً ونوعاً من طرف الدولة في مختلف المخططات التنموية، وهو ما توضحه الجداول التالي:

جدول رقم (33): تطور إستيراد منتوجات التجهيز الفلاحي بالجزائر خلال الفترة (1990-2007).

| السنوات | 1990 | 1993 | 1995 | 2000 | 2007 |
|---|-------|-------|-------|-------|-------|
| منتوجات التجهيز الفلاحي (جرارات وحاصدات) | 4.835 | 4.774 | 1.359 | 1.055 | 1.888 |

المصدر: إعداد الباحث إستناداً إلى:

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول إستراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة 18، جويلية 2001، ص 113.

- نشرة المعلومات الاقتصادية لعام 2007 لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموقع الإلكتروني: www.Pmeart-dz.org ، 10 سبتمبر 2008.

من الجدول رقم (33) نلاحظ أن الكميات المشتراة من العتاد الفلاحي في تناقص مستمر من سنة لأخرى، وكان من المفروض ضمن البرامج التنموية لهذه الفترات أن يتم تجديد العتاد الفلاحي، وذلك باقتناء القطاع الفلاحي من 6000 إلى 7000 جرار ومن 400 إلى 500 حاصدة كل سنة، غير أن الواقع يختلف تماماً. ويرجع السبب في ذلك إلى التطور السريع في الأسعار عموماً وأسعار بيع العتاد الفلاحي على وجه الخصوص، وكذا إلى التراجع النسبي للدعم والتمويل الفلاحي للدولة، وهو ما يمكن توضيحه من الجدول رقم (34) أدناه .

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

جدول رقم (34): تطور أسعار بيع العتاد الفلاحي بالجزائر في الفترة (1986-2000).

الوحدة: دينار جزائري.

| السنوات | 1986 | 1988 | 1990 | 1992 | 1994 | 2000 |
|----------|---------|---------|---------|---------|-----------|-----------|
| الجرارات | 51.300 | 82.300 | 168.491 | 327.431 | 469.000 | 711.909 |
| الحاصدات | 141.000 | 191.000 | 340.000 | 658.218 | 1.390.000 | 1.775.278 |

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول إستراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة 18، جويلية 2001، ص 114.

ما يمكن ملاحظته من خلال معطيات الجدول رقم (34)، أنه بالرغم من الارتفاع الملحوظ لأسعار العتاد الفلاحي من سنة لأخرى، حيث على إمتداد عشر سنوات تضاعف سعر الجرار بـ 14 مرة والحاصدات بـ 13 مرة. إلا أن أسعار المنتجات الفلاحية وفي نفس الفترة لم تشهد ارتفاعاً محسوساً. وهو ما أثر سلباً على مردودية القطاع.

- أثر تحرير أسعار المواد الكيماوية في السنوات الأخيرة وبشكل كبير على إنتاجية الهكتار الواحد، خاصة وأن هذه المواد من شأنها تصحيح نقائص التربة في خصوبتها وبالتالي رفع الإنتاجية. إذ أصبحت أسعارها تتضاعف بنسب أكبر من تضاعف أسعار المنتج الفلاحي نفسه. فالأسمدة المعدنية مثلاً، والتي بدأ استعمالها بصورة معتبرة بعد إنشاء مركب الأسمدة الفوسفاتية بعنابة والآزوتية بأرزويو. تضاعفت أسعارها مما أدى إلى التخلي التدريجي عنها في تخصيب التربة. والجدول رقم (35) يوضح لنا هذا التراجع في استعمال الأسمدة خاصة بعد صدور قانون 19/87.

جدول رقم (35): تطور بيع الأسمدة بالجزائر بالفترة (1986-2000).

الوحدة: طن.

| السنوات | 1986 | 1987 | 1990 | 1994 | 2000 |
|------------------|---------|---------|---------|---------|---------|
| الكمية المستعملة | 605.540 | 540.000 | 270.000 | 268.000 | 178.000 |

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول إستراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة 18، جويلية 2001، ص

.113

المطلب الرابع: مساهمة القطاع الخاص في تنمية قطاع الفلاحي.

يعتبر القطاع الفلاحي من الأنشطة الخاصة التي مارسها الفرد منذ القدم بحكم ارتباطه بالأرض كمصدر للعيش والأمان له منذ زمن بعيد، وفي البلدان النامية ما زال هذا القطاع ذا أهمية كبيرة ومن أهم القطاعات الأساسية في اقتصادياتها الوطنية، ويمثل الهدف الأساسي والأول لأي إستراتيجية زراعية تنتهجها، هو تحقيق الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة من مالية وطبيعية وبشرية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي للسكان أما بالنسبة للجزائر، فمن دراستنا السابقة لمقومات القطاع الفلاحي يمكننا القول بأنها تمتلك قدرات فلاحية جد كبيرة، وأن ما تم إنجازه في القطاع لحد الآن لا يعبر عن هذه القدرات. فالانشغال بالمشاكل الطرفية للقطاع دون تصور ووضع إستراتيجية طويلة المدى قائمة على سلسلة من التطورات الهيكلية، هو الذي أدى إلى حالات الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

الانسداد في القطاع، لأن الوصول إلى قطاع فلاحي متطور يحقق الأهداف المسطرة له يتطلب وقت طويل. والإستراتيجية الواجب وضعها لا بد أن تصل إلى التوفيق بين مصالح المستهلكين والفلاحين، أي ضمان الأمن الغذائي من جهة وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفلاح من جهة أخرى، لأن هذا الأخير والذي يمثل القطاع الخاص، يعد من بين عوامل الإنتاج الأساسية والمهمة في تطوير القطاع الفلاحي. فلا بد في البداية من تنظيم وتطوير قدرات الفلاح والإدارة الفلاحية بصفة عامة، حتى تتمكن من إبراز الدور الفعال الذي يستطيع أن يقدمه في إطار دعم مسار التنمية في هذا القطاع. ومن ثم جعل هذه القدرات تتماشى مع متطلبات الإستراتيجية الواجب وضعها، كتكوين المسيرين والتكوين المختص. وما يدفعنا لقول ذلك هو أننا نرى أنه من المغالطة القول أو الاعتقاد بأن مهنة الفلاحة تقتصر على الأميين، أو على الأشخاص الذين لا يجدون مهنة في القطاعات

الأخرى، لأن التنمية الفلاحية تتطلب تكوين كمي ونوعي كي لا يحدث تبذير للاستثمارات. فأى إستراتيجية جديدة توضع للقطاع الفلاحي لا يكفي ضخ رؤوس الأموال فيها وإيجاد حل لمشكل العقار وإعادة تنظيم المستثمرات فقط، وإنما يجب أن تكون هذه الإجراءات مصحوبة بالتكوين في جميع المجالات المتعلقة بالقطاع من العامل البسيط إلى المسير على مختلف المستويات الإدارية.

إذن وبعد توضيحنا للإستراتيجية التنموية الفلاحية التي نرى أنه من الضروري إتباعها حتى يتم النهوض بهذا القطاع، والتي يبقى للقطاع الخاص الدور الكبير فيها، كونه يشغل حيزاً واسعاً في المجال الفلاحي. ولكي نستطيع تقدير مدى مساهمة القطاع الخاص في تنمية الفلاحة بالجزائر يجب تسليط الضوء على بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة في نظرنا من أجل تقييم هذا الدور. ومنها مساهمته في القيمة المضافة التي يحققها القطاع الفلاحي بشكل عام. وكذا حصته من الحجم الكلي لليد العاملة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة. وما يجب التنبيه إليه أن معظم الدراسات السابقة المتعلقة بالقطاع الخاص، وبالأخص التي تنطرق إلى تحليل الجانب التنموي للقطاع في مختلف القطاعات الاقتصادية، تبقى تفتقر للمعرفة الدقيقة والمفصلة حول هذا القطاع، لأن حصيلته المعلومات الإحصائية في هذا المجال جد رديئة، باستثناء بعض المحاولات. ونبقى نكتفي بالمعرفة تقديرية فقط.

1 - مساهمة القطاع الفلاحي الخاص في تكوين القيمة المضافة:

كما هو معروف فإن المساحة الكلية للجزائر تبلغ 2.381.741 كلم، يشكل فيها المجال الصحراوي مساحة تفوق مليوني كيلومتر مربع أي حوالي 90 % من المساحة العامة. في حين يشمل المجال الزراعي مساحة ضيقة، حيث لا تتعدى المساحة الصالحة للزراعة 3,1 % من مجموع مساحة البلاد، وينبغي اقتصادها على موردين أساسيين هما البترول والغاز الطبيعي. وقد حظي القطاع الصناعي بالأولوية في الكثير من مخططاتها الاقتصادية، في ظل تحول الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة تدريجياً نحو الليبرالية. وتم ذلك على حساب الفلاحة. هاته الأخيرة التي تميزت في كثير من الأوقات بضعف مساهمتها في الناتج الوطني الإجمالي وعدم تلبيتها للحاجات الغذائية الداخلية للبلاد. نظراً للصعوبات الطبيعية والهيكلية والتقنية والتي تم التطرق إليها سابقاً، حيث يمثل وجود ثلاثة قطاعات متباينة في تنظيمها وطرق استغلالها أحد أهم الصعوبات الهيكلية والتقنية التي

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

تواجهها الفلاحة في الجزائر، وهو ما لمسناه من خلال دراستنا لتطور القطاع الفلاحي في الجزائر قبل وبعد الإصلاحات. إذ نجد قطاع التسيير الذاتي والقطاع التعاوني والقطاع الخاص. هذا الأخير الذي يشمل الأراضي التي يمتلكها ويستغلها الفلاحون الصغار والمتوسطون، ويشغل 60 % من الأراضي المستغلة، كما أنه يستقر في الأراضي الأقل خصوبة وهو مكون في معظمه من مستغلات صغيرة تمارس بها فلاحة تقليدية. تم إدخال نوع من العصرية عليها في بعض المناطق سهلة الاستغلال.⁽¹⁾

إذن وبالنظر إلى الهيكل التنظيمي السابق، فإننا نجد أن القطاع الخاص يمثل الجزء الأكبر منه. لذا نرى أنه من واجب الدولة أو الجهات المسؤولة على وضع الخطط التنموية للقطاع الفلاحي، أن تتخذ عدة إجراءات لإعادة هيكلة القطاع الفلاحي. وذلك عن طريق تشجيع المبادرة الفردية وتوفير الدعم النوعي والكمي للقطاع الفلاحي الخاص وجعله يساهم مساهمة فعالة في تحسين كمية ونوعية الإنتاج الزراعي في البلاد بما يحقق الاكتفاء الذاتي المطلوب ويسد من حاجات السكان الغذائية. فضلا عن زيادة مساهمة القطاع الفلاحي في الدخل الوطني. إن ما يدفعنا إلى التركيز على القطاع الخاص في هذا الجانب، هو مدى مساهمته في تكوين الجزء الكبير من القيمة المضافة المحققة في القطاع الفلاحي خلال السنوات الأخيرة، بالرغم من الصعوبات والمشاكل التي يواجهها. إذ أن متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة التي حققها القطاع الفلاحي في الفترة (2005/01) يمثل 99,74 %، في حين تبقى المساهمة الكلية للقطاع الفلاحي مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية ضعيفة، ففي سنة 2005 مثلاً بلغت مساهمة القطاع في تكوين القيمة المضافة الإجمالية المقدرة بـ 2607,1 مليار دينار جزائري ما نسبته 22,23 %، أي بقيمة 579,72 مليار دينار جزائري. وهو ما يمكن توضيحه من الجدول التالي :

جدول رقم (36): تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي حسب الطابع القانوني بالفترة (2001/2006).

الوحدة : مليار دينار جزائري .

| مجموع ق.م الإجمالية | القطاع الخاص | | القطاع العام | | الطابع القانوني |
|------------------------|--------------|----------------|--------------|----------------|-----------------|
| | النسبة % | القيمة المضافة | النسبة % | القيمة المضافة | السنوات |
| 412 | 99,60 | 410,4 | 0,40 | 1,6 | 2001 |
| 417,22 | 99,69 | 415,91 | 0,31 | 1,31 | 2002 |
| 510,03 | 99,75 | 508,78 | 0,24 | 1,24 | 2003 |
| 578,88 | 99,84 | 577,97 | 0,16 | 0,94 | 2004 |
| 579,72 | 99,84 | 578,79 | 0,16 | 0,93 | 2005 |
| 639,63 | 99,84 | 638,63 | 0,16 | 1,00 | 2006 |

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS). سنة 2007.

إذن نلاحظ من الجدول أعلاه أن مقدار مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في تزايد مستمر ولكن بوتيرة متباطئة، ويمكننا القول بأنه يغطي كل ما ينتج في هذا القطاع وبنسبة تقارب 100%، غير أن هذا لا يبدو كافياً إذا ما علمنا أن تغطية إحتياجات السكان الغذائية من المنتجات الزراعية لم تحقّق حتى اليوم. وربما يعود

(1) - إستنادا إلى تقرير حول جغرافيا الجزائر، من الموقع الإلكتروني: www.Histoire-Géographie.com، بتاريخ 06 جوان

2008.

الفصل الثالث:

دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

ذلك إلى محدودية نفقات التسيير والتجهيز المخصصة من طرف الدولة للفلاحة والتنمية الريفية خلال نفس الفترة. حيث تبدو منخفضة ومتباينة من فترة لأخرى كما يوضح ذلك الجدول الموالي، خاصة وأن هذا القطاع كما هو معروف يعتمد في تسيير نشاطه على الدعم المقدم من قبل الدولة أو الخزينة العمومية والمتمثل خاصة في التزويد بالتجهيزات الفلاحية كالعتاد بكل أنواعه، وكذا المواد الكيماوية المستعملة في تخصيب التربة.

جدول رقم (37): تطور نفقات التجهيز والتسيير للقطاع الفلاحي بالفترة (2008/2001).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| نفقات التسيير | 16,559 | 16,888 | 19,116 | 9,214 | 9,520 | 21,144 | 21,343 | 53,313 |
| نفقات التجهيز | 75,136 | 75,450 | 169,76 | 85,115 | 96,046 | 112,91 | 201,03 | 308,55 |

المصدر: من إعداد الباحث إستنادًا إلى:

- سنة 2001: الموقع الإلكتروني للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية www.JorAdp.dz بتاريخ 06 جوان 2008.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المتضمنة لقانون المالية 2002، الصادرة بتاريخ 23/12/2001، العدد 79، ص 78، 77.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المتضمنة لقانون المالية 2003، الصادرة بتاريخ 25/12/2002، العدد 86، ص 52، 51.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المتضمنة لقانون المالية 2004، الصادرة بتاريخ 29/12/2003، العدد 83، ص 33، 32.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المتضمنة لقانون المالية 2005، الصادرة بتاريخ 30/12/2004، العدد 85، ص 32، 31.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المتضمنة لقانون المالية 2006، الصادرة بتاريخ 31/12/2005، العدد 85، ص 25، 24.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المتضمنة لقانون المالية 2007، الصادرة بتاريخ 27/12/2006، العدد 85، ص 35، 34.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المتضمنة لقانون المالية 2008، الصادرة بتاريخ 31/12/2007، العدد 82، ص 27، 26.

وبالرغم من هذه النتائج فإن الدولة قد عملت على تدعيم القطاع الفلاحي، وتمثلت هياكل هذا الدعم فيما جاء به البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (P.N.D.A)، والصندوق الوطني للتنمية والفلاحة F.N.D.R.A، وينظر لها البعض على أنها جاءت متأخرة ولم تشتغل إلا في السنوات الأخيرة، إلا أننا نعتبرها الخطوة الأولى الضرورية لوضع إستراتيجية فلاحية متكاملة، نظرا لتوضيح العلاقات الجديدة بين أهم الفاعلين فيها وهم الدولة والمؤسسات الفلاحية والمنتجين من جهة ونظرا لمحتواها من جهة ثانية الذي يتمثل خاصة في: - الاستغلال الأمثل للقدرات الطبيعية وتشمينها كالتربة والماء في إطار التنمية المستدامة.

- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة بهدف تحقيق الأمن الغذائي أو على الأقل التقليل من التبعية الغذائية بالنسبة للمنتوجات الضرورية ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والحليب.
 - توجيه الاستثمار حسب الطبيعة المناخية ونوعية التربة في كل منطقة، أي الأخذ بعين الاعتبار خصائص كل منطقة، وهذا ما يؤدي إلى تنوع الإنتاج وزيادة المردودية.
 - توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي، وبالتالي المساهمة في توفير فرص العمل. - تعزيز الميزان التجاري الفلاحي بزيادة صادرات المنتوجات الفلاحية، خاصة تلك التي لنا فيها مزايا تنافسية.
- الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

2 - مساهمة القطاع الفلاحي الخاص في التشغيل:

وحتى يتم تحقيق الهدف التنموي المنتظر من الإستراتيجية الفلاحية المتكاملة والواجب دعمها، فإنه من الضروري تحسين مستوى الدخل بالنسبة للمزارعين، وبالتالي تحسين ظروفهم المعيشية بما يسمح من دعم ارتباطهم بالأرض. ذلك لأن هذا القطاع في الجزائر ضمّ ولفترات طويلة جزء كبير من اليد العاملة والتي تعتبر أحد أهم عوامل الإنتاج في المجال الزراعي، بما يجعل من الضروري تحقيق الأهداف المنتظرة من القطاع، من أجل خلق أكبر قدر ممكن من القيمة المضافة ومن ثم توزيعها على بقية القطاعات بهدف تنميتها.

فإذا ما تتبعنا تطور العمالة في هذا القطاع، نجد أن اليد العاملة شهدت تناقص في حدود النصف على ما كانت عليه، حيث انخفضت من 40 % في الستينيات إلى 20 % في التسعينيات من القرن الماضي. وهو ما جعل مساهمة القطاع الزراعي لا تمثل سوى 7 % من الدخل السنوي المحقق. في حين كانت تمثل نسبة 65 % من مداخيل الجزائر.⁽¹⁾

ويرجع هذا بالأساس إلى دخول الجزائر مجال تصدير النفط والغاز. وزيادة الإهتمام بالقطاع الصناعي كسياسة جديدة للبلد نحو التصنيع المتهافت عليه، مما أثر على حجم العمالة في المجال الزراعي وتحولها نحو النشاطات الخدمية والتجارية سهلة الكسب، إذ أصبحت هذه النشاطات تمتص النصيب الأكبر منها وهو ما تجاوز نصف القوة العاملة في البلاد. ويمكن إلقاء الضوء حول تطور العمالة في هذا القطاع من خلال معطيات الجدول رقم (38) :

جدول رقم (38): تطور نسب العمالة في القطاع الفلاحي بالجزائر للفترة (2006/2002).

| السنوات | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|--|-------|-------|-------|-------|-------|
| القوة العاملة الإجمالية ³¹⁰ | 5.462 | 5.741 | 5.976 | 6.222 | 8.869 |
| العمالة في الفلاحة ⁽³¹⁰⁾ | 1.438 | 1.565 | 1.617 | 1.683 | 1.610 |
| النسبة المؤوية (%) | 26,32 | 27,26 | 27,05 | 27,04 | 18,15 |

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، مصلحة التخطيط، سنة 2007.

يوضح لنا الجدول أن نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في التشغيل خلال الفترة (2005/2002). عرفت إستقرار نسبي في حدود نسبة 27 %، وهي نسبة منخفضة بالنظر إلى حجم وإمكانيات هذا القطاع في الجزائر والتي تعتبر بلد زراعي بالدرجة الأولى. غير أن هذه النسبة إستمرت عرفت تدهور واضح في سنة 2006 بما نسبته 18,15 %، ويرجع ذلك إلى الأسباب السالفة الذكر، بالإضافة إلى أن القطاع الخاص والذي يعد الركيزة الأساسية لتطوير القطاع الفلاحي، مازال يعاني من مشاكل عديدة من بينها إشكالية التمويل وتوسيع المستثمرات وتنظيمها كوحدة اقتصادية، نظرا لنقص عقود الملكية حيث أن ثلثي (2/3) المساحة المعنية لا تزال بدون عقود. وهو ما يجعل الفلاح يتجه نحو نشاطات أخرى أقل صعوبة، كما أن إعادة هيكلة هذا القطاع وتحديث هيكله وتحسين حجم المستثمرات وإعادة النظر في صيغ التمويل وربط الفلاحة بالصناعة الغذائية، تتطلب دعماً

(1)- إستناداً لمعطيات إقتصادية من الموقع الإلكتروني www.ar.wikipedia.org، مرجع سابق، بتاريخ 08 جوان 2008.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

قويا من الدولة لإعداد الفلاحة لمواجهة مقتضيات العولمة أي المنافسة خاصة داخل الوطن. مما يتطلب كذلك يد عاملة مؤهلة قادرة على رفع التحدي من أجل النهوض بالفلاحة. لذا يجب على الدولة مواصلة المجهودات بإدماج الرأسمال الخاص في تنفيذ الإستراتيجية التي أتمدت في تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، فرغم أنه لم يصل بعد إلى تحقيق الأهداف المنتظرة منه نظراً لضعف التنظيم والتحكم، إلا أنه يعتبر كبادرة مهمة للنهوض بالقطاع.

إن ما يمكن أن نستخلصه في دراستنا لوضعية القطاع الفلاحي عموماً، هو أن الجزائر تمتلك قدرات فلاحية جد كبيرة، في حين ما تم انجازه لحد الآن في هذا القطاع لا يعبر عن هذه القدرات. ويرجع السبب في نظرنا إلى الانشغال بالمشاكل الظرفية للقطاع دون تصور ووضع إستراتيجية طويلة المدى قائمة على سلسلة من الإجراءات الهيكلية، وهو ما أدى إلى حالات الانسداد التي يعيشها القطاع. فالوصول إلى قطاع فلاح متطور يحقق الأهداف المسطرة له يتطلب وقت طويل. غير أن هذه الإستراتيجية يجب أن تصل إلى التوفيق بين مصالح المستهلكين والفلاحين، أي ضمان الأمن الغذائي من جهة وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفلاح من جهة ثانية. وحتى يتحقق ذلك لابد على الدولة أن تتخذ عدة إجراءات قصد دعم هذه الإستراتيجية وتطوير القطاع، وهي:

- العمل على توسيع الرقعة المخصصة للزراعة، وذلك عن طريق استصلاح الأراضي الجبلية والصحراوية وتقليص الأراضي المستريحة، وذلك في إطار الشراكة مع الأجانب والتي من شأنها أن تضمن الأسواق الخارجية، نظرا لمعرفتهم بها وبشبكات النقل والتوزيع وطرق البيع. بما يؤدي بدوره إلى تعزيز الميزان التجاري الفلاحي. - القيام بتكثيف العمل الفلاحي، وذلك بتطوير المستوى التقني وتطوير الأساليب المتبعة باستعمال المكنة والاهتمام بتكوين الفلاحين وكذا البحث العلمي في المجال الزراعي.

- تقديم الدعم المالي للفلاحين عن طريق رفع أسعار المنتجات الفلاحية في الأسواق، ومنح قروض بفوائد قليلة. - منح الفلاحين كامل الحرية في اتخاذ المبادرة، وتحمل المسؤولية في ميدان الإنتاج إلى جانب إمكانية التنازل عن الأرض أو تفويضها، وتبقى ملكيتها في يد الدولة التي قد تجبر الفلاح على استغلالها بدل تحويلها. - توضيح وبصورة نهائية العلاقة التي تربط الفلاح بالأرض التي يستغلها، خاصة بالنسبة للمستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية التي أصبحت لا تخضع لسلطة الدولة في اختيار منتوجاتها، رغم أن العقار الفلاحي لا يزال ملك للدولة، والذي يعتبر الانشغال الأساسي الذي يجب أن توجد له حل مبني على أسس اقتصادية. - ضرورة تدخل الدولة لضمان استقرار أسعار المدخلات (تكاليف الإنتاج)، خاصة بعد الوضعية التي آلت إليها التربة من جراء عدم تخصيصها نظراً لزيادة تكلفة الأسمدة، وكذا العمل على أن لا تكون فلاحتها تابعة للواردات من المدخلات. وهي بهذا أيضاً تحمي الصناعة الوطنية. - الإستمرار في دعم القطاع الفلاحي بدون استثناء على غرار ما يجري في العالم، خاصة فيما يتعلق باستقرار أسعار المدخلات والمنتوجات وكذا التكفل بتنظيم التوزيع، فقد عملت الدول المتقدمة على تدعيم الفلاح، حيث أن 40 % من مداخيل الفلاحين الأوروبيين تأتي من مساعدات الدولة و 28 % في الولايات المتحدة الأمريكية.⁽¹⁾

(1) - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول إستراتيجية التنمية الفلاحية، مرجع سابق، ص 18.

المبحث الثاني: دور القطاع الخاص في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

شرعت الجزائر منذ بداية التسعينيات في تغييرات اقتصادية هامة وذلك بتبنيها برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي (وهو ما تم التطرق له في الفصل الثاني من البحث)، وعمدت بذلك إلى تنفيذ عدة سياسات مالية واقتصادية في مجالات التنمية. لاسيما بعد المآل الذي وصلت إليه المؤسسات الكبيرة التي كانت تعد قاعدة التنمية الاقتصادية، وإدراك الدولة بعدم قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع الواقع الاقتصادي المفروض والصمود أمامه. فالتجته نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اعتبرته أحد أهم القطاعات والتي أولته اهتماما بالغا ومتزايدا نحو ترقية وتطوير مؤسساته في مختلف الميادين، بعدما كان دورها مهمشا ولفترة طويلة. وقد ظهر هذا الاهتمام بشكل واضح من خلال إنشاء وزارة خاصة بهذا القطاع وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية. هذه الهيئة التي أصبحت رسميا مكلفة بتوفير جميع الظروف الملائمة لتشجيع إنشاء هذه المؤسسات ووضع استراتيجيات تهدف إلى تدعيمها وترقيتها. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تكون لها دور هام في النشاط الاقتصادي، وبالأخص في بناء نسيج صناعي متكامل وكذا في تحفيز القطاع الخاص وتحرير المبادرات الفردية. وبالتالي خلق إطار مناسب يُمكن من تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية من خلال إدماج القطاع الخاص في برامجها وجعله يساهم في تنمية وتطوير هذا النوع من المؤسسات.

فقد أجمعت معظم الدراسات الاقتصادية على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدرتها على توفير فرص العمل، فهي أكثر قدرة على إمتصاص العمالة لإنخفاض تكلفة خلق فرص التشغيل بها، كذلك تلعب دورا مهما في مجال تنويع الهيكل الصناعي، وتغطية الأسواق المحلية بإنتاج السلع التي تحتاجها هذه الأسواق. فضلاً عن مساهمتها في خلق القيمة المضافة وترقية الصادرات، ومن ثم تنمية الدخل الوطني خلال فترة قصيرة نسبيا لأن إنشاء هذه المشروعات يتم خلال فترة أقل مقارنة بالمشروعات الكبيرة وبالتالي فهي تدخل في دورة الإنتاج بشكل أسرع. وفي هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات تهدف إلى تنمية وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، وقد تم إرساء التشريعات القانونية التي اعتبرت كقاعدة أساسية للنهوض بهذا النوع من المؤسسات. وذلك من أجل تجاوز العراقيل التي تحد من تطويرها وترقيتها. وسنحاول في هذا المبحث إلقاء الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال التعريف بها ودراسة واقعها في الاقتصاد الوطني، ومدى مساهمة القطاع الخاص في تنميتها ومن ثم تنمية الاقتصاد الوطني، وكذا الآفاق المستقبلية لهذا النوع من المؤسسات في قطاعات النشاط الاقتصادي بالجزائر. والمتطلبات الضرورية لترقيتها وتطويرها ، من أجل ضمان إستمراريتها وعدم زوالها في ظل العولمة والتكتلات الدولية.

المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

لم يعد يختلف اثنان في كون أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وإدراكاً منها لهذه الحقيقة قامت الدولة الجزائرية بإنشاء وتهيئة المناخ التشريعي والاقتصادي المناسب لنشاط هذه المؤسسات ومنح تسهيلات لها من أجل تطويرها وتميئتها، وذلك من خلال إنشاء العديد من الوكالات والصناديق التي تعمل على دعم ومرافقة هذه المؤسسات، ومن خلال هذا الدعم أخذت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الانتشار والتطور عبر مختلف مناطق الوطن وفي مجالات مختلفة، أين بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في سنة 2007، حسب تصريح وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية السيد "مصطفى بن بادة" في وثيقة حكومية صادرة عن مديرية الوزارة الوصية، ما يعادل 293.946 مؤسسة خاصة بمعدل نمو يقارب 08,94%. بالإضافة إلى 116.347 نشاط حرفي خاص، وما هو إلا دليل على أن هناك نشاط اقتصادي بدأ يظهر في الأفق، يتخذ من هذا النوع من المؤسسات أداة له لتحقيق أهدافه التنموية، ويجعل المتبع لسير وتطور هذه المؤسسات يتفاؤل بمستقبل واعد لها يتسم بإنجازات تعود بالنفع على المجتمع والاقتصاد على حد سواء، وهو ما يعني خلق فرص عمل جديدة وزيادة في خلق وتكوين القيمة المضافة فضلا عن دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات... إلخ. وكلها سوف تعزز وتيرة النمو مع مر الأعوام وترجم تحسن محسوس لمناخ الاستثمارات، والتي من المنتظر منها أن تؤدي إلى إنجاز في آفاق 2009 أهداف 100.000 مؤسسة التي تضمنها برنامج رئيس الجمهورية.⁽¹⁾

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو عامل أساسي لوضع سياسات وتشريعات وبرامج وخدمات جيدة لهذا القطاع، كما أنه شرط أساسي لبناء قواعد بيانات متسقة وموثوق بها ويمكن تحليلها وذلك لمساعدة كل الأطراف المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فهم هذه المؤسسات وتقييم أثر التغيرات الخاصة ببيئة العمل عليها من خلال إجراء المشاورات ووضع الحلول الملائمة.

ومع هذا فإن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقارنتها بين الدول تعتبر مهمة معقدة، حيث أن هذه المؤسسات ليست مفهوما مطلقاً ولكنها مفهوما نسبياً، حيث أن معايير تعريف نطاق أو حجم الأعمال يختلف من دولة لأخرى. فعلى سبيل المثال هناك من يعرفها على أساس الأصول الكلية أو حجم العمالة أو رقم المبيعات أو رأس المال المدفوع، وهناك دول يختلف التعريف لديها باختلاف القطاعات. كما أن الكثير من الدول تستخدم أكثر من مؤشر في آن واحد. وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو عنصر هام في وضع البرامج والسياسات، لكنها لا بد أن تعد وفقا لظروف كل دولة ومن الضروري تحديد ومعرفة ما إذا كانت هناك

حاجة لتعريف شامل، وما هو مدى تعقيد هذا التعريف وإذا كان لابد من تغيير التعريف لدرجة ما وفقاً لسياسة معينة

(1) - مصطفى بن بادة، وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في حصة منتدى التلفزيون، أنظر الموقع: www.pmeart.dz.org.
الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

أو وفقاً لأهداف كل برنامج. وبطبيعة الحال ستكون الجدوى من هذا التعريف محل اعتبار خاصة بعدما أصبحت عملية تنمية هذا القطاع الحيوي محل اهتمام كل من الحكومة ووكالات التمويل الدولية والمنظمات غير الحكومية، وهذا حتى يتسنى له أن يلعب الدور الريادي في عملية التنمية الاقتصادية. وذلك لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية أخرى توفر فرص عمل وكذلك تعتبر هي المصدر الرئيسي للنتائج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص كما أنها وأن كانت تقدم مساهمة ضئيلة في الصادرات ولكنها مساهمة فعالة في أغلب الدول.

في حين تعتمد منظمة العمال الدولية في تعريفها للمؤسسات الصغيرة على عدد العمال والذي يتراوح ما بين 5 و 49 عاملاً، وهذا ما اتفق عليه الخبراء العرب خلال المؤتمر المنعقد ببيروت عام 1968، وهناك من يقسمها على أنها تلك التي تشغل ما بين 10 إلى 50 عاملاً، ويبلغ رقم أعمالها السنوي أقل من 200 مليون دج. (1)

غير أن تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المعتمد حالياً في الجزائر مستمد من ميثاق "بولونيا Bologne" في جوان 2000 والمنشق هو الآخر من تعريف الاتحاد الأوروبي لهذا النوع من المؤسسات في سنة 1996، والذي كان موضوع توصيته لاعتماده من طرف الدول الأعضاء. والتعريف الأوروبي يعتمد على ثلاث معايير، وهي عدد العمال الدائمون لمدة سنة كاملة، ورقم الأعمال الذي تحقق في آخر سنة مالية، وكذا استقلالية المؤسسة، والتمثل في أن لا تتجاوز نسبة رأس المال أو حقوق التصويت 25 % لصالح مؤسسة أخرى أو مؤسسات ليست من نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن خلال هذا التعريف، جاء تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على أنها: مؤسسة منتجة للمواد والخدمات، مهما كان الإطار القانوني الذي أنشأت بموجبه والتي تشغل من 1 إلى 250 عاملاً، ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري، وتحترم معيار الاستقلالية. كما حاول التعريف التفريق بين المؤسسة المتوسطة والصغيرة، وكذا المؤسسة المصغرة أي الصغيرة جداً "Micro entreprise"، فعرف المؤسسة المتوسطة على أنها تلك التي تشغل ما بين 50 و 250 عاملاً، ولها رقم أعمال ما بين 200 مليون دينار جزائري و 2 مليار دينار جزائري. أما المؤسسة الصغيرة، فهي تلك التي تشغل ما بين 10 و 49 عاملاً ولا يتجاوز رقم أعمالها 200 مليون دينار جزائري. بينما تعرف المؤسسة المصغرة على أنها تلك التي تشغل من 1 إلى 9 عمال، ولها رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار جزائري، بينما يبقى معيار الاستقلالية نفسه بالنسبة للأنواع الثلاثة من المؤسسات. (2) ويمكن أن نلخص معايير التمييز بين المؤسسات الاقتصادية، حسب ما جاء به المشرع الجزائري في الجدول رقم (39):

(1) - عبد الوهاب شمام، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، ديسمبر 2003، ص 01.

(2) -الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الورشة الثالثة، آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر 15/14-جانفي 2004، ص 8.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

جدول رقم (39): معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر.

| معايير حجم المؤسسة | عدد العمال | رقم الأعمال السنوي (بالمليون دج) | مجموع الحصيلة السنوية (بالمليون دج) | معايير الاستقلالية في التسيير |
|-----------------------|------------|---------------------------------------|--|----------------------------------|
| مؤسسة مصغرة | 01 - 09 | أقل من 20 | لا يتجاوز 10 | ضرورة توفير شرط |
| مؤسسة صغيرة | 10 - 49 | لا يتجاوز 200 | لا يتجاوز 100 | الاستقلالية في التسيير |
| مؤسسة متوسطة | 50 - 250 | 200 - 2000 | 100 - 500 | |

المصدر: المواد 5، 7.6، من القانون التوجيهي رقم 18/01، المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في

2001/12/12، والصادر بالجريدة الرسمية، العدد 77، بتاريخ 2001/12/15، ص 06.

يلاحظ من الجدول رقم (39)، أن المؤسسات المتوسطة هي عموماً التي توظف من 50 عامل إلى 250 عامل، ورقم أعمالها السنوي من 200 مليون إلى 2 مليار دج. وتعتبر المؤسسات المتوسطة الحجم مؤسسات نشيطة وفعالة في أغلب الأحيان، وتتميز بالابتكار والإبداع في نشاطها الإنتاجي، وكذلك خلق مناصب الشغل، ولهذا فالسلطات تساعد رأس المال الخاص على إنشائها وترقيتها. في حين نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة هي عبارة عن مجموعة الأنشطة التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير، وتستخدم أموال صغيرة وتوظف عدداً محدوداً من الأيدي العاملة، إلا أنها تلعب دوراً كبيراً في مجال تنويع الهيكل الصناعي. خاصة عندما يكون الطلب على أحد المنتجات قليل، يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير بدلاً من الاستيراد.

2- معطيات إحصائية حول تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

بدأ تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يظهر بصورة بطيئة، دون أن يكون بحوزتها البنية التحتية فهي لا تملك الخبرة التاريخية اللازمة لذلك، لأن عملية الاهتمام الفعلي بهذا القطاع لم تتم إلا بعد التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق. حيث تجلّى ذلك من خلال آليات الدعم المختلفة التي وفرتها الدولة لتقديم المساعدة المالية والتقنية للمستثمرين الخواص، فأنشأت بذلك وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في سنة 1994. للتكفل بمهمة تهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية نشاط هذه المؤسسات، وما صاحب ذلك من تطور في المنظومة القانونية الخاصة بها. ولعل صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 12 نوفمبر 2001 خير دليل على ذلك، إذ يعتبر منعرجاً حاسماً في تاريخ هذا القطاع حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات

وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها، وأعتبر كأول أداة لتوفير الدعائم القانونية لتفعيل هذا القطاع والذي كان من أهم أهدافه: (1)

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 77، المادة 11 من القانون رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص06. الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

- تحسين طرق إيصال المعلومة الاقتصادية، التجارية، الصناعية، المهنية والتكنولوجية إلى هذه المؤسسات التي ظلت غائبة عنها والتي تعتبر جد ضرورية لنشاطها.

- الحث على وضع أنظمة جبائية أكثر تكيفا مع خصائص هذه المؤسسات.

- تشجيع تنافسية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها، والأداءات البنكية في معالجة ملفات تمويلها.

- تشجيع بروز محيط اقتصادي، تقني، علمي وقانوني يضمن لها الدعم الضروري لترقيتها وتطويرها. - تشجيع

ظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة وتوسيع مجالات وميادين أنشطتها، للمساهمة في التنمية. كما صدر

بعد ذلك المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 2002/11/11 المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المراسيم التنفيذية الصادرة سنة 2003 المتعلقة بالقانون الأساسي لمشاتل

المؤسسات، وإنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقيتها وتنظيمها وعملها... إلخ.

وسنحاول فيما يلي أن نعطي صورة إحصائية عن واقع هذه المؤسسات من خلال تعدادها وأهم الأنشطة

الاقتصادية التي تنشط فيها إلى جانب توزيعها حسب طبيعة الملكية والتوقع الجغرافي وذلك خلال فترة ما بعد

صدر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهي الفترة التي عرف نشاطها تطورا ملحوظا.

1-2 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية:

حتى بداية التسعينيات من القرن الماضي، كان النسيج الصناعي والنشاط الاقتصادي بشكل عام يتمثل في

القطاع العمومي، حيث كان يمثل 80 % من مجموع المؤسسات، أما 20 % المتبقية فهي عبارة عن صناعات

ومؤسسات صغيرة ومتوسطة تابعة للقطاع الخاص، ومنذ بداية عمليات إعادة الهيكلة برز اهتمام بالصناعات

الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور المهم الذي تلعبه في تنشيط الاقتصاد، وتطور عدد المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة التابعة للقطاعين العام والخاص يمكن تتبعها من خلال الجدول الموالي، الذي يوضح تطورها خلال

الفترة 2007/2001 .

جدول رقم (40): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية للفترة (2007/2001)

| القطاع الخاص | | القطاع العام | | السنوات |
|---------------|---------|---------------|-------|---------|
| معدل التطور % | العدد | معدل التطور % | العدد | |
| □ | 179.893 | □ | 778 | 2001 |
| 05,37 | 189.552 | 00,00 | 778 | 2002 |

| | | | | |
|-------|---------|--------|-----|------|
| 09,71 | 207.949 | 00,00 | 778 | 2003 |
| 08,42 | 225.449 | 00,00 | 778 | 2004 |
| 09,05 | 245.842 | 12,34 | 874 | 2005 |
| 09,75 | 269.806 | -15,45 | 739 | 2006 |
| 08,94 | 293.946 | -09,88 | 666 | 2007 |

المصدر: إستنادا إلى الهيئات التالية: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، غرفة الصناعة التقليدية والحرف. والموقع: www.Pmeart-dz.org

نلاحظ من خلال الجدول رقم (40) أن عدد المؤسسات التابعة للقطاع العام عرفت استقراراً نسبياً وانخفاضاً طفيفاً، يعود في الأساس إلى خصوصية مؤسسات هذا القطاع. في حين يشهد القطاع الخاص نمواً متزايداً لهذه المؤسسات. دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر. الفصل الثالث:

المؤسسات خاصة في الفترة الأخيرة، أين بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في سنة 2007، ما مقداره 293.946 مؤسسة خاصة، بمعدل نمو 08,94 % مقارنة بسنة 2006، وما يمكن الوقوف عنده من خلال هذه الملاحظات، هو أن الزيادة الحاصلة في عدد المؤسسات مرتبطة كثيراً بالإطار التشريعي الجديد وبالتطورات التي تحققت على مستوى السياسة الاقتصادية العامة، علماً أن هذه المرحلة عرفت بداية تنفيذ الإجراءات التشجيعية التي جاء بها قانون الاستثمارات لسنة 2001، وأيضاً محتوى القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة ما جاءت به إستراتيجية ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من توصيات. والذي أسند فيه دوراً كبيراً للاستثمار الخاص المحلي، بما سمح له من اقتحام فروع النشاط الاقتصادي المختلفة.

2-2 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فئات العمال.

ونشير في هذا السياق إلى أنه في مايلي، سوف نركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لأن المؤسسات التابعة للقطاع العام (المؤسسات المحلية) لا تساهم إلا بنسبة ضئيلة من حيث عددها أو تدخلها في الحياة الاقتصادية فعددها لم يتغير طيلة عشرية كاملة كما سبق وأن رأينا، وأغلبها يخضع حالياً لعملية نقل الملكية عن طريق تطبيق إجراءات الخصوصية عليها. فالزيادة الحاصلة في نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتي عرفت تطوراً ملحوظاً، حيث بلغت في سنة 2004 عدد 225.449 مؤسسة، أي بزيادة تقدر بـ 25,32 % بالمقارنة مع سنة 2001، وتعود هذه الزيادة بدرجة كبيرة إلى المؤسسات المصغرة التي تشغل أقل من 10 عمال، حيث تمثل النسبة الأكبر في العدد الإجمالي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأربعة المدروسة، والتي تفوق نسبة 94 %، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال معطيات الجدول الموالي:

جدول رقم (41): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئات العمال للفترة (2001-2004)

| 2004 | | 2003 | | 2002 | | 2001 | | نوع المؤسسة |
|----------|--------|----------|--------|----------|--------|----------|--------|-------------|
| النسبة % | العدد | النسبة % | العدد | النسبة % | العدد | النسبة % | العدد | |
| 94,00 | 211922 | 94,10 | 195680 | 95,06 | 180188 | 94,65 | 170258 | مصغرة |

| | | | | | | | | |
|-------|---------|-------|---------|-------|--------|-------|---------|-------------------------|
| | | | | | | | | 01 - 09 عامل |
| 05,00 | 11272 | 05,15 | 10703 | 04,24 | 8042 | 04,65 | 8363 | صغيرة 10 - 49 عامل |
| 01,00 | 2255 | 00,75 | 1566 | 00,70 | 1322 | 00,70 | 1272 | متوسطة 50 - 250 عامل |
| 100 | 225.449 | 100 | 207.949 | 100 | 189552 | 100 | 179.893 | المجموع |

المصدر: إستنادا إلى الهيئات التالية: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، غرفة الصناعة التقليدية والحرف، والموقع: www.Pmeart-dz.org

ولعل الفضل في هذه الزيادة يرجع إلى إنجازات المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) والتي ساهمت لحد كبير في تكثيف هذا النوع من النسيج المؤسساتي. أما بالنسبة للمؤسسات التي تشغل في العموم ما بين 50 - 250 عامل، فقد عرفت كذلك تطورا ملحوظا لكن بنسب أقل، خاصة سنة 2004. الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

2-3 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الأنشطة:

إن التطور الحاصل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حسب انتشارها العمودي ومدى تركيزها بين فروع النشاط الاقتصادي. يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (42): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فروع النشاط لسنة (2007/06).

| سنة 2007 | | | عدد المؤسسات لسنة 2006 | فرع النشاط |
|----------|--------------|---------|---------------------------|----------------------------|
| النسبة % | عدد المؤسسات | الزيادة | | |
| 01,16 | 3.401 | 215 | 3.186 | الزراعة والصيد البحري |
| 00,02 | 84 | 10 | 74 | المياه والطاقة |
| 00,18 | 544 | 13 | 531 | المحروقات |
| 00,07 | 215 | 27 | 188 | خدمات والأشغال بترولية |
| 00,24 | 722 | 65 | 657 | المناجم والمحاجر |
| 02,84 | 8.353 | 447 | 7.906 | الحديد والصلب |
| 02,29 | 6.748 | 379 | 6.369 | مواد البناء |
| 34,10 | 100.250 | 9.548 | 90.702 | البناء والأشغال العمومية |
| 00,71 | 2.084 | 117 | 1.967 | كيميا، مطاط، بلاستيك |
| 05,48 | 16.109 | 839 | 15.270 | الصناعات الغذائية |
| 01,41 | 4.152 | 133 | 4.019 | صناعة النسيج |
| 00,55 | 1.628 | 70 | 1.558 | صناعة الجلد |
| 03,76 | 11.059 | 759 | 10.300 | صناعة الخشب، الفلين، الورق |
| 01,17 | 3.446 | 149 | 3.297 | صناعة مختلفة |

| | | | | |
|------------|----------------|---------------|----------------|------------------|
| 09,01 | 26.487 | 2.235 | 24.252 | النقل والمواصلات |
| 17,26 | 50.764 | 4.303 | 46.461 | التجارة |
| 05,84 | 17.178 | 948 | 16.230 | الفندقة والإطعام |
| 05,54 | 16.310 | 2.176 | 14.134 | خدمات للمؤسسات |
| 07,08 | 20.829 | 1.391 | 19.438 | خدمات للعائلات |
| 00,31 | 934 | 81 | 853 | مؤسسات مالية |
| 00,27 | 816 | 61 | 755 | أعمال عقارية |
| 00,62 | 1.833 | 174 | 1.659 | خدمات للمجتمع |
| 100 | 293.946 | 24.140 | 269.806 | المجموع |

المصدر: إستناداً إلى الهيئات التالية: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، موقع و. الم. ص.م: www.Pmeart-dz.org
 الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

يلاحظ من الجدول رقم (42)، أن التوجه العام الذي تتبعه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في نشاطاتها، وكذا وزنها بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي خلال سنة 2007، يؤكد على أنها تتوزع على أكثر من 20 قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي، غير أنه هناك توجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى فروع دون غيرها، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تتركز أساساً في خمسة فروع وهي نشاط البناء والأشغال العمومية، النقل والاتصال والصناعات الغذائية والتي تشكل لوحدها نسبة 48,59 % من إجمالي المؤسسات، خاصةً منها فرع البناء والأشغال العمومية حيث تمثل نسبة 34,10 % من الإجمالي، بالإضافة إلى هذه القطاعات هناك قطاع الخدمات والذي يساهم بنسبة 18,46 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوزع بين الفندقة والإطعام وخدمات للمؤسسات وللعائلات، فضلاً عن النشاط التجاري الذي يساهم بنسبة 17,26 %، وهو ما يُظهر الإقبال الكبير للمستثمرين الخواص على هذه القطاعات ويعطى فكرة عن مدى جاذبيتها لهم، والتي يفضلون الاستثمار فيها، فهم يفضلون الفروع التي لا تتطلب استثمارات كبيرة، وعادة ما تكون في المرحلة النهائية من عملية الإنتاج. ويعود سبب ذلك نسبياً إلى ضعف نسبة المخاطرة في مثل هذه النشاطات خاصة النشاط التجاري. كما أنه هناك توافق بين غياب المؤسسات الخاصة عن بعض فروع النشاط الاقتصادي، وخضوع تلك الفروع إلى الاحتكار التام من قبل المؤسسات العمومية، ولا تزال اليوم بالنسبة للبعض منها مثل قطاع المياه، الطاقة والمحروقات. والصناعات الثقيلة. ومنه يمكن تفسير الحضور القوي للقطاع الخاص في فرع النشاط التجاري والفروع الأربعة التي أشرنا إليها سابقاً، على أساس أن بقية الفروع الأخرى كانت تشهد احتكار القطاع العام وتماطل في تحريرها، وليس فقط من أجل البحث عن الربح السهل وتفادي المخاطرة.

2-4 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الموقع الجغرافي:

إن من الخصائص الرئيسية المميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي قدرتها على الإنتشار بين المناطق الجغرافية المختلفة، ومن ثم المقدرة على تحقيق قدر كبير من عدالة التنمية الإقليمية، وسنحاول من خلال تحليل معطيات الجدول رقم (43)، والذي يوضح لنا التوزيع الإقليمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الوقوف على مدى انتشار هذه الصناعات بين مختلف جهات الوطن.

جدول رقم (43): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر لسنة 2007.

| النسبة % | عدد المؤسسات لسنة 2007 | الولايات | الترتيب |
|----------|------------------------|---------------|---------|
| 12,00 | 35.296 | الجزائر | 01 |
| 06,24 | 18.363 | وهران | 02 |
| 05,45 | 16.045 | تيزي وزو | 03 |
| 04,28 | 12.588 | بجاية | 04 |
| 04,18 | 12.289 | سطيف | 05 |
| 03,48 | 10.243 | تيزازة | 06 |
| 03,40 | 10.000 | بومرداس | 07 |
| 03,18 | 9.349 | البليدة | 08 |
| 03,16 | 9.291 | قسنطينة | 09 |
| 02,64 | 7.766 | عنابة | 10 |
| 51,95 | 152.716 | باقي الولايات | |
| 100 | 293.946 | المجموع | |

ما يلاحظ من الجدول أعلاه، أن أغلبية المؤسسات تتمركز أساسا في المدن الكبرى والمناطق العمرانية الشمالية وبالضبط بالولايات العشر الأولى المذكورة، أين يشتد النشاط الإقتصادي وتتواجد المصالح والهيئات الإدارية، مُشكلةً بذلك أقطاباً للنمو، تضم ما يقارب نصف عدد هذه المؤسسات حيث تحتل الجزائر العاصمة المرتبة الأولى بمعدل يصل إلى 12,00 %، وهو ما يؤكد عدم التوازن الجهوي في التوزيع الجغرافي لهذه المؤسسات في الجزائر، إذ نجدها تتمحور حول ثلاث مناطق رئيسية هي ولايات الجهة الشمالية للوطن التي تضم 60 % من إجمالي هذه المؤسسات، ويرجع السبب إلى توفر محفزات الاستثمار في هذه المدن الكبرى، وتحتل جهة الهضاب العليا المرتبة الثانية بنسبة 29,82 %، وتحتل جهة الجنوب والجنوب الكبير المرتبة الثالثة بمعدل 10,18 %.

الفصل الثالث:

دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تمثل أقل نسبة بالرغم من شساعة مساحته وقاعدته الصناعية الكبيرة التي يحتلها قطاع المحروقات، حيث يظل يفتقد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب ضعف الكثافة السكانية وضعف المرافق الضرورية، إلا أن السلطات العمومية تنبعت لذلك عن طريق أساليب الدعم التي باشرت في تجسيدها في إطار برامج تنمية ولايات الجنوب ولوحظ نوع من الانتعاش في إنشاء هذا النوع من المؤسسات، حيث سُجل إنشاء 419 مؤسسة في ورقلة، و 329 مؤسسة في غرداية، ونحو 208 مؤسسة في تمنراست، وحوالي 188 مؤسسة في أدرار سنة 2007.⁽¹⁾

غير أن ما يمكن الإشارة إليه، هو أن نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حديثة النشأة، أنشئت في سنوات الثمانينيات من القرن الماضي، حيث نجد أن نسبة 58% من المؤسسات المتواجدة في عام 1990 تم أنشاؤها بين سنتي 1980 و1990، وأغلبها كان مع بداية تطبيق قانون الاستثمارات لسنة 1982.⁽²⁾ والذي أعطى دفعا قويا للمبادرة الخاصة في إنجاز مشاريع صناعية جديدة، واتضح هذا التوجه خاصة مع بداية التسعينيات حيث شهدت هذه الفترة تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في العديد من الأنشطة المرتبطة باقتصاديات الانفتاح خاصة مع صدور قوانين الاستثمار ومختلف الاجراءات التحفيزية التي اتخذتها الدولة الجزائرية بغرض تفعيل الجوانب الايجابية التي تساعد على تطور المؤسسات الاقتصادية سواء تعلق الأمر ببرامج التأهيل الاقتصادي أو بالقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001، وما يتضمنه من أدوات وأشكال لدعم هذا القطاع. فقد انعكست كل هذه الاجراءات على وتيرة إنشاء المؤسسات خلال العقد الأول من القرن الحالي وهي المرحلة الحاسمة في حياة هذا القطاع، والتي تمكنا من تكوين فكرة أولية عن بعد التغييرات التي شهدتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية المتعاقبة خاصة منذ سنة 2001.

وحسب مصالح وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة يصل اليوم إلى قرابة 666 مؤسسة حسب أرقام سنة 2007، وهو ما يؤكد على تنفيذ إجراءات الخوصصة التي انطلق فيها مع نهاية التسعينات، والتي مست العديد من وحدات هذا القطاع، وهو الأمر الذي يوحى مستقبلا بتراجع في عدد هذه المؤسسات. أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، فقد إرتبط وجودها وتطورها بالدور الذي لعبه المقاولين الخواص في توجيه استثماراتهم نحو النشاط الاقتصادي، بعد ان عملت السلطات العمومية في بداية الثمانينيات على تآطير وتنظيم مجالات تدخلهم في الحياة الاقتصادية، حيث ظهر إقبالا كبيرا على إنشاء المؤسسات الخاصة (إستثمارات جديدة)، كان أغلبها من الحجم الصغير وهو ما أكدته ودلت عليه مختلف الاحصائيات السابقة. كما يبقى قطاع البناء والأشغال العمومية يحتل المرتبة الأولى في اشتماله على هذا النوع من المؤسسات بحصة تقدر بـ 34,10%. وفي المرتبة الثانية قطاع التجارة بحصة تقدر بـ 17,26%، كما يبقى يحتل

(1) - استناد للموقع الإلكتروني لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: www.Pmeart-dz.org بتاريخ: 10 سبتمبر 2008.

(2) - عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/3003، ص 138.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

المرتبة الثالثة قطاع النقل والمواصلات بحصة تقدر بـ 09,01%. وهي تشهد توزيع غير منتظم جغرافيا، ويعود ذلك إلى الأسباب المذكورة سابقاً، إلا أن دخول برنامج دعم النمو الاقتصادي حيز التنفيذ والذي يندرج ضمن مخطط تنمية ولايات الجنوب، وكذا برامج ومشاريع متنوعة أخرى ذات البعد الوطني، من شأنها تحفيز العرض والطلب، وإنشاء مخزون ملموس من الفرص لآلاف المتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الخاص في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بعدها تطرقنا إلى تحليل وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها، من حيث عددها وكيفية توزيعها العمودي على مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وأيضا التوزيع الأفقي على مختلف المناطق الجغرافية بالجزائر، نقوم فيما يلي بدراسة الوزن الاقتصادي لهذه الصناعات والمؤسسات في النشاط الاقتصادي، خاصة إذا عرفنا أنها أصبحت من أهم المؤشرات الجديدة في الحياة الاقتصادية للبلاد. ولذلك سنقوم بتحليل بعض المجاميع الاقتصادية للجزائر، من خلال دراسة مدى مساهمة القطاع الخاص من خلال مؤسساته الصغيرة والمتوسطة الخاصة في دعم وترقية هذه المؤشرات، خاصة منها مستوى التشغيل وكذا المساهمة في تكوين القيمة المضافة، والتجارة الخارجية.

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التشغيل:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل، إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية المستحدثة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال

رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليه، ويلقى هذا الدور صدى واسعاً في الدول المتقدمة والنامية، فمع اضطراب الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة. فقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الكبيرة. فحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) (*)، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالياً في نصف مناصب الشغل الجديدة والمستحدثة في أوروبا وهي توظف 70 مليون شخص أي ما يمثل 3/2 من مناصب العمل الكلية وتختلف هذه النسبة باختلاف البلدان والقطاعات الاقتصادية فمثلاً نجدتها مرتفعة في كل من أسبانيا والبرتغال ومنخفضة في السويد وأيرلندا. أما في الولايات المتحدة الأمريكية توظف هذه المؤسسات أكثر من نصف العمال وبأخص العمالة في قطاع الصناعات الأولية، وفي اليابان وصلت نسبة عمالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2002 إلى 81 % من مجموع عدد العمال. (1)

أما في الجزائر، فبالرغم من صغر حجم هذه المؤسسات وإمكانياتها المتواضعة بالمقارنة مع إمكانيات المؤسسات الكبيرة إلا أنها استطاعت أن تمتص جزء كبير من الطاقة العمالية العاطلة. ويخص مجال التوظيف قطاع الخدمات والتجارة بالدرجة الأولى، ويتوزع على قطاعات مختلفة كالبناء وتجارة الجملة والتجزئة، الاتصالات، النقل... الخ.

(*) - (OCDE): Organisation de Coopération et de Développement Economique.

(1) - عثمان لخلف، مرجع سابق، ص 57.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

فالقطاع الخاص الوطني الذي بدأ يتهيكّل ويتطور في إطار اقتصاد السوق، والذي أخذت فيه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الجانب الكبير من إستثماراته، سيكون في المستقبل وبدون شك أهم قطاع يوفر فرص العمل وذلك استناداً إلى التطور الذي شهدته العمالة في هذا القطاع من خلال مؤسساته الصغيرة والمتوسطة الخاصة، والذي يمكن مقارنته مع تطور التشغيل على مستوى المؤسسات العامة، كما توضحه معطيات الجدول رقم (44) أدناه:

جدول رقم (44): تطور عدد الأجراء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للفترة (2007/2006).

| النسبة % | الزيادة | 2007 | 2006 | نوعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | |
|----------|---------|---------|---------|----------------------------------|----------------|
| 08,88 | 62.901 | 771.037 | 708.136 | المؤسسات | الأجراء |
| 08,95 | 24.140 | 293.946 | 269.806 | الخاصة | أرباب المؤسسات |
| -07,32 | -4.515 | 57.146 | 61.661 | المؤسسات العامة | |
| 09,49 | 20.226 | 233.270 | 213.044 | الصناعات التقليدية | |

| | | | | |
|-------|---------|-----------|-----------|---------|
| 08,20 | 102.752 | 1.355.399 | 1.252.707 | المجموع |
|-------|---------|-----------|-----------|---------|

المصدر: استنادا إلى الموقع الإلكتروني لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: www.Pmeart-dz.org، بتاريخ 10 سبتمبر 2008.

يلاحظ من الجدول رقم (44)، زيادة في عدد أجراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 62.901 أجير عند نهاية عام 2007، وبمعدل تطور يقدر بـ 08,88 % مقارنة مع سنة 2006. إلا أن هذه الزيادة المعتبرة تغطي جزء كبير منها المؤسسات الخاصة سواء كانت مناصب العمل في شكل أرباب المؤسسات أو أجراء عاديين، على عكس الانخفاض الملحوظ الذي حققته المؤسسات العامة في هذا الجانب ونسبة -07,32%، ويعود ذلك إلى حل العديد من مؤسسات القطاع العام ودخول جزء منها ضمن برنامج الخوصصة. هذه الوضعية التي تؤكد سيطرة القطاع الخاص على خلق فرص العمل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهو ما يسمح بدوره بتفسير الدعم المتواصل من طرف الدولة في تشجيع إنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات، كإستراتيجية جديدة تتضمن دعم وترقية الدولة لبعض القطاعات الاقتصادية المنتجة، بهدف تعويضها لقطاع المحروقات وإنشاء ما يسمى باقتصاد ما بعد المحروقات.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في جذب وتعبئة المدخرات:

بالإضافة إلى المساهمة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في توفير مناصب العمل الجديدة، تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث أنها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال. مما يعدّ عنصراً لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات، ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضيل صغار المدخرين والذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التجارة الخارجية:

تسيطر المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 95% في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، وبعد الصدمة التي أصابت أسواق النفط العالمية في منتصف الثمانينيات، حيث وصل سعر البرميل إلى أدنى مستوياته، وباعتبار الجزائر من الدول التي تعتمد على هذه المادة كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، فقد تأثر اقتصادها كثيرا من جراء هذا الانخفاض في أسعار النفط، وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري عموما رهينة التقلبات التي تحصل في أسعار المحروقات، لذلك فقد قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال إتباع سياسة تدعم فيها المؤسسات التي تقوم بتصدير منتجاتها وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وحتى يتم الوقوف أكثر على وضعية الصادرات خارج المحروقات ومدى مساهمة هذه المؤسسات في ترقيتها، نتعرض إلى تطور هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة 2007/1999 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (45): تطور هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (1999-2007).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

| السنوات | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| الصادرات الاجمالية | 12522 | 22031 | 19132 | 19554 | 24612 | 32083 | 46001 | 54613 | 59518 |
| قيمة الصادرات غير النفطية | 438 | 612 | 648 | 734 | 664 | 781 | 907 | 1184 | 1312 |
| النسبة % | 03,50 | 02,80 | 03,40 | 03,80 | 02,80 | 02,43 | 01,97 | 02,16 | 02,20 |

المصدر: إعداد الباحث إستنادا إلى الهيئات التالية : (ONS)، المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية (CNIS)، 2007

أن ما يميز هيكل صادرات الجزائر كما هو معروف سيطرة المحروقات فيها بشكل كبير، وتعتبر الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جداً ولم تعد في أحسن الأحوال عتبة 2 مليار دولار أمريكي، التي سعت السلطات الجزائرية إلى الوصول إليها منذ سنة 2000، وذلك من خلال تنميتها عن طريق رسم إستراتيجية شاملة تهدف إلى تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، غير أن ذلك لم يتحقق لحد الآن، حيث بقيت الصادرات خارج المحروقات دون المستويات المطلوبة. فهي لم تمثل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات، إذ بلغت نسبتها 02,20 % سنة 2007، وخلال السنوات الأخيرة غطت صادرات المتعاملين الخواص متوسط نسبة 30 % من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، وحسب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحتل الجزائر في مجال الصادرات التي تصدرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبة العشرين في القارة الإفريقية، وبلغ عدد المؤسسات التي تقوم بتصدير منتجاتها 302 مؤسسة سنة 2003، وتمثل صادراتها في المنتجات نصف المصنعة ومنتجات خام وتجهيزات صناعية، سلع استهلاكية وغذائية وتجهيزات فلاحية.⁽¹⁾

(1) - Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat ,actes des assises nationales de la PME, janvier 2004, p 42.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

إن هذه النتائج ليست مفاجئة بالنسبة لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتواجد بشكل أساسي في نشاطات اقتصادية تعتبر مساهمتها محدودة في خلق القيمة المضافة الكلية، مثل القطاع التجاري، البناء والأشغال العمومية، النقل والإتصال التي تساهم بنسبة قدرها 66,71 % من مجموع القيمة المضافة التي حققها القطاع الخاص في سنة 2006⁽¹⁾، مما يستوجب تكثيف الجهود في سبيل إزالة جميع العقبات التي تقف أمام تسهيل دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى النشاطات التي تحتوي على قيمة مضافة عالية تسمح لها بزيادة قيمة صادراتها. بالإضافة إلى ذلك فإن ضعف حجم الصادرات يعود إلى عدة أسباب أهمها:

- وجود الحواجز البيروقراطية، والتي تعيق وتكبح كل المبادرات التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تصدير منتجاتها، حيث أنها لا تمتلك الإمكانيات لمواجهتها.
- غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تدرج التصدير ضمن أهدافها، وتكتفي بفرض وجودها محليا.
- عدم توفر المعلومات على الأسواق الأجنبية لدى المتعاملين الوطنيين، نظرا لعدم وجود هيئات متخصصة تقوم بجمع المعلومات ونشرها. وكذا عدم فعالية الهيئات الاقتصادية الموجودة.
- عدم توفر الخبرة الكافية لدى هذه المؤسسات لممارسة نشاطها التصديري، فضلا عن ضعف قدرتها التنافسية، مما يؤثر سلباً على استمرارية هذه المؤسسات في تصدير منتجاتها في الأسواق الأجنبية.
- وما يجدر الإشارة إليه، هو أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أصبحت تحظى بدور فعال في تنمية الصادرات في العديد من الدول المتقدمة والنامية، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل متعلقة أساساً بالسلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات والتي تكسبها ميزة تصديرية، فمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقي قبولاً ورواجاً في الأسواق الخارجية. بالإضافة إلى اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل، مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير. فضلاً عن تمتع هذا النوع من المؤسسات بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لآخر ومن خط إنتاج لآخر ومن سوق لآخر، وذلك لانخفاض حجم إنتاجها نسبياً على المدى القصير.

4- المساهمة في تحقيق التوازن الجهوي ولا مركزية التنمية الاقتصادية:

- تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانتشارها جغرافياً مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق كثيفة النشاطات الاقتصادية، هذه الميزة التي تمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية مختلفة نذكر من بين أهمها:
- إن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأقاليم يساعد على امتصاص البطالة الكامنة في المدن الداخلية ويوقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، والتي أدت إلى إكتضاظ المدن أو المناطق التي يتركز بها النشاط الاقتصادي، وهي ظاهرة واضحة في أغلبية الدول النامية كما هو الشأن في الجزائر، فحسب التوزيع

(1)- Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat ,actes des assises nationales de la PME, 2007, p 49.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تطرقنا له سابقاً، رأينا أنها تتركز في كبريات المدن خاصة الجزائر العاصمة، والبليدة في الوسط ووهران وتلمسان في الغرب وعنابة وقسنطينة في الشرق من مجموع 48 ولاية.

وكنتيجة حتمية لعدم وجود فرص عمل كافية في المدن الرئيسية، يتحول الأفراد للعمل في قطاع الخدمات الهامشية، وبصفة خاصة في الأعمال التجارية البسيطة، ونجد أن البطالة المقنعة الكامنة في الريف تتحول تدريجياً بفعل تيار الهجرة المستمر إلى المدن الكبيرة.

- تحقيق التوزيع العادل للدخل، فإنتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المدن يُمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريباً من الأعداد الهائلة من الأفراد والتخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية والريفية، وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية، وبين القطاع التقليدي والقطاع الحديث.

ويمكن القول أن صفة الانتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقدرتها نسبياً على تحقيق عدالة التنمية الجهوية، مرجعها أن هذه المؤسسات تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها فهي تتطلب القليل من خدمات البنية التحتية وعلى الأخص في النشاطات التقليدية، وقادرة على تصريف إنتاجها في الأسواق الصغيرة المجاورة، ومتطلباتها تكون عادة محدودة، فضلا عن كونها تستفيد من المناطق التي تتركز فيها بكميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى. (1)

المطلب الثالث: معوقات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر.

على الرغم من السياسات الجديدة التي تبنتها الحكومة الجزائرية ضمن ما يسمى بخطة الإنعاش الاقتصادي، والتدابير المشجعة والمحفزة التي اتخذتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة بهدف تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونه يساهم بشكل كبير في استيعاب البطالة خصوصاً في وسط الشباب، إلا أن الكثير من العوائق والحواجز لا تزال تعترض إنشاء ونمو وتطور هذه المؤسسات، فمنها ما هو قانوني ومالي واقتصادي والبعض الآخر تكنولوجي. هذه العوائق والتحديات التي يجب على الدولة الجزائرية التعجيل في إيجاد حلول عملية لها، خاصة وأن الجزائر عازمة على دخول السوق العالمية، مما يؤدي إلى زيادة المنافسة الشديدة على المؤسسات الوطنية وبالأخص الصغيرة والمتوسطة منها. ويمكن تلخيص أهم المشاكل والعوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في النقاط التالية:

- مشكلة الإدارة، حيث أن ملكية هذه المؤسسات تعود غالباً لشخص واحد يديرها ويتخذ لوحده القرارات المصيرية، دون مشاركة بقية الفئات العمالية بالمؤسسة.

- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية للحصول على قبول للمشروع، زيادة على التباطؤ الإداري ويبدو أن المشكلة في أساسها مازالت مشكلة ذهنيات، ذلك أن سرعة حركية إنتاج النصوص لم تواكبها حتى الآن حركة مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية.

(1) - صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة 1993، ص 56، 57.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

- غياب الإطار القانوني العملي أو التطبيقي (الذي يسهل تطبيق الإطار النظري أو السياسي المتعلق بترقية هذه المؤسسات) خاصة في المجال الجبائي والتمويلي (تكلفة متابعة القروض) وكذا المتعلق باستيراد المواد

الأولية وأدوات الإنتاج، كما أن البنوك نفسها تفضل التعامل مع المشاريع الكبيرة، وتعتبر أن عملية إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محفوفة بالمخاطر فالبنوك التجارية لا تظهر حماساً لتمويلها بحجة عدم توفر الضمانات الكافية وبأن تكاليف إدارة عملية إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر عالية نسبياً.⁽¹⁾

- صعوبة الحصول على المعلومات الاقتصادية أو إنعدامها في أحيان كثيرة، مما ينعكس سلباً على تجسيد فرص الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- غياب الإطار المتخصص في هذا المجال، أي مجال إنشاء مثل هذه المؤسسات وأساليب تنميتها ومتابعة تطوراتها، لذلك هناك ضرورة ملحة بتوجه الأطارات العلمية نحو الاهتمام بهذا القطاع على عدة مستويات مثل البحث العلمي التنظيم والإدارة، التمويل، نقل التكنولوجيا المطلوبة... إلخ.

- مشكلة الإنتاج والتكنولوجيا، حيث تعتمد معظم المؤسسات على تقنيات وآلات قديمة مضى على تشغيلها وقت طويل وأغلبها في حاجة إلى إحلال وتجديد شامل حيث لا يتوفر للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة نظام دوري للصيانة والإصلاح نتيجة عدم الوعي بضرورة أعمال الصيانة وقصور الموارد التمويلية. ويؤدي استمرار تشغيل معدات وآلات قديمة مهتلكة إلى ارتفاع التكاليف وعدم انتظام الإنتاج وانخفاض الجودة بسبب كثرة الأعطال وصعوبة تدبير قطع الغيار وعمل الإصلاحات المطلوبة، وبالتالي ضعف القدرة التنافسية للمؤسسة الصغيرة مقارنة بالمشروعات الكبيرة.

- مشكلة التسويق والوصول إلى الأسواق الخارجية، وذلك لعدم وجود أسواق جديدة داخلياً وضيق الأسواق القديمة بسبب التدفق غير المنضبط للسلع المستوردة من جهة، وضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى. - مشكلة العمالة الفنية المدربة. حيث تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأطارات الفنية لأسباب كثيرة، أهمها عدم ملاءمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذا القطاع، وتفضيل العمالة الماهرة العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل والفرص الأكبر للترقية. ولذا يضطر صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى توظيف عمال غير مهرة وتدريبهم أثناء العمل.

- مشكلة الحصول على العقار الصناعي لإقامة المشروع، فغالبا ما يجد المستثمر الجديد صعوبة كبيرة في تدبير المكان الملائم وفي المباني اللازمة لإنشاء مؤسسته. ففي الكثير من الأحيان لا تتولى الحكومة عملية إقامة مناطق صناعية تلائم احتياجات صغار المستثمرين، ومن ثم فإن العبء الأكبر في تدبير المكان الملائم والأبنية اللازمة يقع على عاتق المستثمر نفسه، مما يتطلب منه تجميد جزء من رأسماله، هذا بالإضافة إلى بعض الصعوبات الأخرى التي ترتبط بعدم توفر البنى التحتية والمرافق الأساسية.

(1) - رجم نصيب، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة، دورة تدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 28/25 ماي 2003، ص 10.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

- مشكلة الضرائب، حيث أن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمسون في الغالب دفاتر حسابية منتظمة، ولذا تلجأ مصلحة الضرائب إلى التقدير الجزافي لأرباحهم مع الميل للمغالاة في التقدير بسبب الشك

في صحة بيانات الإقرارات المقدمة لهم. ويترتب على ذلك دخول صاحب المؤسسة في سلسلة طويلة من الإجراءات للاعتراض على التقدير والإحالة إلى اللجان الداخلية ولجان الطعن على مستوى مصلحة الضرائب، وقد ينتهي الأمر برفض الطعن وتأييد تقدير مصلحة الضرائب. وقد يعجز صاحب المؤسسة عن الوفاء بالدين ويضطر إلى إعلان إفلاسه والتوقف عن النشاط، وقد يشكّل هذا الدين قيلاً على المؤسسة في حالة الرغبة في الاقتراض من البنوك لشراء آلات أو إجراء توسعات في النشاط.

المطلب الرابع: آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقطاعات النشاط الاقتصادي.

بعد تطرقنا لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ومدى مساهمة هذه المؤسسات في تنمية هذا الاقتصاد من خلال دراسة وتحليل درجة الدعم الذي يقدمه المتعاملين الاقتصاديين الخواص خاصة في ترقيتها وجعلها تساهم في زيادة فرص العمل بالمجتمع. سنحاول الآن أن نتعرض إلى الآفاق التي توفرها مختلف فروع النشاط الاقتصادي لهذا النوع من المؤسسات ومن أجل ذلك، سنتطرق إلى تحليل ذلك في أهم القطاعات حيوية في النشاط الاقتصادي الجزائري على التوالي، أي في كل من القطاع الصناعي والتجاري وقطاع الخدمات.

1- آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع التجاري:

لا زالت آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القطاع التجاري تحتفظ بجميع حظوظها وذلك بسبب وجود العديد من العوامل، نذكر من بينها:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حققت 94.02 % من القيمة المضافة المنتجة من قبل القطاع التجاري على المستوى الوطني في سنة 2006. كما أن القطاع التجاري حقق لوحده ما يقارب 25,90 % من القيمة المضافة المنشأة من طرف القطاع الخاص على المستوى الوطني لنفس السنة، وهذه النسب مرشحة إلى الارتفاع⁽¹⁾، نظراً للأخطار التي قد يتحملها المستثمر في فروع نشاطات القطاع الإنتاجي على وجه الخصوص، وهو ما يجعل المستثمرين الخواص يتحكمون بشكل جيّد في جميع الظروف (فرص / تهديدات) التي تحيط بالنشاط داخل القطاع التجاري. ويصبح الاستثمار في القطاع التجاري نشاط مرغوب فيه ويُمكن من تحقيق أرباح مؤكدة إلى درجة ما.

- عرفت السوق الجزائرية في إطار التحرير الاقتصادي تزايد عدد المستوردين المختصين في إعادة بيع السلع الأجنبية في السوق الوطنية. فهي عملية تخلو من مخاطر بالنسبة للمستورد الخاص بما أنها عبارة عن عقود عادية لشراء وبيع منتجات للاستهلاك الواسع مثل المواد الغذائية، النسيج، الأحذية، مستحضرات التجميل... الخ. فقد إنتقل عدد المستوردين من 6.000 مستورد سنة 1995 إلى ما يقارب 21.732 في سنة 2007.⁽²⁾

(1) - استناداً للموقع الإلكتروني لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: www.Pmeart-dz.org بتاريخ: 23 مارس 2008.

(2) - المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية (CNIS)، لعام 2007.

هذا الميل إلى الارتفاع بالنسبة لعدد العملاء الخواص في قطاع الاستيراد ليس مرشح للتغير ولو في المدى المتوسط، بما أن تحرير السوق الخارجية يعتبر قرار لا رجعة فيه بالنسبة للسلطات العمومية الجزائرية. كما أن الأرباح المحققة تبقى جد مرتفعة و سهلة التحصيل مقارنة مع بقية النشاطات الاقتصادية.

- قرارات هامة اتخذت في إطار قانون المالية لسنة 2001، شجعت وحفزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على أن تنشط في القطاع التجاري. ومن بينها نهاية الاحتكار فيما يخص الاستيراد والتجارة في مادة التبغ. وأيضا فتح سوق إستيراد واسترجاع مواد الذهب والفضة، مما سيفتح الفرص أمام الأعوان الخواص في القطاع التجاري. كما أن المرسوم المتعلق بالمنافسة يشجع النشاط داخل القطاع التجاري من خلال منع الاحتكار على مستوى المبادلات التجارية، ووضع حد للأسعار المحددة إداريا، بالإضافة إلى تنظيم المنافسة و ضمان الشفافية والعدل في العمليات التجارية⁽¹⁾. فضلا عن سعي الدولة المتواصل للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة (OMC)، والتي هي بصدد مفاوضات جادة معها. وما يعنيه ذلك من تحرر تجاري واسع.

2- آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات:

أصبحت مساهمة قطاع الخدمات في التنمية الاقتصادية ذات أهمية بالغة في اقتصاديات البلدان المتطورة، حيث نسجل تراجع لحصة القطاع الصناعي لفائدة قطاع الخدمات، أما بالنسبة للجزائر تبقى مساهمة قطاع الخدمات في تنمية الاقتصاد الوطني محدودة جدا، حيث يحتل قطاع الخدمات المرتبة الرابعة في تكوين القيمة المضافة الإجمالية بعد كل من قطاعات المحروقات، التجارة والفلاحة.

غير أن مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الذي يهدف إلى التحول التدريجي إلى اقتصاد السوق، أفرز عدد من التغيرات ذات صبغة قانونية، تشريعية وتنظيمية تهدف إلى إحداث تحول جذري من أجل جذب الاستثمارات الخاصة داخل قطاع الخدمات، ونذكر من بينها:

- نية السلطات العمومية التخلي عن تسيير الهياكل القاعدية التي تكون النشاط السياحي، وتأكيدا على ضرورة تحويل السياحة إلى صناعة اقتصادية في الجزائر. وحتى يتحقق ذلك يجب وضع إستراتيجية تهدف إلى خصوصية القطاع، وبالتالي إمكانية ظهور آفاق استثمارية جديدة يوفرها القطاع السياحي لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبصيغ تسييرية حديثة، يديرها الخواص وتعود فوائدها لصالح الطرفين أي الدولة والقطاع الخاص.⁽²⁾

- إن قطاع الكهرباء والغاز، النشاط الذي كان حكرا على القطاع العام سوف يعرف فتح مجاله للخواص للاستثمار فيه، الأمر الذي سيسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة توسيع مجال تدخلها مستقبلا، حيث يعتبر هذا أحد أهم أهداف برنامج الحكومة الذي يؤكد على أنه، من الضروري الجمع بين رؤوس الأموال الخاصة الوطنية والأجنبية لتطوير القطاع، إقتداءً بالشراكة الناجحة في قطاع المحروقات.

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 09، المرسوم رقم 95/06 المؤرخ في 25 جانفي 1995، والمتعلق بالمنافسة. الصادر بتاريخ 22 فيفري 1995، ص 12.

(2) - استناداً لمعطيات الموقع الإلكتروني: www.ar.wikipedia.org، مرجع سابق، بتاريخ: 19 ماي 2008.

بالإضافة إلى أن مساهمة القطاع الخاص ستصبح ضرورية وألوية بالنظر إلى احتياجات قطاع الكهرباء والغاز من الاستثمارات والمقدرة بـ 12 مليار دولار حتى حدود سنة 2010. كما جاء في اقتراحات وتوصيات اليوميين الدراسيين حول " البرامج الوطنية للكهرباء الريفية وتوزيع الغاز وآفاق وفرص القطاع الخاص في كلا القطاعين " المنعقدة في الجزائر أيام 18 و 19 أكتوبر 2000. ومن المنتظر أن يتم إعادة هيكلة هذا القطاع على أساس قانون سيسمح تدريجيا بفتح على المنافسة في كل من نشاطات الإنتاج، التوزيع، بيع وشراء الطاقة. وما يشجع هذه التوقعات نسجل استعداد المستثمرين الخواص المحليين على الاستثمار داخل هذا القطاع. - في إطار تطبيق الإصلاحات الاقتصادية ذات الجيل الثاني من أجل جعل الاقتصاد الوطني في مستوى طلبات اقتصاد السوق، تهدف القوانين الجديدة الصادرة في هذا الإطار والتي تحدد القواعد العامة للبريد والاتصالات إلى التأهيل والرفع من كفاءة قطاع البريد والاتصالات من خلال الخوصصة والشراكة. لهذا من المتوقع أن تلقى المبادرات الخاصة حتما فرصاً لتطوير مؤسسات صغيرة ومتوسطة من خلال الشراكة مع المؤسسات الأجنبية.

- كما سمحت القوانين الجديدة التي تنظم النقل البري، من إزالة احتكار الدولة والتوسع لصالح القطاع الخاص في ما يخص مهام إنجاز واستغلال هياكل استقبال المسافرين، والبضائع عن طريق اعتماد طريقة الامتياز. - كما أكدت كذلك مجموعة القوانين الصادرة في إطار الإصلاحات على ضرورة انسحاب الدولة من المجال الاقتصادي بالنسبة إلى قطاع التأمينات. فقد ألغى المرسوم رقم 95/07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 الذي يمثل النص الأساسي المسير لنشاط التأمينات. الميزة الاحتكارية للقطاع التي دامت عدة سنوات، فمنذ الآن وصاعداً أصبحت لشركات التأمين الخاصة والوكلاء العاميين والوسطاء الحق في ممارسة نشاطاتهم بكل حرية.

- بعد فتح المجال للقطاع الخاص بالاستثمار في المجال البنكي، تم بموجب ذلك إنشاء وتطوير بنوك جزائرية ذات رؤوس أموال خاصة مثل "بنك بنك"، كما أن الانفتاح كان باتجاه المستثمرين الأجانب و/أو مؤسسات بنكية مختلطة، وفي هذا الصدد تم إنشاء " بنك البركة"، "البنك العربي"، "ريان بنك"، City Bank، Société Générale، BNP Paribas، Trust Bank، وغيرها من البنوك أو فروع بنوك أجنبية. ووجود هذه البنوك والتي شرع البعض منها في النشاط وتمكنت من استحواد 8% من حصة السوق. سوف يدعم بدون شك فرص التمويل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي:

نظراً إلى العقبان التي يشهدها الاستثمار الخاص داخل القطاع الصناعي، فإن آفاق التطور التي يعرضها هذا القطاع أقل أهمية مقارنة بتلك التي يمنحها كل من قطاعي الخدمات والتجارة. في المقابل هناك عدد من الأسباب والمؤشرات التي تؤكد على وجود فرص لإستثمار القطاع الخاص من جديد داخل القطاع الصناعي في المدى المتوسط والطويل، بما يسمح بإنشاء وخلق العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعات الخفيفة، والتي ستكون مصدر دعم وتمويل محلي للصناعات الثقيلة. ويمكن أن نذكر من بين أهم المؤشرات مايلي:

دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

الفصل الثالث:

- على الرغم من المساهمة الضعيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في ما يخص توزيع المشاريع الاستثمارية الصناعية، حيث تقدر قيمتها بـ 14.562 مليون دينار جزائري من الإجمالي الذي يقدر بـ 398.483 مليون دينار جزائري في سنة 2007⁽¹⁾. إلا أنّ القطاع الصناعي العمومي يشهد تدهوراً مستمراً وهو في صميم الخصوصية، في المقابل تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تطور مستمر منذ السنوات القليلة الماضية كما رأينا، حيث يشهد حجم إنتاجها ومساهماتها في تكوين القيمة المضافة ارتفاعاً مستمراً من سنة لأخرى. وبالتالي تحتفظ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بجميع حظوظها في التطور، ففي حالة استرجاع القطاع العام لفعاليته ونشاطه الإنتاجي، تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من الشراكة معه وهو توقع مستبعد إلى حد ما في الظروف والتغيرات الاقتصادية الراهنة. أما في حالة تدهور القطاع الصناعي العمومي فتستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من توسيع قاعدتها الصناعية.

- تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على مستوى الصناعة الخفيفة بنسبة كبيرة تقارب 64% مقارنة بفروع الصناعة الثقيلة، يفتح الآفاق بالنسبة إلى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة داخل هذه الصناعات بشرط تحسن المحيط الاستثماري بشكل عام.

- تعد نهاية الاحتكار على مستوى قطاع الصناعة الصيدلانية الذي تم في سنة 1991، مؤشراً إيجابياً على القطاع الخاص الوطني، حيث أدى إلى ظهور عدد من المخابر الخاصة والتي أصبحت تغطي نسبة معتبرة من احتياجات السوق الوطنية للأدوية.

- تضمن قانون المالية لسنة 2001⁽²⁾، تدابير لترقية القطاع الصناعي الخاص والمتعلقة بإلغاء الاحتكار في ميدان صناعة التبغ والمواد المرافقة وكذلك فتح سوق المعادن النفيسة. فممنذ سنة 2001 أصبح للمنتجين الخواص الحق في إنتاج التبغ والمواد التبغية بعد تصريح وزارة المالية بذلك. وللأشخاص الحق في العمل في نشاط إعادة صناعة المواد الثمينة بعد الحصول على رخصة من مصلحة الضرائب.

- قدم قانون المناجم الجديد رقم 10/01 المؤرخ في 03 جويلية 2001، والمتعلق بالقطاع المنجمي. فرصة أخرى لتوسيع دائرة استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يكرس مبدأ فتح باطن الأرض إلى الاستثمار الخاص مهما كان مصدره. في حين ينحصر دور الدولة الجديد في توفير المعرفة الجيولوجية ومراقبة النشاطات. - إنشاء مجموعة من الهيئات والوكالات والصناديق المختلفة التي تأخذ على عاتقها مسؤولية الاهتمام ومتابعة ودعم نشاط هذه المؤسسات، من شأنه أن يهيئ الجو المناسب لخلق هيكل صناعي قائم على هذا النوع من المؤسسات، حيث تتشكل المنظومة المؤسساتية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهيئات التالية: وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CNC)،

(1) - استناداً للموقع الإلكتروني لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: www.Pmeart-dz.org بتاريخ: 10 سبتمبر 2008.

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 80، قانون رقم 06/2000 المؤرخ في 23 ديسمبر 2000،

المتضمن قانون المالية لسنة 2001، الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 2000.

الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة (ANPMI)، وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI)، الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات (ANDI)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)،... إلخ.

إذن وبالرغم من أن الوزن الاقتصادي الذي أصبحت تشكله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني أصبح معترف به من قبل مختلف الأعوان الاقتصاديين. إلا أنها لم ترتق بعد إلى درجة عالية من التطور حتى تبرز كقوة بإمكانها تحقيق الأهداف المنتظرة منها في المرحلة الحالية التي يعرف فيها الاقتصاد الجزائري تحولا كبيرا.

ومع ذلك تبقى لها آفاق واسعة في المستقبل، حيث سوف يأخذ إنشاء المؤسسات الجديدة ذات الحجم الصغير بعدا هاما في الاقتصاد الوطني، نظرا لوجود العديد من الهيئات التي عمدت السلطات العمومية على تخصيصها خلال السنوات القليلة الماضية لتشجيع القطاع الخاص على إنشاء مثل هذه المؤسسات. وحتى يتم ذلك وجب على الدولة أن تكثف دعمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، بهدف تنشيط وتوسيع دورها أكثر في الاقتصاد الوطني. عن طريق قيامها بالإجراءات التالية:

- العمل على جعل الأساليب الحكومية الرامية إلى خلق بيئة مساندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساليب أكثر فعالية، عن طريق توفير المعاملة العادلة في مجالات المنافسة وحقوق الملكية والإفلاس والضرائب، وكذا تسهيل عمليات التمويل وتنمية المهارات وخدمات المعلومات والابتكارات والتكنولوجية وتنمية الأسواق.

- الاستمرار في تشجيع هذا النوع من المؤسسات، وتوفير البنية التحتية اللازمة لها في مختلف مناطق الوطن. - الاستفادة من التجارب الدولية والعربية الرائدة في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبني أفضل الوسائل والأدوات التي أثبتت فاعليتها وبالأخص في الدول ذات هيكل اقتصادي شبيه بهيكل اقتصاد الجزائر. - إنشاء سوق دائم لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تساهم فيه كل من الحكومة الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية، بحيث يهدف السوق إلى تعريف المستهلك بالإنتاج المحلي وميزاته.

- إنشاء مؤسسة مشتركة متخصصة بتوفير المعلومات عن التقنيات الحديثة وطرق توظيفها وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا للمؤسسات الوطنية الخاصة منها أو العمومية.

- العمل على تطوير مراكز دعم التصدير من أجل تقديم المعلومات والاستشارات، وإمكانية الوصول لبرامج المساعدات التمويلية الحكومية للمصدرين. بالإضافة إلى تشجيع التشاور بين الهيئات الحكومية من جهة والجمعيات أو المنظمات المهنية، في إعداد كل سياسة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- العمل على تعزيز علاقات الشراكة والتعاون الجهوي والدولي في المجالات الاقتصادية والمالية والتقنية، بتكثيف العلاقة مع المنظمات الدولية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالمنظمة الدولية للتنمية الاقتصادية والصناعية (ONUDI)، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، برامج الأمم المتحدة للتنمية،

الاتحاد الأوروبي، على غرار بعض الدول النامية التي كانت استفادتها كبيرة من برامج هذه المنظمات في مجالات عديدة.

المبحث الثالث: دور القطاع الخاص في تنمية السياحة والنقل:

إن التغيرات الاقتصادية التي طرأت على المستويين الوطني والدولي، كان لها الأثر الكبير على تركيبة وهيكل الاقتصاد الوطني، فالإصلاحات الاقتصادية التي بدأت مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي من جهة، وضغوطات العولمة الاقتصادية من جهة ثانية، قد أدت بالدولة إلى إعادة النظر في الدور الذي يمكن أن تقوم به بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى في دعم المسار التنموي للاقتصاد الوطني، على غرار القطاع الصناعي الذي تم تدعيمه بشكل مستمر في مختلف المخططات التنموية للجزائر، وكان الهدف من ذلك هو خلق قاعدة صناعية تكون مصدر تموين لبقية القطاعات. لكن ذلك لم يتحقق في ظل جملة من المعوقات التي واجهت هذا التوجه. وعلى هذا الأساس وفي إطار إستراتيجية تعتمد على تنويع الصادرات خارج المحروقات. أبدت الدولة وبصفة خاصة اهتماماً متزايداً بقطاع الخدمات وبالذات التنموي الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في هذا الميدان .

فإن ما تجدر الإشارة إليه، هو أن دور القطاع الخاص في مجال الخدمات خاصة منها الخدمات التي يقدمها قطاعي السياحة والنقل يزداد من فترة لأخرى على المستوى الدولي، حيث أصبح قطاع النقل من أهم القطاعات المهمة والمناسبة للقطاع الخاص، كما أصبحت الاستثمارات السياحية الخاصة تنتشر في مختلف المراكز والمواقع السياحية، مما زاد من ترابط وتشابك علاقات القطاع الخاص مع مختلف الوكالات والشركات المتخصصة في السفر والسياحة في مختلف دول العالم، ويتوقع أن يصبح لهذه النشاطات دور أوسع في اقتصاديات الدول المتقدمة وبعض الدول النامية في ظل الدور النشط للقطاع الخاص في هذه البلدان.

فالقطاع الخدماتي في الجزائر، قد بدأ وبصعوبة يحقق نتائج في الميدان، لكنها لا تزال ضعيفة ولا تعبر عن إمكانيات الجزائر الحقيقية في هذا المجال. وهذا لأسباب مرتبطة أساساً بالسياسة المنتهجة تجاه هذا القطاع لفترة طويلة من جهة، ولإهمال الدور الذي كان يمكن أن يلعبه القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي في تطوير وترقية الخدمات في الجزائر من جهة ثانية. غير أن الملاحظ اليوم هو تزايد اهتمام الدولة وبصفة خاصة ببعض فروع القطاع الخدماتي، مثل قطاعي السياحة والنقل. وذلك ناتج عن إدراك الدولة لأهمية هذين القطاعين في التنمية الاقتصادية نظراً لإرتباطهما ببقية القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى أن هذا الاهتمام نابع انطلاقاً من رؤية مستقبلية هدفها بناء هيكل اقتصاد وطني جديد، وهو ما اصطلح عليه اقتصاد ما بعد قطاع النفط.

ونظراً لتواجد القطاع الخاص وبشكل موسع في هذه النشاطات الاقتصادية بالجزائر خاصة منها قطاع النقل، أصبح من الضروري دراسة وتحليل الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص في تطوير وترقية هذه النشاطات، وكذا مستوى مساهمته في دعم بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بها. كمساهمته في تكوين القيمة المضافة وفي زيادة مستويات التشغيل والقليص من نسب البطالة. وهو ما سيتم التعرض له في مطالب هذا المبحث.

المطلب الأول: دور السياحة في تنمية النشاط الاقتصادي بالجزائر.

تعد السياحة أحد القطاعات الاقتصادية الأكثر أهمية وديناميكية، ومن بين الاهتمامات المشهودة على الصعيد الدولي، فالسياحة ظاهرة ذات أبعاد ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية، فأهميتها كصناعة متخصصة تبدو من خلال كونها تشكل محورا رئيسيا في صناعة الخدمات، بحيث يؤثر رواج السياحة بشكل مباشر على رواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بها بصفة خاصة وعلى الاقتصاد بصفة عامة. وتعتبر أيضا مصدرا من مصادر الدخل الأجنبي فتقاس أهميتها الاقتصادية بحجم تأثيرها على ميزان مدفوعات الدول، كما أن السياحة تعتبر عنصرا مهما في استقطاب الاستثمار الخارجي، وتخلق فرصا جديدة للعمل، وهي ذات بعد اجتماعي من حيث أنها نتاج لحال المجتمعات بكل ظروفها وقيمتها وسلوكياتها، ولها أيضا صفاتها المميزة في ما يتعلق بتعزيز تبادل الثقافات والحضارات والتقارب والاتصالات بين الشعوب والحضارات.

وبالنظر للأهمية المتزايدة للقطاع السياحي على المستوى الدولي، توفرت لنا الرغبة في تناول بعض الجوانب المتعلقة بدوره في التنمية الاقتصادية بصفة عامة، وكذا بالتنمية السياحية في الجزائر بصفة خاصة، من خلال تسليط الضوء على واقع القطاع السياحي بالجزائر، وأهم المعوقات التي تعيق تطوره .

1- دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية.

لقد تسارع تطور القطاع السياحي على الصعيد الدولي منذ السبعينيات، إلى أن أصبح يطوف أرجاء المعمورة في الوقت الراهن أكثر من 1.5 مليون سائح يوميا، ينفقون 900 مليون دولار يوميا على الإيواء، والأكل والتسوق. وأماكن تسليتهم. وتبلغ مساهمة السياحة نحو 10% من الدخل الوطني العالمي و5% من إجمالي الطلب على السلع والخدمات و15% من مبيعات قطاع الخدمات في العالم، وقد استطاعت بعض الدول أن تطور وتحسن من مستويات ونوعية تسويق وترويج الخدمات التي تتكامل مع السياحة، فضلا عن تحسين ظروف النقل والخدمات الصحية، فقد سجلت السياحة الدولية نتائج معتبرة.

فقد أشارت الأرقام الصادرة عن المجلس العالمي للسياحة إلى أنه في عام 1994 على سبيل المثال وصل الناتج الإجمالي العالمي لصناعة السياحة من السلع والخدمات إلى نحو 3.4 تريليون دولار وأنها أتاحت 204 ملايين فرصة عمل تقاضى أصحابها أجورا وصلت حد 1.7 تريليون دولار أو ما يعادل 10.3% من إجمالي الأجر في العالم. وهو الأمر الذي يوضح العلاقة الوثيقة بين تنمية قطاع السياحة والتنمية الاقتصادية، ونظرا لأهمية القطاع السياحي من حيث عوائده بالعملة الأجنبية وفي توفير فرص العمل، نجد الكثير من الدول المتقدمة اهتمت بهذا القطاع، بل ودعمته من خلال تطوير وتحسين الخدمات والقطاعات الأساسية التي تتفاعل معه، وهو ما جعلها تحتل المراتب الأولى في السياحة الدولية تبعاً لنصيبها من العائدات بالعملة الصعبة، حيث صنفت كل

من الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا والمملكة المتحدة من بين أكثر الدول استقطاباً للسياح في العالم سنة 2000.⁽¹⁾

(1) - استناداً للموقع الإلكتروني للدليل السياحي العربي: www.patdq.com بتاريخ: 20 ماي 2008.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

ويمكن اعتبار السياحة كواحدة من أسرع الصناعات في العالم، إذ أنه حسب تقديرات المنظمة العالمية للسياحة فإن الحركة السياحية العالمية ستشهد تطوراً معتبراً خلال العقد الحالي، حيث يرتقب قدوم أزيد من مليار سائح سنة 2010. فترى ماذا سيكون نصيب الجزائر آنذاك من هذا الرقم؟. ففي هذا الجانب مثلاً، تم رصد 90 مليار درهم (9 مليار دولار) من طرف الحكومة المغربية للاستثمار في قطاع السياحة، وذلك في سياق رهاناتها على استقبال 10 ملايين سائح أجنبي في أفق عام 2010.⁽¹⁾

والسياحة تعتبر أداة قوية يمكن في حال استثمارها بشكل إيجابي ومرتزن أن تتجاوز الحواجز السياسية، وأن تكون عاملاً مساعداً في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، كما أن الاستثمار في قطاع السياحة يجلب الاستثمار نحو باقي الفروع الخدمية والقطاعات الأخرى.

غير أن ما يمكن التأكيد عليه، هو أن أي نشاط استثماري يبقى دائماً يبحث عن الضمانات والحوافز، والاستثمار في القطاع السياحي هو بدوره يتم أين يتوافر الاستقرار السياسي والمناخ الملائم للاستثمار إلى جانب محفزات أخرى من بينها المنظومة القانونية والتشريعات المتعلقة بالاستثمار، وتوافر بنية تحتية ملائمة ووعي سياحي عام بين مختلف شرائح المجتمع المستقبل للسياح، وتبسيط الإجراءات الرسمية الخاصة بالانتقال والدخول وفترة الإقامة المسموح بها.

إن بعث الاستثمار في القطاع السياحي يستند إلى الترويج له في الخارج، سواء لجذب السياح أو الاستثمار الأجنبي الذي يتوفر على الخبرة في هذا النشاط، وهو الأمر الذي يعد من بين عوامل ضعف ونقص مردودية القطاع السياحي في بلادنا، بالنظر لما تبذله الدول الأخرى في هذا المجال، ففي مؤتمر برلين للسياحة الذي انعقد في سنة 1998، كانت مساحة الجناح الجزائري لا تتجاوز 36 م²، وعدد أفراد الوفد ثلاث أشخاص، في حين كان الوفد المصري يقوده وزيرهم للسياحة وممثلاً بـ 250 فرداً، ويمتد على مساحة 700 م².

وضمن متطلبات التنمية السياحية أيضاً، وفي إطار توسيع نطاق الاستثمار في الخدمات، أوصى المؤتمر العاشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي انعقد بالجزائر خلال الفترة 10/9 ديسمبر 2003، على ضرورة وجود تسهيلات مالية ومصرفية، وخدمات مساندة في الطرق والموانئ والاتصالات، فضلاً عن وجود هيكلية مناسبة للرسوم الجمركية، ومناطق حرة تؤمن الاستفادة المثلى من فرص الاستثمار في الخدمات. وعلى هذا الأساس فإن القطاع السياحي يعتبر من بين النشاطات التي يجب أن تكون ضمن أولويات السياسات الاقتصادية التنموية لأي بلد، وذلك لقدرة على جلب مداخيل هامة من العملة الصعبة، وامتصاص البطالة وحتى ترقية مناطق بأكملها. ولكن بالرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي، إلا أننا نجد في الجزائر قد بدأ وبصعوبة يحقق نتائج في الميدان، لكنها لا تزال ضعيفة ولا تعبر عن إمكانيات الجزائر الحقيقية في هذا المجال، وهذا لأسباب مرتبطة

بالسياسة المنتهجة اتجاه القطاع السياحي لفترة طويلة وإهمال الدور الذي كان يمكن أن يلعبه القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي. وهذا ما يدفعنا إلى ضرورة عرض واقع القطاع السياحي بالجزائر لتقييمه بشكل أدق.

(1) - استناداً للموقع الإلكتروني للمركز الوطني المغربي للتوثيق: www.cndportal.net.ma بتاريخ: 20 ماي 2008.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

2 - واقع القطاع السياحي في الجزائر.

إن للجزائر مزايا طبيعية تمكنها من إقامة سياحة على طول السنة، فالتنوع سمة من السمات البارزة في الطبيعة بالجزائر، إذ نجد الشواطئ حيث الضفاف الدافئة على البحر الأبيض المتوسط وبطول 1200 كلم، ورغم التخريب الذي تعرضت له في السنوات الأخيرة إلا أن أغلبها لا يزال يحتفظ بمميزاته الطبيعية، كما أن الصحراء الشاسعة تزخر بفضاءات ومناطق تحمل في آثارها عمق تاريخ البشرية من رسوم جدارية ونحوت صخرية، مصنفة من التراث العالمي (الطاسيلي، الهقار، وادي مزاب)، فضلاً عن المعالم الأثرية المنتشرة بالمدن القديمة مثل أطلال "تيفست" بتبسة و"تمقاد" بباتنة و"جميلة" بسطيف شرقاً، والقبر الملكي الموريطاني ومسرح "ليسياري" بشرشال وسطاً، وكنيسة "سانتاكروز" بوهران غرباً... إلخ، أما الحمامات المعدنية فقد قامت المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية بتحديد 202 مصدر مائي معدني معظمها في شمال البلاد، وقد شيدت أمام هذه المياه مراكز صحية ومراكز استجمام وترفيه منها مركز لعلاج بمياه البحر بسيدي فرج، حمام فرقور، حمام ريغة، حمام الدباغ بقالمة، حمام الصالحين بخنشلة، حمام السخنة بسطيف، وحمام الصالحين ببسكرة وغيرها، بالإضافة إلى مجموعة من السلاسل الجبلية والهضاب، والتنوع المناخي... إلخ.

كما أن موقع الجزائر في شمال إفريقيا وفي الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وقربها من أوروبا، يجعلها قريبة من السياح، وكذا اتساع مساحتها الذي زاد من التنوع الثقافي بها، كل هذا جعلها تتمتع بالعديد من الخصائص النسبية. رغم هذا فإن القطاع السياحي لم يحظى باعتمادات في مستوى هذه المزايا، ولم تكن هناك سياسة واضحة اتجاه القطاع السياحي وهذا بتغيير الأهداف المنتظرة منه في كل مرحلة. فإهتمام الجزائر في مختلف المخططات التنموية بالصناعة واعتمادها على الثروة البترولية، جعلها لا تعطي أهمية للقطاع السياحي، وبالتالي لم يساهم هذا الأخير بصورة فعلية في الناتج المحلي الخام، حيث لا تتجاوز نسبة مساهمته 1% (1).

وإستناداً إلى تقرير صادر عن المنظمة العالمية للسياحة سنة 2006، صنفت الجزائر من حيث حصة السياحة في الناتج المحلي الخام في الرتبة 147 من مجموع 174 دولة، في حين صنفت تونس في الرتبة 39 والمغرب في الرتبة 42، اللتان ساهمتا بفردهما في رفع نسبة السفر واستقطاب السياح نحو إفريقيا إلى 9% سنة 2004. كما أوضح تقرير صادر عن نفس المنظمة (المنظمة العالمية للسياحة)، في الملتنقى الدولي حول "وضع وتدعيم النظم التنافسية المستهدفة لتنوع السياحة"، والذي تم تنظيمه بالعاصمة الجزائرية سنة 2005، أن مجموع المقبوضات من الصناعة السياحية العالمية سنة 2004 بلغ 500 مليار أورو والرقم مرشح للارتفاع، لكن هذا الرقم يقود بالضرورة إلى الحديث عن نصيب الجزائر من الملايير، وحتما النتيجة تكون عكسية، حيث أن نصيب الجزائر من السياحة العالمية لا يتعدى 1% واحتلت بذلك الرتبة 138 عالميا، وهذا يرجع في الأساس

إلى كون الجزائر لم تتبن استراتيجية سياحية من شأنها أن تفتك نصيباً من مداخل السياحة. بسبب العجز في هياكل الاستقبال التي لا توفر سوى 81 ألف سرير، منها 36 ألف تابع للقطاع العام، وأن 90% من الحظيرة الفندقية

(1)- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، نوفمبر 2000، ص08.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

بالجزائر لا تستجيب للمقاييس الدولية. وحدد التقرير نقاط الضعف والقوة في السياحة الجزائرية، مشيراً بأن نوعية الخدمات غير تنافسية، والقدرة على التكيف من الناحية النوعية والكمية ضعيفة، وعروض الإيواء متواضعة، يضاف إلى ذلك قلة الاحترافية. مشيراً بأن قدرات الإيواء في دول مجاورة، قد تجاوزت 230 ألف في تونس و150 ألف في المغرب. ولا يزال وزن القطاع العام وثقل ووزن الإدارة يشكل عبئاً أيضاً، وإن امتلكت الجزائر قدرات سياحية ووسائل مالية معتبرة.⁽¹⁾

إن عدم الاهتمام بالقطاع السياحي بالجزائر لم يكن فقط في مجال الاعتمادات المالية المخصصة له في مختلف المخططات التنموية والخاصة بالاستثمار في الهياكل، حيث لم تتجاوز 1% من إجمالي الاعتمادات المخصصة في مختلف المخططات التنموية. لكننا نجد عدم الاهتمام أيضاً في مجال الصيانة وترميم المواقع الأثرية والتاريخية والمحافظة على الثروة الطبيعية، سواء في السواحل أو المناطق الداخلية والصحراوية. إذ يعد نقص الوسائل المادية والموارد البشرية المؤهلة للمحافظة على هذا التراث الطبيعي والتاريخي والأثري، أحد أهم الأسباب التي أدت إلى عدم احترام القوانين التي تنص على ذلك، سواء من طرف السياح أو السكان المحليين. كما أن نقص الاعتمادات المخصصة للترميم قد أدى إلى ضياع جزء كبير من التراث الحضاري الذي يمثل تاريخ الجزائر.

وفي ظل كل هذا اللاوعي بأهمية الموروث الثقافي والإرث التاريخي الكبير الذي تتميز به الجزائر، تنامت ظاهرة سرقة وتهريب الآثار من طرف السياح وبعض المسؤولين المتسببين في تعرض العديد من الأراضي والعقارات السياحية للنهب، حيث أكدت التقارير الصادرة عن الفرقة المركزية لمكافحة الاتجار غير المشروع للممتلكات الثقافية وسرقة التحف الفنية، على أنه تم سرقة 1067 قطعة أثرية في ظرف خمس سنوات من سنة 2000 إلى سنة 2004. وتعد حظيرة الطاسيلي التي تتربع على مساحة 20 ألف كلم² أكثر المناطق عرضة لنهب الآثار. وهو ما دفع بالدولة إلى سن قانون لحماية وتفادي نهب الآثار وهو القانون رقم 89/98 المؤرخ في 15 جوان 1998. كما سارعت السلطات الأمنية إلى تكثيف الحراسة بهذه المنطقة المفتوحة.

أما بالنسبة لدور القطاع الخاص الذي كانت تنظر إليه الدولة في مختلف مخططات التنمية على أساس أنه مكمل لمجهوداتها في القطاع السياحي وحاولت توجيه مدخراته في النشاطات السياحية، فقد حددت له استثمارات لم تتجاوز 8% من الأهداف المحددة، والتي رغم هذا لم تتحقق في الواقع نظراً للتناقضات التي كانت سائدة والعراقيل البيروقراطية على غرار القطاعات الأخرى. إلا أنه وبعدما شهدت الجزائر انخفاض

لمواردها المالية بسبب الأزمة البترولية لسنة 1986، من خلال التدهور الذي حدث في أسعار البترول، قد أدى بالدولة إلى إعادة النظر مرة أخرى في الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية في إطار إستراتيجية تعتمد على تنويع الصادرات خارج المحروقات، وبالتالي إعطاء الأهمية للدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في جميع النشاطات الاقتصادية بصفة عامة، والقطاع السياحي بصفة خاصة، وأصبحت الدولة تنظر إلى القطاع السياحي على أساس أنه المجال الطبيعي للاستثمار الخاص .

(1) - استناداً للموقع الإلكتروني لشبكة البنا المعلوماتية: www.annabaa.org بتاريخ: 06 جوان 2008.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

إن تشجيع الدولة للقطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي في مجال السياحة بجميع فروعها من خلال المنظومة القانونية المؤطرة للتنظيم والخصوصية وتطوير الاستثمارات في القطاع الحرفي والسياحي في العشريتين الأخيرتين، لم تعط نتائجها بعد في انتعاش القطاع السياحي، حيث لا يزال التخوف من الاستثمار في هذا المجال قائم، كما انخفض عدد السياح الأجانب وبالتالي انخفضت عائدات السياحة، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها خاصة تدهور الأوضاع الأمنية للبلاد على امتداد عشرية التسعينيات من القرن الماضي، والذي أثر سلباً فيما يتعلق بالسياحة الدولية وكذا عائدات الجزائر من العملة الصعبة المتأتية من القطاع السياحي، وهو ما يوضحه الجدولين رقم (46) و (47).

جدول رقم (46): توزيع توافد عدد السياح إلى الجزائر خلال الفترة (1990- 2004).

| السنوات | عدد السياح | |
|---------|----------------|-----------------------------|
| | السياح الأجانب | الجزائريون المقيمون بالخارج |
| 1990 | 685.815 | 451.103 |
| 1991 | 722.682 | 470.528 |
| 1992 | 624.096 | 495.452 |
| 1993 | 571.993 | 555.552 |
| 1994 | 336.226 | 468.487 |
| 1995 | 97.648 | 421.916 |
| 1996 | 93.491 | 511.477 |
| 1997 | 94.832 | 539.920 |
| 1998 | 107.213 | 571.234 |
| 1999 | 147.611 | 607.675 |
| 2000 | 175.538 | 690.446 |
| 2001 | 196.229 | 705.187 |
| 2002 | 251.145 | 736.915 |
| 2003 | - | - |
| 2004 | - | - |

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى مايلي:

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة 16، نوفمبر 2000، ص 47.

- محمد فوزي شعوبي، السياحة والفندقة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006/2007، ص65.

- صليحة عشي، السياحة في الجزائر بين المقومات الوفيرة والإستراتيجية الغائبة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 18، جامعة باتنة 2008، ص65.

إن ما يوضحه الجدول رقم (46)، يؤكد الانخفاض الكبير في عدد السياح وبالأخص الأجانب، حيث تراجع توافدهم نحو الجزائر خلال الفترة (2002/1990). فمن 685.815 سائح أجنبي سنة 1990 وصل عدد السياح إلى 93.491 سنة 1996، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 86,36 %، ثم بدأ هذا العدد في التزايد ليصل إلى مقدار 251.145 سائح سنة 2002، وبالرغم من الجهود التي بذلت خلال هذه الفترة لجذب السياح والتي نذكر من بينها استقلالية الشركة الوطنية للسياحة، وأعطيت الاستقلالية أيضاً للفنادق التي تملكها الدولة ومنحت شركات دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

الفصل الثالث:

أجنبية مثل "هيلتون" الحق في تدبير فنادق حديثة البناء، إضافة إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، مما حقق زيادة في عدد غرف الفنادق، وبالمقابل تحسن طفيف في عدد السائحين الوافدين للسنوات اللاحقة، حيث وصل العدد سنة 2004 إلى 1.233.719 سائح، لكن لم تجد تلك النشاطات نفعاً أمام إستمرار تأزم الوضع الأمني حينها.

جدول رقم (47): تطور عائدات السياحة في الجزائر خلال الفترة (1990-2004).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 |
|----------|-------|------|------|------|------|-------|-------|------|
| العائدات | 105,0 | 83,9 | 74,4 | 72,8 | 49,5 | 32,7 | 45,8 | 28,8 |
| السنوات | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
| العائدات | 74,3 | 80,0 | 95,7 | 99,5 | 99,6 | 112,0 | 178,5 | / |

المصدر: إستنادا إلى الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات (ons): www.ons.dz بتاريخ: 06 جوان 2008.

ويلاحظ من الجدول رقم (47)، أن المداخيل أو عائدات الجزائر من السياحة، قد شهدت انخفاضا ملحوظاً خاصة في الفترة (1997/1990)، من 105 مليون دولار سنة 1990 إلى 28,8 مليون دولار سنة 1997، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 72,57 %، ويرجع ذلك إلى نفس الأسباب السابقة. وابتداء من سنة 1997 ونتيجة لاستقرار الأوضاع الأمنية نسبياً، بدأ يزداد توافد الزوار إلى الجزائر، سواء من الوطنيين المقيمين بالخارج أو من الأجانب، وهو ما يفسر كذلك الزيادة النسبية لعائدات الجزائر من القطاع السياحي في السنوات اللاحقة، إذ وصلت مقدار 178,5 مليون دولار سنة 2004.

وإنطلاقاً من مبدأ تحقيق التنمية الاقتصادية، تعمل الجزائر على تحقيق استغلال عقلائي للموارد السياحية المتاحة من أجل تلبية الطلب السياحي الحالي. وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال التطبيق على أرض الواقع للقوانين التي تم إصدارها في فيفري 2003، والتي يمكن أن تجسد عملياً تنمية القطاع السياحي ومن ثم المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية للبلاد. فقد أنشأت هذه القوانين الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (ANDT) (*)، والمجلس الوطني للسياحة (CNT) (**). مهمته إعطاء الرأي في السياسة الوطنية للسياحة واقتراح

كل التدابير والإجراءات التي من شأنها تطوير وترقية السياحة. كما تم استحداث مناطق التوسع السياحية (ZET) (***)، والتي يهدف من خلالها إلى التحكم في العقار السياحي، حيث أسندت إلى الوكالة الوطنية لتنمية السياحة مهمة اقتناء الأراضي داخل مناطق التوسع السياحي وتهيتها وترقيتها وتسييرها، كما حددت هذه القوانين دور الدولة في خلق الشروط المحفزة على التنمية السياحية كتمويل الدراسات وأشغال التهيئة السياحية وغيرها، ومن ناحية الاستثمار السياحي فإن هذه القوانين استحدثت صندوقاً خاصاً لدعم التنمية السياحية وأقرت بضرورة إعداد مخطط وطني توجيهي للتهيئة السياحية، يعتبر بمثابة دليل للاستثمار السياحي.⁽¹⁾

(*) - (ANDT) : Agence National de Développement du Tourisme.

(**) - (CNT) : Conseil National du Tourisme.

(***) - (ZET) : Zones D'expansion Touristique.

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 19 فيفري 2003 ص 14.08،04.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

وقد قررت الدولة خصصة القطاع السياحي من خلال توجيه وتحفيز المستثمرين الذين يتعاملون مع الوكالة الوطنية للتنمية السياحية المكلفة بتسيير نحو 174 منطقة توسع سياحي موزعة عبر التراب الوطني وتحتل مساحة 47.073 هكتاراً (منها 140 منطقة في الولايات الساحلية بمساحة 34.852 هكتاراً، و 13 منطقة في الولايات الداخلية والسهول العليا بمساحة 3.480 هكتاراً، و 20 منطقة في 8 ولايات في الجنوب بمساحة 9.501 هكتاراً).⁽¹⁾

وتطمح الجزائر إلى وضع إستراتيجية تنموية للقطاع السياحي، حيث أن التوجهات الاقتصادية الجديدة تراهن على السياحة باعتبارها قطاعاً حيويًا، ومصدراً هاماً لتحقيق إيرادات مالية هامة خارج قطاع النفط. إذ يتوقع أن يحتل القطاع المرتبة الثالثة من حيث عائداته على الخزينة العمومية بعد قطاع المحروقات والفلاحة. إلا أن الواقع يوضح أنه لا يزال بعيداً عما يمكن القيام به رغم الإصلاحات المعلن عنها وإرادة الدولة في ترقية الاستثمار الخاص في المجال السياحي.⁽²⁾

3- معوقات القطاع السياحي في الجزائر.

إن الواقع المتدهور والنتائج الضعيفة للقطاع السياحي المحققة في الميدان كما ذكرنا أعلاه، تعود إلى عدة أسباب تعيق تطوره، لذا فإننا نرى أن عملية تنمية القطاع السياحي في بلادنا تمر عبر القضاء على المعوقات التي تقف دون تقدمه ووصوله إلى المستوى العالمي. نذكر منها:

- عدم الاهتمام بالقطاع السياحي في مختلف مخططات التنمية. وكذا غياب التعاون بين كل الأجهزة المعنية من أجل تحقيق سياسة سياحية واضحة ومستقرة وشاملة لتنظيم وتطوير القطاع، تهتم بتغيير سلوكيات المواطنين المتعلقة برفع مستوى وعيهم السياحي وتحويل اهتمامهم نحو حسن التعامل مع السياح، وتعزيز السلوكيات الايجابية، وإعادة كرم الضيافة والاستقبال، لخلق مجتمع واعى بالقيمة السياحية للبلاد، ذلك لأن تنمية السياحة هي مسؤولية أفراد المجتمع أيضاً.

- تدهور الأوضاع الأمنية منذ بداية التسعينيات، والتي أدت إلى تصنيف الجزائر ضمن المناطق الخطرة في العالم، وبالتالي تناقص توافد السياح إليها، بما إنعكس سلباً على انتعاش القطاع السياحي.
- التعقيدات الإدارية المختلفة التي تعوق الاستثمار، وبالأخص العراقيل البيروقراطية في مجال الحصول على العقار في مناطق التوسع السياحي وكذا العلاقة مع البنوك، وعدم وجود تنسيق بين وزارة السياحة والجهات المعنية بتوجيه ومتابعة الاستثمار.
- التماطل في خوصصة الهياكل والمنشآت السياحية الموجودة، والتي من شأنها فتح المجال للمستثمرين بهدف بناء وإنجاز هياكل جديدة وفق التصورات الحديثة للسياحة، اقتداء بالدول العربية والأجنبية، والتي لا يفوق بعضها الجزائر من حيث الإمكانيات المتوفرة التي وهب بها الله بلادنا.

(1) - استناداً للموقع الإلكتروني للديوان الوطني للسياحة: www.ont-dz.org، بتاريخ: 06 جوان 2008.

(2) - حمدي باشا رابح، التنمية السياحية بالجزائر الواقع والطموح، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 2005، ص 173.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

- عدم تجانس النصوص التشريعية والتنظيمية مع المحيط الجديد الذي يجب أن يتطور فيه القطاع السياحي، خاصة فيما يتعلق بالدور الذي يجب أن يلعبه القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي. فمعظم القوانين التي كانت تنظم تسيير القطاع السياحي سابقاً هي نفسها الموجودة حالياً، مما أدى إلى نتائج ضعيفة بسبب غياب التحفيز بمختلف أنواعه. فالمعروف أن السياحة في العالم قد تأثرت بفعل أحداث 11 سبتمبر 2001 وبتسونامي وعديد الأمراض العالمية، لكنها في الجزائر مرهونة بالتسهيلات البنكية والتعاملات الاقتصادية التي يجب أن تواكب العصر، لأن العالم يتحرك بصورة رهيبية ولا مكان فيه للعاطلين .
- محدودية وسائل الدعم التقني، خاصة في مجال الإعلام والاتصال بهدف الترويج والترقية. فالدور الذي يلعبه الإعلام والاتصال يعتبر استراتيجي في مجال تطوير الصناعة السياحية، وذلك باستعمال مختلف الوسائل الخاصة بذلك كالمنشورات، البطاقات البريدية، الدليل، الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية، وخاصة المواقع على الأنترنت التي تعتبر أحدث الوسائل التقنية للاتصال في خدمة السياحة وتحسين صورة البلد وتقريب المنتج السياحي من الزبائن.
- غياب متعاملون خواص محترفون في القطاع السياحي، أدى إلى عدم تنافسية ورداءة نوعية الخدمات المقدمة للزبائن، حيث نجد أن القليل من المؤسسات تتمتع بصمعة جيدة.
- إهمال وفي بعض الأحيان اختفاء العديد من الحرف والصناعات التقليدية التي تعبر عن التراث الثقافي الوطني، والتي بإمكان منتوجاتها أن تشكل عامل مساهم في تطوير القطاع السياحي.

إن كل هذه العراقيل، أدت إلى ضعف كبير للطلب السياحي لسنوات عديدة في الجزائر، مقارنة مع البلدان المجاورة لها في حوض البحر الأبيض المتوسط على الأقل، وبالتالي نتائج سلبية لأغلبية المؤسسات، باستثناء

الحالات النادرة لبعض مؤسسات القطاع السياحي والتي حققت مردودية مالية ظرفية، تعود في الأساس إلى الدعم غير المباشر للدولة من خلال الملتقيات والمؤتمرات والندوات المختلفة التي تعقد فيها.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الخاص في السياحة.

إن الوضعية التي وصل إليها القطاع السياحي الجزائري، تتطلب اليوم وبسرعة وضع إستراتيجية لتطويره، خاصة وأن الجزائر تعتبر بلداً مميزاً نظراً للمزايا السياحية الكبيرة المرتبطة بموقعها وتنوع مواردها الطبيعية وكنوزها الثقافية، و نظراً لأنها أنجزت هياكل قاعدية رغم أنها لا تزال غير كافية، إلا أنها تعتبر ضرورية، لما لها من علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالقطاع السياحي كالموانئ والمطارات والطرق، بالإضافة للمداخيل بالعملة الصعبة التي يمكن أن يجلبها القطاع السياحي في إطار سياسة تنويع الصادرات خارج المحروقات. والدور الذي يمكن أن يلعبه في امتصاص نسبة البطالة.

غير أن وضع هذه الإستراتيجية يتطلب أولاً أن توضح بعض الإشكاليات المتعلقة بالقطاع منذ البداية، لأن توضيحها سيمكن من وضع الإستراتيجية بأقل تناقضات ويضمن لها فرص النجاح، ومن بينها:

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

ما الدور الجديد للقطاع الخاص الوطني والأجنبي الذي يجب أن يعوض انسحاب الدولة من القطاع السياحي؟ وما هو الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة، أي كيف يمكنها أن تبقى على دورها في التوجيه والمراقبة بعد انسحابها من الاستثمار والتسيير المباشر؟ هل هناك ضرورة لخصوصية المؤسسات العمومية التابعة للقطاع السياحي؟ وكيف تكون خصوصيتها؟ وهل خصوصية التسيير أم جزء من رأس مالها أم بيعها بأكملها؟. فإرادة الدولة في تحرير هذا القطاع والتحفيزات الممنوحة للخوادم للاستثمار فيه لبلوغ الأهداف المسطرة، لابد أن تكون في إطار إستراتيجية شاملة تعني كل القطاعات التي لها علاقة بالقطاع السياحي، كتنظيم المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة وإعادة الاعتبار للصناعات التقليدية وترقية التراث الثقافي وحماية المحيط، والتي تتطلب قبل كل شيء دراسة للطاقت والمواقع الأثرية والسياحة بمختلف أنواعها. ودور الدولة في هذه الإستراتيجية يبقى مهم جداً خاصة في مجال التحكم وتوجيه الاستثمارات ومراقبتها والمحافظة على الهوية الاجتماعية والثقافية وحماية البيئة، وتدعيم القطاع بالهياكل القاعدية كالطرق والمياه والكهرباء خاصة بالنسبة للمناطق المعزولة. بالإضافة إلى ذلك يبقى دورها مهم جداً في المحافظة على المواقع الأثرية والسياحية وإعادة تأهيلها وحمايتها، نظراً لما تتعرض له من اللامبالاة من طرف السياح والسكان المحليين، الذين لا يقدرون أهميتها التاريخية والثقافية والعلمية.

إن المعروف أن قطاع السياحة عبر العالم، يعتبر من القطاعات المخصصة أو من مجالات اختصاص القطاع الخاص، وأن تحريره سيسمح للمتعاملين من التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق والمنافسة، ولا يمكن للجزائر أن تخرج عن هذا الإطار. كما أن عولمة أسواق الخدمات بما فيها القطاع السياحي، أدت إلى تنافس قوي نظراً

لأرباحه، وهو ما يفرض على المتعاملين العمل للوصول إلى أفضل علاقة بين نوعية الخدمات المقدمة والأسعار التنافسية، أي زيادة الإنتاجية وتخفيض التكاليف وتنويع المنتج السياحي.

ويبدو اليوم أن السلطات الجزائرية أدركت هذا الواقع، وذلك من منطلق إدراكها لمنطق خلق اقتصاد وطني دون الاعتماد الشبه كلي على المحروقات، وشرعت في اتخاذ التدابير العملية لمواجهة ما بعد الربيع، فعلى غرار ما يجري في العالم، تحاول تدعيم القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي من أجل ترقية القطاع السياحي، حيث حدد برنامج الحكومة في سنة 2000 خطة متوسطة المدى لتطوير القطاع السياحي تعتمد خاصة على:

- تحفيز القطاع الخاص في إطار قوانين المالية، سواء بالنسبة للاستثمار أو التوسع أو الاستغلال، وذلك من خلال تدعيمه بالأطر القانونية والوسائل المالية والبشرية، حتى يتمكن من مواجهة الواقع الجديد ويساهم في تحقيق الأهداف المسطرة للقطاع السياحي في إطار إستراتيجية تنمية شاملة.
- إعادة تأهيل شبكة الفنادق الموجودة في إطار الشراكة مع القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي، كبداية أو خطوة أولى لسياسة جديدة تهدف إلى إنعاش القطاع السياحي والتخلي عن نمط التسيير القديم، وتأكيد انسحاب

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

الدولة من التسيير المباشر للهياكل، خاصة وأن 90 % منها لا تتطابق مع المعايير الدولية وأنها تتطلب استثمارات كبيرة لإعادة تأهيلها وتنظيمها وفقاً لمقتضيات اقتصاد السوق والمنافسة الدولية.⁽¹⁾

- وضع برنامج وطني لترقية المنتج السياحي بمختلف وسائل الدعاية، وتشجيع الصناعة التقليدية والمحافظات عليها كجزء من التراث الثقافي الوطني. حيث أن سياسة ترقية المنتوجات التقليدية من أجل السياحة خاصة الدولية، أي من أجل التصدير، تعتبر من الفرص التي تحفز الشباب على التحصيل المهني النوعي في هذا المجال وبالتالي المحافظة على التراث الوطني وتنوع الصادرات وتقليل نسبة البطالة.⁽²⁾

- تهيئة مناطق للتوسع السياحي (ZET) كعامل هام لتشجيع الاستثمار الخاص، أي محاولة القضاء على أحد العناصر المعرقلة للاستثمار في القطاع السياحي سابقاً، وهو إشكالية الحصول على العقار السياحي. وأسندت مهمة اقتناء الأراضي وتجهيزها وترقيتها وتسييرها للوكالة الوطنية لتنمية السياحة، كما أشرنا لذلك سابقاً.

وقد بدأت هذه التدابير بعد الشروع في تطبيقها ميدانياً تعطي نتائجها الإيجابية، حيث زادت حصة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة الخاصة بالنشاط السياحي مقارنة بمساهمة القطاع العام، وأصبح يساهم بنسبة 87,24 % من إجمالي القيمة المضافة لسنة 2006، كما يوضح ذلك الجدول رقم (48).

جدول رقم(48): تطور تكوين القيمة المضافة حسب الطابع القانوني للقطاع السياحي بالفترة(2006/2001).

الوحدة : مليار دينار جزائري .

| مجموع ق.م الإجمالية | القطاع الخاص | | القطاع العام | | الطابع القانوني |
|------------------------|--------------|----------------|--------------|----------------|-----------------|
| | النسبة % | القيمة المضافة | النسبة % | القيمة المضافة | السنوات |
| 48,3 | 90 | 43,5 | 10 | 4,8 | 2001 |
| 55,36 | 86,58 | 47,93 | 13,42 | 7,43 | 2002 |
| 59,35 | 86,81 | 51,52 | 13,19 | 7,83 | 2003 |
| 62,64 | 87 | 54,5 | 13 | 8,14 | 2004 |
| 69,62 | 87,45 | 60,88 | 12,55 | 8,74 | 2005 |
| 74,85 | 87,24 | 65,30 | 12,76 | 9,55 | 2006 |

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، لسنة 2007.

ويلاحظ من الجدول رقم (48)، أن القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أصبح يسيطر وينسب كبيرة على معظم مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر، وهو ما تؤكد مساهمته الكبيرة في تكوين القيمة المضافة لهذا النشاط، وهذه المؤسسات هي في الغالب عبارة عن فنادق ومطاعم منتشرة عبر مناطق التوسع السياحي المختلفة. وما يجب الإشارة إليه، هو أن تدعيم القطاع الخاص الذي يجب أن يكون في إطار المهام الجديدة المسندة إليه

(1) - استناداً للموقع الإلكتروني لشبكة النبا المعلوماتية: www.annabaa.org، مرجع سابق. بتاريخ 14 جوان 2008.

(2) - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، مرجع سابق، ص 88.

الفصل الثالث:

دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

في القطاع السياحي يجب أن يكون واضحاً، وذلك من خلال إعادة النظر في مختلف علاقاته بالمؤسسات والإدارات الحكومية، حتى يتمكن من المساهمة الفعلية في تحقيق الأهداف التنموية المسطرة من طرف الدولة. فمن بين الأهداف التي وضعتها الدولة، هو تسطير برنامج قطاعي على المدى المتوسط إلى غاية 2015، يتمثل في إنجاز 120.000 سرير منها على الأقل 40 % مصنفة وفقاً للمعايير الدولية، و 600.000 سائح في السنة وإنشاء 20.000 منصب شغل دائم.

أما في ما يخص خصوصية الدولة لمؤسساتها السياحية، فقد نصح العديد من الخبراء الاقتصاديين بتفضيل الشراكة مع المتعاملين الأجانب، لما لهم من معرفة بالقطاع السياحي وإمكانيات مالية ودراية بالأسواق. تسمح بخلق نشاط سياحي يتميز بالمهنية والاحتراف، على غرار تجربة الشراكة مع المجموعة المالية الكويتية بالنسبة لفندق السفير، والمجموعة الفرنسية ACCOR بالنسبة لفندق سوفيتال SOFITEL وفندق ماركيز MERCURE.

والخصوصية عن طريق الشراكة تسمح للقطاع السياحي من الاستفادة من تجربة التسيير للشبكات الفندقية العالمية وبالتالي تحسين النوعية وصورة القطاع على المستوى العالمي وجلب السياح وزيادة القدرة التنافسية. ومن الأولويات التي يجب على الدولة معالجتها أيضاً من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع

السياسي، هو ضرورة القضاء على العراقيل الإدارية من كل نوع والمتعلقة خاصة بالطبيعة القانونية للعقار الذي يخصص لمناطق التوسع السياحي، وإعادة النظر في النصوص التشريعية والقانونية وجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين، وذلك بالنظر للمنافسة الدولية التي تعرض يومياً مزايًا وتشجيعات لجذب الاستثمار المباشر.

إن السياحة عموماً هي رصيد متراكم من قيم وتاريخ وثقافة المجتمع، يجب صيانتها. وهي كذلك نتاج القيم والسلوكيات السائدة بين أفراد المجتمع، والتي يجب تهذيبها وتعزيز الإيجابية منها، والسياحة يمكن أن تكون قاطرة للتنمية الاقتصادية في الجزائر. فإذا تم الالتزام بتنفيذ التدابير العملية المذكورة أعلاه والمبرمجة ضمن إستراتيجية ترقية القطاع السياحي ببلادنا، من طرف جميع المتعاملين سواء الدولة بمختلف إداراتها أو القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى صناعة سياحية قادرة على تحدي المنافسة العالمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية المنتظرة منها.

المطلب الثالث: دور قطاع النقل في تنمية النشاط الاقتصادي بالجزائر.

بعد توجيه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق، بدأ الانسحاب التدريجي للدولة من بعض القطاعات التي كان القطاع العام يحتكرها أو مسيطراً عليها. لاسيما قطاع النقل بجميع أنواعه، وفتح المجال الواسع للقطاع الخاص للاستثمار في قطاع النقل بعد تحريره من خلال صدور قانون النقل رقم 17/88، حيث تتكون شبكات النقل التي تستخدم في نقل الأفراد والبضائع من الطرق، والسكك الحديدية، والموانئ، والمطارات ووسائل النقل المختلفة التي تعمل على هذه الشبكات. ويمثل النقل على الطرق والنقل الجوي أهم وسائل نقل الركاب في الجزائر كما هو في معظم الدول. ويتم نقل غالبية البضائع بواسطة الشحن البحري وبالسكك الحديدية. وقبل الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

التطرق إلى واقع قطاع النقل وآفاقه ومساهمة القطاع الخاص فيه، نرى أنه من الضروري إعطاء لمحة عن الدور الذي يلعبه قطاع النقل في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى دراسة تطوره في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

1- دور قطاع النقل في التنمية الاقتصادية.

تتجلى مساهمة قطاع النقل في التنمية الاقتصادية في أنه يساعد بشكل فعال في ربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك وفي تأمين انتقال الأفراد ونقل المواد الخام والبضائع من مناطق الاستثمار وإليها، كما أنه يعتبر عاملاً مساعداً في استغلال الموارد الطبيعية وخصوصاً المعادن، التي غالباً ما يتركز وجودها في مناطق نائية وقليلة الكثافة بالسكان، ولا يمكن بأي حال من الأحوال التقليل من أهمية قطاع النقل في تشغيل الأيدي العاملة وتوفير فرص العمل لشريحة كبيرة من السكان سواء كان ذلك في مجال النقل ذاته أو في مجالات أخرى ترتبط به أو تتأثر بتطوره؛ وبالتالي يجب الاعتراف بمساهمة هذا القطاع في استيعاب الأعداد المتزايدة من السكان القادرين

على العمل وبالتالي حل مشكلة البطالة أو التخفيض منها، هذا بالإضافة إلى أن تقدم وسائل النقل بأنواعها المختلفة يساهم مساهمة كبيرة في تزايد التبادل الثقافي بين الشعوب ويدعم بالتالي تطور الفكر البشري وازدهار العلوم وانتشار مكتسباتها لتشمل جميع بلدان العالم.

إن صناعة النقل هي الدعامة الرئيسية التي تركز عليها البرامج التنموية للدولة، نظراً لما لهذه الصناعة من دور كبير وتأثير واضح في تطور الشعوب في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سواء كان ذلك في البلدان المتقدمة أو النامية؛ حيث ان تقدم الدول يمكن قياسه بتقدم وسائل ونظم النقل فيها، وتتجلى مساهمات قطاع النقل في النمو الاقتصادي لأي دولة في الأمور التالية:

- اختيار أماكن توطين الصناعات التي توفر للاقتصاد الوطني أكبر الفوائد المتمثلة في خفض نفقات الإنتاج والنقل والتوزيع. وتحقيق التوازن في عرض السلع والطلب عليها في مختلف الأسواق المحلية والخارجية.

- اكتشاف الثروات الطبيعية واستغلالها في أفضل الظروف. وتوسيع مساحة الأراضي المستغلة زراعياً.

- نمو المدن والمراكز الحضرية وازدهارها، وتحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي بين البلدان.

ويُعد نقل الركاب والبضائع من المهام الرئيسية للنقل في كل بلد؛ وقد كان لتقدم النقل أثر كبير في انخفاض تكلفة المنتج النهائي التي تُعتبر تكلفة النقل من أهم العناصر المؤثرة عليها، وتشير بعض الدراسات الاقتصادية التي أجريت بهذا الشأن إلى أن تكاليف النقل تمثل في المتوسط 20 % تقريباً من التكلفة النهائية لأي منتج، ومن هنا تأتي أهمية دراسة اقتصاديات النقل التي ترمي إلى تخفيض تكلفة عنصر النقل ومن ثم تكلفة المنتج النهائي، إذ إن تخفيض تكلفة النقل بنسبة 10 % مثلاً يؤدي إلى انخفاض تكلفة المنتج النهائي بنسبة 2 % تقريباً، وهذه النسبة قابلة للزيادة مستقبلاً، ومن المعلوم أن من أكثر المشروعات إنتاجية في العالم هي مشاريع شق الطرق ورفصها نظراً لما تحققه من وفورات اقتصادية، وعليه فإن أي مبلغ يتم إنفاقه على إنشاء ورفص وتوسيع شبكة الطرق له مردود مباشر وسريع على تخفيض تكلفة النقل ومن ثم النمو الاقتصادي. ولقد اكتسبت الطرق أهمية خاصة من خلال الدور المهم الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية، فضلاً عن أنها تُعتبر من أهم

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

الهيكل الأساسية التي تعتمد عليها خطط التنمية في كل بلد، وقد ساهمت هذه الطرق مع تحسن وسائل النقل في تسهيل عملية الحركة والانتقال، وخفض تكاليف النقل.

وعلى اعتبار أن خطط التنمية الاقتصادية في الجزائر تستهدف تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط عن طريق زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يتوقع نسبياً ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النقل، خاصة مع تراجع الأهمية النسبية للقطاع الحكومي .

ويمكن قياس أهمية قطاع النقل والمواصلات في الاقتصاد عن طريق تقدير مدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أنه كلما زادت مخصصات القطاع في ميزانية الدولة فإن مساهمته في الناتج المحلي

الإجمالي تزداد بنسبة عالية، مما يدل على أن قطاع النقل والمواصلات قطاع عالي الإنتاجية من حيث إسهامه المتزايد في نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد، وبمراجعة ميزانيات الدول الصناعية نجد أن مساهمة قطاع النقل والمواصلات في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يمثل تقريباً 17 % وفي ألمانيا تقريباً 17,4 %، وهذا يعني أن مساهمة هذا القطاع في كثير من الدول الصناعية تقدر تقريباً بخمس (1/5) الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول. وهو ما يستدعي من الحكومة الجزائرية إلى إعادة النظر في تخصيص نسبة أكبر من ميزانيتها لقطاع النقل على اعتبار أنه قطاع منتج ويُعتبر مصدراً مهماً من مصادر الدخل الوطني، وله دور كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وهذا ما يقودنا إلى تتبع تطور توزيع النفقات العامة الموجهة لتسيير قطاع النقل الموضحة الجدول رقم (49) أدناه.

جدول رقم (49): تطور توزيع النفقات العامة الموجهة لتسيير قطاع النقل للفترة (2002-2008).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

| السنوات | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|------------------------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|
| قيمة النفقات الإجمالية | 1.050,1 | 1.097,3 | 1.200,0 | 1.200,0 | 1.283.4 | 1.574,9 | 2.017,9 |
| نفقات قطاع النقل | 3,647 | 3,736 | 15,909 | 1,801 | 4,423 | 7,138 | 7,448 |
| النسبة (%) | 00,34 | 00,34 | 01,32 | 00,15 | 00,34 | 00,45 | 00,37 |

المصدر: إعداد الباحث إستانداً إلى:

- سنة 2001: الموقع الإلكتروني للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية www.JorAdp.dz بتاريخ 06 جوان 2008.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المتضمنة لقانون المالية 2002، الصادرة بتاريخ 23/12/2001، العدد 79، ص 78، 77.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المتضمنة لقانون المالية 2003، الصادرة بتاريخ 25/12/2002، العدد 86، ص 52، 51.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المتضمنة لقانون المالية 2004، الصادرة بتاريخ 29/12/2003، العدد 83، ص 32، 33.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المتضمنة لقانون المالية 2005، الصادرة بتاريخ 30/12/2004، العدد 85، ص 32، 31.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المتضمنة لقانون المالية 2006، الصادرة بتاريخ 31/12/2005، العدد 85، ص 25، 24.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المتضمنة لقانون المالية 2007، الصادرة بتاريخ 27/12/2006، العدد 85، ص 34، 35.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المتضمنة لقانون المالية 2008، الصادرة بتاريخ 31/12/2007، العدد 82، ص 27، 26.

يلاحظ من الجدول رقم (49)، أن الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع النقل في الجزائر، وخاصة منها المخصصة للتسيير والتي تكون في شكل نفقات عامة ضمن الميزانيات السنوية العامة للدولة، هي مبالغ ضعيفة ودون مستوى أهمية القطاع ولفترات طويلة. ولم تتجاوز في أغلب الأحيان نسبة 1 % من إجمالي النفقات العامة للدولة الموزعة على مختلف القطاعات الأخرى. وذلك بالرغم من تحسن الوضعية المالية للبلاد في الفترة الأخيرة بسبب ارتفاع إيراداتها من المحروقات الناتجة أساساً عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية. غير أنه ورغم محدودية المخصصات المالية الموجهة لتسيير قطاع النقل في الجزائر، إلا أن هذا الأخير قد احتل مكانة بارزة في أولويات خطط التنمية، وأن استثماراته قد بلغت نحو 70 % من جملة الاستثمارات في البنى الأساسية خلال عقدي السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات من القرن الماضي، لكن يبقى التمويل من أهم العقبات التي تواجه تطوير قطاع النقل على الرغم من مخصصاته الكبيرة في خطط التنمية. فكبر حجم مشروعات النقل وارتفاع تكاليفها جعل من مصادر التمويل التقليدية لم تعد كافية لتمويل المشاريع المطلوبة، مما أدى بالدولة إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع النقل إلا أن الاستجابة خلال العقد الماضي كانت محدودة.⁽¹⁾

ويساهم القطاع الخاص حالياً خاصة الأجنبي منه، في تمويل بعض مشاريع الطرق السريعة، حيث أن الاستثمار في هذا المجال لا يعد من بين المجالات التقليدية للقطاع الخاص في الجزائر، على غرار خدمات نقل المسافرين والبضائع. والجدول رقم (50) يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية على مختلف قطاعات النشاط لسنة 2007.

جدول رقم (50): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاعات النشاط بالجزائر لسنة 2007.

| قطاع النشاط | عدد المشاريع | النسبة (%) | القيمة (مليون دينار) | النسبة (%) | عدد الأجراء | النسبة (%) |
|--------------------------|--------------|------------|----------------------|------------|-------------|------------|
| الفلاحة | 117 | 01,00 | 8.577 | 00,91 | 2.621 | 01,65 |
| البناء والأشغال العمومية | 1.537 | 13,14 | 192.203 | 20,49 | 37.150 | 23,38 |
| الصناعة | 866 | 07,40 | 398.483 | 42,49 | 46.424 | 29,22 |
| الصحة | 85 | 00,73 | 8.150 | 00,87 | 1.860 | 01,17 |
| النقل | 8.293 | 70,90 | 154.333 | 16,46 | 42.230 | 26,58 |
| السياحة | 89 | 00,76 | 21.749 | 02,32 | 3.965 | 02,50 |
| الخدمات | 710 | 06,07 | 154.327 | 16,46 | 24.633 | 15,50 |
| المجموع | 11.697 | 100 | 937.822 | 100 | 158.883 | 100 |

(1) - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد حول البنية الأساسية المياه والصرف الصحي والنقل والإسكان، 2001، ص 23.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (50)، أن قطاع النقل قد تحصل على الجانب الأكبر من المشاريع الاستثمارية لسنة 2007 ونسبة 70,90 % مقارنة مع بقية القطاعات، وهو ما زاد بالمقابل من اليد العاملة المشتغلة في هذا القطاع ونسبة 26,58 % من الإجمالي والمقدر بـ 158.883 أجير لنفس السنة، وهذا يرجع في الأساس إلى بداية تنفيذ الدولة للخطط والبرامج المتعلقة بتحسين شبكة النقل لديها بصفتها إحدى أهم عناصر البنية التحتية الداعمة للتنمية الاقتصادية، فضلاً عن إدراك الدولة للأهمية التي يلعبها هذا القطاع في ترقية وتطوير القطاعات الأخرى، ولذلك كثفت من دعمها لقطاع النقل بمختلف أنواعه عن طريق زيادة عدد المشاريع الاستثمارية .

2- واقع قطاع النقل في الجزائر.

إن المتتبع لتطور قطاع النقل في الجزائر، يجد أن هذا القطاع في بلادنا قد مر بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. حيث أسندت له في كل مرحلة مهام حددت بنصوص قانونية تهدف إلى توجيهه وتنظيمه وتسييره.

ففي المرحلة الأولى والتي تمتد من 1962 إلى 1967، تم إنشاء الديوان الوطني للنقل سنة 1963، والذي حددت له مهام وأهداف تضمنها المرسوم رقم 729/63 المؤرخ في 7 نوفمبر 1963 والذي ينص على أن الديوان الوطني للنقل يتكفل بمهام الإشراف على النقل البري في كامل التراب الوطني، غير أن العجز الكبير في المنشآت القاعدية التي كان يستعملها قطاع النقل كالطرق وإشارات المرور ومواقف الحافلات والجسور وخطوط السكة الحديدية من جهة، ونقص التنظيم والتسيير نظراً لقلّة الإطارات المختصة في هذا المجال من جهة ثانية، قد أدى إلى فشل الديوان الوطني للنقل، فلم يتمكن من تنفيذ مهامه وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المرجوة من القطاع، وهو ما حاولت الدولة تداركه في سنة 1967 من خلال صدور الأمر 130/67 المؤرخ في 22 أوت 1967.⁽¹⁾

أما المرحلة الثانية فهي تمتد من سنة 1967 إلى سنة 1988، وقد تميزت هذه المرحلة بمحاولات جادة لتنظيم وتطوير قطاع النقل، وذلك من خلال صدور أول أمر ينظم القطاع ويضع له تصور واضح لتطويره وفقاً للتوجه السياسي الذي اعتمده الجزائر، ويلغي جميع القوانين السابقة المتعلقة بالقطاع والموروث من العهد الاستعماري. فالأمر السابق رقم 130/67 يعتبر بمثابة القاعدة الأساسية التي بنيت عليها سياسة تطوير القطاع في إطار السياسة العامة للدولة والمتمثلة في إستراتيجية تنموية أسند تنفيذها للقطاع العام، وعلى أساس هذا الأمر أنشأت الدولة شركتين لتنفيذ سياسة قطاع النقل من خلال القيام بجميع العمليات المتعلقة بالنقل وهما: الشركة الوطنية للنقل عبر الطرقات (S.N.T.R) والشركة الوطنية للسكة الحديدية (S.N.T.F). غير أن إنشاء الشركتين

وإسنادهما مهام نقل البضائع والأشخاص عبر التراب الوطني، قد دعم القطاع العام وأعطاه القدرة الاحتكارية في مجال النقل، مما حد من مبادرات القطاع الخاص في هذا المجال، كما أجبرت مؤسسات القطاع الخاص سواء الصناعية أو الخدمية على التعامل مع الشركتين المذكورتين سابقاً. كما تم إنشاء الشركة الوطنية لنقل المسافرين (S.N.T.V)

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، الأمر 130/67 المؤرخ في 22 أوت 1967، والمتضمن تنظيم النقل البري في الجزائر، العدد 63، ص 939.
الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

خلال هذه المرحلة، بموجب المرسوم رقم 73/71 والذي صدر في 13 نوفمبر 1971، والتي ضمت كل المؤسسات العاملة في مجال نقل المسافرين، بالإضافة إلى بعض مؤسسات الخواص التي تم تأميمها كلياً أو جزئياً، إلا أن سوء التنظيم والتسيير واللامبالاة السائدة داخل المؤسسة، قد أدت في فترة وجيزة إلى تكوين حضيرة كبيرة من الحافلات المعطلة، مما زاد من تكاليف المؤسسة، وبالتالي أعباء كبيرة على ميزانية الدولة. ومع بداية الثمانينيات وظهور بوادر الإصلاحات الاقتصادية، والتي تم من خلالها إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية لنقل المسافرين، لكن هذه الهيكلة الجديدة، لم تغير كثيراً في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، ما عدا إدخال نوع من الاستقلالية في التسيير وإضافة بعض المهام كالتكفل بالنقل الحضري ونقل العمال والطلبة.

ونظراً للوضع التي آلت إليها حالة المؤسسات السابقة، حيث اتضح أنها غير قادرة على تلبية الطلب لسوء تنظيمها ولاهتلاك وسائل النقل والعجز عن تجديدها. أصبح لزاماً على الدولة أن تقوم بتحرير بعض النشاطات الاقتصادية وتسحب منها، خاصة بعد العجز المالي الذي شهدته الجزائر في منتصف الثمانينيات، فكان بذلك الاتجاه نحو تحرير قطاع النقل البري سواء بالنسبة للأشخاص أو البضائع، وهو ما تم فعلاً في سنة 1988 بصدر القانون رقم 17/88 المؤرخ في 10 ماي 1988⁽¹⁾ الذي ينظم ويوجه النقل البري.

وإنطلاقاً من هذا القانون عرف قطاع النقل في الجزائر مرحلة جديدة، بدايةً من سنة 1988 إلى يومنا هذا، إذ وبموجب هذا القانون سُمح للقطاع الخاص بالاستثمار وإنشاء مؤسسات نقل البضائع والأشخاص. ومحتوى القانون 17/88 بالإضافة إلى تحريره لنشاط النقل، قد نظم ممارسة هذا النشاط وساعد الخواص على استيراد الشاحنات والحافلات خاصة بعد إلغاء الدولة احتكارها للتجارة الخارجية، مما أدى إلى توفر وسائل النقل البري.

وبالرغم من أن هذا القانون أدى إلى توفر وسائل النقل، إلا أنه في نفس الوقت قد أدى إلى فوضى كبيرة في مجال النقل سواء الحضري أو ما بين المدن. ويرجع ذلك إلى غياب الرقابة من طرف الإدارة نظراً لنقص الموارد البشرية المتخصصة في هذا المجال من جهة، ونقص بعض الهياكل المساعدة لتنظيم النقل ودخول متعاملين ليست لهم علاقة بالقطاع أي دون تكوين واحترافية من جهة ثانية.

هذه الوضعية أدت بالدولة إلى إعادة النظر مرة أخرى في تنظيم هذا القطاع، وذلك بصياغتها قانون آخر يحافظ على ما أنجز أي تحرير القطاع، ويصحح الاختلالات الموجودة فيه. وهو ما تم في سنة 2001، حيث صدر القانون رقم 13/01 المؤرخ في 7 أوت 2001. وهذا القانون يدعم مسعى الدولة في تحرير قطاع النقل وإزالة كل القيود والعراقيل التي تحد من توسعه نظراً لأهميته والطلب المتزايد على هذا النوع من الخدمة، ولكن في نفس الوقت يُبرز دور الدولة وبقوة كمنظم وموجه للحد من سلبيات تحرير هذا قطاع والتي أصبحت من أهم عراقيل تطوره.

(1)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون 17/88 المؤرخ في 10 ماي 1988، والمتضمن تنظيم النقل البري وتوجيهه، العدد 18، ص 785.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

3- معوقات قطاع النقل في الجزائر.

واجه تطوير قطاع النقل في الجزائر معوقات كثيرة، وتتمثل أهم هذه المعوقات في غياب التنسيق والتكامل بين الجهات المختلفة المعنية بتخطيط ودراسة وتنفيذ مشاريع النقل، وارتفاع تكاليف المشاريع خاصة الكبيرة منها، وشح الموارد المالية على الرغم من مخصصاته الكبيرة في خطط التنمية المختلفة، وضعف الهياكل التنظيمية والإدارية وافتقارها إلى الكفاءات المؤهلة وإلى الأنظمة الإدارية المناسبة، وقلة مخصصات الصيانة للمشاريع المكتمل تنفيذها. وعلى الرغم من المستوى الجيد نسبياً للهياكل الأساسية لخدمات النقل البري بشكل عام، نظراً لتحريره لفائدة القطاع الخاص وانسحاب الدولة الشبه كلي منه خاصة في مجال نقل المسافرين والبضائع واعترافها بحق المتعاملين الخواص في المردودية المالية لنشاطهم كما ذكرنا سابقاً، إلا أن النتائج المرتبطة بتحرير خدمات قطاع النقل البري بدون دراسة معمقة، قد أدت إلى جملة من السلبيات التي أصبحت تشكل عائق أمام تطور قطاع النقل، خاصة وأن هذا الأخير من بين الأنشطة التي تعتبر كخدمة عمومية، وبالتالي حق الأفراد في خدمة ذات نوعية جيدة، ونذكر من بين هذه السلبيات مايلي:

- ارتفاع عدد المتعاملين رغم نقص إمكانياتهم المالية، مما أدى إلى المنافسة غير المنظمة وبالتالي إهمال الصيانة والتجديد، بالإضافة إلى نقص معرفتهم بالقطاع أي نقص تخصصهم، وبالتالي ضعف أدائهم وتدني كفاءتهم المهنية. - سيادة المؤسسات العائلية المصغرة على قطاع النقل، حيث نجد أن معظم المتعاملين لا يملكون سوى حافلة أو اثنتين ذات عمر متوسط.

- سيطرة القطاع الخاص الذي أصبح المحتكر في تقديم خدمات النقل الجماعي للأشخاص والنقل العمومي للبضائع دون النوعية في الخدمات.

- انتشار ظاهرة النقل غير الرسمي، دون تدخل السلطة للحد منه والقضاء على الظاهرة نظراً لما تشكله من خطورة على القطاع المنظم وعلى أمن أفراد المجتمع.

- إرتفاع حوادث المرور وتدهور نوعية الخدمة، حيث أصبح لا يعطى أي أهمية لنوعية الخدمة المقدمة للزبائن.

ويتطلب تطوير قطاع النقل ومرافقه واستخداماته، ضرورة إيجاد تكامل بين مختلف النشاطات ذات الصلة بعملية النقل، ووضع ذلك ضمن خطط التنمية في شكل برامج وسياسات ومشاريع. فضلاً عن انتهاج سياسات استثمارية تأخذ بعين الاعتبار عوامل التكلفة وكذا أولويات الاستثمار في قطاع النقل، مع الاستمرار في تشجيع مشاركة القطاع الخاص من أجل تحسين خدمات النقل بما ينعكس ذلك على أداء وكفاءة مرافق ومؤسسات النقل في الجزائر. وفتح باب المنافسة الشرعية بهدف خفض التكلفة من جهة وخفض الآثار السلبية للنقل على البيئة من جهة ثانية، ويشار في هذا المجال أيضاً إلى أهمية إنشاء مركز معلومات للنقل تقوم الجهات الرسمية المعنية بإمداده بالمعلومات، ويقوم المركز بتصنيفها وتوزيعها في نشرات دورية. إضافة إلى إدخال نظام التبادل الإلكتروني للبيانات، والاهتمام بالتقدم التكنولوجي في مجالات الإدارة والتخطيط ونظم التشغيل.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

المطلب الرابع: مساهمة القطاع الخاص في تنمية النقل.

بالرغم من الصعوبات التي واجهها قطاع النقل والوضعية المتدهورة التي أصبحت تميز الخدمات المقدمة من مختلف هيكله نتيجة لتحريره، إلا أن الوضعية لا تعتبر ظاهرة خاصة بالجزائر فقط، وإنما موجودة في العديد من الدول النامية، فعملية تحرير نشاط النقل وفتح المجال للقطاع الخاص قد حققت كذلك جانب من الإيجابيات الهامة، منها خاصة مواجهة الطلب المتزايد من طرف الأفراد والمؤسسات على خدمات قطاع النقل، وانخفاض أسعار هذه الأخيرة في بعض الأحيان، وبالتالي التأثير الإيجابي بشكل مباشر أو غير مباشر على القطاعات الاقتصادية الأخرى. بالإضافة إلى أن قطاع النقل في الجزائر يعتبر من أهم قطاعات النشاط الاقتصادي التي تجسدت فيها الملكية الخاصة وبشكل واسع، وأصبح القطاع الخاص اليوم يملك مختلف وسائل النقل الفردي والجماعي، حيث تحتل مؤسسات قطاع النقل الخاصة المرتبة الثالثة من إجمالي المؤسسات الخاصة لمختلف القطاعات لسنة 2007 وبحصة تقدر بـ 09,01 % كما يوضحه الجدول السابق رقم (42)، مما جعل هذا القطاع الخدمي منتجا نسبياً، ويخدم مختلف الأنشطة في القطاعات الأخرى.

1- مساهمة القطاع الخاص في خلق فرص التشغيل بقطاع النقل.

إن التدابير السابقة التي اتخذتها الدولة من أجل تحسين قطاع النقل لأهميته في التنمية الاقتصادية، عن طريق اللجوء إلى القطاع الخاص لتدعيم هذا النشاط. قد مكنت القطاع الخاص من توفير فرص تشغيل معتبرة ضمن هذا النشاط، ويبدو هذا واضحاً بعد منتصف الثمانينيات، حيث وصلت نسبة التشغيل في قطاع النقل إلى 12,3 % سنة 1986 مقارنة بالقطاعات الأخرى داخل القطاع الخاص، لتصل إلى 21 % سنة 1990 بعدما كانت 4,9 % سنة 1967. كما أنه القطاع الخاص أصبح يحتل مكانة في التشغيل بالنسبة للقطاع ككل. فمن 372.600 عامل التي شغلها قطاع النقل سنة 1990، يشغل القطاع الخاص لوحده 200.090 عامل أي بنسبة 53,7 % بعدما كانت هذه النسبة لا تتجاوز 28 % سنة 1967. ويعود ذلك للإجراءات الأخيرة التي

اعتمدتها الدولة اتجاه القطاع الخاص في مجال النقل في سنة 1988، والمتمثلة في تشجيع الخواص لاستيراد الشاحنات والحافلات، وكذا إعطاء رخص استغلال للمجاهدين فيما يخص النقل البري للأشخاص والبضائع. وهو ما أدى إلى تعاظم دوره في هذا المجال، ويتوقع أن تبقى أهمية هذا الدور في تزايد في المستقبل.⁽¹⁾

2- مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بقطاع النقل.

كما يمكن قياس أهمية القطاع الخاص في تطوير وترقية قطاع النقل والمواصلات، عن طريق تقدير مدى مساهمته في تكوين القيمة المضافة الإجمالية التي يحققها هذا النشاط، وهذا ما يدفعنا إلى دراسة تطور تكوين القيمة المضافة في قطاع النقل ومدى مساهمة القطاع الخاص فيها، وهو ما يوضحه الجدول رقم (51) أدناه.

(1) - عيسى مرازقة، مرجع سابق، ص 79-80.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

جدول رقم (51): تطور تكوين القيمة المضافة حسب الطابع القانوني لقطاع النقل بالفترة (2006/2001).
الوحدة : مليار دينار جزائري .

| السنوات | القيمة المضافة الإجمالية | ح. ق. ن والمواصلات | النسبة % | حصة القطاع العام | | حصة القطاع الخاص | |
|---------|--------------------------|--------------------|----------|------------------|----------------|------------------|----------------|
| | | | | النسبة % | القيمة المضافة | النسبة % | القيمة المضافة |
| 2001 | 2041,7 | 341,40 | 16,72 | 81,7 | 24 | 259,7 | 76 |
| 2002 | 2184,1 | 364,33 | 16,68 | 93,65 | 25,7 | 270,68 | 74,3 |
| 2003 | 2434,8 | 412,43 | 16,93 | 107,2 | 25,99 | 305,23 | 74,01 |
| 2004 | 2745,4 | 503,87 | 18,35 | 145,81 | 30,72 | 349,06 | 69,27 |
| 2005 | 3015,5 | 597,78 | 19,82 | 180,19 | 30,14 | 417,59 | 69,86 |
| 2006 | 3444,1 | 765,23 | 22,21 | 188,29 | 24,61 | 576,94 | 75,39 |

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، لسنة 2007.

إن الملاحظ من الجدول رقم (51)، هو الارتفاع المستمر في تكوين القيمة المضافة لقطاع النقل على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، لكن تبقى نسبتها محدودة وبمتوسط يقدر بـ 18,45 % مقارنة مع بقية قطاعات النشاط الأخرى، وبالمقابل نجد أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة على مستوى قطاع النقل نفسه مرتفعة، حيث وصل متوسط نسبة مساهمته إلى حدود 73,13 % خلال الفترة (2006/2001)، مقارنة بالقطاع العام الذي حافظ على نسبة مساهمة محدودة بلغ متوسطها 26,86 %، وهذه الوضعية ترجع في الأساس إلى الانتعاش الذي عرفه قطاع النقل خاصة بعد صدور قانون تحرير النقل في سنة 1988، إضافة إلى سببين رئيسيين سمحا بتوجه القطاع الخاص إلى مجال النقل وبشكل كبير، وبالتالي زيادة مساهمته في القيمة المضافة في هذا النشاط، وهما:

- المشاكل والعراقيل الإدارية التي يتلقاها الخواص في بعض القطاعات الاقتصادية كقطاع الصناعة مثلاً، والتي تؤدي بالضرورة إلى الزيادة في المدة الإجمالية لتنفيذ المشاريع، وبالتالي الزيادة في تكاليف الإنجاز التي تؤدي بدورها إلى انخفاض الربح المتوقع. هذه الوضعية أدت إلى تحويل النشاط إلى فروع أخرى كالتجارة والخدمات، خاصة النقل الذي بدأ ينتعش بفضل سياسة الدولة في هذا المجال.

- تفضيل القطاع الخاص لهذا الفرع من فروع النشاط الاقتصادي، لأنه لا يتطلب يد عاملة ذات مؤهلات عالية، ما عدا العدد القليل من الإطارات العليا والتقنيون في الإدارة، بينما يشغل عدد قليل من العمال ودون أي تأهيل، وهي اليد العاملة التي يفضلها القطاع الخاص ويميل إلى توظيفها، وذلك لأن الأجور التي تدفع لهم غالباً ما تكون دون الحد القانوني. بالإضافة إلى سياسة القطاع الخاص في البحث المستمر عن الأنشطة المرهقة، جعلته يشتغل ويستثمر أكثر في فروع الأنشطة الخدمية كالنقل، نظراً لمردوديته المالية المضمونة والسريعة.

إن ما يمكن الإشارة إليه هنا، هو أن النتائج الإيجابية التي حققها قطاع النقل بعد تحريره من طرف الدولة لصالح القطاع الخاص، لا تعني إلغاء الجوانب السلبية السابقة الذكر والتي أفرزها قانون تحرير النقل رقم 17/88،

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

فهذه السلبيات ترجع في الأساس إلى أن عملية تحرير القطاع لم تكن بعد دراسة معمقة لجميع الجوانب خاصة التنظيمية. فالإندفاع في تحرير هذا القطاع نظراً للضغط المتزايد والذي لم تستطيع الدولة من خلال مؤسساتها مواجهته كماً ونوعاً، قد أدى إلى صدور قوانين جردت الإدارة المعنية بتنظيمه من الصلاحيات المتعلقة بتنظيم الخطوط أو تسيير المحطات أو شروط الأمن ونوعية الخدمة. لذا فإن الجوانب السلبية هذه تفرض التفكير في إستراتيجية تمكن من تدارك السلبيات الناتجة عن قانون تحرير قطاع مستقبلاً وذلك من خلال النقاط التالية:

- مساهمة فعالية لجميع الأطراف المعنية للنقل، لأن عملية النقل لا تهتم فقط المتعاملين والزبائن، ولكن أطراف أخرى فاعلة كالجماعات المحلية والشرطة والدرك والحماية المدنية ومديريات النقل ومديريات البيئة ومديريات الأشغال العمومية والجمعيات المدنية، من أجل وضع مخطط للنقل والعمل على تطبيقه ميدانياً. - ضرورة التواجد القوي لسلطة الدولة في المجال التنظيمي والمراقبة لنشاطات القطاع الخاص في النقل، ليس للحد من خدماته ولكن لجعله يلتزم بكل الشروط التي تتطلبها الخدمة العمومية كالنقل.

- فرض الصفة المهنية والحرفية على المتعاملين الخواص، وذلك عن طريق إجراء الدولة تكوين مستمر سواء بالنسبة للمالكين أو السائقين. بالإضافة إلى إجبارهم على احترام القانون سواء بالنسبة للخطوط أو المحطات أو نوعية المركبات.

ونظراً للأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها قطاع النقل في المجال الاقتصادي والتجاري، تركّز الحكومة الجزائرية على تطوير مشاريع نقل عملاقة، لأن التجربة أثبتت في العديد من الدول خاصة النامية، أن القطاع الخاص مهما كانت إمكانياته، لا يمكنه تقديم خدمات تغطي جميع احتياجات المواطنين. لذا يجب على الدولة أن تكون لها مؤسسات نقل تتمتع بالاستقلالية في التسيير وتهدف إلى منع احتكار الخواص وتطبيق سياسة الدولة في أداء

الخدمة العمومية وتضمن الحد الأدنى من الخدمات في حالة الاضطرابات، وهو ما يجري إنجازه على أرض الواقع من خلال إنشاء مؤسسات عمومية مستقلة في مجال النقل.

وقد شرعت الجزائر بإعداد وتنفيذ خطط وبرامج طموحة لتحسين وتحديث شبكة النقل بمختلف أنواعها، وإنشاء خطوط جديدة، مع أخذها بعين الاعتبار أهمية تشجيع مشاركة القطاع الخاص من أجل تحسين خدمات النقل والقيمة التي يضيفها ذلك إلى أداء القطاع ومرافقه. حيث تشمل الخطة التنموية فتح مجال النقل الجوي الداخلي أمام المستثمرين الخواص قبل نهاية العام القادم (عام 2009)، إلا أن الحكومة لم تقرر بعد رفع الاحتكار عن النقل الجوي الداخلي، رغبة منها في تأخير الخطوة حتى توفر الشروط اللازمة واستكمال النصوص القانونية المنظمة لهذا النشاط لضمان المنافسة الشريفة في هذا المجال، الذي تقوم بتغطيته كل من شركة "الجزائرية للطيران" المملوكة للحكومة، وكذا شركة "طيران الطاسيلي" التي تدعم أسطولها مؤخرا بأربع طائرات صغيرة الحجم موجهة لهذا الغرض، مع الإشارة أن الجزائر تتوفر على 36 مطارا توظف 1010 عامل، غير أن القليل منها فقط سجلت نتائج إيجابية وتتمتع باستقرار نسبي، بينما تعاني البقية من مشاكل مالية بسبب افتقارها لأغلقة مالية في مستواها. وهو ما نتج عنه استعداد حكومي للتجاوب مع مطلب شركات خاصة لاستغلال الخطوط الدولية في إطار رحلات غير منتظمة، وتقديم ترخيص بمزاولة هذا النشاط لأي شركة خاصة للنقل الجوي.

دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

الفصل الثالث:

أما في ما يخص النقل البري والذي يشمل النقل على الطرق وعلى السكك الحديدية، فقد رصدت الدولة 220 مليون دولار للمشروع المتعلق بمترو الأنفاق في الجزائر، والذي عرفت أشغال انجازه تأخرا معتبرا، إلا أن السلطات تعزم تسليم هذا المشروع قبل نهاية سنة 2008، وتبلغ طاقة المترو 200 ألف راكب في الساعة، وقد تصل إلى نحو نصف مليون راكب، كما يغطي مترو الأنفاق الأول من نوعه في البلاد، 30 محطة تتجاز أهم أحياء الناحية الشرقية للعاصمة الجزائرية التي شهدت في السنوات الأخيرة اكتظاظا بالسكان وحركة نقل مزدحمة، وتتكفل بإنجاز مترو الأنفاق في الجزائر العاصمة، كل من المجموعات "ألستوم" الفرنسية، والإيطالية "توديني" العامة للإنشاء، فضلا عن الألمانية "سيمنس أي جي"، والتركية "يابي مركزي"، والإسبانية "سي أي إف"، بالإضافة إلى شركات جزائرية خاصة.

وبمخصصات ضخمة زادت عن 1.370 مليار دينار جزائري، تتطلع الجزائر إلى إعادة تنظيم نشاط النقل الحضري داخل كبريات المدن الجزائرية، لذا قامت منذ بداية سنة 2008 بالفرض التدريجي لدفتر شروط جديد على الناقلين الخواص قصد تحسين الخدمة المقدمة في هذا المجال. كما رصدت الجزائر غلافاً تزيد قيمته عن 18 مليار دولار لتحديث وتطوير قطاع السكك الحديدية بالجزائر، بشكل يسمح بالتكفل بنحو 80 مليون راكب سنويا في آفاق سنة 2010، ولهذا الغرض اقتنت الجزائر 17 قاطرة من إنتاج إسباني بنحو 102 مليون يورو.

وتشكل مشاريع إنجاز القطارات الكهربائية الخفيفة (الترامواي)، إحدى أهم المشاريع التي تركز عليها الحكومة الجزائرية، ويرتقب أن تضمن نقل 6.000 مسافر في الساعة، وتتطلع الدولة إلى تعميم استعمال القطارات الكهربائية الخفيفة بحلول 2010، مع الإشارة أنّ تكلفة إنجاز الترامواي الواحد تقدّر بحوالي 300 مليون دولار. كما ترغب السلطات في إنشاء محطات مشتركة لكل من القطار الكهربائي الخفيف والحافلات وسيارات الأجرة.

وتراهن الجزائر على تسريع وتيرة مخطتها، لذا تنوي استكمال شراء 94 قاطرة، من بينها 30 قاطرة كندية مقابل 82 مليون دولار، بالإضافة إلى جلب 64 قاطرة سويسرية بقيمة 280 مليون يورو، لاقتناعها بأنّ تحسين كفاءة خدمات النقل، من شأنه خلق فرص للعمالة وتحفيز قدرة الاقتصاد على المنافسة. علماً أنّ الاتحاد الأوروبي منح 25 مليون يورو لتقويم وتحديث وإعادة تأهيل قطاع النقل بالجزائر.⁽¹⁾

لكن وبالرغم من الإنجازات الملموسة التي تم تحقيقها في إنشاء وتطوير بنية هذا القطاع والخدمات التي يوفرها، إلا أنه هناك معوقات كثيرة لا تزال تواجه هذا النشاط، فضلاً عن المشاكل التي شهدتها بعد عملية تحريره والتي تم التطرق إليها سابقاً، وتمثل هذه المعوقات في الحاجة المستمرة إلى استثمارات ضخمة لتطويره، واقتصر معظم الاستثمارات المنجزة على المدن الكبرى والطرق الرئيسية بين هذه المدن، واستمرار الهوة في مجال توفرها ما بين الريف والمدينة، وقد أدى ذلك إلى عدم مواكبة هذه الإنجازات للزيادة المستمرة في السكان مما أدى إلى الضغط

(1) - استناداً للموقع الإلكتروني لجريدة إيلاف، تقرير حول الاقتصاد الجزائري: www.elaph.com ، بتاريخ 31 جويلية 2008.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

على هذه المرافق، ومن ثم إضعاف قدرتها على تلبية الزيادة المستمرة في الطلب. بالإضافة إلى نقص الاهتمام بمسألة التنمية المستدامة، إذ يتعين على الدولة إعطاء قدر أكبر من الاهتمام للقضايا التي تشكل أهمية ملحّة، والتي تشمل مثلاً: تلوث الهواء، وتكدس الحركة المرورية، والسلامة على الطرق، والقدرة على تحمل التكاليف. وحتى يتم القضاء أو على الأقل التخفيف من هذه المعوقات، وتحقيق الاستثمار الأمثل لشبكات ووسائل النقل وأنظمتها يجب أن تفعلّ البحوث وتحديث الدراسات اللازمة للنقل باستمرار، ويجب أن تشمل هذه الدراسات على تحديد حجم الطلب على النقل وتطوره مستقبلاً، والتحكم في هذا الطلب وتوجيهه على وسائل النقل المختلفة، ودراسة أساليب الاستثمار الأمثل للبنية الأساسية لشبكات النقل، ورفع كفاءة تشغيلها وتسعير خدماتها وتعظيم مشاركة القطاع الخاص في دعم منجزات التنمية الاقتصادية وبالتالي تقليل الاعتماد على الإنفاق العام.

إن الخلاصة التي يمكننا الوصول إليها عموماً، هي وجود رهان جوهري اليوم في الجزائر يتعين علينا فهم طبيعته، فالطريقة التي أعتمدنا عليها سابقاً في تنمية الاقتصاد الوطني غير ناجحة. غير أن أسباب هذا الإخفاق ليست ذاتية بشكل كلي، إذ أن تطور الاقتصاد العالمي الذي هيمنت فيه الولايات المتحدة واليابان، وأوروبا هو الذي

جعل نموذجنا للتنمية يتراجع، وإنما لسنا الوحيدين الذين تأثرنا بذلك، حيث يسهل علينا ملاحظة انهيار الكتلة الاشتراكية والجهود التي تبذلها مختلف الدول النامية لعصرنة اقتصادياتها.

إن الأمر يتعلق بالنسبة لنا اليوم، بالإدراك الجيد لضرورة التغيير الجذري للمعنى الاقتصادي الذي كان سائداً قبل الآن في بلادنا، كما يجب القضاء نهائياً على المحاولات التي ما زالت قائمة والتي تسعى إلى العودة إلى التسيير الإداري الممركز للأعمال والابتعاد عن التسيير من طرف الدولة للاقتصاد، وفسح المجال أكثر أمام المبادرة الفردية سواء الوطنية أو الأجنبية وتحميلها جزء من مسؤولية التنمية الاقتصادية للبلاد.

ويبدو أن الفترة التي شرع فيها بداية من سنة 1995، والتي تميزت بإدخال نهج جديد على هيكلية مؤسسات الاقتصاد الوطني عن طريق خصوصتها، قد تشهد مستقبلاً رغم تأخرها انطلاق تنفيذ إستراتيجية جديدة مرتكزة على خيارات أخرى، يجب إعطاء الأولوية فيها حسب رأينا إلى ثلاث قطاعات كبرى والتي يمكن أن تحقق نمواً معتبراً للاقتصاد الوطني، إذا ما تم دعم القطاع الخاص بفعالية في إنعاشها وتنميتها، وهي:

- ضرورة إعداد وفي أقرب الآجال إستراتيجية لثورة فلاحية، والانطلاق في برنامج مدعم لتنمية الفلاح والفلاحة. قصد التخفيف من تبعيتنا الغذائية والتخفيض في نفس الوقت من الفاتورة الغذائية، وذلك عن طريق استغلال كل قدراتنا الزراعية في المناطق شبه الصحراوية والصحراوية وكذا تلك التي يجب استغلالها في مجال زراعة المناطق الجبلية، فالمقصود بالثورة الفلاحية هنا هي ثورة علم زراعة وتكنولوجيا وليست الثورة الزراعية التي عرفناها من قبل. والعلوم (علم الوراثة، الري وعلم التربة...) هي اليوم قادرة على تطوير الإنتاج الزراعي في الصحراء وكذا في الجبال. فالأمر هنا يتعلق بإعداد تقرير عن كل طاقاتنا، لإيجاد التمويل، والشركاء الأجانب وكذا جذب وإدماج شبابنا لتحقيق هذه الإستراتيجية عن طريق دعم سياسة التشغيل في القطاع الفلاحي.

الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر.

- إقامة سياسة حقيقية للصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الوطنية والأجنبية، وذلك من أجل تمكين منتجات المؤسسات الجزائرية من خوض مجال المنافسة في الصناعة الوطنية داخل الأسواق الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى جعل الصناعات الصغيرة والمتوسطة أداة تمويل أساسية للمواد الأولية لبقية قطاعات النشاط الاقتصادي.

- تنفيذ استراتيجية حقيقية لتنمية قطاع الخدمات خاصة الصناعة السياحية وقطاع النقل، قصد تنويع مصادر التراكم أي الرفع من قدرات الجزائر في تراكم العملة الصعبة، فقد أصبح متعارف عليه لدى الجميع بأن الجزائر هي بلد سياحي بدرجة كبيرة، غير أنها لا تزال البلد الوحيدة الذي لم يكتشف في حوض البحر الأبيض المتوسط

وتعتبر هذه القطاعات حسب رأينا من بين أهم القطاعات الاقتصادية التي إذا ما تم الاهتمام بها ودمج القطاع الخاص في تطويرها وترقيتها بشكل فعال وتحديد في نفس الوقت مصادر تمويلها والشركاء الأجانب، فإن

بإمكانها إنعاش طموح التنمية الاقتصادية والرفع من نسب النمو الاقتصادي للبلاد، بما يحقق التوازن في المجاميع الكلية. إلا أنه لا يمكن للقطاع الخاص القيام بعملية تنمية القطاعات الاقتصادية بمفرده، فالقطاع العام يجب أن لا يغيب عن الحياة الاقتصادية في دولة نامية مثل الجزائر، والتي ما زالت بحاجة إلى مشاريع البنية التحتية ومصانع تلبى احتياجات السكان، وكذلك الخدمات الأساسية (تعليم وصحة)، وغيرها من المشروعات ذات البعد الاستراتيجي والأمني والسياسي والاجتماعي، وهو ما يجعل التحدث عن قيام القطاع الخاص بهذا الدور منفرداً مع التكلفة المرتفعة أمراً غير معقول، وهكذا فإن التنمية الاقتصادية لا يمكن لأي قطاع من القطاعين العام والخاص القيام بها بمفرده، فلا بد أن يكون للدولة وقطاعها العام دور من أجل محدودي الدخل والفقراء، مما يستوجب التكامل والشراكة وتحديد حدود ودور كل قطاع في مسيرة التنمية الاقتصادية المنشودة للبلاد.

الخاتمة :

لقد تناولت الدراسة إحدى أهم القضايا الاقتصادية المثارة في مجال البحث خلال العشريتين الأخيرتين في الجزائر، والمتمثلة خاصة في دراسة وتقييم الاستراتيجيات المنتهجة في مسار التنمية الاقتصادية والأسباب المؤدية إلى إخفاقها رغم الإمكانيات المادية والبشرية الكبيرة المتاحة في سبيل إنجازها ضمن مختلف مخططات التنمية السابقة. هذا الإخفاق الذي أرجعت أسبابه في معظمها إلى الدور الكبير الذي منح للقطاع العام في عملية التنمية من جهة، وتهميش دور ومساهمة القطاع الخاص في تنفيذ البرامج التنموية المعتمدة بالجزائر منذ الاستقلال من جهة ثانية.

وفي هذا الإطار تم التركيز في هذه الدراسة على تحليل دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية قبل الإصلاحات الاقتصادية ودوره الجديد فيها على ضوء التحولات الجذرية الاقتصادية الداخلية والخارجية التي يشهدها الاقتصاد الوطني والعالمي. خاصة ما جرى من إصلاحات اقتصادية وسياسية بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتوجه معظم الدول نحو النظام الرأسمالي والاقتصاد الحر. وما شهدته كذلك الجزائر من إصلاحات اقتصادية منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، سواء الذاتية أو المفروضة في إطار برنامج التعديل الهيكلي بعد أزمة المديونية الخارجية. هذه الإصلاحات التي شكلت فيها عمليات الخصخصة الجانب الأكثر إثارة للنقاش والجدل في مجموع الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت الجزائر في تطبيقها، وذلك بالنظر إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنها، غير أنه ومع مرور الوقت تأكدت حتمية الخصخصة كحلقة من سلسلة الإصلاحات الاقتصادية، وأصبحت ممراً إجبارياً لتحقيق الاستقرار وإخراج الاقتصاد الوطني من مرحلة الركود الناتجة عن التجارب السابقة، إن هذه القناعة بضرورة الخصخصة ظلت تتشكل وتتأكد إلى أن تجسدت بظهور مجموعة القوانين التي وضعت المفاهيم الأساسية لها والقواعد الضرورية لقيامها والهيكل التي تنفذها، وأصبحت بذلك من أولى أولويات برامج الحكومات الهادفة إلى جعل قوانين الخصخصة أكثر ليونة، والمحيط الاقتصادي أكثر ملاءمة.

وبذلك استطاعت الجزائر تحقيق نقلة هامة نحو خصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، وفتحت المجال بشكل أوسع للقطاع الخاص من أجل الانطلاق في مسار الخصخصة وتجسيد مراحلها. ولكن مما لا يمكن تجاهله، أن الخصخصة في الجزائر تميزت في أغلب الأحيان بالبطء إن لم نقل بالجمود، وهذا يجمع جل الأطراف الاقتصادية (المؤسسات المالية العالمية، الخبراء الاقتصاديين، الهياكل المنفذة للخصخصة...). وهذا ما يؤكد وجود عوامل أدت إلى هذا البطء، كالمحيط الاقتصادي الذي لم يهيأ بالطريقة الكافية، وقوانينها التي لا زالت تضع قيود أمام المستثمرين الخواص، علاوة على المناخ غير الاقتصادي الذي ساهم بشكل واضح وكبير في عرقلة مشروع الخصخصة. إلا أنه ومهما تعددت العوامل التي أدت إلى بطء عملية الخصخصة في الجزائر

فإن ذلك ليس في صالح الاقتصاد الوطني، وكلما طالت مدة المرحلة الانتقالية فإن ذلك سيؤثر سلباً على مشروع
الخصوصية،

دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة. الخاتمة

وبالتالي على مساهمة القطاع الخاص في دعم مسار التنمية الاقتصادية المنشودة، وهو ما جعل من الضرورة
في الوقت الراهن البحث في كيفية معالجة هذه الأسباب والبحث عن حلول وبدائل ذات قدرة على تفعيل دور
القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني بما يتماشى مع متطلبات العصر، وذلك عن طريق رسم إستراتيجية
إنمائية خاصة تأخذ بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية الجارية.

نتائج البحث:

وللإجابة عن التساؤلات السابقة المطروحة في مقدمة هذا البحث، والمتمحورة حول تبيان الدور الذي يستطيع
القطاع الخاص أن يقوم به من أجل دعم عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية
الراهنة. سمحت لنا الدراسة بالتوصل إلى جملة من النتائج يمكن إيجازتها فيما يلي:

1- تختلف منجزات ونوعية استثمارات القطاع الخاص الوطني ودوره في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر من
خلال مساهمته في التشغيل وفي تكوين القيمة المضافة، بشكل نسبي عبر المراحل المتتالية والمتباينة من
استراتيجيات التنمية الاقتصادية المنتهجة سابقاً، وذلك تبعاً لأصل ومستوى تأهيل أرباب العمل من جهة،
وخصوصية كل مرحلة من مراحل التنمية كصدور قوانين الاستثمار والتشريعات الخاصة بالقطاع الخاص والتغيير
في وجهة نظر السلطة السياسية اتجاهه بناءً على ما جاء في المواثيق الوطنية في كل مرحلة من جهة ثانية.

2- إن الأصل الاجتماعي للقطاع الخاص ومستوى تكوين أرباب العمل في الجزائر، يبين أن معظمهم لم تكن
لديهم القدرة على الاستثمار خاصة في المجالات الصناعية. كما لم تكن لديهم القابلية للعمل في إطار أولويات
إستراتيجية التنمية الاقتصادية باستثناء فئة المقاولون الجدد، نظراً لتجربتها في التسيير في الأجهزة الاقتصادية
والإدارية للدولة.

3- حُضي القطاع الخاص باهتمام الدولة رغم عدم الاعتماد عليه وهذا منذ بداية الاستقلال، حيث عرفت مراحل
تطور الاقتصاد الوطني صدور العديد من القوانين الخاصة بالاستثمار الخاص، كما قدمت له ضمانات
وتشجيعات، وإن كانت في بعض الأحيان غامضة ومتناقضة مع بعض التصريحات للقيادة السياسية.

4- إن القطاع الخاص أصبح يحتل مكانة هامة في خلق فرص التشغيل وفي تكوين القيمة المضافة، حتى في بعض
الفروع الصناعية التي كانت محتكرة من طرف القطاع العام، وذلك بالرغم من توسع القطاع الغير الرسمي. كما
أنه عزز مكانته في القطاعات التي تعتبر تقليدياً من اختصاصه. خاصة بعد الإطار التشريعي الجديد الذي سمح له

بالاستثمار في جميع فروع النشاط الاقتصادي. ويعتبر القطاع الزراعي الخاص من بين أهم القطاعات المحققة للفوائض المالية.

5- إن سياسة القطاع الخاص الهادفة إلى تعظيم الربح بشتى الطرق، أفرزت بعض النقائص والتي لا تزال موجودة، كجعله يلجأ إلى توظيف اليد العاملة غير المؤهلة بنسب كبيرة، كما يلجأ إلى عدم الإعلان عن العمال بالنسبة لما هو موجود، بالإضافة إلى التمركز الكبير لمؤسساته في الشمال، حيث نجد أن أكثر من 85 % من وحداته التي تشغل أكثر من 50 عاملاً متمركزة في الشمال وفي بعض المدن، خاصة الجزائر العاصمة وهران وعنابة.

دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة. الخاتمة

6- إن الإصلاحات الذاتية قد أبرزت الضعف الهيكلي للاقتصاد الوطني، مما جعل السلطات تقتنع بضرورة إجراء إصلاحات عميقة لتمكين الاقتصاد الوطني من تخطي المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق دون أضرار كبيرة. تمثلت خاصة في استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية، والعمل بميكانيزمات السوق .

7- إن عمليات الإصلاح التي عرفها الاقتصاد الوطني في إطار برنامج التعديل الهيكلي، قد سمحت إلى حد ما بإعادة التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية وتحرير الاقتصاد وانعكست بالإيجاب على الناتج الداخلي الإجمالي وعلى تطوير القطاع الخاص وعلى تدفق نسبي للاستثمار الأجنبي المباشر، كما سمح البرنامج للدولة من إعادة جدولة ديونها الخارجية، وبالتالي تقليص الاختلالات الموجودة في ميزان المدفوعات الذي تعزز بفضل التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري نتيجة انتعاش أسعار البترول خاصة في العشرية الأخيرة. وهو ما يستدعي مواصلة الإصلاحات واستكمالها وخاصة برنامج الخصخصة الذي لم يرتق بعد إلى المستوى المطلوب.

8- إن برنامج الخصخصة كان من بين شروط التعديل الهيكلي، والتي تعتبر عملية ليست سهلة ونجاحها لا يكمن في نظرنا في تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص بمختلف أساليب وطرق الخصخصة، لأنه ليس بالضرورة أن تصبح المؤسسة الخاصة الجديدة فعالة اقتصاديا، بل يجب تهيئة الظروف الملائمة، كخلق أسواق تنافسية ومؤسسات بنكية مستقلة.

9- إن تضارب السياسات المختلفة للحكومات المتعاقبة وغياب رؤية اقتصادية واضحة ونقص الدقة في تحديد الأهداف المرجوة من بيع أصول الشركات العمومية، كانت وراء تباطؤ الخصخصة في الجزائر في العشريتين الأخيرتين، حيث عرف مسار الخصخصة عدة تغييرات هيكلية وتنظيمية وتغييرات في القوانين وفي الهيئات المكلفة بتنفيذ برامجها، ورغم ذلك فإن الفاعلية لم تترجم في الميدان، وظلت القرارات السياسية والإدارة البيروقراطية وتداخل صلاحيات الهيئات من بين الأسباب التي ساهمت كذلك في استمرار هذا التباطؤ للخصخصة في الجزائر.

10- إن القوة الاقتصادية والسياسية التي تحصل عليها القطاع الخاص في الجزائر خلال العقدين الأخيرين، تجعله يلعب دور تنموي فعال في دعم إستراتيجية ترقية وتطوير بعض قطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، خاصة منها الفلاحة وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الخدمات كالسياحة والنقل. وذلك انطلاقاً من إعطائه دور أكبر وتدخل أكثر في الحياة الاقتصادية كماً ونوعاً، وفي إطار علاقة تكاملية مع القطاع العام لمواجهة تحديات العولمة وتأثيراتها السلبية.

دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة. الخاتمة

التوصيات:

وبناءً على النتائج السابقة، يمكن أن ندرج مجموعة من التوصيات التي نرى أنه من الضروري العمل بها من أجل بلوغ الأهداف المرجوة مستقبلاً المتمثلة في التنمية الاقتصادية في لجزائر، وتبيان دور القطاع الخاص عن طريق مساهمته بفاعلية في ترقية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية، وهي كما يلي:

1- ضرورة تناسق الجهود على المستوى الوطني، أي ما بين الدولة من خلال قطاعها العام والقطاع الخاص من أجل تعبئة كل الطاقات المالية والمادية والبشرية لرفع التحدي أمام مهمة التنمية الاقتصادية الشاملة. لأن عملية التنمية أصبحت مرهونة ومرتبطة أوثق ارتباطاً بالمحيط الدولي، وما يجب عمله هو إيجاد الصيغ التي تسمح بالاستفادة من هذا الارتباط والتقليص من مخاطره.

2- العمل على توجيه القطاع الخاص نحو خلق فرص التشغيل للمساهمة في حل مشكلة البطالة والهجرة غير الشرعية للخارج التي تتفاقم من يوم لآخر، نظراً للطلب المتزايد من ناحية وسياسة المؤسسات المستقلة في التشغيل من ناحية ثانية وحل المؤسسات وتسريح العمال من ناحية ثالثة.

3- ترقية استثمارات القطاع الخاص الوطني، عن طريق جعله يستثمر وفقاً للمواد الأولية والمواد المعالجة والمتوفرة محلياً، وذلك للقضاء على تلك العلاقة الموصوفة بالتبعية في كل شيء للخارج، وكذا تحقيق التوازن الجهوي عن طريق توسيع استثماراته والمساهمة في الحد من الهجرة الريفية، فضلاً عن تحفيزه على العمل بمبدأ الشريكات المختلطة سواء الوطنية أو الأجنبية.

4- انتهاز سياسة واضحة اتجاه القطاع الخاص الوطني سواء ما تعلق بالقوانين أو تطبيقها، وذلك بإزالة العراقيل البيروقراطية التي تحد من ديناميكيته، وفي نفس الوقت جعله يعمل في إطار القوانين واحترامها، وتوجيهه من خلال التحفيزات المختلفة نحو الاستثمار المنتج والاستثمار في المناطق الداخلية والصحراوية من أجل

المساهمة في تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني، خاصة في مجال الفلاحة والصناعات الصغيرة والمتوسطة والسياحة والنقل.

5- يجب على الجزائر أن تندمج في الاقتصاد العالمي ولكن بطريقة إيجابية، عن طريق التفاعل بكفاءة ومرونة مع المتغيرات التي تحدث في البيئة الاقتصادية الدولية من خلال تعزيز المشاركة الفعالة والكاملة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لتحقيق مصالحها وتعظيم مكاسبها، وتعامل مع مختلف التحديات بوعي وإدراك وأن لا تخضع وتستسلم لتيار العولمة، وذلك للحد من آثارها السلبية وعدم فقدانها لسيادتها على اقتصادها الوطني.

6- وضع سياسة فعالة وشاملة للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق تحسين مناخ الاستثمار وصورة البلد والاتصال الخارجي ومواصلة الدولة في العمل على جذبها وبكل الوسائل، وتحديد بوضوح إطار عمله وأهدافه، وتفعيل عملية شراكة القطاع الخاص المحلي معه خاصة في القطاعات ذات البعد الاقتصادي كالسياحة والصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لخلق ثقة أكبر لدى المستثمرين الأجانب.

دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة. الخاتمة

7- تطوير القطاع الزراعي ودعمه بهدف تقليص الواردات الغذائية، وبالتالي فاتورة الواردات الكلية، إلى جانب ضرورة توجيه وتشجيع الفلاح على الاستثمار في الزراعة التصديرية، كما يجب توفير معاملة تفضيلية للمنتجات الموجهة للتصدير، قصد تنويع الصادرات وعدم الاعتماد على المحروقات أي تقليص مخاطر تقلبات أسعار البترول.

8- التعجيل بالإصلاحات المصرفية، وذلك بالاستمرار في خوصصة البنوك وتأكيد استقلالية بنك الجزائر، وتطوير وتحسين الخدمات المصرفية، والقضاء على العراقيل التي تواجه المستثمر الخاص في مجال التمويل.

9- إعداد وتطوير نظام للإعلام الاقتصادي في الجزائر، وجعله في متناول الجميع وتبسيطه، وبالأخص على مستوى المؤشرات الاقتصادية المتضمنة النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص التي تعرف نقص كبير وأن وجدت فهي تتميز بالتضارب، مع ضرورة توضيح الإمكانيات الموجودة وفرص الاستثمار وكذا التسهيلات والتشجيعات الممنوحة في إطار قوانين الاستثمار وفقاً لأنواعه وأهدافه. وكذا وضع آلية تقنية لمتابعة تدفق واتجاه الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية حسب القطاعات وحسب البلد مصدر الاستثمار.

آفاق البحث:

نشير في الأخير إلى أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد، إذ لا ندعي أننا استوفينا كل جوانبه المنهجية والعلمية، وقدمنا رؤية كاملة أو نهائية عن الدور الذي يستطيع القطاع الخاص أن يقوم به من أجل دعم عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، بل هناك إشكاليات أخرى لم تتناولها الدراسة تطرح نفسها على حاضرنا ومستقبلنا، فنتعتبر آفاقاً مفتوحة لأبحاث لاحقة نذكر منها:

- متطلبات النهوض بالتنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل استراتيجية تكامل القطاعين العام والخاص.
 - انعكاسات الكفاءة الاقتصادية للاستثمار الخاص على تطوير وترقية قطاعات النشاط الاقتصادي الجزائري.
 - تفعيل برامج الخصوصية وآفاق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على التنمية في الجزائر.
- وبالنظر لحدثة تجربة التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص في الجزائر وتباطؤها وفشلها في المراحل الأولى، فإنها تجعل من التساؤلات البحثية السابقة مواضيع لدراسات أخرى أكثر توسعاً وعمقاً، وخاصة وأن هذه التجربة ستعرف نتائج كبيرة بعد الإرادة والنية الواضحة من الحكومة ومن الجهة المسؤولة عن نجاح هذه العملية.

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

- 1- أحمد ماهر، دليل المدير في الخوصصة، الدار الجامعية، الإسكندرية 2001.
- 2- العياشي عنصر، التصنيع وتشكل الطبقة العاملة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1996.
- 3- الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار الهومة للنشر، الجزائر 1996.
- 4- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، سلسلة عالم المعرفة، رقم 261، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 2000.
- 5- حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية، مطبعة حلب، الجزائر 1993.
- 6- رفعت عبد الحليم الفاعوري، تجارب عربية في الخصخصة " تجربة الجمهورية الجزائرية"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2004.
- 7- سعيد النجار، النظام الاقتصادي على عتبة القرن الواحد والعشرون، دار المستقبل العربي، القاهرة 1996.
- 8- سعيد النجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة 1994.
- 9- سعيد أوكيل، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، بدون ناشر، الجزائر 1994.
- 10- سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة الإشعاع، الطبعة الأولى، مصر 2001.
- 11- صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة 1993.
- 12- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982.
- 13- عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر 1999.
- 14- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.
- 15- عبده محمد فاضل الربيعي، الخوصصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة 2004.
- 16- عمر الأيوبي، معجم الاقتصاد، المعاجم الأكاديمية المتخصصة، 1995.
- 17- فرج عبد العزيز فرج، التطورات الاقتصادية واقتصاديات البنوك، جامعة عين شمس القاهرة 2000.

18- كمال عليوش قريوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر

1999.

19- محفوظ لعشب، دراسات في القانون الاقتصادي، المطبعة الرسمية، الجزائر 1989.

20- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.

21- محمد السويدي، التسيير الذاتي الجزائري في التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1980.

22- مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي والسياسي، ترجمة سمير كرم مؤسسات الأبحاث العربية، بيروت 1980.

23- منى بسيسو، سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2008

24- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية للنشر، الطبعة الأولى، الجزائر 1998 .

2- التقارير والمجلات:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إحصائيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لسنة 2003.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إحصائيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، لسنة 2006.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إحصائيات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية، لسنة 2007.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، كتابة الدولة للتخطيط، نتائج البحث حول التشغيل والأجور.

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، منشورات مفتشية العمل، سنة 2003.

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، منشورات غرفة الصناعة التقليدية والحرف، سنة 2006.

7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، منشورات وزارة المساهمة وترقية الاستثمار، سنة 2006.

8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 11، 2006.

9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 12، 2007.

10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، منشورات وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار، مديرية الشباك الوحيد، الجزائر 2000.

- 11- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، الجزائر 2000.
- 12- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول إستراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة 18، جويلية 2001.
- 13- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول المساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة 16، نوفمبر 2000.
- 14- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول مشكل العقار في الجزائر، الدورة 24، جوان 2004.
- 15- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير حول السياسات الزراعية العربية في عقد الثمانينات، الخرطوم 1994.
- 16- اسماعيل شعباني، خوصصة الأراضي الزراعية في الجزائر، مجلة (Les cahiers du créad) العدد 49، 1999.
- 17- إيفانجيلوس أ. كالاميتسيس، العولمة وأفريقيا، " الحاجة إلى سياسات محلية ودعم دولي أقوى "، مجلة التمويل والتنمية، الصادرة عن صندوق النقد الدولي، ترجمة مطابع الأهرام القاهرة، ديسمبر 2001.
- 18- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير حول الفقر في العالم، سنة 2000.
- 19- بلقاسم العباس، التثبيث والتصحيح الهيكلي، مجلة جسر التنمية، العدد 31، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2004.
- 20- حازم الببلاوي، المؤسسات المالية العربية وتمويل الاستثمار في الوطن العربي، تقرير صادر عن صندوق النقد العربي، أبو ظبي 2005.
- 21- حمدي باشا رابح، التنمية السياحية بالجزائر الواقع والطموح، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 2005.
- 22- شبايكي سعدان، معوقات الخوصصة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، جامعة باتنة 2006.
- 23- شرايبي عبد العزيز، المؤسسة العمومية في الجزائر بين التخطيط المركزي واقتصاد السوق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1993.
- 24- صليحة عشي، السياحة في الجزائر بين المقومات الوفيرة والإستراتيجية الغائبة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 18، جامعة باتنة 2008.
- 25- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد حول البنية الأساسية المياه والصرف الصحي والنقل الإسكان، لسنة 2001.

- 26- عبد الرزاق خليل، محمد زقون، أثر التغيير في نمط الملكية على الأداء المالي للمؤسسات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، ديسمبر 2005.
- 27- عمر بهاتا وآخرون، أفريقيا جنوب الصحراء كيف تستطيع جذب المزيد من رؤوس الأموال الخاصة، مجلة التمويل والتنمية، الصادرة عن صندوق النقد الدولي، ترجمة مطابع الأهرام القاهرة، يونيو 1997 .
- 28- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر " تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998.
- 29- لوكيا الهاشمي، بغلول زهير، القيادة الإدارية للمؤسسات العمومية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 07، جامعة قسنطينة 1996.
- 30- مبارك بوعشة، الخصوصية باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية للإصلاح الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 2000.
- 31- مدني بن شمرة، سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برامج وآثار، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، جامعة تيارت 2005.
- 32- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير حول ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مجلة ضمان الاستثمار، الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العدد الفصلي (04)، أكتوبر/ديسمبر 2007.
- 33- معهد الدراسات للأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية، تقرير حول الآثار الاجتماعية للعولمة، جنيف 2000.
- 34- ناجي نجيب يوسف، عمليات تحويل ملكية القطاع العام إلى الخاص، مجلة الإدارة، العدد 01، 1994.
- 35- خطاب رئيس الجمهورية السابق السيد الشاذلي بن جديد، مجلة أحداث اقتصادية، العدد 11، ديسمبر 1986.

3- الملتقيات والندوات:

- 1- بن سمينة عزيزة، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، 04، 05/12/2006.
- 2- تيجاني بالرقي، المؤسسات العمومية بين إمكانيات البقاء واحتمالات الخصوصية، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس سطيف، 07/03 أكتوبر 2004.

- 3- حسن الصادي، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي، عرض مقدم ضمن فعاليات برنامج التبرص التدريبي المقام بالمعهد العربي للتخطيط بعنوان " التدفقات المالية الخاصة "، الكويت 17/11 ماي 2008.
- 4- رجم نصيب، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة، دورة تدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 28/25 ماي 2003.
- 5- روابح عبد الباقي وغياط شريف، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة، 2003 .
- 6- رياض دهال، حسن الحاج، حول طرق الخوصصة، أوراق عمل المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2004.
- 7- شبايكي سعدان، حفيظ مليكة، ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف 30/29 أكتوبر 2001.
- 8- عبد الحق بوعتروس، سياسات الإصلاح الاقتصادي الإنجاز والتحديات، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الإنتاج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة سطيف 30/29 أكتوبر 2001.
- 9- عبد العزيز شرابي، برامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغربية، بحث مقدم في الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط المقامة في الجزائر، تحت عنوان: " الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية "، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 1999 .
- 10- عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بحث مقدم في الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط المقامة في الجزائر، تحت عنوان: " الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية "، الطبعة الثانية، بيروت 2005.
- 11- **عبد الوهاب شمام، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، ديسمبر 2003.**
- 12- لعلي بوكميش، التجربة الجزائرية في مجال إصلاح المؤسسات العمومية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة واقع ورهانات، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، المكتبة الوطنية، الجزائر 12/11 جوان 2005.
- 13- محمد بن بوزيان وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الثاني في الجزائر "خيار أم اختيار"، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، جامعة بومرداس 05/04 ديسمبر 2006.

- 14- محمد بوهزة، الإصلاحات في المؤسسات العمومية الجزائرية بين الطموح والواقع، ملتقى دولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس سطيف 07/03 أكتوبر 2004.
- 15- منى بسيسو، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية العربية، حلقة نقاشية مقدمة ضمن فعاليات برنامج التربص التدريبي المقام بالمعهد العربي للتخطيط بعنوان التدفقات المالية الخاصة، الكويت 17/11 ماي 2008.
- 16- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الورشة الثالثة، آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر 15/14 جانفي 2004.

4- الوثائق الرسمية:

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 53، الموافق لتاريخ 02 أوت 1963.
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 79، المتضمنة قانون الاستثمار ، الصادر بتاريخ 15 سبتمبر 1966.
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 63، الأمر 130/67 المؤرخ في 22 أوت 1967، والمتضمن تنظيم النقل البري في الجزائر. الصادر بتاريخ 04 أوت 1967.
- 4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 41، المرسوم رقم 224/80 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980، المتعلق بتطبيق إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، الصادر بتاريخ 07 أكتوبر 1980.
- 5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 21 أوت 1982.
- 6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 50، القانون رقم 19/87، المتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية لأملاك الدولة، الصادر بتاريخ 08 نوفمبر 1987.
- 7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 02، المادة 05 من القانون رقم 01/ 88 المؤرخ في 12 جانفي 1988، المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الصادر في 13 جانفي 1988.
- 8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 18، القانون 17/88 المؤرخ في 10 ماي 1988، والمتضمن تنظيم النقل البري وتوجيهه. الصادر بتاريخ سنة 1988.
- 9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادر بتاريخ 13 جوان 1988.
- 10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 29، الصادر بتاريخ 20 جويلية 1988.
- 11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

- 12- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 49، القانون رقم 25/90، المتضمن قانون العقار الفلاحي، المؤرخ والصادر بتاريخ 18 نوفمبر 1990.
- 13- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 09، المرسوم رقم 95/06 المؤرخ في 25 جانفي 1995، والمتعلق بالمنافسة، الصادر بتاريخ 22 فيفري 1995.
- 14- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 41، المرسوم التنفيذي رقم 195/98، المؤرخ في 07 جوان 1998، والمتضمن قائمة 89 مؤسسة قابلة للخصوصية. الصادر في 10 جوان 1998.
- 15- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 77، المواد 5، 6، 7، 11 من القانون رقم 18/01، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر بتاريخ 15 نوفمبر 2001.
- 16- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 80، المتضمنة لقانون المالية 2001، الصادرة بتاريخ 24 ديسمبر 2000.
- 17- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 86، المتضمنة لقانون المالية 2003، الصادرة بتاريخ 25 ديسمبر 2002.
- 18- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 19 فيفري 2003.
- 19- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 83، المتضمنة لقانون المالية 2004، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003.
- 20- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 85، المتضمنة لقانون المالية 2005، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2004.
- 21- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 85، المتضمنة لقانون المالية 2006، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2005.
- 22- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 85، المتضمنة لقانون المالية 2007، الصادرة بتاريخ 27 ديسمبر 2006.
- 23- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 82، المتضمنة لقانون المالية 2008، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2007.
- 24- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ميثاق الجزائر 1964، الجزء الثاني، الفصل الأول، الفقرة 16.
- 25- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، عرض البرنامج الاقتصادي والمالي لمدة 3 سنوات مارس 1995.

- 26- الديوان الوطني للإحصائيات، المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، لسنوات 1987، 2005، 2007.
- 27- تدخل السيد : بشير بومعزة، وزير الاقتصاد والمالية السابق أمام المجلس الوطني في 30 ديسمبر 1963.
- 28- **خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين أمام إطرارات الأمة في 19 جوان 1967.**

5- الرسائل الجامعية:

- 1- زييري رابح، الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1996.
- 2- صافي عبد القادر، إشكالية خصوصية القطاع العام في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1995 .
- 3- عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004/3003.
- 4- علاوة نواري، خصوصية المؤسسة العامة الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية العراق 2001.
- 5- عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2007/2006.
- 6- عيسى مرازقة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2007/2006.
- 7- محمد فوزي شعوبي، السياحة والفندقة في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2007/2006.
- 8- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة 2007/2006.

II- المراجع باللغة الفرنسية:

1- الكتب:

- 1- Abd Elhamid Ibrahim, l'économie Algérienne, Edition OPU, Algérie 1991.

- 2- Abd ELMadjid Bouzidi, Les Années 90 de l'économie Algérienne, Edition ENAG, Algérie 1999.
- 3- Ahmed Benbitour, l'Algérie au-troisième millénaire, Edition Marinoor, Annexe N° 02, Algérie 1998.
- 4- Ahmed henni, Economie de l'Algérie Indépendante, Edition ENAG, Algérie 1991.
- 5- Hocine Benissad, l'ajustement structurel, L'expérience du Maghreb, Edition OPU, Alger 1999.
- 6- Hocine Benissad, Restructuration et reformes économiques (79/1993), Edition OPU, Algérie 1994.
- 7- Jean Peneff, Les industriels Algériens : trajectoires sociales et carrières des patrons Algériens, Edition CNRS, 1981.
- 8- Khellif Omar, Economie Algérienne " Politiques de privatisation ", in colloque CREAD sur l'emploi, Alger 2004.
- 9- Mohamed cherif ilmane, Bilan de la section des biens d'équipement en Algérie, CREA.Enag, Alger 1984.
- 10- Mourad Labidi, Manuel de comptabilité nationale et analyse des comptes Economiques de l'Algérie, 2^{ème} édition, O.P.U, E.N.A.P, Alger 1988.
- 11- Nacer-Eddine Sadi, La privatisation des l'entreprises publiques en Algérie, Edition O.P.U, Et Université Pierre Mendes-France, Grenoble 2005.

2- المجلات :

- 1- Bessaoud Omar, réforme agricole, nouvelle tentative à la crise de l'agriculture, Revue du monde en développement N° 67, 1989.
- 2- Mahrez Hadj Seyd, quelques aspects de l'évolutions du secteur privé industriel, Revue du C.E.N.E.A.P, l'industrie privée en Algérie N°2, Juin 1985.
- 3- M.Fergani, Genèse et évolution de la dette extérieur en Algérie, revue l'économie, mensuel économique, A.P.S , Mars/Avril 1996.
- 4- Mohamed Bouhezza, La privatisation de l'entreprise publique Algérienne, Revue des Sciences Economiques et Gestion N°03, Université de Sétif, 2004.
- 5- Nacer-Eddine Sadi, la restructuration des entreprises d'Etat, essai de présentation Analytique, Revue Algérienne des sciences juridiques économiques et politique N°02, 1984.
- 6- Ahmed Bouyacoub, Fixations des prix, les cahiers du CREAD N°30, 3^{ème} semestre 1993.

3- الوثائق الرسمية:

- 1- Office national des statistiques, Annuaire Statistique de l'Algérie N° 20, 2003.
- 2- Office national des statistiques, Annuaire Statistique, présentation de quelques comptes et agrégats de comptabilité nationale, N° 9, Octobre / Décembre 1985.

- 3- Office national des statistiques, Collections statistiques : Caractéristiques socio économiques des pays du grand Maghreb, N°10, 1988.
- 4- Office national des statistiques, Statistiques spécial : Rétrospective (62/1990), N° 31, 1991.
- 5- R.A.D.P, FLN : la charte nationale 1976, Titre premier, chapitre 08 :l'édification de la socialiste, principes fondamentaux de l'édification du socialisme.
- 6- R.A.D.P, Loi n° 82 -13 du 18 Aout 1982, Relative à la constitution et au fonctionnement des sociétés d'économie mixtes, J.O.R.A,n°35,du 31Aout 1982.
- 7- R.A.D.P, Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, actes des assises nationales de la PME, janvier 2004.
- 8- R.A.D.P, Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, actes des assises nationales de la PME, janvier 2007.

4- الرسائل الجامعية:

- 1- Djenane Abd Elmadjid, Reformes Economiques et Agriculture en Algérie. Thèse de Doctorat D'état Sciences Economiques, Université Farhat Abbas, Sétif 1997.

5- مواقع الانترنت:

- 1- <http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/issues/issues40/ei40a.pdf>, 07/02/08.
- 2- <http://www.unctad.org/Templates/StartPage.asp?intItemID=2068>, 18/03/08.
- 3- <http://www.ons.dz/themstat.htm>, 20/03/08.
- 4- http://www.mipi.dz/ar/index_ar.php?page=priv&titre=priv5, 17/04/08.
- 5- <http://www.patdq.com/algeria/algeria.html>, 20/05/08.
- 6- <http://www.cndportal.net.ma/index02.htm>, 20/05/08.
- 7- <http://www.annabaa.org/news/economic/index.htm>, 06/06/08.
- 8- <http://www.guide.opendns.com/?url=www.histoire-Géographie.com>, 06/06/08.
- 9- http://www.ont-dz.org/site%20-%20arabe/Algerie_destination.html, 06/06/08.
- 10- <http://www.ar.wikipedia.org/wiki/%D8>, 08/06/08.
- 11- <http://www.pmeart-dz.org/ar/manifestations.php>, 10/06/08.
- 12- http://www.Fmi.org/forms/login/login?target=/my_fmi/index.cfm, 04/07/08.
- 13- <http://www.elaph.com/web/templates/economic.aspx>, 31/07/08.
- 14- <http://www.bank-of-algeria.dz/stats.htm>.SITUATION DES BANQUES, 27/08/08.
- 15- <http://www.finances-algeria.erg>, 15/09/08.

فهرس الجداول

| رقم الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|---------------|---|---------------|
| 14 | الخصائص المميزة لمختلف أساليب التغير في نمط الملكية. | 01 |
| 16 | تطور المدخرات العائلية في الجزائر خلال الفترة (2001/1997). | 02 |
| 16 | تطور نسبة الادخار في الجزائر خلال الفترة (2004/1998). | 03 |
| 22 | نسب التدريس في المدارس الفرنسية لفئة المفاوضين التجاريين. | 04 |
| 23 | الأصل الاجتماعي لفئة المفاوضين التجاريين. | 05 |
| 25 | نسب التدريس في المدارس الفرنسية لفئة التجار والحرفيين. | 06 |
| 26 | الأصل الاجتماعي لفئة التجار والحرفيين. | 07 |
| 27 | نسب التدريس في المدارس الفرنسية لفئة العمال والمغربيون. | 08 |
| 28 | الأصل الاجتماعي لفئة العمال. | 09 |
| 39 | تطور مساهمة القطاع الخاص في التشغيل خلال الفترة (1981/1967). | 10 |
| 41 | تطور مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة خلال الفترة (1981/1967). | 11 |
| 43 | تطور عدد المؤسسات الخاصة خلال الفترة (1987/1977). | 12 |
| 46 | تطور مساهمة القطاع الخاص في التشغيل خلال الفترة (1990/1982). | 13 |
| 47 | تطور مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة خلال الفترة (1990/1982). | 14 |
| 48 | مساهمة القطاعين العام والخاص في تكوين القيمة المضافة. | 15 |
| 48 | تطور حصة كل من القطاعين العام والخاص في الإنتاج الصناعي للفترة (1989/1980). | 16 |
| 52 | توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب الطابع القانوني للفترة (2007/2006). | 17 |
| 53 | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2007/2000). | 18 |
| 55 | تطور عدد العمال المصرح بهم في القطاع الخاص خلال الفترة (2006/1999). | 19 |
| 56 | تطور القيمة المضافة حسب الطابع القانوني خلال الفترة (2006/2000). | 20 |

| رقم الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|---------------|--|---------------|
| 63 | تطور حجم الاستثمارات في القطاعين العام والخاص خلال الفترة (1978/1967). | 21 |
| 64 | الناتج المحلي الإجمالي المحقق في القطاعين العام والخاص بالفترة (1978/1969). | 22 |
| 69 | تطور معدلات الاستثمار مقارنة بإجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1990/1967). | 23 |
| 72 | تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2006/1993). | 24 |
| 76 | بعض الشركات الوطنية التي تم إعادة هيكلتها والمؤسسات المنبثقة عنها. | 25 |
| 94 | توزيع المؤسسات المعروضة للخصوصية حسب فروع النشاط. | 26 |
| 95 | تصنيف المؤسسات العامة والإجراءات الإستراتيجية حيالها. | 27 |
| 95 | المؤسسات التي تمت خصومتها عن طريق فتح رأسمالها خلال الفترة (2005/1995). | 28 |
| 96 | حصيلة عمليات الخصخصة في الجزائر خلال الفترة (2007/2003). | 29 |
| 99 | المؤشرات الاقتصادية الأساسية للجزائر أثناء وبعد فترة برامج التعديل الهيكلي المعتمدة. | 30 |
| 110 | وضع الدول العربية في مصفوفة تقاطع مؤشر الأداء مع مؤشر الإمكانيات لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للفترة (2005/2003). | 31 |
| 128 | تطور الإستغلالات الفلاحية الجماعية والفردية في الجزائر بالفترة (1994/1989). | 32 |
| 135 | تطور إستيراد منتجات التجهيز الفلاحي بالجزائر خلال الفترة (2007/1990). | 33 |
| 136 | تطور أسعار بيع العتاد الفلاحي بالجزائر في الفترة (2000/1986). | 34 |
| 136 | تطور بيع الأسمدة بالجزائر بالفترة (2000/1986). | 35 |
| 138 | تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي حسب الطابع القانوني بالفترة (2006/2001). | 36 |
| 139 | تطور نفقات التجهيز والتسيير للقطاع الفلاحي بالفترة (2008/2001). | 37 |
| 140 | تطور نسب العمالة في القطاع الفلاحي بالجزائر للفترة (2006/2002). | 38 |
| 145 | معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر. | 39 |
| 146 | تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية للفترة (2007/2001). | 40 |
| 147 | تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئات العمال للفترة (2004/2001). | 41 |
| 148 | توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فروع النشاط لسنة (2007/2006). | 42 |

| رقم الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|---------------|---|---------------|
| 150 | التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر لسنة 2007. | 43 |
| 153 | تطور عدد الأجراء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للفترة (2007/2006). | 44 |
| 154 | تطور هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2007/1999). | 45 |
| 168 | توزيع توافد عدد السياح إلى الجزائر خلال الفترة (2002/1990). | 46 |
| 169 | تطور عائدات السياحة في الجزائر خلال الفترة (2005/1990). | 47 |
| 173 | تطور تكوين القيمة المضافة حسب الطابع القانوني للقطاع السياحي بالفترة (2006/2001). | 48 |
| 176 | تطور توزيع النفقات العامة الموجهة لتسيير قطاع النقل بالفترة (2008/2002). | 49 |
| 177 | توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاعات النشاط بالجزائر لسنة 2007. | 50 |
| 182 | تطور تكوين القيمة المضافة حسب الطابع القانوني لقطاع النقل بالفترة (2006/2001). | 51 |

فهرس المحتويات

شكر

إهداء

V-I فهرس المحتويات

IV-I..... مقدمة

01..... الفصل الأول: المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص ومراحل تطوره

02 المبحث الأول: الإطار النظري للقطاع الخاص

03 المطلب الأول: تحديد مفهوم القطاع الخاص

04 1 - قطاع الأعمال غير المنظم

04 2 - قطاع الأعمال المنظم

05 المطلب الثاني: المرجعية النظرية للملكية في الفكر الاقتصادي

05 1 - الملكية في الفكر الاقتصادي الرأسمالي

06 2 - الملكية في الفكر الاقتصادي الاشتراكي

07 3 - الملكية في الفكر الاقتصادي الإسلامي

08 المطلب الثالث: أساليب التغير في نمط الملكية كآلية للتحويل للقطاع الخاص

08 1 - إنهاء الملكية

11 2 - التفويض أو التوكيل للقطاع الخاص

13 3 - الإحلال

15 المطلب الرابع: شروط ومتطلبات إنجاح القطاع الخاص وحدوده

15 1 - ظهور الميل نحو الادخار والمؤسسات الادخارية

17 2 - ظهور رجال الأعمال

17 3 - خلق مناخ موات لإنعاش اقتصاديات السوق

19 4 - بنية تحتية

20 5 - حدود القطاع الخاص

21 المبحث الثاني: أصل ونشأة القطاع الخاص الجزائري

22 المطلب الأول: فئة المفاوضين التجاريين "Négociants"

24 المطلب الثاني: فئة التجار والحرفيين

26 المطلب الثالث: فئة العمال

29 المطلب الرابع: فئة المقاولون الجدد

32 المبحث الثالث: مراحل تطور القطاع الخاص بالجزائر

32 المطلب الأول: المرحلة الانتقالية (1962-1964)

34 1 - قانون الاستثمار الخاص رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963

35 2 - ميثاق الجزائر 1964

| | |
|----|---|
| 36 | المطلب الثاني: المرحلة الثانية: (فترة 1965-1978)..... |
| 36 | 1 - قانون الاستثمار الثاني: القانون رقم 66 - 284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966.... |
| 37 | 2 - الميثاق الوطني 1976..... |
| 38 | 3 - دور القطاع الخاص في التشغيل وتكوين القيمة المضافة..... |
| 42 | المطلب الثالث: المرحلة الثالثة: (فترة 1979-1990)..... |
| 42 | 1 - قانون الاستثمار رقم 82 - 11 المؤرخ في 21 أوت 1982..... |
| 44 | 2 - الميثاق الوطني: 09 فيفري 1986..... |
| 44 | 3 - قانون الاستثمارات الخاصة الوطنية رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988.... |
| 45 | 4 - دور القطاع الخاص في التشغيل وتكوين القيمة المضافة..... |
| 49 | المطلب الرابع: المرحلة الرابعة: (فترة 1991-2007)..... |
| 49 | 1 - الإطار التشريعي الجديد للاستثمار الخاص في الجزائر..... |
| 54 | 2 - دور القطاع الخاص في التشغيل وتكوين القيمة المضافة..... |
| 58 | الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية وأثرها على الاقتصاد الوطني..... |
| 59 | المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الوطني ودوافع تغيير الملكية في الجزائر..... |
| 60 | المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية..... |
| 60 | 1 - مرحلة التسيير الذاتي (1962-1965)..... |
| 61 | 2 - مرحلة الشركات الوطنية والتخطيط المركزي (1965-1971)..... |
| 65 | 3 - مرحلة التسيير الاشتراكي للمؤسسات (1971-1980)..... |
| 67 | المطلب الثاني: دوافع تغيير ملكية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر..... |
| 67 | 1 - الدوافع الداخلية لتحويل نمط ملكية المؤسسات الاقتصادية..... |
| 70 | 2 - الدوافع الخارجية لتحويل نمط ملكية المؤسسات الاقتصادية..... |
| 74 | المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر..... |
| 74 | المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية الذاتية..... |
| 75 | 1 - إعادة الهيكلة العضوية..... |
| 78 | 2 - إعادة الهيكلة المالية..... |
| 79 | 3 - إستقلالية المؤسسات العمومية..... |
| 81 | المطلب الثاني: محدودية الإصلاحات الاقتصادية الذاتية وآثارها..... |
| 81 | 1 - محدودية الإصلاحات الاقتصادية الذاتية..... |
| 82 | 2 - آثار الإصلاحات الاقتصادية الذاتية..... |
| 83 | المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية المفروضة من صندوق النقد الدولي..... |
| 83 | 1 - مضمون برامج التثبيت والتعديل الهيكلي في الجزائر..... |
| 85 | 2 - الإجراءات الموضوعية للجزائر ضمن برامج التثبيت والتعديل الهيكلي..... |

| | |
|-----|--|
| 98 | المطلب الرابع: تقييم برنامج التعديل الهيكلي وأثاره على الاقتصاد الوطني..... |
| 98 | 1 - إعادة التوازنات الخارجية وتدعيم الوضع الخارجي..... |
| 100 | 2 - التطهير التدريجي للأموال العمومية..... |
| 100 | 3 - تحسين ظروف تمويل الاقتصاد..... |
| 100 | 4 - الانخفاض النسبي لمعدل التضخم..... |
| 100 | 5 - تحقيق نمو اقتصادي إيجابي..... |
| 102 | المبحث الثالث: أثر التحولات الخارجية على الاقتصاد الوطني..... |
| 103 | المطلب الأول: أهم التحولات الاقتصادية العالمية..... |
| 103 | 1 - انهيار الاتحاد السوفياتي وتحول الأنظمة الاشتراكية نحو تبني آليات اقتصاد السوق..... |
| 104 | 2 - تزايد الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية..... |
| 105 | 3 - إزالة المعوقات أمام حرية التجارة وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)..... |
| 106 | 4 - زيادة دور المنظمات الدولية..... |
| 106 | المطلب الثاني: العولمة وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني..... |
| 107 | 1 - العولمة الاقتصادية وأثرها على الاقتصاد الوطني..... |
| 108 | 2 - ضغوطات إندماج الاقتصاد الوطني في مسار العولمة..... |
| 111 | 3 - متطلبات نجاح إستراتيجية الاندماج في العولمة..... |
| 113 | المطلب الثالث: التحولات الاقتصادية الخارجية وتأثيرها على دور الدولة..... |
| 114 | 1 - مبررات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي..... |
| 115 | 2 - دور الدولة في التنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق..... |
| 118 | المطلب الرابع: أثر التحولات الخارجية على دور القطاع الخاص..... |
| 119 | 1 - العوامل المساعدة على تطور القطاع الخاص..... |
| 121 | 2 - واقع القطاع الخاص في ظل تغيير استراتيجيات التنمية المعتمدة..... |
| 123 | الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم إستراتيجية تنمية القطاعات الاقتصادية بالجزائر..... |
| 124 | المبحث الأول: دور القطاع الخاص في تنمية الفلاحة..... |
| 124 | المطلب الأول: دور القطاع الخاص في الفلاحة قبل الإصلاحات..... |
| 125 | 1 - مساهمة القطاع الخاص بالفلاحة في ظل نظام التسيير الذاتي..... |
| 126 | 2 - مساهمة القطاع الخاص بالفلاحة في ظل تطبيق مشروع الثورة الزراعية..... |
| 127 | المطلب الثاني: الإصلاحات في القطاع الفلاحي بالجزائر..... |
| 127 | 1 - إعادة هيكلة القطاع الزراعي كمرحلة أولى للإصلاح..... |
| 128 | 2 - الإصلاح الفلاحي لسنة 1987 وإنشاء المستثمرات الفلاحية كمرحلة ثانية في الإصلاح..... |
| 130 | المطلب الثالث: واقع ومعوقات القطاع الفلاحي الجزائري..... |
| 131 | 1 - واقع القطاع الفلاحي في الجزائر..... |
| 134 | 2 - معوقات القطاع الفلاحي الجزائري..... |

| | |
|-----|---|
| 136 | المطلب الرابع: مساهمة القطاع الخاص في تنمية القطاع الفلاحي..... |
| 137 | 1 - مساهمة القطاع الفلاحي الخاص في تكوين القيمة المضافة..... |
| 140 | 2 - مساهمة القطاع الفلاحي الخاص في التشغيل..... |
| 142 | المبحث الثاني: دور القطاع الخاص في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... |
| 143 | المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري..... |
| 143 | 1 - تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... |
| 145 | 2 - معطيات إحصائية حول تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... |
| 152 | المطلب الثاني: مساهمة القطاع الخاص في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... |
| 152 | 1 - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التشغيل..... |
| 153 | 2 - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في جذب وتعبئة المدخرات..... |
| 154 | 3 - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التجارة الخارجية..... |
| 155 | 4 - المساهمة في تحقيق التوازن الجهوي ولا مركزية التنمية الاقتصادية..... |
| 156 | المطلب الثالث: معوقات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر..... |
| 158 | المطلب الرابع: آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقطاعات النشاط الاقتصادي..... |
| 158 | 1 - آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع التجاري..... |
| 159 | 2 - آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات..... |
| 160 | 3 - آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي..... |
| 163 | المبحث الثالث: دور القطاع الخاص في تنمية السياحة والنقل..... |
| 164 | المطلب الأول: دور السياحة في تنمية النشاط الاقتصادي بالجزائر..... |
| 164 | 1 - دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية..... |
| 166 | 2 - واقع القطاع السياحي في الجزائر..... |
| 170 | 3 - معوقات القطاع السياحي في الجزائر..... |
| 171 | المطلب الثاني: مساهمة القطاع الخاص في السياحة..... |
| 174 | المطلب الثالث: دور قطاع النقل في تنمية النشاط الاقتصادي بالجزائر..... |
| 175 | 1 - دور قطاع النقل في التنمية الاقتصادية..... |
| 178 | 2 - واقع قطاع النقل في الجزائر..... |
| 180 | 3 - معوقات قطاع النقل في الجزائر..... |
| 181 | المطلب الرابع: مساهمة القطاع الخاص في تنمية النقل..... |
| 181 | 1 - مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بقطاع النقل..... |
| 181 | 2 - مساهمة القطاع الخاص في خلق فرص التشغيل بقطاع النقل..... |
| 187 | خاتمة..... |
| 192 | قائمة المراجع..... |
| 202 | فهرس الجداول..... |
| | الملخص |

الملخص:

نسعى في هذا البحث إلى تقييم دور ومساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، ولهذا الغرض تعرضنا في البداية إلى المنطلقات الفكرية للقطاع الخاص الجزائري من خلال التعريف بأصله ونشأته ومراحل تطوره وفقاً للإطار التشريعي الذي ينظمه ومنجزاته في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

وقد تأكد من خلال الدراسة أن الإصلاحات الذاتية التي عرفتها الجزائر قد أبرزت الضعف الهيكلي للاقتصاد الوطني، مما جعل السلطات تقتنع بضرورة إجراء إصلاحات عميقة لتمكين الاقتصاد الوطني من تخطي المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق دون أضرار كبيرة، وقد تمثلت هذه الإصلاحات في برنامج التعديل الهيكلي المفروض من طرف الهيئات المالية الدولية والتي استغلت الأزمة المالية للجزائر في فترة الثمانينات، وتجسدت هذه الإصلاحات في استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية، والعمل بميكانيزمات السوق. وسمحت إلى حد ما بإعادة التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية وتحرير الاقتصاد وانعكست بالإيجاب على الناتج الداخلي الإجمالي وعلى تطوير القطاع الخاص وعلى خلق تدفق نسبي للاستثمار الأجنبي المباشر. وأظهرت أن القطاع الخاص هو البديل للنهوض بالتنمية. مما ساهم وبشكل كبير في إعطاء مكانة اقتصادية هامة للقطاع الخاص سواء من حيث التشغيل أو تكوين القيمة المضافة، أو حتى في دعم تواجدته في بعض فروع النشاط الاقتصادي.

كما تضمنت كذلك شروط برنامج التعديل الهيكلي، ضرورة إتباع سياسة الخصوصية وتشجيع المبادرات الفردية، غير أن تضارب السياسات المختلفة للحكومات الجزائرية المتعاقبة وتداخل صلاحيات الهيئات والإدارة البيروقراطية وغياب رؤية اقتصادية واضحة ونقص الدقة في الأهداف المرجوة من بيع أصول الشركات العمومية كانت وراء تباطؤ الخصوصية في الجزائر في العشريتين الأخيرتين.

وعموماً فقد حاول البحث رسم سياسة اقتصادية شاملة تعتمد على إستراتيجية تنمية جديدة في الجزائر، تأخذ بعين الاعتبار القدرات الذاتية للمجتمع الجزائري والتحولت الاقتصادية العالمية الجارية، وتهتم وتركز على القطاع الخاص عن طريق تنظيمه في قطاعات مهمة كالزراعة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقطاعي السياحة والنقل، وجعل القطاع العام يختص بمجال القطاعات الإستراتيجية الكبرى، مع إيجاد الصيغ التي تمكن من تكامل مجهودات القطاعين العام والخاص والترويج لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

إلا أن ذلك لن يتحقق إلا إذا تم الإهتمام بالطاقة البشرية التي تميز المجتمع الجزائري، مما سوف يقضي على العراقل الإدارية والمعاملات التمييزية ويمكن من تكوين إطارات مسيرة قادرة على مسيرة العصرية في المجال الاقتصادي، مع وجود دولة قانون قوية بتشريعاتها وتنظيمها ومراقبتها لكل الجوانب الإدارية والمالية والعقارية.

الكلمات المفتاحية:

القطاع الخاص - التنمية الاقتصادية - القطاع العام - الإصلاحات الاقتصادية - الخصوصية - برنامج التعديل الهيكلي - العولمة - التحولات الاقتصادية - الانفتاح الاقتصادي - القيمة المضافة - التشغيل.

Résumé :

Nous cherchons dans cette recherche afin d'évaluer le rôle et la contribution du secteur privé dans le développement économique en Algérie à la lumière des transformations économiques en cours et, à cette fin au début de notre intellectuelle locaux du secteur privé à travers la définition d'origine algérienne et de sa création et des étapes de développement, conformément Du cadre législatif et régie par ses réalisations dans toutes les phases de développement économique en Algérie.

Il a été confirmé par l'auto-étude que les réformes connue en Algérie a mis en lumière les faiblesses structurelles de l'économie nationale, ce qui rend les autorités convaincu qu'une des réformes profondes pour permettre à l'économie nationale à surmonter la transition vers une économie de marché sans des dommages importants, Ces réformes étaient représentés dans le programme d'ajustement structurel imposées par les organismes financiers internationaux, qui exploitent la crise financière de l'Algérie dans les années quatre-vingt, ces réformes énoncées dans l'indépendance des institutions publiques de développement économique, **du marché du travail Bmikanzmat**. Il a permis à quelques ré-équilibres économiques, financières et macro-économiques de libéralisation et un impact positif pour le **PIB (Production Intérieure Brute)** et le développement du secteur privé et de créer un rapport des flux **d'IED**. A montré que le secteur privé est l'alternative à promouvoir le développement. Et qui a contribué grandement à donner une importance économique du secteur privé tant au niveau de l'exploitation ou la composition de la valeur ajoutée, ou même dans certaines parties de son activité économique.

Il comprenait aussi bien que les termes du programme d'ajustement structurel, la nécessité d'une politique de privatisation et encourageant les initiatives individuelles, mais les conflits politiques des différents gouvernements successifs de l'Algérie et les chevauchements de compétences de gestion et de la bureaucratie et le manque de vision économique et un manque évident de précision Dans les objectifs souhaités de la vente des actifs des entreprises publiques était à l'origine du ralentissement de la privatisation en Algérie en vingt ans.

En général, la tentative de rechercher une politique globale dépend de la stratégie de développement économique dans la nouvelle Algérie, en tenant compte des capacités endogènes de la société algérienne et les transformations économiques mondiales en cours, et de l'intérêt et de se concentrer sur le secteur privé grâce à une réglementation dans les secteurs La tâche des paysans et des petites et moyennes industries, le tourisme et les secteurs du transport et rendant le secteur public ce qui concerne la grande région de secteurs stratégiques, et de créer des formules qui permettent d'intégrer les efforts des secteurs public et privé et la promotion pour attirer les investissements étrangers directs.

Mais ce ne sera atteint que si l'attention de l'énergie humaine qui a caractérisé la société algérienne, qui mettra fin aux obstacles administratifs et discriminatoire des transactions et, éventuellement, la composition de pneus en mesure de suivre le rythme de la modernisation de mars dans le domaine économique, avec une forte législation sur le droit de l'État Et organiser et de contrôler tous les aspects administratifs, financiers et de l'immobilier.

Mots-clés : Secteur privé ; développement économique ; Secteur public ; réformes économiques ; privatisation ; programme d'ajustement structurel ; mondialisation ; transformations économique ; ouverture économique ; valeur ajoutée ; l'exploitation.

Abstract :

We seek in this research to assess the role and contribution of the private sector in economic development in Algeria in light of current economic transformations, and for this purpose at the outset to our intellectual premises of the private sector through the definition of Algerian origin and its inception and stages of evolution In accordance with the legislative framework and governed by its achievements in every phase of economic development in Algeria.

It was confirmed through self-study that the reforms known to Algeria had highlighted the structural weaknesses of the national economy, making the authorities convinced that a deep reforms to enable the national economy to overcome the transition to a market economy without significant damage, These reforms were represented in the programme of structural adjustment imposed by international financial bodies, which exploited the financial crisis of Algeria in the eighties, these reforms embodied in the independence of public institutions of economic, labour market Bmikanzmat. It allowed some re-balances economic, financial and macro-economic liberalization and impacted positively to the GDP and private sector development and to create a relative flow of FDI. Showed that the private sector is the alternative to promote development. And which contributed greatly to give an important economic standing of the private sector both in terms of operating or composition of value added, or even in some sections of his support economic activity.

It also included well as the terms of structural adjustment programme, the need for a policy of privatization and encouraging individual initiatives, but the conflicting policies of different successive governments of Algeria and overlapping powers of management and bureaucracy and lack of economic vision and a clear lack of accuracy In the desired objectives from the sale of assets of public companies was behind the slowdown in privatization in Algeria in **twenty** years.

In general, attempted to search for a policy depends on comprehensive economic development strategy in the new Algeria, taking into account the endogenous capacities of Algerian society and global economic transformations under way, and interest and focus on the private sector through regulation in the sectors The task of peasants and small and medium industries, tourism and transport sectors, and making the public sector respect to the major area of strategic sectors, and create formulas that enable the integration efforts of public and private sectors and promotion to attract foreign direct investment.

But that will only be achieved if the attention of human energy that characterized Algerian society, which will end the administrative obstacles and discriminatory transactions and possible composition of tires able to keep pace with the march of modernization in the economic sphere, with a strong state law legislation And organize and control all aspects administrative, financial and real estate.

Key words:

The private sector ; economic development ; the public sector ; the economic reforms ; privatization ; the structural adjustment programme ; globalization ; economic transformations ; economic openness ; value added ; operation.